المجلد ١٤ | العدد ٤ | شتاء ١٩٨٦

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية



مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت



المجلد الرابع عشر - العدد الرابع - شتاء ١٩٨٦

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ص ب ٥٤٨٦ - الصفاة - الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١ - تلكس: ٢٢٦١٦ KUNIVER

اليرق للطباعة والنشر والتوزيع هاتف: ٢٤٢١٣٤٨/٩

ثمن العدد

الكويت (١) دينار، السعودية (١٣) ريالاً، قطر (١٣) ريالاً، الامارات (١٣) درهماً، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً، عمان (١,٥) ريالاً، العراق (١,٥٠٠) ديناراً، الأردن، (١,٢٥٠) ديناراً، تونس (٢) ديناراً، الجزائر (٢٠) ديناراً، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً، ليبيا (٢) ديناراً، مصر (٢) جنيهاً، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً، سوريا (٥٠) ليرة، لبنان (٦٠) ليرة، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً، المغرب (٣٠) درهماً.

الاشتراكات :

	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	اربع سنوات
للافراد				
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الأخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الاخرى	٢٠ دولاراً	٣٥ دولاراً	٥٠ دولاراً	٦٠ دولاراً
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٢٠ د.ك.	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولاراً	١٢٠دولاراً	١٧٥ دولاراً	٢٣٠ دولاراً

*** ملاحظة مهمة للافراد :**
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

*** ملاحظة مهمة للمؤسسات :**
عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ صفاة
الكـويت 13055

ارجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )

الاسم : ....

العنوان البريدي : ....

....

☐ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة   التاريخ   /   /

☐ ارسلوا فاتورة   التوقيع

عدد ١، ١٩٧٣

التفيسي، العلاقات الايرانية السوفياتية - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأخرس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - شكري، الأمم المتحدة في الميزان - الأزهري، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية.

عدد ١، ١٩٧٤

النجار، أزمة نظام النقد الدولي - علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان - قنديل، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري - ربيع، الحضارة وقضية التقدم والتخلف - أبو علي، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

عدد ٢، ١٩٧٤

الأخرس، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الجميلي، التشرد في العراق - سامي، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت.

عدد ١، ١٩٧٥

زحلان، ربيع، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - عفيفي، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت - الأعرجي، بين الاستراتيجية «والتكتيك» في التخطيط للتطوير الاداري - الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت - السلمي، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم - الكرسني، مقدمة لدراسة الثورة المهدية - برهوم، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع.

عدد ٢، ١٩٧٥

صقر، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع.. والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - النقيب، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - عبدالرحيم، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير - الرميحي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

عدد ١، ١٩٧٦

النجار، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية - فرح، السالم، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان - الحسن، العلاقات الانسانية في العمل - النجار، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الادارية، عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري.

عدد ٢، ١٩٧٦

الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الادارية الخدمية الحكومية - أبو عياش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت - الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجية عن تكوين المفاهيم - الثاقب، حول حجم وبيئة العائلة العربية والكويتية.

عدد ٣، ١٩٧٦

عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية - أحمد، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي - اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

عدد ٤، ١٩٧٦

مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام - حريم، القيادة الادارية - مفهومها وأنماطها - تناغو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الانمائي، أحمد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي.

عدد ١، ١٩٧٧

عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - جلال الدين، السكان والتنمية: النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث، برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

☐ عدد ٢، ١٩٧٧

الخصاونة، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ سلمان، بعض المشاكل والحلول في التمويل الانمائي للأقطار النفطية ـ السلمي، نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت ـ الحبيب، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون.

☐ عدد ٣، ١٩٧٧

عطية، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ أحمد، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ النفيسي، معالم الفكر السياسي الاسلامي ـ عبدالرحيم، تكاليف التسويق، دراسة تحليلة انتقادية ـ السعيد، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

☐ عدد ٤، ١٩٧٧

القطب، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ صقر، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ توق، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي /مدخل نظري ـ خيرالدين، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية.

☐ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها ـ السطنبولي، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية ـ النجار، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ رمزي، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي.

☐ عدد ٢، ١٩٧٨

النجار، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ الحسين، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ عبدالباقي، حول دوافع وبواعث السلوك الانساني ـ حداد، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية.

☐ عدد ٣، ١٩٧٨

ياغي، العراق والقضية الفلسطينية ـ فرج، الابداع والفصام ـ أبو عياش، تطور النظرية الجغرافية ـ النفيسي، الجماعية في دولة الإسلام.

☐ عدد ٤، ١٩٧٨

عبدالباسط، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ الفقي، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ أبوليدة، مص الأصابع ـ المتوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ الليبي، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية.

☐ عدد ١، ١٩٧٩

القيسي، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ خصاونة، التخطيط التربوي والتنمية ـ فؤاد، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي، ابراهيم، التوجيه التربوي للمبدعين ـ الخطيب، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل.

☐ عدد ٢، ١٩٧٩

محمود، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ العوضي، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون ـ أحمد، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ الجواهري، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

☐ عدد ٣، ١٩٧٩

النجار، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ الأشعل، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ مرار، مشاركة العاملين في الادارة ـ أبوالنيل، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين.

☐ عدد ٤، ١٩٧٩

عبده، نمو الطفل للقوى وعلاقته بمنوه الادراكي ـ الركابي، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ـ عبدالرحمن، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ المتوفي، السياسة المقارنة: مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية.

☐ عدد ١، ١٩٨٠

ناجي، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - بركات، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة - رشاد، تبقرط العملية السياسية - عبدالرحيم، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

☐ عدد ٢، ١٩٨٠

الخطيب، التربية المستمرة، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها - تركي، حقوق الطفل بين التربية الاسلامية والتربية العربية الحديثة - زكي، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي - أحمد، علم الاجتماع، التحديات الأيديويولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية - الأحمد/الجاسم، التربية العملية، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

☐ عدد ٣، ١٩٨٠

الثاقب/سكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - السالم، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت - توق، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الأردنيين - دراسة تجريبية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٠

الفقي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - منصور، علم النفسي البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية - عبدالرحمن، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية - آ دم، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية.

☐ عدد١، ١٩٨١

مقلد، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية - الشرقاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الأحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت - التميمي، مفهوم التسوية السياسية.

☐ عدد٢، ١٩٨١

النجار، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله - نور، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي - التميمي، الخليج العربي، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - العظمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار - الفرابي، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعوم الاجتماعية.

☐ عدد٣، ١٩٨١

كاظم، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات - الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً دراسة تجريبية علاجية - عبدالرحيم، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) - توق/ عباس، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من الأطفال في الأردن - تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة - شريف، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعليم التقليدي.

☐ عدد٤، ١٩٨١

القطب، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) - الشرقاوي، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين - رجب، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية - السالم، تقويم كتب الادارة الصادرة في اللغة العربية - البكري، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية - الخالق، دور المرأة الكويتية في ادارة التنمية.

☐ عدد ١، ١٩٨٢

العامري، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر - نور، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية - الخصوص، الجذور التاريخية لأزمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث - رفاعي/الحمود، الملامح الأساسية للادارة العليا

في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ عبدالرحمن، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا؟ ـ الجميلي، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ حماد، الموقف الافريقي من قضية فلسطين ـ سليم، الاحياء الاسلامي، دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ الجمل، فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٢

البغدادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ حسن، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية ـ نعيم، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ الخترش، حركة حامد بن رفادة على الحدود الشمالية للحجاز (مايو/يونيو ١٩٣٢) ـ أبو اسماعيل، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ ميلكان/العيسى دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ الشلقاني، أثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر ـ الموسى، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ السيد، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) ـ عيسى، مشكلة الصادارات الصناعية للدول المتخلفة ـ مطر، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ عبدالخالق، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل.

☐ عدد ٤، ١٩٨٢

سعادة، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ الطخيخ، مفهوم الادارة ـ دراسة ميدانية ـ الملا، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ عساف، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ أحمد، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ الخطيب، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ أبو النيل، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ نمر، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

☐ عدد ١، ١٩٨٣

معوض، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ جدعان، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) ـ أحمد، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على اتساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ مطر، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ عبدالخالق، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٣

شرف الدين، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ بيومي، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية ـ الكومي، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف: دراسة نقدية لتجربة الكمبيوتر الاسرائيلي ـ ساري، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) ـ الفرا، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ خيري، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية (دراسة استطلاعية) ـ الشلقاني، السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة.

☐ عدد ٣، ١٩٨٣

سعادة، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ الفقي، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ بدر، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ عيسى، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ ـ سالم، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية.

☐ عدد ٤، ١٩٨٣

نور، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات: بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية - الفقي، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة - عمر، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة - نعيم، التكوين الاقتصادي، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي - الخطيب، العامل النووي في الصراع العربي الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي - الشيشيني، نقل التكنولوجيا والتبعة التكنولوجية في الدول العربية - تمر، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم.

☐ عدد ١، ١٩٨٤

ياسين، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام - بدر، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي: دراسة ميدانية وصفية تحليلية - رفاعي، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي - التميمي، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي - مطر، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - جيل، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة.

☐ عدد ٢، ١٩٨٤

رابح، وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال - سعادة، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية - الشربيني، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر - الثاقب، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام، مثالية الفكر أم واقعيته - سالم، التحليل العلمي للدعاية - زكريا، العرب والثقافة والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروي في ضوء كتابه الأخير.

☐ عدد ٣، ١٩٨٤

بستان، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت - حاجي، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت - هدية، السلطة والشرعية - اسماعيل، الادمان الكحولي، المشكلة المراوغة - العبيدي، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت - جلال الدين، التمييز بين الذكور والاناث، وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع: مثال الأردن والسودان، النقيب، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة.

☐ عدد ٤، ١٩٨٤

رفاعي، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها - عبدالمعطي، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية - الخطيب، الجوانب الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي - سهاونه/ أبو جابر، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن - ١٩٦١، ١٩٧٦ - تركي، الشخصية ونظرية التنظيم - النقيب، العقلية التآمرية عند العرب.

☐ عدد ١، ١٩٨٥

حامد، أثر العوامل النفسية في التنمية - سعادة، استخدام الاختبارات ذات الاختيار المتعدد في التاريخ والجغرافيا - بدر، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة - الماشل، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية - غبريال، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت - سليمان، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - عبدالرحيم، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية.

☐ عدد ٢، ١٩٨٥

حسين/ السليمان، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي - الريحاني/عبدالجابر، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي - أبو اصبع، التواصل في المؤسسات الاعلامية - البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال - عيسى، علاقة التعليم بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية - جامعة طنطا - العطار، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية - ربيع، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسة كأداة للتنمية.

☐ عدد ٣، ١٩٨٥

شموط، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة ـ باشا، الاستشارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ الطواب، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجية ـ علي، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي: ووجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ عسكر/ أحمد/ الأنصاري، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ بكتاش، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ شريف، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول، النقيب، مدخل إلى رواق الهزيمة: دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧.

☐ عدد ٤، ١٩٨٥

بستان/ الجاسم، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ الشرقاوي، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ النجار، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية ـ بدر، دور الدين الاسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل ـ لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ الريحاني، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين ـ خلف، دراسة نقدية للانماط واستخداماتها في أنثروبولوجية مجتمعات الشرق الأوسط ـ علام، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ الشربيني، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق: دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ القادري، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ الخطيب، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ عبدالرحمن، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ البيلاوي، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ موسى، دور التعليم في اعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ عيسى، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ـ عبدالله محمود سليمان، في طبيعة الانسان.

☐ عدد ١، ١٩٨٦

محمود، الأعباء القومية لأزمة الأوراق المالية بدولة الكويت ـ رمضان، سوق عمان المالية: إلى أين ـ علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيرى/ المتوفي، الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ الثاقب، المرأة والجريمة، اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ عزام، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ـ ميعادي، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ الفيل، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية ـ رضا، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي.

☐ عدد ٢، ١٩٨٦

عبد الحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة ـ عبدالجواد، أهم ملامح التغير التالي في القرية المصرية في السبعينات ـ رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرسي لطلاب المرحلة المتوسطة في محافظة نينوى وعلاقته بتحصيلهم الدراسي ـ الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية ـ الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتين ـ رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقا لاحتياجات التنمية في دولة الكويت ـ الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني ـ شاهين، اسلوب المعاينة الحكمية في المراجعة الاختبارية نحو معايير موضوعية ـ عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة ـ جبر، اتجاهات المجتمع الكويتي نحو التدخين واستراتيجيات مكافحته، مدخل تسويقي ـ الربيعو، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات وأربع رؤى تعبر عن أزمة.

● مناقشات:

مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٤ - العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ١٥-٣٨)

السلطة السياسية ووظيفتها الاجتماعية
قراءة جديدة لبعض جوانب الفكر السياسي
لحجة الاسلام أبي حامد الغزالي

إدريس عـــزام
قسم الاجتماع- الجامعة الأردنية

مقدمة:

اختلفت آراء الكتاب حول ما إذا كانت لحجة الإسلام الامام الغزالي نظرية أو مذهب سياسي أم لا؟ فقد رأى بعضهم أن ليس للامام نظرية أو مذهب في السياسة، بل جملة من النصائح الموجهة إلى سلطان زمانه، ورأى آخرون أن آراءه السياسية التي ضمنها العديد من مؤلفاته تشكل في واقع الأمر نظرية سياسية واضحة المعالم.

ويرى الباحث أن الغزالي لم يترك هذه المسألة لاستنتاجات كتابنا، فقد بتّ بها هو نفسه بوضوح إذ قال: «ومذهبنا في الإمامة» ليعني بذلك أنه صاحب مذهب أو نظرية سياسية كما نسميها اليوم، وذلك في تقديره لذاته ولجهوده، وهو أعرف بها من غيره[1].

وهكذا يظل المجال مفتوحاً أمامنا لأن نستطلع آفاق هذا المذهب أو النظرية، وبخاصة في مثل هذا الوقت الذي نحن أحوج ما نكون فيه إلى أن تقوم الايديولوجيات التي نتبناها في نواحي حياتنا المختلفة، على أسس أصيلة من التراث العربي الإسلامي، إذ علينا أن نكشف ـ ومن منظور حديث ـ عما يمكن أن نسميها اسهامات رائدة في مجالات الفكر المختلفة لفلاسفتنا ومفكرينا المسلمين الأوائل.

ومن هنا كانت غايتنا من هذا البحث وهي:ـ القيام بمحاولة لقراءة جديدة لبعض جوانب الفكر السياسي لحجة الاسلام الغزالي، وبالتحديد ما طرحه من أفكار حول «ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع» في العديد من مؤلفاته الأصلية لنسهم بالكشف ولو عن جانب واحد من نظريته السياسية.

ونستشف من خلال آرائه في هذا الموضوع، ما يمكن أن نعتبرها اسهامات مبكرة لهذا المفكر المميز في بعض الاتجاهات المنهجية والنظرية المسيطرة في علم الاجتماع.

يرى الغزالي أن البشر قد عرفوا السلطة السياسية بصورتها السيادية الكاملة (سلطة الدولة) بعد مراحل من التطور التي مرّت بها حالة الاجتماع الانساني.

ففي البدء عرف الأفراد حالة الاجتماع المحدود في إطار الجماعة الحرفية الواحدة، وكان الدافع لهذا التجمع المحدود شعور كل فرد بضرورة تعاونه مع الآخرين من بني جنسه، ليتبادل معهم قضاء الحاجات اللازمة لبقائه. فالانسان الفرد عاجز واقعيا عن امتهان كل المهن اللازمة لقضاء حاجاته كلها، وبالتدريج قضت الضرورة أن تتجاوز حالة التجمع هذه ذلك الاطار المحدود إلى إطار أوسع، يضم جماعات حرفية مختلفة، يمارس الأفراد من خلاله حرفا متعددة ومتنوعة، كل حسب استعداده وميوله. وقد وردت هذه الفكرة عند مفكرين مسلمين وغير مسلمين سابقين على الغزالي. كالفارابي، وأرسطو على سبيل المثال[٢].

ويبدو أن إطار السلطة المحدودة بحدود كل جماعة حرفية لم يعد كافيا، بعد هذا الاتساع في شبكة العلاقات التفاعلية بين الجماعات الحرفية. ولم يعد مجرد الشعور بالحاجة إلى التعاون بين هذه الجماعات عنصراً كافياً لضبط علاقات هذه الجماعات وتوجيهها، أو للحيلولة دون تجاوز الناس لحدود اختصاصاتهم التي تفضي عادة إلى المنازعات والخصومات، فكان أن ظهرت لديهم كما يرى الغزالي حاجة جديدة مختلفة عن الحاجة إلى مجرد الاجتماع لغاية التعاون، وهي حاجتهم إلى صناعات تكون مهمتها ضبط عمليات التفاعل وتنظيمها بين الجماعات الحرفية، من خلال هذا الاطار التفاعلي الأوسع نسبياً. وهذه الصناعات هي صناعة السياسة، والقضاء، والفقه. وبذلك عرف الناس ولأول مرة، السلطة السيادية للدولة بمعناها المعروف.

وقد عبّر الغزالي عن ذلك بقوله: «... واحتاج كل واحد من هؤلاء المحترفين إلى معاونة أصحابه لعجزه عن تحصيل جميع الصناعات، فاحتاجوا إلى الاجتماع في مكان واحد، ليخيط الخياط ثوب الحائك بأجر، ويحيك الحائك غزل الغزّال بأجر، ويبني البناء بناء الخياط والحائك بأجر، فظهرت بينهم المعاملات التي تفضي إلى النزاع والخصومة، فاحتاجوا إلى صناعات ثلاث، هي:-
السياسة، والقضاء، والفقه، الذي يعرف به قانون الوساطة بين الناس»[٣].

أما العوامل والأسباب التفصيلية التي استدعت وجود السلطة السياسية، فيمكن التوصل إليها بتحليل مضامين النصوص المتعلقة بهذه القضية وتحليل أبعادها.

فهناك نص يقول فيه الغزالي: «وخلق (أي الله عز وجل) الدنيا زادا للمعاد ليتناولوا منها ما يصلح للتزود، ولكنهم تناولوها بالشهوات وضاقت أعين الأموال والأنفس عن الوفاء بجميع الشهوات، فتولد منها الخصومات، فمسّت الحاجة إلى تمهيد قانون في بيان حدود

الاختصاصات بالمنكوحات والمطعومات وسائر المطلوبات الدنيوية، وهو العلم الذي يتولى الفقيه بيانه في ربع المعاملات والنكاح والجراح، ومسّت الحاجة إلى سلطان يسوسهم ويحملهم على الحدود الفاصلة للاختصاص»(٤).

يبين النص أن الغزالي كما يبدو لا يتوقع من الناس أن يتفقوا تلقائيا على أن يحترم كل منهم حقوق الآخرين، أو أن يفوا بالعهود بينهم دون سلطة رادعة، وذلك رغم حاجتهم إلى التعاون فيما بينهم وما يستلزم من احترام للحقوق ووفاء للعهود، وأسباب ذلك كما يوضحها بالنص هي :-

أولا : انقياد الناس بطبيعتهم إلى هوى النفس وهي أمارة بالسوء، مما يجعل الشهوات تتحكم في تصرفاتهم وتجرّ عليهم مشكلات مختلفة اقتصادية واجتماعية، وهذا بدوره يؤدي إلى أن يحل الصراع الاجتماعي الذي عبّر عنه (بالخصومات) محل الأمن والنظام الاجتماعي.

ثانيا : تباين الآراء وتشتت الأهواء على المستوى الفكري والعقيدي للناس، وهذه سمة انسانية لو ترك لها المجال لعصفت باستقرار المجتمع وهددت بقاءه. وقد عبّر الغزالي عن ذلك بقوله : «إن الخلق على اختلاف طبقاتهم وما هم عليه من تشتت الأهواء وتباين الآراء لو تركوا وشأنهم ولم يكن لهم رأي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند آخرهم»(٥).

ورغم أهمية هذين العاملين، النفسي والفكري في إيجاد ظاهرة السلطة، إلا أن الغزالي لا ينظر إليهما على أنهما عاملان منفصلان أو منعزلان عن غيرهما من العوامل والأسباب الأخرى التي يرى أن لها دورها الهام في هذا المجال، وهي العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

صحيح أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية المشار إليها آنفاً على أنها مشكلات، بدت وكأنها نتيجة أو أثر مرتبط بالعاملين السابقين من جهة، إلا أنها من جهة أخرى تشكل عوامل ضاغطة على الأفراد استدعت وجود السلطة لضبطها.

ومن هنا يبدو التداخل والترابط بين العوامل النفسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية لتسهم مجتمعة في وجود ظاهرة السلطة في المجتمع، وتبدو هذه العوامل أقرب ما تكون إلى ما يسمى اليوم بالضرورات الوظيفية التي استدعت وجود ظاهرة السلطة(٦).

ولتوضيح هذا الترابط والتداخل بين هذه العوامل السابقة نقول: إن انقياد الناس إلى شهواتهم هو سمة نفسية مميزة للطبيعة البشرية بدت وكأنها تمثل في نظر الغزالي خللاً في المستوى أو الجانب الأخلاقي من حياة الناس، وهو عامل رئيسي أدى إلى وجود السلطة في المجتمع، ليس مباشرة أو لذاته فقط، بل من خلال خلل آخر أحدثه في المجتمع وبالتحديد في الجانب الاقتصادي منه، حيث تمثّل بعجز الموارد المالية إلى الحد الذي لم تعد تكفي فيه جميع حاجات الناس. لقد نظر الغزالي إلى العوامل النفسية والاقتصادية هذه، وقد ارتبطت بعامل اجتماعي تمثل بالخلل الذي أصاب العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في مرحلة غياب

السلطة، حيث حلّت العلاقات الصراعية محل العلاقات التعاونية، وحلّ التخاصم محل التعاون والتعاضد، وهذه نتيجة طبيعية ومتوقعة لموارد محدودة يتنافس الناس للحصول عليها بطرق غير رشيدة.

فإذا ما أضفنا إلى هذه العوامل جميعها ما يرتبط باختلاف الآراء وتباينها على المستوى الفكري من مشكلات اجتماعية أبرزها الصراع أو الاقتتال، اتضح لنا بجلاء كيف تداخلت العوامل النفسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وكيف ترابطت فيما بينها لتسهم من خلال كل ذلك في إيجاد ظاهرة السلطة السياسية في المجتمع. ويمكن لنا من خلال هذا أن نستشف كيف أن الغزالي حاول أن يجمع معاً بين المنطق الأخلاقي والمنطق الموضوعي في محاولته تفسير ظهور السلطة.

نخلص من التحليل السابق إلى أن الغزالي وقد ربط بين هذه العوامل في محاولته لتفسير أسباب أو عوامل نشوء السلطة في المجتمع، يكون قد أسهم منذ وقت مبكر في إرساء المفهوم التكاملي في البحث الاجتماعي في مستواه النظري والمنهجي. وأنه في إشارته إلى التأثير المتبادل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، يكشف عن الحقيقة النظرية المتمثلة بترابط النظم أو الظواهر الاجتماعية وتساندها وعلاقة التأثير الديالكتيكي الداخلي فيما بينها. وقد أكد رواد علم الاجتماع الحديث وعلى رأسهم دور كهايم أهمية هذه الحقيقة واعتبروها قاعدة أساسية من قواعد المنهج في علم الاجتماع.

ثم إن الغزالي وقد ربط الصراع (الخصومات) بمحدودية الموارد، يبدو للوهلة الأولى وكأنه يطرح تفسيراً مادياً لهذه المشكلة، إلا أنه في الواقع أكد أهمية العامل النفسي الأخلاقي على أنه العامل الرئيسي في حدوث الاضطرابات المتعلقة بالموارد ثم حدوث الصراع نتيجة لذلك.

وبهذا يقف الغزالي إلى جانب التفسير التعددي للظواهر الاجتماعية، وإلى جانب المنظور التكاملي في مجال التحليل والتفسير الاجتماعي.

والسؤال ما أهمية السلطة السياسية في المجتمع؟ او بتعبير آخر: ما الأهمية الوظيفية لظاهرة السلطة السياسية في المجتمع من وجهة نظر الغزالي؟.

إن البحث في الأهمية الوظيفية للسلطة من وجهة نظر الامام لا ينفصل عن البحث في الأسس والأسباب التي استدعت وجودها في المجتمع. إذ ليست وظيفة السلطة الأساسية تحقيق العدل فقط. وإنما هي الحفاظ على استقرار المجتمع وبقائه في نهاية الأمر. وقد عبّر عن ذلك بوضوح لا يقبل التأويل في قوله: «إن الخلق على اختلاف طبقاتهم... لو تركوا وشأنهم ولم يكن لهم رأي مطاع يجمع شتاتهم لهلكوا من عند آخرهم.»(٧).

فإذا كان هلاك الخلق يعني في محصلته النهائية زوال المجتمع وانعدام بقائه، اتضحت لنا بجلاء وظيفة السلطة الأساسية كما حددناها سابقاً. ولا تحقق السلطة وظيفتها هذه إلا إذا أزالت مظاهر الخلل والاعتلال من الجوانب النفسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية من حياة الناس. ذلك أن هذه المظاهر المعتلة هي العوامل التي استدعت وجود السلطة وأسهمت في نشوئها. لذلك يصبح من الطبيعي أن تكون مهمة السلطة، تأدية مهام وظيفية على مستوى كل جانب من هذه الجوانب لكي تزيل منه حالة الخلل والاعتلال وتعيده إلى حالته السوية المتوازنة.

وقد رأى الغزالي أن نظم المجتمع أو جوانبه المختلفة مترابطة ـ كما سبقت الاشارة ـ وهذا يعني أنه بمقدار ما تنجح السلطة في أداء مهمتها على صعيد الجانب الواحد أو النظام الواحد، بمقدار ما تنجح على صعيد الجوانب أو النظم الأخرى، وبالتالي على صعيد المجتمع ككل، ولما كان الخلل في الجانب النفسي الأخلاقي هو خلل أساسي ومؤثر على باقي الجوانب، فإن على السلطة أن تبدأ منه عملية الاصلاح، إذ أن الجانب الذي يتسرب منه الفساد، أولا، هو ما يجب أن تبدأ منه عملية الاصلاح[٨]. ولا تنجح السلطة في إصلاح الجانب النفسي، إلا إذا نقلت رغبات الأفراد وشهواتهم من حالة الخلل والاعتلال ـ التي سماها الغزالي حالة الانقياد إلى الشهوات ـ إلى حالة التوازن والاعتدال بضبطها والسيطرة عليها. وتشابه هذه العملية عند الغزالي، عملية التربية بمعناها الأخلاقي عند أرسطو، ولعل هذا التشابه راجع إلى تأثر الغزالي بآراء أرسطو في السياسية والأخلاق[٩].

وتنجح السلطة على صعيد الجانب الاقتصادي إذا ما نقلت السلوك الاستهلاكي للأفراد من حالة الخلل إلى حالة الاعتدال، والاستهلاك الرشيد بما يتناسب وحاجات الانسان الضرورية لمعيشته وحجم الموارد المتاحة في المجتمع، ثم في نقل الموارد المالية والبشرية ذاتها من حالة العجز إلى حالة الكفاية بتنظيم طرق استغلال الناس لها. ويلتقي الغزالي بذلك مع أرسطو أيضاً الذي يرى أن هدف الدولة هو تحقيق قدر من الرخاء أو اليسار الضروري لحياة الفضيلة، إذ أن خير الفرد منوط بالفضيلة وبالرخاء المادي غير المفرط[١٠].

وتنجح السلطة على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، إذا ما عملت على إحلال العلاقات التعاونية التضامنية محل العلاقات التنافسية بينهم. وتنجح على الصعيد الفكري أيضاً إذا تمكنت من نقل آراء الناس وأهوائهم من حالة التباين والتشتت إلى حالة التوحيد والالتفاف حول رأي موحد مطاع أو عقيدة ومذهب صحيح.

نصل من ذلك إلى القول، إن ظهور السلطة في المجتمع ظهر وكأنه أقرب مايكون إلى ردة فعل المجتمع على حالة الخلل التي أصابت جوانبه المختلفة لأسباب ورد ذكرها. وكأنها إفراز اجتماعي مهمته الأساسية إعادة هذه الجوانب المختلة إلى حالتها السوية المتوازنة بعد أن تزيل

منها مظاهر الخلل والاعتلال. فإن كان ذلك كذلك يكون الغزالي قد توصل منذ وقت مبكر إلى جوهر «المقولة» التي ترى أن المجتمع الإنساني يتحرك دائما باتجاه الاحتفاظ بحالة من التوازن والاستقرار لكي يصبح استمرار بقائه ممكنا. وأنه إذا ما تعرض أحد أجزائه للخلل والاعتلال أفرز ميكانيزمات أو معايير أو نظماً من شأنها اعادة التوازن والاستقرار إليه. وهذه هي المقولة «المحور» والمسيطرة في الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع المعاصر.

أما إشارة الغزالي إلى الحقيقة التي مؤداها أن موارد المجتمع محدودة، وأن مشاكل كثيرة تنتج عن تعامل الناس مع هذه الموارد بصورة غير رشيدة (أي بمقادير تفوق حاجتهم الضرورية منها)، فهي إشارة تكشف عن إيمانه بضرورة تحقيق التوازن بين معدلات الانتاج ومعدلات الاستهلاك، وهذه قضية بنى عليها مالتوس بعد ذلك، نظريته الداعية إلى ضرورة التوازن بين معدلات نمو السكان ومعدلات نمو الثروة أو موارد المجتمع.

من هنا يتبين أن السلطة عند الغزالي لا تحقق وظيفتها إلا بإصلاح المجتمع وإصلاح جوانبه المختلفة. فالسياسة التي هي الممارسة الفعلية للسلطة ما هي إلا «استصلاح للخلق بارشادهم إلى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة»[١٢]. ولكي تبقى هذه السلطة ظاهرة وظيفية في المجتمع، فيجب ألا تقتصر في أدائها لمهامها الوظيفية على الدور العلاجي، أي إزالة الخلل والاعتلال من جوانب المجتمع المختلفة، بل لا بد لها من الاستمرار في أداء دور وقائي يهدف إلى الحيلولة دون عودة هذا الخلل ثانية إلى المجتمع.

أما عن الوسائل التي على السلطة أن تعتمدها في تحقيق الاصلاح، ومن ثم تحقيق وظيفتها في المجتمع، فقد كشفت النصوص المختلفة للامام عن وسيلتين، إحداهما وسيلة أخلاقية وقائية، والأخرى وسيلة قانونية أو عقابية. وتقوم الوسيلة الأولى على دعائم أساسية هي التعليم والوعظ والقدوة الحسنة. وتهدف إلى تنمية الوازع الذاتي للانضباط لدى أفراد المجتمع وجماعاته. وتقوم الوسيلة الثانية على الردع بقوة القانون وهيبة الحاكم، بهدف فرض النظام والانضباط على الأفراد بعوامل خارجية، ولا تفاضل بين هاتين الوسيلتين، إذ يجعلهما على قدم المساواة من حيث أهميتها لتحقيق الاصلاح الاجتماعي.

ففي إشارته إلى التعليم باعتباره دعامة أساسية من دعائم الوسيلة الأولى الأخلاقية، رفع من أهمية التعليم ومكانته إلى درجة وضعه في مرتبة تالية للنبوة. إذ يقول: «وأشرف هذه المقامات بعد النبوة إفادة العلم وتهذيب نفوس الناس عن الأخلاق المذمومة المهلكة وإرشادهم إلى الأخلاق المسعدة»[١٣].

ويبين كذلك أهمية الوعظ بأن اعتبره يمثل الدرجة الثانية من درجات الأمر بالمعروف التي حددها بأربع، وذلك بقوله: «فقد ذكرنا درجات الأمر بالمعروف، وأن أوله التعريف، وثانيه الوعظ، وثالثه التخشين في القول.. الخ».

أما عن أهمية القدوة الحسنة فقد بينها في قوله: «إن صلاح الناس في حسن سيرة الملك»[١٤].
وفي قوله أيضاً: «إن طباع الرعية نتيجة لطباع الملوك لأن العامة يتحلون ويركبون الفساد وتضيق أعينهم اقتداء بالكبراء، فانه يتعلمون منهم ويلزمون طاعتهم»[١٥].

وهكذا، يبين الغزالي اهمية الوسيلة الأخلاقية الوقائية ببيانه أهمية الدعائم التي تقوم عليها هذه الوسيلة. أما الوسيلة القانونية، فقد بين أهميتها ببيان الردع العقابي باعتباره الدعامة الأساسية لهذه الوسيلة. إذ اعتبر هذا النمط من الردع يمثل رابع درجات الأمر بالمعروف وذلك في قوله: «ورابعه (أي درجات الأمر بالمعروف) المنع بالقهر وفي الحمل على الحق بالضرب والعقوبة»[١٦].

وعلى الرغم من أنه وضع الردع العقابي في المرتبة الرابعة بعد التعريف والوعظ والتخشين بالقول، إلا أنه يظل وسيلة لا تقل في أهميتها عن ذلك كله. فمن الناس من لا يستجيب للحق بالوسيلة الأخلاقية الوقائية، وهذا أمر طبيعي لا يخلو منه مجتمع من المجتمعات. لذلك كان لا بد من وسيلة أخرى للتعامل فيها مع هذه الحالات. فكان أن نصّ صراحة على وجوب اتباع الوسيلة الثانية من قبل الحاكم، وذلك في قوله: «يجب أن يثيب الملك على الفعل الجميل ويمنع من الفعل الرديء ويعاقب على ارتكاب القبيح»[١٧]. كما أكد المعنى نفسه في موقف آخر حيث يقول: «إن السلطان إذا ترك المفسد على مراده أفسد أموره في سائر بلاده»[١٨].

أما القهر (بهيبة الحاكم) باعتبارها دعامة من دعامات الوسيلة القانونية العلاجية، فقد وضّح أهميتها بقوله: «يجب أن تكون هيبته (الحاكم) بحيث إذا رأته الرعية خافوا وإن كان بعيدا... فسلطان هذا الزمان ينبغي أن يكون له أوفى سياسة وأتم هيبة»[١٩] وقد أضفى الإمام أهمية كبيرة على هذه الوسيلة، بأن اعتبر فقدانها سبباً رئيساً لخراب المجتمع. وذلك في قوله: «وإذا كان السلطان ضعيفاً أو كان غير ذي سياسة وهيبة، فلا شك أن ذلك يكون سبب خراب البلاد»[٢٠].

نخلص من ذلك إلى أن الغزالي قد ميّز وسيلتين من وسائل السلطة لتحقيق وظيفتها الاجتماعية في المجتمع وهما الوسيلة الأخلاقية الوقائية والوسيلة القانونية العلاجية، إلا أنه أبرز أهمية الوسيلتين وضرورة تكاملهما معاً، باعتبارهما وجهين لحقيقة واحدة، ولا انفصال بينهما. فالإصلاح الأخلاقي يدعم الإصلاح القانوني، وهذا بدوره يدعم الإصلاح الأخلاقي وبذلك يصبح العمل السياسي بشقه الأخلاقي مدعما للقوانين منسجما معها، وبشقه القانوني منسجما مع الأخلاق غير متعارض معها.

وبموجب هذا الرأي يمكن اعتبار الغزالي قد أقرّ ما يسمى مبدأ رقابة السلطة لسلوك الأفراد.
فأفراد المجتمع والحالة هذه لا ينبغي تركهم يتصرفون كما يشاؤون، بل لا بد من الحيلولة بينهم وبين الوقوع في الخطأ، وذلك بالانصراف عنه طوعا بعد تنمية الوازع الذاتي لديهم، بالتعليم والوعظ والتهذيب والقدوة الحسنة، أو منعهم من ذلك بالترهيب. وبتركيز الغزالي على هذه الوسيلة الأخلاقية يكون قد أسهم بوضع الأسس الأولى لما نسميه بمبدأ العدالة الوقائية.

أما إشاراته إلى القدوة الحسنة باعتبارها وسيلة وقائية وبيانه كيف أن العامة تقلد الخاصة وتقلد الملوك، فهي دليل على أن حجة الإسلام قد أدرك وبشكل واع حقيقة أن السلوك الاجتماعي ما هو إلا عنصر ثقافي ينتشر داخل المجتمع وعبر طبقاته المختلفة، وفق قاعدة من (الأعلى إلى الأسفل) من النخبة إلى العامة، من الملوك إلى الرعية، وقد اقترب ابن خلدون من هذه الفكرة ذاتها عندما رأى أن الأضعف مولع بتقليد الأقوى منه وذلك في مقدمته حيث يقول: «إن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب في شجاره وزيّه ونحله وسائر أحواله وعوائده»[٢١]. وينطبق هذا على الأفراد والجماعات، كما ينطبق على الثقافات والحضارات.

بعد كل ذلك يتبين أن السلطة السياسية في المجتمع الاسلامي ليست سلطة مطلقة يمارسها الحاكم كما يشاء من وجهة نظر الامام، وذلك رغم كونها رياسة عامة في أمور الدين والدنيا بل عليه أن يمارسها بطريقة عادلة، من خلال الوسيلتين الأخلاقية والقانونية، شريطة أن يحقق من خلال الوسيلة الأولى ما يسمى بالعدالة الوقائية، بأن يوفر التوجيه والمعرفة اللازمين لبيان الخطأ من الصواب في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض، وتوضيح الحدود الفاصلة بين ما يخص كلا منهم، أي أن يوفر للناس الأساس اللازم لوقايتهم من الوقوع في الخطأ.

وعليه أن يحقق من خلال الوسيلة القانونية، العدالة السياسية القانونية، وذلك بتطبيق القوانين على أفراد المجتمع بشكل متساوٍ ليس فيه محاباة أو تمييز على حساب الشرع[٢٢]. وبذلك يدمج الغزالي بين العدالة السياسية الأخلاقية والعدالة السياسية القانونية. وذلك لكي تظل السلطة ظاهرة اجتماعية وظيفية في المجتمع، وهذا يعني من ضمن ما يعنيه عدم الفصل بين الأخلاق والسياسة، وهي مسألة يلتقي بها الغزالي مع أرسطو، ويتعارض بها مع بعض رواد النظرية السياسية في عصرنا الحديث أمثال ماكيافيللي وغيره، الداعين أساسا إلى فصل السياسة عن الأخلاق[٢٣] كما يختلف بهذه المسألة عن كل من لا يرى في السلطة إلا استخداما للعنف والقواعد الملزمة قانونا كرادع للجماهير[٢٤].

كما يعني ذلك أيضاً أن ممارسة الحاكم للسلطة السياسية في المجتمع هي مسألة مشروطة بقدرته على أن يكون عادلا في ممارستها، وأن لا يلجأ إلى الإكراه إلا لإخضاع الفاعلية الفردية

إلى نظام عام يرغم الفرد على السلوك بطريقة معينة لمصلحته ومصلحة المجموع، من حيث إنهم يعيشون معاً حياة مشتركة. إذ بدون الإكراه في بعض الحالات قد لا توجد حياة جماعية أو مشتركة سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الديني وغيره[٢٥].

«ولكن ما الشروط أو العوامل الواجب توافرها لكي تؤدي السلطة السياسية مهامّها الوظيفية في المجتمع بطريقة عادلة ومنصفة؟».

حدّد الغزالي للسلطة شروطاً، إلا أنها تتداخل مع الشروط الواجب توافرها بصاحب هذه السلطة. ولا يميز الإمام في إشاراته إلى تلك الشروط بين الخليفة صاحب السلطة وبين السلطان أو الحاكم المحلي. فكل واحد منهم صاحب سلطة سياسية ولا تكون هذه السلطة وظيفية إلا إذا توافرت فيمن يمسك، بزمام شروط وعوامل هي: العدل، وهذا أساس نجاح السلطة في أدائها لمهامها الوظيفية كما سبق أن أشرنا. وقد نصّ الغزالي على هذا الشرط في قوله: «فيجب على السلطان أن يعمل بالسياسة، وأن يكون مع السياسة عادلا»[٢٦]. ويتميز هذا الشرط بأنه لاقى إجماع فقهاء المسلمين الذين اختلفوا في شروط الحاكم إلا أنهم اتفقوا على أنه يجب أن يكون عادلا[٢٧]. كما اعتبر الغزالي العدل فرعا من فروع الإيمان المتعلقة بالعمل والتي تربط ما بين الحاكم والناس[٢٨].

ويبدو أن اهمية العدل في السياسة والحكم بنظر الامام تتساوى مع أهميته بنظر أرسطو الذي رأى أن السلطة التي لا ترتكز على عدالة هي بمثابة خروج على القانون، كما لا تثبت دعائم أية حكومة من وجهة نظره إلا إذا ارتكزت على العدالة[٢٩]. ويؤكد هذا التشابه في الرأي احتمال تأثر الامام بفلسفة أرسطو السياسية كما سبق أن أشرنا.

أما الشرط الثاني فهو الورع فيمن يتصدى للامامة أو لزمام السلطة. فالفاسق لا يصلح الأمر الدين ولا يوثق بأوامره ونواهيه وربما اتبع هواه في حكمه، فتضيع الحقوق[٣٠]. ثم القدرة على ضبط النفس وسياستها، إذ يقول: «فإذا لم يقدر الانسان على سياسة نفسه وضبطها فكيف يقدر على سياسة الناس»[٣١]. ذلك أن السياسة هي إصلاح للخلق، ومن لا يقدر على إصلاح نفسه، لا يقدر على إصلاح غيره... وقد أكد الغزالي هذا المعنى بنص آخر يقول فيه: «إن معنى خلافة الله على الخلق: إصلاح الخلق، ولا يقدر على إصلاح أهل الدنيا من لا يقدر على إصلاح أهل بلده، ولا يقدر على إصلاح أهل بلده من لا يقدر على إصلاح أهل منزله، ولا يقدر على إصلاح أهل منزله من لا يقدر على إصلاح نفسه، ومن لا يقدر على إصلاح نفسه فينبغي أن تقع البداية بإصلاح القلب وسياسة النفس، ومن لم يصلح نفسه وطمع في إصلاح غيره كان مغروراً»[٣٢].

ولا تتحقق للحاكم القدرة على ضبط نفسه وسياستها، إلا إذا هذبت لديه قوة التفكير، وقوة الشهوة وقوة الغضب، لتحصل له الحكمة والمعرفة والحلم. وتنقاد لديه بالتالي قوتا الشهوة

والغضب إلى قوة التفكير[٣٣]. ولعل الغزالي يقصد بذلك أن تتحقق الفضيلة بمفهومها الأرسطي للحاكم. وبدون ذلك لا يستطيع الحاكم أن يمارس سلطته بطريقة عادلة. إذ لا يتحقق عدل السلطان وعدل عماله إلا إذا ساد العقل وتغلب على الغضب الذي يؤدي إلى الانتقام، وعلى الشهوة التي تفضي إلى الاستئثار بأطايب الأشياء[٣٤].

ومن الشروط أيضاً أن يمارس الحاكم نوعا من الرقابة على سلوك أعوانه وأتباعه وحشمه وخدمه وعماله ونوابه، فقد ورد في النص: «أن لا يقنع السلطان بدفع الظلم فيما يتصل بنفسه، بل يجب عليه أن يحول كذلك بين عماله ونوابه وأصحابه من اقتراف الظلم»[٣٥]. ويقول في موضع آخر: «ولا يمكن أحداً من حشمه أو خدمه وأتباعه أن يجور على رعيته لئلا يضعف الناس وينتقلوا إلى غير ولايته ويتحولوا إلى سوى مملكته»[٣٦].

أما على مستوى السلوك السياسي والاجتماعي لصاحب السلطة، فيرى الغزالي ضرورة أن يكون صاحب السلطة متواضعاً، مهتماً بحوائج الناس مشاركاً لهم في أوقات الشدة، فهو يقول: «يجب على السلطان إذا وقعت رعيته في ضائقة، أو حصلوا في شدة أو فاقة أن يعينهم لاسيما في أوقات القحط وغلاء الأسعار، حيث يعجزون عن التعيش ولا يقدرون على الاكتساب، فينبغي حينئذ للسلطان أن يعينهم بالطعام ويساعدهم من خزائنه بالمال»[٣٧]. ويقول في موضع آخر: «ينبغي للملك أن ينظر في أمور الرعية ويقف على قليلها وكثيرها وعظيمها وحقيرها»[٣٨].

أما على مستوى السلوك الشخصي، فيرى ضرورة أن يكون الحاكم قدوة حسنة في سلوكه وأن يترفع عن مشاركة الرعية في الأفعال المذمومة والأشياء المشؤومة»[٣٩].

وعلى مستوى نظام الحكم، فقد اشترط الغزالي ضرورة عدم إنفراد الحاكم بكل السلطات حتى تحقق السلطة مهامها الوظيفية بطريقة عادلة. فقد ورد في النص ما يميز بين صناعات ثلاث. السياسة (وهي العمل الرئيسي للحاكم)، والقضاء، والفقه. . والأخيرتان صناعتان لابد أن تزاولها هيئات أخرى غير الحاكم. إذ أن الحاكم لا يمكنه أن ينفرد بكل هذه السلطات أو أن يقوم بكل هذه الصناعات في الوقت نفسه. وقد عبر الغزالي عن ذلك في قوله: «لايمكن لأحد من الملوك أن يصرّف شؤون زمانه ويدير سلطانه بغير وزير، ومن انفرد برأيه زال بغير شك»[٤٠]. وأكد المعنى نفسه في موضع آخر إذ يقول: «فإن الاستبداد بالرأي، وإن كان من ذوي البصائر، مذموم ومحذور»[٤١] وقد استشهد الغزالي لتدعيم رأيه هذا بالآية الكريمة «وشاورهم في الأمر»[٤٢].

ولمزيد من التأكيد على أهمية عدم انفراد الحاكم بالسلطة أقرّ الغزالي وبوضوح مبدأ الرقابة على سلوك الحكام أنفسهم. وأناط بالفقهاء القيام بهذه المهمة. فمن وظيفة الفقه والفقهاء عنده توجيه السياسة بما يضمن نجاحها في تحقيق الصالح العام، وقد أشار إلى ذلك

بقوله: «وعلم سياسة أهل البلد والناحية وضبطهم لأجله يراد عليه الفقه بالأكثر»[٤٣]. ثم في قولـه: « الفقيه هو العـالم بقـانون السياسة وطريقة التوسط بين الخلق إذا تنازعوا بحكم الشهوات[٤٤]. وقوله في نص آخر: «الفقيه هو معلم السلطان ومرشده إلى طريق سياسة الخلق لتنتظم باستقامتهم أمورهم بالدنيا، ووجه تعلقه بالدين، أن الدنيا منزل من منازل الآخرة بل هي مزرعة الآخرة ولا يتم الدين إلا بالدنيا»[٤٥].

نستنتج من ذلك أن الغزالي وقد أشار إلى أهمية رقابة الحاكم لسلوك أعوانه ونوابه يكون قد أسهم بإرساء مانسميه اليوم بمبدأ الرقابة الإدارية وما يرتبط بها من قضاء إداري. وأنه في تأكيده على عدم انفراد الحاكم بالسلطة في المجتمع كشرط لنجاحها في تحقيق مهامها الوظيفية، يكون من المنادين بمبدأ الفصل بين السلطات سيما أنه أشار إلى تنوع هذه السلطات واختلاف ميادينها وشروطها. فهناك السلطة التنفيذية ويمثلها الحاكم ويساعده الوزير[٤٦]. والسلطة القضائية ويمثلها القضاة، والسلطة التشريعية ويمثلها الفقهاء والعلماء، ولما كانت الشريعة الاسلامية قد حددت أطر القوانين الضرورية للناس، لم يبق للفقهاء إلا مهمة الرقابة بقصد التزام السلطتين السابقتين بمباديء الشريعة وضمان عدم خروج التشريعات الأخرى المستمدة من المصادر الأخرى كالقياس والمصالح والعرف والإجماع عن تلك المباديء.

وهنا يؤكد الغزالي ما يسمى بمبدأ سموّ الشريعة الاسلامية باعتبارها مصدرا أساسيا موجها للعمل السياسي. ويؤكد من ناحيةأخرى معارضته للفارابي الذي يرى أن حكمة الرئيس وحدها شرط كاف لتنظيم السياسة تنظيما مثاليا[٤٧]. كما يؤكد من جهة ثالثة أيضا معارضته لدكتاتورية الحاكم كما نسميها اليوم، إذ يحصر سيادة الحاكم في حدودها القانونية أو الحقوقية، ويتسم تأكيد الغزالي هذا مع روح الديمقراطية وأسسها، ويختلف بذلك مع هوبز الذي أكد على سلطة الحاكم المطلقة تأكيدا يتنافى مع هذه الأسس[٤٨]. وهناك من مشاهير الغرب من أكدوا على أهمية الفصل بين السلطات بعد ذلك أمثال مونتسكيو[٤٩]. وكانت الفكرة ذاتها قد وردت في الأصل عند أرسطو[٥٠].

هذه هي العوامل أو الشروط التي تساعد السلطة على تحقيق مهامها الوظيفية في المجتمع. وتؤدي بالتالي إلى قيام مجتمع مستقر والذي من أبرز سماته أنه يوفر الأساس الرئيسي للعلم والعمل أي الاحساس بالأمن على المستوى النفسي لدى أفراد المجتمع.

وقد حدد الغزالي أبعاد هذا الأمن في قوله: «وهكذا يغلط من لا يميز بين الألفاظ المشتركة. فنقول نظام الدّين بالمعرفة والعبادة لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة وسلامة قدر الحاجات من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن، ولعمري من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه وله قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها، وليس يأمن الانسان على روحه وبدنه ومسكنه وقوته في جميع الأحوال بل في بعضها، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق

الأمن على هذه المهمات الضرورية. وإلا فمن كان في جميع أوقاته مستغرقا في حراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة، متى يتفرغ للعلم والعمل وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة. فبان إذن أن نظام الدنيا (أعني مقادير الحاجة) شرط لنظام الدين»[٥١].

ويلاحظ من النص أن الغزالي في تحديده لمفهوم الأمن قد تداخلت عنده الأبعاد النفسية والاجتماعية للأمن. فتحقيق الأمن ببعده النفسي مرهون بتحقيق الأمن ببعده الاجتماعي والعكس صحيح. وتحقيق أي من البعدين مرهون بقضاء حاجات الأفراد ـ أو تحقيق الأمن في مجالات البقاء والصحة والغذاء واللباس والسكن، وبذلك يطرح الامام مفهوما شموليا للأمن الاجتماعي كما نعرفه اليوم.

كما يرى أن المجتمع المستقر هو المجتمع الآمن الذي يتكون من أفراد حاجاتهم الأساسية مقضية. وهذا يعني أن الغزالي قد انطلق من الخاص إلى العام، أي من الأمن الضرورى إلى الأمن الجماعي مما يعني في مضمونه أن الفرد والمجتمع يرتبطان بعلاقة تكاملية، وبهذا الشكل التكاملي يكون قد أسهم مبكرا في حل إشكالية هذه العلاقة بين الفرد والمجتمع بطريقة تكاملية وهي قضية أشكلت على الكثيرين من رواد علم الاجتماع الحديث[٥٢].

كما بدا من النص السابق أن الغزالي قد وضع الجانب النفسي في موقع المتأثر بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فبعد أن تؤدي السلطة مهامها الوظيفية على صعيد هذه الجوانب بإصلاحها يؤثر ذلك إيجابيا على الجانب النفسي تأثيراً يأخذ شكل إحساس بالأمن النفسي والطمأنينة، في الوقت الذي كان فيه هذا الجانب في موقع المؤثر على تلك الجوانب في نصوص سابقة. وبهذا يكتمل أمامنا إطار دائرة التأثير الديالكتيكي الداخلي بين الجوانب النفسية والاجتماعية من حياة أفراد المجتمع كما رسمه الغزالي.

هذا على الرغم من أنه يظهر تركيزا أكثر على الجانب النفسي فيظهره وكأنه الجانب الذي يجب أن تبدأ منه السلطة في أدائها لمهامها الوظيفية، وهو الجانب الذي يجب أن تنتهي إليه. ويلاحظ أنه يتفق مع هوبز من حيث أهمية العوامل النفسية في تحديد سلوك الناس إلا أنه يختلف عنه في إشارته إلى تكامل هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية في تحديد هذا السلوك»[٥٣].

والسلطة كأية ظاهرة اجتماعية قد تعاق عن أداء وظيفتها بعوامل كثيرة ويبرز في هذا المجال عند الغزالي عامل رئيسي يمكن أن نسميه «الفساد السياسي». وقد تحدث عنه ضمنا من خلال إشارات عديدة. ويقع هذا الفساد لأسباب عديدة. منها عدم توافر الشروط السابقة فيمن يتولى مقاليد السلطة السياسية في المجتمع. أو عدم توافرها في نظام الحكم بالشكل الذي حدده الغزالي.

ويمكن أن نستنتج مؤشرات الفساد السياسي وعوامله بأن نعكس الأمور التي نهى الغزالي الحكام عنها، فنخرج بالمؤشرات والعوامل التالية: عدم معرفة الحكام لقدرة الولاية وميلهم إلى الجهل ومخالطة الجهلاء واستعانتهم بالانتهازيين والمنافقين من علماء السوء لكي يفتوهم بما يشتهون، وإطلاق يد الأعوان في ظلم الشعب والتكبر والغضب والميل إلى حل الأمور بالشدة مع إمكانية حلها باللين، والتمييز بين الناس بالمحاباة على حساب الشرع، وإهمال مصالح الناس والانشغال عنها بنوافل ثانوية شخصية، وانغماس الحكام بالشهوات وتعودهم عليها(٥٤).

والملاحظ أن بعض هذه العوامل تتعلق بالصفات الشخصية للحاكم ويتعلق بعضها الآخر بأسلوب الحكم.

ويمثل الفساد السياسي بعوامله ومؤشراته السابقة خللا في النظام السياسي برمته، حيث سيؤثر دون شك على النظم الأخرى المترابطة معه. وقد عبر الغزالي عن هذا الأثر بين النظام السياسي والنظم الأخرى بقوله: «ومعلوم أن السلطة والامارة لو تعطلت لبطل الدين والدنيا وثارَ القتال بين الخلق وزال الأمن وخربت البلاد وتعطلت المعايش»(٥٥).
وتتعطل السلطة عن أداء وظيفتها في حالين:

الأولى: حالة موت السلاطين أو الأئمة (الحكام) أو زوالهم عن رأس السلطة لسبب أو لآخر.

الثانية: فساد نظام الحكم حيث تفقد السلطة السياسية قدرتها على ضبط الأمور فتتعطل عن أداء مهمتها الوظيفية في المجتمع.

كما أكد الغزالي علاقة الارتباط بين تعطل السلطة وبين الخلل الذي يصيب باقي نظام المجتمع بنص آخر يقول فيه: «إن الدنيا والأمن على الأنفس والأموال لا ينتظم إلا بسلطان مطاع فتشهد لها مشاهدة أوقات الفتن بموت السلاطين والأئمة وإن ذلك لو دام ولم يتدارك بنصب سلطان آخر، دام الهرج وعم السيف وشمل القحط، وهلكت المواشي وبطلت الصناعات، وكان كل غلب سلب، ولم يتفرغ أحد للعبادة والعلم إن بقي حيا، والأكثرون يهلكون تحت ظلال السيوف»(٥٦).

فخطورة الخلل في النظام السياسي تتضح من خلال خطورته على النظم الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وما يؤدي إليه من ظواهر معتلة كالجريمة والفوضى والصراع والفقر وسبب تدهور الثروة الحيوانية والصناعية والزراعية.

نخلص من ذلك إلى القول، بأن إشارة الغزالي إلى حالات الفتن التي نتجت عن تعطل السلطة بموت السلاطين في حالات معينة، تعني وكأنه يستعين لدعم أفكاره بحقائق

يستمدها بطرق علمية كالملاحظة المقصودة والتجربة الاجتماعية، ليؤكد بهذا أنه قد أمسك منذ وقت مبكر بناصية المنهج العلمي الوضعي بتفسيراته الاجتماعية، ولم تكن تفسيراته مجرد تفسيرات دينية وحسب، كما يمكن أن نتوقع من فيلسوف ديني[٥٧].

وعلى الرغم من تشابه الآثار الناتجة عن زوال السلطة بالآثار الناتجة عن فسادها، فإن الغزالي يرى أن وجود سلطة فاسدة كحالة طارئة استثنائية أفضل من عدم وجود أية سلطة على الاطلاق لأن من مبادئه أن أهون الشرين خير نسبيا، والبعيد مع الأبعد قريب نسبيا.

وبهذا يقدم الامام تحليلا غاية في الدقة والشمول لعوامل الفساد السياسي أو مؤشراته التي من الممكن أن يكون بعضها مقدمات للفساد، وبعضها الآخر نتائج له.

وإن المحصلة الطبيعية أو المتوقعة لكل هذه العوامل هي انحراف السلطة وعجزها عن القيام بمهامها الوظيفية بطريقة عادلة ومنصفة.

وإذا كان الفساد السياسي هو أبرز معوقات السلطة عن أداء وظيفتها الاجتماعية. فكيف يواجه المجتمع هذه المسألة؟.

إن الآراء التي طرحها الامام حول هذا الموضوع قد أثارت حوله شبهات بلغت في حالات معينة حد الاتهام. فقد رأى الدكتور عبدالمعز نصر أن الغزالي يوافق على أن تتخلى السلطة عن مسؤوليتها في تحقيق العدل[٥٨]. ويرى الدكتور راشد البراوي أن الغزالي مع سلطة الدولة المطلقة ومع الصبر على الحاكم الظالم وإن كان مستبدا، ويدعو إلى الرضا بالوضع القائم في مثل هذه الحالة خشية إثارة الفتنة، بل إنه لا يقبل (أي الغزالي) بتوجيه النقد للحاكم وإن كان فاسداً، وإنه يحرم الثورة عليه[٥٩]. وقد كرر الرأي نفسه الدكتور فاضل زكي بقوله: «إن الغزالي يقبل بالسلطان الجاهل وبطاعته وعدم الثورة عليه منعا للفتنة والاخلال بالنظام. وقد رأى في ذلك نزولا من الغزالي بواقعيته إلى الحد الذي يضعف من حجته في تثبيت أفكاره وآرائه[٦٠].

ولعل أصحاب وجهات النظر هذه قد خرجوا بهذه الأحكام متأثرين بما يعرفونه عن خلفية الإمام المذهبية الأشعرية، الميالة إلى المحافظة - كما شاع عنها لدى بعض الكتاب - مما حدا بهم إلى تفسير النصوص التي اعتمدوا عليها في استخلاص أحكامهم تفسيرات تخدم هذه الأحكام.

أما تلك النصوص فهي قول الغزالي: «إن السلطان الظالم الجاهل إن ساعدته الشوكة وعسر خلعه وكان في الاستبدال به فتنة لا تطاق، وجب تركه، ووجبت الطاعة له كما تجب طاعة الأمراء[٦١]. وقوله في موضع آخر: «إنه لو تعذر وجود الورع والعلم فيمن يتصدى للإمامة، وكان في صرفه فتنة لا تطاق حكمنا بانعقاد إمامته»[٦٢].

وخلافا لوجهات النظر السابقة، نرى أن الإمام الغزالي بآرائه الموضحة في النصين السابقين وفي نصوص أخرى غيرهما، يسهم منذ وقت مبكر بوضع نواة لنظريته في مقاومة الفساد السياسي الذي يتجسد بأعتى صورة بفساد رأس السلطة في المجتمع السياسي.

فقد طرح نموذجا للمقاومة من شكلين: الأول: المقاومة الايجابية المباشرة، وذلك بالتصدي المباشر والعلني للفساد السياسي والحاكم الفاسد مهما كان شكل فساده، حتى يتم خلعه أو استبداله، أو صرفه إن لم يكن قد تولى زمام السلطة بعد، وهو غير مؤهل لها. ويمثل هذا النموذج من المقاومة القاعدة الأساسية في مجابهة الفساد السياسي، التي تمسك بها الغزالي بشدة.

ودليلنا على ذلك تلك الشروط القاهرة التي وضعها للتخلي عن هذه القاعدة. ومن المعروف بداهة أن من يضع شروطا قاهرة لتخليه عن مبدأ معين أو قاعدة معينة، لدليل على تمسكه القوي بذلك المبدأ أو تلك القاعدة. ويبرز من بين الشروط القاهرة التي وضعها الغزالي للتخلي عن قاعدة المقاومة. شرطان أساسيان هما:

الشرط الأول: إذا حظي الحاكم الفاسد بمساعدة أهل الشوكة إلى درجة يصبح معها تطبيق هذه القاعدة أمرا عسيرا[٦٣].

الشرط الثاني: إذا كان في تطبيق هذه القاعدة فتنة ـ وليست أية فتنة ـ كما ظن الدكتور البراوي وغيره، بل فتنة من النوع الذي لا يطاق.

هذا وقد ترك الامام تقدير العسر الموجب لاباحة التخلي عن القاعدة الأساسية في مواجهة الفساد السياسي وهي (المقاومة) وتقدير صفة الفتنة التي (لاتطاق) ومداها لتحدد حسب مقتضيات المجتمعات والعصور. شأنه في ذلك شأن الفقيه والمشرع الحصيف المدرك لنسبية الظروف في الزمان والمكان.

فأي جتمع في أي وقت يقدر وفق معاييره ومقاييسه وإمكاناته الخاصة أن الثورة على الفساد السياسي ومواجهته هي مسألة في حدود إمكاناته وطاقاته، وجبت عليه المواجهة، والالتزام بقاعدة المقاومة، حتى إزالة هذا الفساد منه، وليس السكوت أو الرضا والقبول به، كما رأى الدكتور البراوي.

أما الشكل الثاني من المقاومة، فهو المقاومة السلبية، وقد أشار الغزالي إلى طرق هذا الشكل من المقاومة وأساليبها من خلال النصوص التي بدا وكأنه يوجه فيها نصائح للحكام والسلاطين. مثل قوله: «وإن على السلطان أن لا يمكن أحدا من حشمه أو خدمه أو اتباعه أن يجور على رعيته، لأن ذلك يضعف الناس، وينتقلوا إلى غير ولايته، ويتحولوا إلى سوى مملكته، فينكسر ارتفاع السلطان ويقل حاصل الديوان، وتعود المنفعة على ذوي الاحتكار الذين يسرون بغلاء الأسعار[٦٤].

أما كيف خلصنا إلى القول بأن الغزالي يحدد بهذا النص طرق المقاومة السلبية وأساليبها فذلك لأننا رأينا أن فكر الغزالي وأقواله هذه ليست مكتوبة للحكام والسلاطين فحسب، بل للأمة أيضا. فيكون والحالة هذه كأنما يذكر الحكام بما عليهم أن يتجنبوه من مظاهر الفساد، ويحدد في الوقت نفسه للأمة ما يمكنها أن تفعله في حالة حدوث مثل هذا الفساد. كأن تلجأ إلى التحول عن الانتماء إلى نظام الحكم وأن يتوقف الناس عن رفد حاصل الديوان بالمال بسبب الفقر، أما غلاء الأسعار المشار إليه في النص، فهو النتيجة الطبيعية لندرة السلع والحاجيات في الأسواق، إما لتعطل انتاجها أو إعاقة توزيعها، وكلتا العمليتين تعتبران من أساليب الضغط الاقتصادي على السلطة الفاسدة.

فأساليب المقاومة السلبية تمثل إذن ضغوطا اجتماعية واقتصادية قد يجد الحاكم أو نظام الحكم نفسه في مواجهتها من قبل الناس إذا هو انحرف عن العدل في أدائه مهامه الوظيفية. ومع أن تطبيق هذه الاجراءات باعتبارها وسائل للمقاومة السلبية، ليس بالأمر السهل لأنها قد تضر بمصالح الناس أنفسهم إلى جانب مصالح الحكام، وقد تفيد منها فئات منحرفة كالمحتكرين كما أشار في النص، إلا أن كل ذلك لم يثن الغزالي عن التذكير بهذه الاجراءات والوسائل دون حرج، ليؤكد تمسكه بمبدأ مقاومة الفساد السياسي.

نخلص من ذلك إلى القول، بأن الغزالي لايتخلى إذن عن الالتزام بقاعدة المقاومة في مواجهة الفساد السياسي في المجتمع، لصعوبة هذه المقاومة، أو خشية إثارة الفتنة لأنه يدرك أن مركب الاصلاح ليس بالمركب السهل، وأنه محفوف بصعوبات وفتن من طرز مختلفة ولا يرى هذه الصعوبات والفتن موجبة في حدودها العادية للتخلي عن قاعدة المقاومة. ولكنها تصبح موجبة لذلك، في حالات استثنائية حصرها بحدود ضيقة لتضييق هامش الحرية أمام الناس في التصرف بالقاعدة الأساسية. وذلك كأن تبلغ صعوبة المقاومة حدا يمكن أن توصف على أساسه بأنها أصبحت أمرا عسيرا مهلكا. أو أن الفتنة المتوقعة من جراء الالتزام بقاعدة المقامة قد تتجاوز قدرات الأمة على الاحتمال وأن في حدوثها مهلكة دون شك.

ونرى أن هذه الظروف الاستثنائية تجيز التخلي عن أية قاعدة مهما كانت توجهات صاحبها الأيديولوجية. ونراه يضفي بها مرونة ضرورية على هذه القاعدة. سيما أنها تتعامل مع تصرفات انسانية قد تتأثر مصداقيتها بعوامل كثيرة في حالات كثيرة. فالقول بفساد فلان أو صلاحه، أو فساد النظام الفلاني أو صلاحه يظل مسألة خلافية في أحيان كثيرة ولهذا كان من الضروري أن يكون هناك مخرج من الالتزام الصارم بتطبيق قاعدة المقاومة إذا كان في تطبيقها ظلم كبير أو فتنة مهلكة. فالقوانين وكل القواعد هي وسائل لتحقيق النفع العام وليست غايات بذاتها فان لم تتحقق هذه الغاية بتطبيقها يصبح التخلي عن ذلك أنفع. ولعل هذا هو ما قصده الغزالي عندما فتح مجالا ضيقا للاستثناء في تطبيق قاعدته في المقاومة. وهذا مما يؤكد

أصالته في الفقه ويؤكد معرفته الدقيقة والعميقة بالطبيعة البشرية. وإدراكه لما يحدث في واقع الحياة الاجتماعية، إلى جانب إدراكه بنسبية الأحكام التي تصدر عن الناس في مواقف كثيرة ومعياريتها. وضرورة التريث كثيرا والحذر قبل تحديد مبادىء للتعامل فيها مع الحياة والناس في مثل هذه المواقف[٦٥].

خـلاصـة

١- بيّن البحث أن السلطة السياسية قد ظهرت في مرحلة لاحقة لحالة الاجتماع الإنساني الأولى. بعد أن اتسعت شبكة العلاقات التفاعلية بين الأفراد بحكم ضرورة التعاون وتقسيم العمل فيما بينهم. فالخصائص النفسية للبشر أوجدت مشكلات اقتصادية واجتماعية وفكرية تكاملت وتساندت فيما بينها من ناحية، وبينها وبين العوامل النفسية من ناحية أخرى، وقد أفرزت هذه العوامل مجتمعة ظاهرة السلطة في المجتمع الإنساني، فكانت هذه العوامل بصورتها المعتلة أشبه بما نسميه اليوم بالمتطلبات الوظيفية التي استدعت وجود هذه الظاهرة في المجتمع.

٢- تتمتع السلطة السياسية بأهمية كبيرة، إذ لا يتصور إمكانية بقاء المجتمع بدونها، وزوالها أو فسادها يعني زوال الأمن وتعطيل (المعايش) وخراب البلاد وهلاك الخلق. وبعبارة أخرى، إن عدم قيام السلطة بوظائفها داخل المجتمع لا يعني إلا زوال استقرار المجتمع وانعدام بقائه.

وبذلك يسجّل الامام الغزالي معارضة مبكرة لأية نظرية أو مقولة تتصور أن المجتمع قد يستغني عن هذه السلطة في أية مرحلة من مراحل مسيرته التطورية، كما يزعم انجلز مثلا.

٣- إن قيام السلطة بوظيفتها على صعيد المجتمع، ودعمها لاستقراره وبقائه، لا يتم إلا من خلال دعمها لاستقرار النسق السياسي وبقائه. ولا يتحقق لها ذلك إلا إذا أدت مهامها الوظيفية بطريقة عادلة.

ويقتضي ذلك مراعاتها لأمرين:

الأول: أن تقوم على أسس من المبادىء التالية: مبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ تكامل السياسة والأخلاق، ومبدأ الرقابة الادارية والقضاء الاداري، ومبدأ العدالة الوقائية والقانونية.

الثاني: أن تتجنب كل ما من شأنه أن يحولها إلى ظاهرة معتلة وبخاصة الفساد السياسي الذي يجب على المجتمع أن يتصدى له حتى تتم إزالته وذلك بطريقتين:

الأولى: المقاومة الايجابية بالتصدي المباشر والعلني.

الثانية: المقاومة السلبية بممارسة ضغوط اقتصادية واجتماعية على السلطة لحملها على التخلص من الفساد السياسي.

ويرفض الغزالي التخلي عن هذه القاعدة في مجابهة فساد السلطة، لأنه يرفض قبول الفساد السياسي ويرفض الرضى به أمرا واقعا كما ظن بعض الدارسين. ولكن الغزالي أجاز السكوت عن هذا الفساد وإطاعة القوانين النافذة بشروط قاهرة وحالات استثنائية حصرها بحدود ضيقة جدا. وكان غرضه من ذلك أن لا يفرض قاعدة جامدة دون أية استثناءات، فيكون بذلك قد تجاهل - وهو الفقيه - أن هناك ضرورات يجب إباحة المحظورات فيها، وأضراراً شديدة لابد من دفعها بأضرار أخف. وهذه مبادىء راسخة في الشرع الإسلامي. رأى الغزالي أن يلتزم بها عندما وضع قاعدته لمقاومة الفساد السياسي.

٤- بين البحث إسهامات هذا المفكر المبكرة في كثير من المسائل والقضايا النظرية والمنهجية المسيطرة في النظريات الاجتماعية الحديثة مثل: قضية ترابط النظم الاجتماعية وتساندها، وتأثيرها الديالكتيكي الداخلي فيما بينها، وقضية التكامل بين الجوانب النفسية والاجتماعية، وعلاقة التكامل بين الفرد والمجتمع، وكشفه المبكر عن محاسبة الموارد المالية والبشرية كحقيقة موجودة في أي مجتمع، إلى جانب إسهاماته في ترسيخ بعض المبادىء التي أشرنا إليها قبل قليل، وهي مبادىء رائجة اليوم في دراسات علم الاجتماع السياسي.

الهوامش

(١) انظر نصر، عبدالمعز: «الفلسفة السياسية عند الغزالي» في أبو حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده، مجلد صادر عن المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية. الصادر بمناسبة انعقاد مهرجان الغزالي بدمشق في الفترة الواقعة ما بين ٢٧-٣١ مارس ١٩٦١ من ص ٤٥١-٤٧٦. وانظر أيضاً. الخشاب، أحمد: التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف بمصر ١٩٧٠، ص ٢٨٤.

(٢) انظر الفارابي، أبو نصر، آراء أهل المدينة الفاضلة. تقديم وشرح ابراهيم الجزيني، دار القاموس الحديث، بيروت، دون تاريخ، ص ١٦.
وأيضا: ماجد فخري، أرسطو طاليس المعلم الأول. المطبعة الكاثوليكية، بيروت. دون تاريخ ص ١٢٨.

(٣) الغزالي، أبو حامد: ثلاث رسائل في المعرفة، تحقيق وتقديم: د. محمد حمدي زقزوق، الطبعة الأولى، مكتبة الأزهر، القاهرة ١٩٧٩، ص ٩٤.

(٤) الغزالي، أبو حامد: فاتحة العلوم، طبعة القاهرة ١٩٧٩، ص ٩٤.

(٥) الغزالي، أبو حامد: الاقتصاد في الاعتقاد، الطبعة الأولى، المطبعة الأدبية بمصر، دون تاريخ، ص ١٠٦.

(٦) حول الضرورات الوظيفية، انظر: عبدالمعطي، عبدالباسط، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٨١، ص ١٥٣.

(٧) الغزالي، الاقتصاد، ص ١٠٥، ١٠٦.

(٨) يبدو أن الخلل في الجانب النفسي مسألة طبيعية ومتجذرة بشكل خلقي من وجهة نظر الغزالي لذلك فهو أول خلل يطفو على السطح في حالة غياب السلطة. وقد وردت هذه الفكرة ذاتها عند الجاحظ، ولكن

بصورة مختلفة قليلا. حيث اعتبر أن العداوة كامنة في النفس البشرية، تترقب الفرص السانحة لتبدي صفحتها. حول ذلك، انظر، معن خليل عمر، نحو علم اجتماع عربي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد ١٩٨٤.

(٩، ١٠) انظر: ماجد فخري، المرجع السابق، ص ١٣٥، ١٣٣.

(١١) لقد اختلف الرجلان (الغزالي ومالتوس) في الكيفية التي طرحها كل منهما لتحقيق التوازن بين الموارد والسكان. فقد رأى مالتوس أن هذا يتحقق عن طريق التدخل المقصود في معدلات نمو السكان للاحتفاظ بها عند مستويات تتناسب ومعدلات نمو الثروة والموارد، بينما كان الغزالي قد أكد على أهمية تنظيم وتهذيب طرق استغلال السكان لثروات المجتمع وموارده دون التدخل بمعدلات نموهم. حول هذه المسألة، انظر: عبدالكريم، اليافي «النسل وقضية تحديده» في مجلد أبي حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده. المشار إليه سابقاً. من ص ٤١٥-٤٢٩.

(١٢، ١٣) انظر الغزالي: فاتحة العلوم، ص ٥-٦.

(١٤، ١٥) الغزالي، أبو حامد: التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تحقيق وإخراج الشيخ محمود مصطفى أبو العلا. مكتبة الجندي، القاهرة، دون تاريخ، ص ٦٤.

(١٦) الغزالي، أبو حامد: إحياء علوم الدين: الجزء الثاني، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ، ص ٢٠.

(١٧، ١٨) الغزالي: التبر، ص ٦٤.

(١٩) الغزالي، أبو حامد: التبر، ص ٨.

(٢٠) الغزالي، التبر، ص ٨.

«ويلاحظ أن المفهوم الذي يطرحه الغزالي من خلال النصوص السابقة يشبه المفهوم الذي يطرحه رينوف حديثا لها. حول هذه المسألة انظر:

Robert, Rienow; Introduction to Government, 3rd ed, Alfred, Aknopem N,Y, 1967,p.21

«وحديث الغزالي عن قوة الحاكم وهيبته ربما يعكس تأثره بالظروف السياسية التي أحاطت بالخليفة والخلافة العباسية في زمنه، وهددت استقرار الخلافة وحاولت التشكيك بشرعيتها وبشرعية الخليفة العباسي، وقد تجسدت تلك الظروف بحركات الباطنية، وكان الغزالي من أشد معارضي تلك الحركات لفسادها مذهبيا ومن المدافعين عن الخلافة والخليفة العباسي نظام الملك ومن بعده المستظهر بالله، لذلك كان من الطبيعي بالنسبة له أن يريدها خلافة قوية وخليفة مطاعا مهابا حتى يكبح جماح تلك الحركات ويوحد الأمة. حول تلك الحركات، انظر: د. مصطفى جواد «عصر الامام الغزالي» في مجلد أبي حامد في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده» ص ٤٩٥-٥١٠.

وحول تصدي الغزالي لتلك الحركات ودفاعه عن الخليفة المستظهر بالله، انظر: الغزالي، أبو حامد: فضائح الباطنية (المستظهري) تحقيق وتقديم: د. عبدالرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.

(٢١) انظر: عبدالرحمن بن خلدون: المقدمة جـ ٢، ص ١٤٧.

(٢٢) الغزالي، التبر، ص ٢٤.

(٢٣) لقد بلغت استهانة ماكيافيلي بالانسانية والأخلاق إلى درجة أنه أجاز للحاكم أن يقتل بدل أن يعاقب بالغرامة المالية، فالانسان من وجهة نظره على استعداد لأن ينسى مقتل أبيه ولكنه ليس على استعداد أن ينسى أمواله.

حول ذلك انظر:

William, Ebensteinm Great Political Thinkeram Plato: to present, 3rd Holt Rinehart & Winston N.Y., 1960, p.369

(٢٤) انظر، محمد علي: دراسات في الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٧٧، ص ١١٠.
(٢٥) انظر فروند جوليان: ما هي السياسة، ترجمة: يحى علي أديب، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق ١٩٨١، ص ١٦٢.
(٢٦) الغزالي، التبر، ص ٨١.
(٢٧) مغنية، محمد جواد: معالم الفلسفة الاسلامية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٥٥.
(٢٨) الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني: اتحاف السادة المتقفين بشرح أسرار علوم الدين، لات، ص ٢٣٠.
(٢٩) ماجد فخري، المرجع السابق، ص ١٣٣.
(٣٠) الزبيدي، المرجع السابق، ص ٢٣٠.
(٣١) الغزالي، ميزان العمل، ص ٢٣٢.
(٣٢) الغزالي، فضائح الباطنية (المستظهري) المرجع السابق، ص ١٩٨، ١٩٩.
(٣٣) الغزالي: ميزان، ص ٢٣٣، ٢٣٤.
(٣٤) الغزالي: التبر، ص ٢٠٢.
(٣٥) الغزالي: التبر، ص ٢٢.
(٣٦، ٣٧) الغزالي: التبر، ص ١٠٥.
(٣٨) التبر، ص ٦٤.
(٣٩) الغزالي: فضائح الباطنية، حول شروط الامامة. انظر: ص ١٩٥-٢٢٥.
(٤٠) الغزالي: التبر ص ١٠٨، ١٠٩.
(٤١) الغزالي: فضائح الباطنية، ص ١٨٦.
(٤٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.
(٤٣) الغزالي: ميزان، ص ٢٣٢.

ويلاحظ أن رقابة الفقهاء لسلوك الحكام السياسي هي رقابة وقائية، مهمتها منع حدوث مخالفات شرعية عن طريق الحيلولة دون إحداث قوانين وإجراءات مخالفة لدستور الشريعة الاسلاميَّة. لأن الدولة الصالحة ليست هي التي تطبق القوانين بعدل فحسب، بل لابد لهذه القوانين من أن تكون مستمدة من دستور صالح وهو الشريعة الاسلامية المنبعثة من العناية الالهية العليمة بمصالح البشر أكثر منهم. وأن أحكام هذه الشريعة يجب ألا تتعطل بتشريعات من صنع البشر قد تكون فاسدة أحيانا. وبذلك تحتل الشريعة الاسلامية مرتبة متميزة بشكل مطلق، وهي مكانة شبيهة - إن لم تزد - عن المكانة التي يحتلها القانون الطبيعي الذي تحدث عنه شيشرون، ورآه منبثقا من واقع العناية الالهية. انظر غانم صالح: الفكر السياسي القديم، منشورات جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٩٢.

كما أن الغزالي لم يجعل من رقابة الفقهاء الوقائية للحكام رقابة رسمية بالمعنى المعروف اليوم، بل رقابة غير رسمية، إذ لا ينص عليها قانونا، ولا يحدد لها الغزالي مكانا في التنظيم لجهاز الدولة، بل هي رقابة تطوعية، إلا أنه ألزم الحكام بأن يفتحوا مجالات للفقهاء لمارستها لأنهم المؤهلون لذلك بحكم علمهم ومعرفتهم الفقهية بأصول الدستور (الشريعة).

وبهذا يكون الفقيه أقرب ما يكون الى الرقيب السياسي العرفي على سياسة السلطان، أو أن الفقهاء في المجتمع أقرب ما يكونون إلى جماعة ضاغطة على السلطة الرسمية كما تسمى في المجتمعات الديمقراطية اليوم، ولكنه مع فارق في طبيعة التكوين والأهداف بين جماعة الفقهاء وتلك الجماعات الضاغطة. حول الجماعات الضاغطة، انظر: د. ابراهيم عثمان، الأصول في علم الاجتماع، ص ١٦٧. ويظل الفقهاء

داخل حدود لا يجوز لهم تجاوزها في تعاملهم مع السلطان وضحها الغزالي في قوله: «والجائز من جملة ذلك مع السلاطين الترتيبان الأوليان وهما التعريف والوعظ، أما المنع بالقهر فليس ذلك لآحاد الرعية مع السلطان فإن ذلك يحرك فتنة ويهيج الشرور ويكون ما يتولد منه من المحذور أكثر. انظر الغزالي: إحياء علوم الدين، جـ ٢، ص ٣٢٠.

(٤٤،٤٥) الغزالي، فاتحة العلوم، ص ٤٤.

(٤٦) لقد حدد الغزالي صفات الوزير وهي متانة الدين، نقاء الرأي، ممارسة الخطوب، ومقاساة الشدائد في طوارق الأيام، رزانة العقل والعطف على الخلق والتلطف بالرعية، وتشبه هذه الصفات إلى حد ما تلك التي حددها الماوردي للوزير وهي الأمانة، وصدق اللهجة، قلة الطمع حتى لا يرتشي، أن يسلم فيما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء لأن العداوة تصد عن التناصف وتمنع من التعاطف، ذكورا لما يؤديه للخليفة وعنه لأنه شاهد له وعليه، ذكيا فطنا حتى لا تدلس عليه الأمور فتشتبه. أن لا يكون من أهل الأهواء فيخرجه الهوى عن الحق إلى الباطل. محنكا مجربا.. الخ. انظر: الماوردي أبا الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري، الأحكام السلطانية والولايات الدينية. الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي بمصر، دون تاريخ، ص ٢٦،٢٧.
وأنظر ايضا: الغزالي: فضائح الباطنية، ص ١٨٦.
يلاحظ أيضاً أن السلطة السياسية لم تكن منفصلة عن السلطة القضائية في عصر الرسول وعصر أبي بكر ولكنها انفصلت عنها بعد ذلك في عهد عمر بن الخطاب بعد انشغال المسلمين بالفتوحات الأمر الذي استلزم ادخال نظام تشريعي لفض المشاكل التي تنشأ بين الأفراد من العرب وغيرهم. حول هذا الموضوع انظر: يحيى أحمد الكعكي: معالم النظام الاجتماعي في الاسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٥٤.

(٤٧) الفارابي ١٩٨٧، ص ٥٤.

(٤٨) محمد علي محمد، مرجع سابق، ١٧٦.

(٤٩) حول فلسفة مونتسكيو انظر: William, Ebenstein, Ibid, p.394

(٥٠) ماجد فخري، المرجع السابق، ص ١٣٠، انظر أيضا: الخشاب، المرجع السابق، ص ١٤٤.

(٥١) الغزالي، الاقتصاد ص ١٠٥.

(٥٢) انظر: سيد بدوي: نظريات ومذاهب اجتماعية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩، ص ١٨١-١٨٤

(٥٣) انظر: محمد علي، المرجع السابق، ص ١٧٦. وانظر أيضاً: Willian, Ebensteinm Ibid, p.137.

(٥٤) وردت عدة على هيئة نصائح وتوجيهات وجهها الغزالي إلى الحاكم وذلك في كتابه «التبر المسبوك في نصيحة الملوك» وقد أشرنا إلى كثير منها في سياق هذا البحث.

(٥٥) الغزالي، إحياء، ص ٤٤.

(٥٦) الغزالي، الاقتصاد، ص ١٠٥-١٠٦.

(٥٧) حول منهج الغزالي في البحث انظر: د. الساعاتي حسن: «المنهج الوصفي عند الامام الغزالي» في مجلد أبي حامد الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده.

(٥٨) إن العدل عند الغزالي مفهوم أقرب ما يكون إلى الصفة التي يجب أن تتصف بها الطرق والوسائل التي تتبعها السلطة السياسية وهي في سبيلها لتحقيق مهامها الوظيفية في المجتمع. أو هو مفهوم يحدد الكيفية التي يجب على صاحب السلطة أن يمارس بها سلطاته لكي تحقق هذه السلطات الغايات التي وجدت من أجلها.

(٥٩) انظر: البراوي، راشد، قادة الفكر الاسلامي في ضوء الفكر الحديث، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٣٤١-٣٤٤.

(٦٠) انظر: فاضل زكي محمد، الفكر السياسي العربي والإسلامي بين ماضيه وحاضره، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦. ص ٢٩٢-٢٩٣.
(٦١) الغزالي: إحياء، ص ١٤٠-١٤١.
(٦٢) الحسيني، إتحاف السادة، مرجع سابق، ص ٢٣٣.
(٦٣) من المحتمل أن الغزالي يلمح بذلك إلى احتمال حدوث مثل هذا الدعم للحاكم الفاسد، وذلك في الحالات التي يصبح فيها الحكم بفساده مسألة خلافية بين الناس.
(٦٤) الغزالي، التبر، ص ١٠٥.
(٦٥) «أما أن يعتبر ذلك مأخذا عليه، فإلى جانب إن مثل هذا الحكم سيكون مبنيا في أساسه على ما اعتبره الغزالي استثناء وليس قاعدة، فإنه يطرح وبشكل مباشر بديلا أمام الغزالي لا يستند إلى المبادىء الراسخة في الشريعة الاسلامية التي فضّل الغزالي الالتزام بها. حيث أشار إلى بعضها وهو يوضح رأيه في هذه المسألة كمن أحس ببصيرته أنه قد يساء فهمه، ومن هذه المبادىء لا يكلف الله نفسا إلا وسعها، والضرورات تبيح المحظورات، والضرر الأشد يدفع بالضرر الأخف، والأكبر بالأصغر. كما ينطلق الغزالي في رأيه هذا من منطلق الذي يخير بين الشرين فيختار أخفهما كما ذكر ذلك صراحة:
(انظر: الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ١٠٧-١٠٨).
وكل ذلك بدافع الرحمة بالناس والرأفة بهم بدفع المشقة عنهم وتقليل التكاليف عليهم، لا بدافع لانجويه الذي أعفى الناس من مقاومة الفساد السياسي في كتابه الحجة والطغيان لعدم ثقته بهم وبقدراتهم، وحصر هذه المقاومة بالنخبة من أفراد المجتمع، على اعتبار أنهم المؤهلون لذلك من وجهة نظره. فكشف بذلك عن فكرية طبقية تمييزية: حول رأي لانجويه وكتابه، انظر: أحمد عبدالكريم: دراسات في النظرية السياسية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٧٨.

المراجع العربية

١- أحمد، عبدالكريم: دراسات في النظرية السياسية الحديثة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.
٢- البراوي، راشد: قادة الفكر الاسلامي في ضوء الفكر الحديث. الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩.
٣- الجرف، طعيمة: نظرية الدولة والمبادىء العامة للأنظمة السياسية ونظم الحكم، دراسة مقارنة. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨.
٤- الجندي، أنور: القيم الأساسية للفكر الاسلامي والثقافة العربية، مطبعة الرسالة، القاهرة، (دون تاريخ).
٥- الخشاب، أحمد: التفكير الاجتماعي، دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.
٦- الغزالي، أبو حامد: ثلاث رسائل في المعرفة، تحقيق وتقديم: د. محمد حمدي زقزوق، الطبعة الأولى، مكتبة الأزهر، القاهرة، ١٩٧٩.

٧ـ الغزالي، أبو حامد: فاتحة العلوم، طبعة القاهرة، ١٣٢٢ هـ.
٨ـ الغزالي، أبو حامد: الاقتصاد في الاعتقاد، الطبعة الأولى، المطبعة الأدبية بمصر (لات).
٩ـ الغزالي، أبو حامد: التبر المسبوك في نصيحة الملوك، تحقيق واخراج: الشيخ محمد مصطفى أبو العلا، مكتبة الجندي القاهرة (دون تاريخ).
١٠ـ الغزالي، أبو حامد: إحياء علوم الدين، الجزء الثاني، دار المعرفة، بيروت، (بدون تاريخ).
١١ـ الغزالي، أبو حامد: ميزان العمل، تحقيق سليمان دنيا، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤.
١٢ـ الغزالي، أبو حامد: فضائح الباطنية، تحقيق وتقديم: د. عبدالرحمن بدوي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤.
١٣ـ الزبيدي، محمد بن محمد الحسني: إتحاف السادة المتقفين بشرح أسرار علوم الدين، (لات).
١٤ـ الكعكي، يحيى أحمد: معالم النظام الاجتماعي في الاسلام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١.
١٥ـ الساعاتي، حسن: «المنهج الوضعي عند الامام الغزالي» بحث ألقي في مهرجان الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده، عقد في دمشق في الفترة ما بين ٢٧ـ٣١ آذار ١٩٦١.
١٦ـ الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الطبعة الأولى، مكتبة مصطفى البابي وأولاده بمصر، ١٩٦٠.
١٧ـ اليافي، عبدالكريم: «النسل وقضية تحديده عند الغزالي» بحث ألقي في مهرجان الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده (المشار اليه سابقا).
١٨ـ الفارابي، أبو نصر: آراء أهل المدينة الفاضلة، تقديم وشرح: ابراهيم جزيني، دار القاموس الحديث، بيروت، (لات).
١٩ـ بدوي، السيد محمد: نظريات ومذاهب اجتماعية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٩.
٢٠ـ ابن خلدون، عبدالرحمن: المقدمة، الجزء الأول من كتاب العبر في ديوان المبتدأ والخبر، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (لات).
٢١ـ سويف، مصطفى: مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (لات).
٢٢ـ صالح، غانم محمد: الفكر السياسي القديم، منشورات جامعة بغداد، ١٩٨٠.
٢٣ـ عبدالمعطي، عبدالباسط: اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨١.
٢٤ـ عثمان، ابراهيم عيسى، الأصول في علم الاجتماع، شركة كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت، ١٩٨٣.

٢٥- عمر، معن خليل، نحو علم اجتماع عربي، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، ١٩٨٤.
٢٦- فخري، ماجد: أرسطو طاليس، المعلم الأول، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لات.
٢٧- فروند، جوليان: ما هي السياسة، ترجمة يحيى علي أديب. منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨١.
٢٨- محمد، فاضل زكي: الفكر السياسي العربي والاسلامي بين ماضيه وحاضره، الطبعة الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٦.
٢٩- مغنية، محمد جواد: معالم الفلسفة الاسلامية، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٣.
٣٠- محمد، محمد علي، دراسات في الاجتماع السياسي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٧.
٣١- نصر، عبدالمعز: «فلسفة السياسة عند الغزالي» بحث مقدم في مهرجان الغزالي في الذكرى المئوية التاسعة لميلاده - المشار إليه سابقا.
٣٢- وليمان، جاكوبس: العلوم السياسية، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، (لات).

المراجع الأجنبية

1- Ebenstein, William: Modern Political Thought, 2nd, Holt, Rinhart & Winston, Inc., N.Y., 1960.
2- Ebenstein, William: Great Political Thinkers, Plato to the Present, 3rd, Holt, Rinhart & Winston, Inc., N.Y., 1960.
3- Rienow, Robert: Introduction to Government, Alfred. A.Knope, N.Y., 1967.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٣٩-٥٨)

نقد المفهوم الغربي للتحديث

علي الجرباوي
جامعة بير زيت ـ فلسطين

مع أن المرحلة الكولونيالية من الاستعمار الغربي بدأت بالأفول منذ مطلع النصف الثاني لهذا القرن وبحصول معظم المستعمرات على استقلالها، إلا أن ذلك لم يسجل إطلاقا نهاية لمحاولات بسط الهيمنة وفرض الالحاق التي تقوم بها الدول الغربية، التي تدّعي لنفسها ولحليفتها الصناعية حق التسمية بدول«العالم الأول»، تجاه الدول حديثة الاستقلال، والمسماة بدول«العالم الثالث». ففي محاولة منها للحفاظ على مصالحها الحيوية في مستعمراتها السابقة بت دول«العالم الأول»في نشاطها الحثيث للابقاء على هيمنتها وإلحاق دول«العالم الثالث»بها ي شتى المجالات، خاصة في المجال السياسي والاقتصادي والثقافي، وذلك من خلال العمل على دمجها وإلحاقها عمليا بالركب الحضاري الغربي باعتباره ـ حسب ادعاء الكثير من الباحثين الغربيين والمتغربين على حد سواء ـ الوحيد الذي يمثل عالمية الركب الحضاري الانساني. وحتى يتم تكريس الالحاق عمليا تم الاهتمام باحاطته بهالة«علمية» عن طريق تطوير أسس نظرية في المجال الاكاديمي تروّج له وتبرره. ولهذا ابتدأ منذ بداية الخمسينات من هذا القرن ـ وهو العقد الذي اتسم بنشاط حركة التحرر الوطني في الكثير من المستعمرات ـ اهتمام المختصين في الجامعات ومراكز البحث الغربية على تطوير حقل اكاديمي جديد، هو حقل التحديث والتنمية (Modernization & Development) . وكان الهدف المعلن من وراء تطوير هذا الحقل هو دراسة أوضاع البلاد حديثة الاستقلال ومساعدتها على تفحّص السبل والخيارات المتوفرة أمامها للتنمية والتطوير. أما الهدف الحقيقي الكامن وراء تطوير هذا الحقل الدراسي، والذي يتّضح من خلال المفاهيم التحديثية التي يطرحها القائمون على تطوير هذا الحقل، فكان الترويج للمفاهيم والطرق الغربية بغرض نشرها بين أفراد الفئة المثقفة من صانعي القرار

وانتلجنسيا الدول التي تمّ اعتبارها في باديء الأمر «متخلفة» (underdeveloped) ، ومن ثم تم تغيير التعبير، للتقليل من حدته وحساسيته، فأصبحت تعرف «بالنامية» (developing) ، وذلك لاحتواء هذه النخبة وتسييرها في إطار تكفل معه الدول الغربية مصالحها المنشودة[1].

وبالطبع، شرع المختصون الغربيون في مجال التنمية والتحديث بدراسة «الدول النامية» باستفاضة، وقاموا بتطوير مناهج ونظريات عديدة تتعلق بتحديث هذه الدول لنفسها. وقد جاءت معظم هذه المناهج والنظريات لتشدد على أن تحقيق الدول النامية لعصرية القرن العشرين لا يمكن أن تتأتى إلا إذا حذت هذه الدول حذو الدول الغربية واتّبعت نموذجها التحديثي. وبمعنى آخر تم التشديد في النهج العام لحقل التنمية والتحديث على إبراز أن العصرية لا يمكن أن تكون إلا غربية، مما يعمق الالحاق ويتطلب التبعية من قبل «الدول النامية» الراغبة بتحديث نفسها للدول الغربية. ومع أن بعض الباحثين، من الغرب ومن دول «العالم الثالث»، تنبهوا لهدف الالحاق الكامن وراء العديد من البحوث التحديثية وأشاروا في كتاباتهم بالنقد لهذا التوجه نحو الالحاق، إلا أن النهج العام للحقل الدراسي المذكور بقي مرتكزا على أساس التبعية للغرب. فالغربنة أصبحت مرادفا للتحديث في معظم الدراسات الغربية. وبالرغم من أنه لا يمكن تجاهل العلاقة القائمة بين الغربنة والتحديث في وقتنا الحاضر، فالحضارة الغربية هي الأكثر تقدما وعصرية في وقتنا الحاضر، إلا أن الايحاء الغربي بأنهما متلازمان هو إيحاء خاطيء، ولا شك في أنه مغرض لأنه لا يترك مجالا لوجود خيارات أخرى أمام «الدول النامية» لتحديث نفسها إلا السير في ركاب الغرب واتباع أسلوب الغربنة. ويجب أن لا يفوتنا هنا ذكر أن الغربنة قد تكون إحدى السبل المتوفرة لتحقيق العصرية في وقتنا الحاضر، إلا أنها بالتأكيد لا تشكل السبيل الوحيد لذلك.

يتركز هذا البحث حول استعراض ناقد للنهج الغربي العام في حقل التحديث، والذي يجعل من الغربنة غاية لتطلعات «الدول النامية» التحديثية وليس مجرد وسيلة من الوسائل المتوفرة أمامها لتحديث نفسها، الهدف من وراء هذا الاستعراض هو بيان السلبيات التي لحقت بهذا الحقل الأكاديمي من جراء دمج مفهومي الغربنة والتحديث بعضهما ببعض من قبل الكثير من المختصين الغربيين، وإظهار أثر ذلك على عملية التحديث التي تخوضها «دول العالم الثالث النامية».

بالتحليل الموضوعي يجد الدارس لعملية التحديث (modernization process)، أنها عملية إنسانية مستمرة ترتبط ارتباطا مباشرا باستخدام وتطوير الانسان الدائم للجانب المادي من المعرفة الانسانية التراكمية واستغلاله في تفاعله مع البيئة المحيطة بهدف تطويعها واستخدامها إيجابيا لتحقيق التقدم الانساني بصورة مستمرة[2]. وتنقسم هذه العملية في مجراها إلى شقين: الكلي والجزئي. فهناك عملية التحديث الكلية التي يخوضها الانسان منذ بداية وجوده، ويهدف من خلالها إلى تحسين نوعية حياته عن طريق زيادة الخيارات والمجالات المفتوحة أمامه. وهذه

العملية ـ وهي العملية التحديثية الأساسية ـ مستمرة باستمرار وجود الانسان، ولن تنتهي إلا بزواله. فهو يحاول باستمرار إحراز التقدم على سابقيه، فيستغل تراكمات معرفتهم المادية ونتاجات تحكمهم بالبيئة كأساس يعمل من خلاله على تطوير مقدرته على التفاعل مع البيئة، وتصبح مقدرته هذه الأساس الذي يعتمد عليه من يأتي بعده في دفع عجلة هذا التفاعل قدما إلى الأمام[٣]. فعملية التحديث الكلية هي عملية اضطرادية تعبّر عن التنقلات التطويرية التي تمكن الانسان من تحقيقها في معركة تفاعله مع البيئة عبر العصور المتتالية.

تؤدي اضطرادية عملية التحديث الانساني الكلية لأن يكون مفهوم العصرية متغيرا تبعا للتغير في عامل الزمن. ففي أي حقبة زمنية يكون المجتمع، أو المجتمعات، التي تمتلك أكثر المعرفة المادية تقدما وأكبر مقدرة على التحكم بالبيئة هي الأكثر عصرية من غيرها من المجتمعات المزامنة لها. فالعصرية، إذن، هي مفهوم نسبي يعكس أكبر مقدرة للانسان على التفاعل واستخدام البيئة في مرحلة معينة، وليس بمفهوم مطلق ينطبق على كل العصور. فلكل عصر عصريته، ولكل حقبة زمنية مواصفات ونموذج للعصرية.

فإذا ما اعتمدنا هذا التعريف لعملية التحديث الكلية وأردنا قياس ظاهرة العصرية في حقبة زمنية معينة توجّب علينا تطوير مقياس نسبي يأخذ بالاعتبار الاختلاف الذي يحدثه التغير في عامل الزمن. فعصرية العصور الوسطى تختلف بالتأكيد عن عصرية وقتنا الحاضر، وهذه بالطبع ستختلف عن عصرية مستقبل ما بعد مئات السنين. ولهذا السبب يجب أن يكون تحليل ظاهرة العصرية مشروطا بالحقبة الزمنية التي يجري دراستها، وذلك لتلافي الوقوع في الالتباس بأن العصرية هي ظاهرة مطلقة من جهة، وحتى لا يتم استخدام أسس حديثة في المقارنة بين عصرية حقبة سابقة مع عصرية الوقت الحاضر بدون الأخذ بعين الاعتبار التغيّر الحاصل في عامل الزمن من جهة أخرى.

ولضمان تحقيق النسبية المنشودة في مقياس ظاهرة العصرية يمكن مراجعة التاريخ الانساني على أساس تقسيمه إلى حقب زمنية متلاحقة سادت في كل منها أنماط حياتية متميزة عكست، بصورة متفاوتة، مقدار تفاعل الانسان مع البيئة. وإذا ما درست كل حقبة على حدة نجد أنه غالبا ما تحوّل النمط الحياتي، بأيديولوجيته ونظام قيمه، إلى المجتمعات التي تفوقت على غيرها بالمعرفة واستطاعت، تبعا لذلك، أن تستخدم البيئة لخدمتها أكثر من غيرها من المجتمعات المزامنة له إلى حضارة عالمية. وتكون هذه الحضارة العالمية، والتي يمكن دعوتها «بالحضارة الرائدة»[٤]، بايديولوجيتها ونظام قيمها ونمط حياتها ونتاجاتها، المميز الرئيسي للحقبة التي سادت فيها. فالحضارة الرائدة، إذن، هي الأكثر عصرية، الأكثر قوة، والأكثر معرفة من كل الحضارات السابقة والمعاصرة لها، ولهذا فهي تمثل روح العصر الذي تسود فيه، وهذا يوفر لنا المقياس النسبي لظاهرة العصرية. فإذا اعتمدنا هذا المقياس ـ مقياس الحضارة الرائدة

- تصبح عملية التحديث الكلية عملية تاريخية تحمل فيها الحضارة الرائدة لكل حقبة زمنية مقاييس العصرية لباقي العالم في الوقت التي تسود فيه. وتبعا لذلك يكون تاريخ عملية التحديث الكلية ممثلا بتاريخ الحضارات العالمية الرائدة، فتواليها يعطينا فكرة عن مسار وماهية تطور الانسان عبر العصور.

أما عملية التحديث الجزئية، وهي الرافد الرئيسي لعملية التحديث الكلية، فتعبر عن المحاولات التحديثية التي تجري خلال كل حقبة زمنية على حدة. ففي كل عصر من العصور يوجد نوعان من المجتمعات: المجتمعات المتفوقة، وهي المجتمعات المنضوية تحت لواء الحضارة الرائدة لذلك العصر، ولذلك فهي المجتمعات الأكثر عصرية ضمن جميع مجتمعات ذلك العصر، والمجتمعات الأقل تفوقا، وهي المجتمعات التي تقبع خارج نطاق الحضارة الرائدة المعاصرة، مما يؤثر سلبيا على مقدرتها على التفاعل مع البيئة ويجعلها أقل عصرية من مجتمعات تلك الحضارة، وبما أن الحضارة الرائدة عالمية في توجهها، فمن المؤكد أن تدفع نزعتها العالمية مجتمعاتها للتوسع وايصال تأثيرها إلى جميع من لم يتأثر بها. وعلى هذا الأساس تتعرض المجتمعات الأقل تفوقا لتأثيرات الحضارة الرائدة المعاصرة ضمن مواجهة حضارية تفرض على هذه المجتمعات أن تختار بين أمرين: فإما أن تحاول أن تستوعب ما لدى الحضارة الرائدة من تراكم معرفي ومقدرة على التحكم بالبيئة، مما يتيح لها الفرصة لأن تشارك المجتمعات المتفوقة في حضاراتها، أو حتى أن تقوم بمنافستها بهدف إحراز تقدم عليها وتطوير حضارة رائدة جديدة تحل مكان الحضارة الرائدة المعاصرة، وإما أن تأنف من الاستيعاب، لمشقاته ولما يتطلبه من جهد ذاتي ووقت طويل، وتستبدل به الركون إلى استهلاك متنام - وفي معظم الأحيان غير مقنن - لنتاج هذه الحضارة في محاولة خشيئة للظهور بالمظهر العصري، الأمر الذي يكرّس تخلفها وينمي تبعيتها للمجتمعات المتفوقة. أما الخيار الأول فهو أساس عملية التحديث الجزئية الحقيقية لأنه يقوم على أساس تفعيل القدرات الذاتية للمجتمع وتوظيفها لتحقيق تقدمه. أما الخيار الثاني فهو الطريق لعملية تحديث مزيفة لأنه يهمل القدرات الذاتية ولا يستهدف تفعيلها، وإنما يعتمد بالأساس على مبدأ التقليد المفرغ من الاستيعاب والابداع، ولهذا يكون مردوده في الغالب سلبياً على المجتمعات التي تختاره مساراً لها.

ويجب الانتباه في عملية التحديث الجزئية إلى أن الحضارة الرائدة لأي حقبة زمنية تبقى الأكثر عصرية ما دامت المجتمعات المنضوية تحت لوائها قادرة أكثر من غيرها على الاستمرار في التفاعل مع البيئة، بما يتضمنه ذلك من تطوير للمعرفة المادية على التحكم بالبيئة. فإذا تم السبق في هذا المجال للمجتمعات الأقل تفوقا فإن هذا يعني حدوث نقلة حضارية تتمثل ببداية أفول الحضارة الرائدة السائدة في ذلك العصر وبداية بزوغ حضارة رائدة جديدة تفوق سابقتها في معرفتها المادية وقدرتها على التحكم بالبيئة(*). أما توالي النقلات الحضارية فيمثل، كما أسلفنا، عملية التحديث الكلية. فكل عصر من عصور التاريخ الإنساني يتميز بحضارة

رائدة، وكل نقلة من حضارة رائدة إلى أخرى تعني انتهاء وبداية عصرٍ آخر. وبالطبع، فإن كل نقلة حضارية تعني تقدما في المعرفة الانسانية التي بواسطتها تزداد إمكانية تفاعل الانسان مع بيئته واستخدامها لخدمة الانسانية. ففي حين كانت الحضارة الاسلامية الرائدة، ومن قبلها حضارات رائدة أخرى كاليونانية والفارسية والرومانية، تمثل عصرية الوقت التي كانت متألقة فيه، نجد أن الحضارة الغربية تمثل عصرية وقتنا الحاضر، فهي نتاج جهد الانسان المتراكم في تطويره للمعرفة ومحصلة لما سبقها من حضارات رائدة. فقواعد الحضارة الغربية، كما يؤكد وليام بوزنبروك (William J. Bossenbrook) «ارسيت من قبل تشكيلات حضارية سابقة مثل الشرق القديم، الرومانية ـ اليونانية، ومسيحية القرون الوسطى، وان كل واحدة من هؤلاء كانت تكوينا مستقلا ووريثا لماضيها... وكل لعبت دورا خاصا في تشكيل التكوين الذي يسمى الآن بالحضارة الغربية»[٦].
أما كارا دي فاكس (Carra de Vaux) فيؤكد من جانبه على أن تقدم المسلمين المعرفي في مختلف المجالات كان سببا رئيسيا ومباشرا وراء تحفيز القدرات الأورو بية على استقاء المعرفة والنهوض بها في عهد النهضة الأوروبية[٧]؛ أي أن الحضارة الغربية لم تتطور من العدم، وإنما أعتمد الغربيون في تشكيلها على سابقاتها من الحضارات، حيث نهلوا منها نتاج تراكم المعرفة الانسانية، وما أدت إليه من تنامٍ في قدرة الانسان على التحكم بالبيئة، فكانت لهم الأساس الذي شيدوا عليه لبنات حضاراتهم الرائدة الحالية.

ما تعنيه النقلات الحضارية التي تميِّز التاريخ الانساني وتشكل الأساس لعملية التحديث الكلية هو أن الحضارة الرائدة، أي حضارة رائدة، لا بد وأن تستسلم ـ مهما طال أمد سيادتها وتبوئها مركز الريادة العصرية ـ وفي وقت ما لقوى حضارة رائدة جديدة تأخذ مكانها. وبمراجعة التاريخ الانساني نجد في توالي الحضارات الرائدة، كاليونانية والرومانية والفارسية والاسلامية، خير دليل على صحة هذه المقولة، ودراسة هذا التاريخ تبيِّن بوضوح أن كل الحضارات الرائدة السابقة سادت ثم بادت، وتظهر عدم وجود حضارة رائدة واحدة استطاعت الاستمرار إلى ما لانهاية.

وعلى هذا الأساس نستنتج أن الحضارة الغربية لا تشكل بالضرورة نهاية الحضارة الانسانية كما يدعي العديد من المختصين في مجال التحديث ممن سيرد ذكرهم لاحقا. فامكانية زوال هذه الحضارة في المستقبل واستبدالها بحضارة رائدة جديدة هي إمكانية واردة، وذلك لأن عملية التحديث الكلية عملية مستمرة باستمرار تفاعل الانسان مع البيئة. فكما أن المجتمعات الغربية استطاعت في فترة سابقة أن تخوض عملية تحديث جزئية استقت خلالها تراكم معرفة الانسان وقدرته على التحكم بالبيئة من العرب، الذين شكلوا المجتمع المتفوق في حينه، وتمكنت بجهدها وإبداعها من تطوير ما استقته حتى تفوقت على مصدرها واستطاعت إحراز نقلة حضارية تمثلت بإقامة حضارتهم الرائدة الجديدة التي حلت مكان

الحضارة الإسلامية الرائدة، فإن بالإمكان أن تقوم بعض من المجتمعات «النامية»، وهي المجتمعات الأقل تفوقا في هذا العصر، بنفس الخطوات وتستطيع إحراز التفوق خلال خوضها لعملية التحديث الجزئية، وتتمكن بذلك من تشكيل أسس حضارية رائدة مستقبلية تحل مكان الحضارة الرائدة المعاصرة. وعلى كل الأحوال، يثبت تاريخ عملية التحديث الانساني الكلية إمكانية حدوث هذا التطور في المستقبل، خاصة وأن النقلات الحضارية السابقة تمت على النحو نفسه.

تستطيع «الدول النامية» أن تستخلص من اضطرادية عملية التحديث الكلية أن بمقدورها التحرر في عملية تحديثها الجزئية من التبعية المفروضة عليها للدول الغربية المتقدمة. فمع أن مجتمعات الحضارة الغربية تحاول جاهدة، وعلى الصعيدين العملي والنظري، حصر عملية تحديث «الدول النامية» في اتجاه يكرس تبعيتها واعتمادها على الغرب، وذلك بتشديدها على إبراز فكرة التفوق الغربي الذي لا يمكن منازعته، وحثّها «الدول النامية» على اتباع النموذج الغربي للتحديث الذي يضمن أن «نمو» هذه الدول لايمكن أن يتخطى أسس نموذجه، الأمر الذي يكفل لمجتمعات الحضارة الغربية استمرار التفوق المطلق على غيرها من المجتمعات، إلا أن «الدول النامية» تمتلك خيارا يكسر طوق هذه التبعية المكرّسة لتخلفها، فهي تستطيع أن تقوم بعملية تحديث جزئية حقيقية تحقق من خلالها فهم واستيعاب ما تراكم لدى الحضارة الرائدة المعاصرة من نتاج تفاعل الانسان مع البيئة، وأن تحاول استخدام وتطوير هذه التراكمات بما يمكنه أن يحقق نقلة حضارية جديدة تستطيع هذه الدول من خلالها أن ترسي أسس إقامة حضارة رائدة جديدة تخلف الحضارة الرائدة المعاصرة وتتفوق عليها. وبالطبع، لا يمكن أن تقوم «الدول النامية» بهذه العملية، ولن تستطيع تحقيق النقلة الحضارية، بمنأى عن الحضارة الغربية، فهذه هي الحضارة التي يجب اكتساب المعرفة والمقدرة على التحكم بالبيئة منها. ولا يمكن تخطيها إلا بعد مساواتها في هذه المعرفة والقدرة[٨]. وعلى العموم، فإن وجود مثل هذا الخيار يفتح المجال أمام «الدول النامية» لتفعيل قدراتها الذاتية والاعتماد عليها في تحديث نفسها، ويزيل عنها غمامة الاعتماد على خبرات الغير في تحقيق عصرية مظهرية خالية من مضمون الحداثة.

إذا قمنا بمراجعة الكتابات الحالية المتخصصة في حقل التحديث، ومعظمها غربي المصدر، نجد إهمالا شبه كامل لعملية التحديث الإنساني الكلية وتركيزا كبيرا على عملية التحديث الجزئية التي تخوضها «الدول النامية» في وقتنا الحاضر، وكأن هذه العملية الجزئية ليست جزءاً ورافداً رئيساً لعملية التحديث الكلية. يهدف إهمال تلك العلاقة الأساسيّة التي تربط عمليتي التحديث ببعضهما، وهو إهمال متعمد، إلى تجاهل التنويه بإمكانية قيام حضارة رائدة مستقبلية تتفوق على الحضارة الغربية المعاصرة وتحتل مكانها، وذلك كي تنحصر عملية

تحديث «الدول النامية» بالنموذج الغربي فقط، ولا تتعداه بالبحث عن مناهج أخرى تنافسه وقد تتخطاه وتتفوق عليه.
والغرض الأساسي من وراء ذلك هو الابقاء على «الدول النامية» نامية إلى الأبد، فاعتمادها في تحديث نفسها على النموذج الغربي يربط مصير هذه العملية بما تمنحه إياها المجتمعات الغربية، وبالطبع لا تمنحها هذه إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها لها. إن ما يدفعنا إلى هذا الاعتقاد هو إصرار الكثيرين من ذوي الاختصاص الغربيين على قصر عملية التحديث في أبحاثهم على الغربنة، ونفي البحث في إمكانية وجود أي بديل آخر لتحديث «الدول النامية».

فمن جهة، نجد أن العديد من هؤلاء المختصين يوافقون على أن ظاهرة العصرية مرتبطة ارتباطا مباشرا بقدرة الانسان على التفاعل مع البيئة. ففي حين أن سيرل بلاك (C.E.Black) يعتقد بأن عملية التحديث تعكس «الزيادة المرافقة للثورة العلمية في معرفة الانسان والتي سمحت له بالتحكم في البيئة»[٩]، نجد أن ديفيد آبتر (DAvid Apter) يؤكد من جهته بأن العصرية تعني «رؤية الحياة كبدائل، أفضليات، وخيارات» ويقول بأن «إمكانية التحكم بالبيئة تزيد من قدرة الانسان على انتقاء خيارات شخصية، أخلاقية، واجتماعية»[١٠]. فزيادة التحكم بالبيئة بالنسبة لآبتر تزيد من عصرية الانسان، وبينما يعتقد دانكوارت رستو (Dankwart Rustow) بأن هدف التحكم بالبيئة، والذي يعتبر أساسا لعملية التحديث، يمكن أن يتحقق من خلال «زيادة التعاون بين الناس»[١١]، يقترح ماريون ليفي (Marion Levy) استخدام مصادر غير حية لاستحداث الطاقة ويؤكد على ضرورة استخدام الأدوات لمضاعفة جهد الانسان في سبيل زيادة تحكمه بالبيئة[١٢].

أما من جهة أخرى فنلاحظ بأن هؤلاء المختصين يتفقون، على الرغم من إيمانهم بفكرة ارتباط ظاهرة العصرية بالمقدرة على التحكم بالبيئة، في اعتبار عملية التحديث في المجتمع الانساني عملية تاريخية عامة ابتدأت بظهور الانسان واستمرت باستمرار محاولاته التفاعل مع البيئة المحيطة به واستخدامها لخدمة منافعه. مرجع هذا التناقض الواضح في معظم الكتابات الغربية في حقل التحديث هو اعتبار أن عملية التحديث ابتدأت مع بداية تبلور أسس الحضارة الغربية، واقتصرت على المنهاج الذي تطورت من خلاله النظم السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية السائدة في الغرب، وكأن الانسان لم يبدأ في التفاعل مع البيئة إلا منذ بداية تبلور أسس الحضارة الغربية، فالبرغم من إيمان دانكوارت رستو المذكور آنفا بأن التحكم بالبيئة هو أساس عملية التحديث، نجده يؤكد بأن هذه العملية «بدأت في أوروبا أثناء عصر النهضة، وامتدت إلى ما وراء البحار مع ابتداء التوسع الأوروبي»[١٣]. ويدعم س. ايزنستادت (S.N.Eisenstadt) هذه الفكرة في كتاباته فيذكر بأن عملية التحديث «هي التغير نحو تلك الأشكال من النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تطورت في أوروبا

الغربية وأمريكا الشمالية منذ القرن السابع عشر وحتى القرن التاسع عشر، حين ابتدأت عندئذ بالامتداد إلى البلدان الأوروبية الأخرى، وفي القرن التاسع عشر والعشرين امتدت إلى بلدان أميركية جنوبية، آسيوية، وأفريقية»[١٤].

يقدم لنا كل من رأي رستو، وآيزنستادت مثالاً جلياً على عدم وجود تمييز واضح عند الكثيرين من المختصين في موضوع التحديث، خاصة الغربيين منهم، وبين الغربنة والتحديث كعمليتين تاريخيتين منفصلتين. فالعمليتان من ناحية تاريخية بالنسبة لهم متلازمتان، أو بالأحرى تشكلان عملية واحدة فقط. ومما يثير الاهتمام بهذا الشأن اعتبار هؤلاء المختصين أن النقلة النوعية في المعرفة الانسانية والتي استطاع الأوروبيون تحقيقها في عصر نهضتهم كانت الأولى من نوعها في التاريخ الانساني، وأنها هي النقلة الوحيدة التي مكنت الانسان من بسط نفوذه على البيئة.

وقد ارتأى هؤلاء في نظرتهم هذه أن يتناسوا أن المعرفة الانسانية مرت عبر العصور المختلفة بنقلات نوعية عبرت عن مجمل التحولات في نمط حياة الانسان وعن التطورات التي طرأت على سبل إنتاجه في أوقات متفاوتة، ولم يعتبر هؤلاء المختصون أن النقلات المعرفية عبر العصور كانت ركائز أساسية اعتمد عليها الغرب في إحداث نقلته الجديدة في المعرفة الانسانية. وبمعنى آخر تناسى هؤلاء بأن تفاعل الانسان مع البيئة ابتدأ منذ وجد الانسان، وأن التحكم بالبيئة ـ الذي يعزون بدايته لعصر النهضة الأوروبي ـ ما هو إلا حلقة متطورة من مسيرة الانسان الطويلة في تفاعله مع بيئته، وما يثير الاهتمام، بالفعل، في هذه النظرة الغربية هو ليس كونها مغلوطة تماما، ولكن كونها جزئية منتقاة للتاريخ الانساني هدفها المحافظة على استمرار هيمنة النفوذ الغربي على بقية العالم.
فالادعاء بأن الغرب عصري في وقتنا الحاضر هو ادعاء صحيح وواقعي وليس لدينا أي دليل علمي يدحضه. ولكن الادعاء بأن التاريخ الانساني لم يشهد عصرية قبل ظهور الحضارة الغربية هو ليس فقط ادعاء خاطئا، وإنما إدعاء مغرض لا يخلو من أن تكون له أهداف مريبة[١٥].

إذا كانت عملية التحديث تهدف إلى التفاعل مع البيئة واستخدامها للرقي بالحياة الانسانية، فإن التاريخ قد شهد تطور عدة حضارات سابقة حاولت جاهدة، وبقدر استيعابها وتطويرها للمعرفة الانسانية التراكمية، استخدام البيئة لهذه الغاية، ونجحت بذلك ضمن المعطيات التاريخية التي وجدت فيها وبقدر الامكانيات التي أتيحت لها. وفي الحقيقة، مثلت كل حضارة من تلك الحضارات الرائدة عصرية عصرها، فالحضارة الاسلامية كانت الأكثر عصرية قبل تطور الحضارة الغربية، وقبل ذلك كانت هناك الحضارات اليونانية والرومانية والفارسية والتي مثل كل منها عصرية الحقبة الزمنية التي سادت فيها.

هذه النقطة ليست واضحة في معظم الكتابات الغربية المتعلقة بالتحديث والتي ترى عصرية الغرب بدون سوابق، وكأن العالم لم ير أي نوع من العصرية سوى الغربية. فعملية التحديث أقدم من عملية الغربنة من ناحية تاريخية، وما الأخيرة إلا طور من أطوار الأولى والتي قد تتبع بأطوار أخرى في المستقبل. كذلك فإن هذه الكتابات لا تعير اهتماما كافيا لمعالجة العصرية كظاهرة عالمية (universal) تختلف مواصفاتها باختلاف الزمان والمكان وبمقدار تمكن الانسان من زيادة استخدامها للبيئة لخدمة مصالحه.

لقد أوجدت النظرة الغربية السائدة، إن العصرية الغربية هي العصرية الوحيدة التي استطاع الانسان أن يكونها، وهما بأنه لن يكون هناك عصرية غيرها في المستقبل. وما يثير القلق في هذه النظرة هو إيهانها بأن الغرب هو الوحيد القادر على استنفاد حدود العصرية مما يعني مقدرة المجتمعات الغربية، دون غيرها، على التحكم الكامل في البيئة. كذلك فإن هذه النظرة تترك انطباعا قويا بأن عملية التحديث قد تكللت بالنجاح التام، أو على الأقل بأنها في طور تكللها بهذا النجاح، في الغرب. ومن هذا المنطلق نجد أن معظم المختصين بدراسة موضوع التحديث لايعيرون التطور الجاري حالياً في المجتمعات الغربية اهتماماً كافياً، ولا يعتبرون هذا التطور جزءاً من عملية التحديث، وإنما يعتبرونه هدفا تقتدي به الدول غير الغربية الراغبة في خوض غمار التجربة التحديثية. وهنا تكمن العلة، وبالحقيقة التعارض، فمعظم الكتابات الغربية في موضوع التحديث تعتبر الغربنة هي عملية التحديث من جهة، ومن جهة أخرى، تستثنيها تماما من العملية التاريخية والمستمرة للتحديث الانساني الشامل، وذلك بالتغاضي عن اعتبار التطور الجاري في الدول الغربية جزءا من هذه العملية. ولهذا تنحصر عملية التحديث، أو على الأصح الغربنة في رأي المختصين الغربيين، بكونها عملية تقتصر فقط على الدول غير الغربية، وبأن هدفها الأساسي يقتصر على لحاق هذه الدول «المتخلفة» بالدول الغربية «المتقدمة». وفي هذا السياق يؤكد ادوارد شيلز (Edward Shils) ، على سبيل المثال، أنه حتى تصبح الدول غير الغربية عصرية فإن عليها أن تصبح مستقلة، ديمقراطية، علمية في نظرتها للتحديث، ومتطورة اقتصاديا. أي أن نجاح هذه الدول في تحديث نفسها مرهون بقدرتها على التغير طبقا لمواصفات النموذج الغربي، أو بالأحرى مرهون بقدرتها على أن تصبح غربية[١٦]. يؤدي هذا التركيز على الغربنة كرديف للتحديث إلى إفقاد عملية التحديث الجزئية لمحتواها وأهدافها العامة. ويحرمها من الديناميكية التي تمتعت بها عبر العصور السابقة ومكنتها بأن تشكل الرافد الأساسي للتطور في عملية التحديث الكلية.

يعتقد علي مزروعي (Ali Mazraui) من خلال تحليله للنظريات الغربية المتعلقة بموضوع التحديث بأن التعالي الغربي هو السبب الكامن وراء حصر عملية التحديث في الدول غير الغربية فقط. ففي حين يصر المفكرون الغربيون على وجوب تقليد الدول غير الغربية للعصرية الغربية، نجدهم يعزفون عن اعتبار هذه العصرية جزءا متأثرا بالعملية التحديثية التي يقوم

بها الانسان باستمرار، ويرفضون فكرة إخضاع عملية التحديث الغربية نفسها لمبدأ التحليل النقدي. ويؤكد مزروعي في معرض تعليقه على هذا الرفض بأن النظرة الغربية للتحديث تعكس «الفخر العرقي الثقافي» للغربيين، ويعتقد بأن هذا الفخر يستمد أساسه من النظرية الداروينية في علم الاجتماع[١٧]. وإضافة لهذا التعليل يجب أن لا نغفل، بالطبع، عن تأكيد الدور الذي يلعبه العامل المصلحي في التحكم بالنظرة الغربية للتحديث وفي توجيهه لها. فرفض الغربيين إخضاع عملية تحديثهم للنقد والتحليل، وتركيزهم ـ بالمقابل ـ على إخضاع عملية تحديث «الدول النامية» لنموذجهم لا ينبثق فقط عن «فخرهم العرقي الثقافي» وإنما يتعداه إلى ضمان الحفاظ على مصالحهم الاقتصادية في هذه الدول، وذلك بالتأكيد على استمرارية تبعيتها لهم، ومن هذا المنطلق المصلحي تصبح العلاقة التي تربط الدول المتفوقة بالدول الأقل تفوقا علاقة «المركز بالأطراف»، حيث تفقد «دول الاطراف»، وهي «الدول النامية» قدرتها على حرية التحكم بتطورها، فيصبح هذا التطور هامشيا مرهونا بما تسمح به «دول المركز»، وهي الدول الغربية[١٨].

أدى اقتصار عملية التحديث على الغربنة في معظم دراسات التحديث إلى تركيز جهود الباحثين ـ بقصد أو بدون قصد ـ على اكتشاف ووصف الطرق والوسائل التي تساعد الدول غير الغربية كي تصبح «غربية». وقد نجم عن هذا التركيز ظهور نزعة قوية لدى العديد لتحديد مراحل (Stages) تطويرية تبتدىء بالمرحلة التقليدية وتنتهي بالمرحلة العصرية. هذه المراحل، كما تبين الدراسات، متتابعة ويتم على أساسها تصنيف الدول من ناحية مدى تطورها، وكأن العصرية طريق عليها إشارات تظهر للمسافر مدى قربه أو بعده عن المحطة النهائية. وكما هو متوقع، أدى التركيز على تحديد هذه المراحل بالباحثين إلى حث الدول «النامية» المهتمة بتحديث نفسها، والتي اعتبرت من قبلهم بأنها تعيش ضمن المرحلة التقليدية، للخوض في غمار التجربة التحديثية على أساس أن تمر بهذه المراحل شبيهة ـ ولو مظهريا ـ بالدول الغربية التي اعتبرت قمة العصرية والمثال الذي يحتذى لتحقيق تطور الدول «النامية». فعلى سبيل المثال، يقوم والت رستو (W.W.Rostow) بتقسيم عملية التطور الاقتصادي للمجتمعات إلى خمس مراحل ويفترض أن انتقال المجتمعات عبر هذه المراحل هو أمر تلقائي[١٩]. أما في مجال التنمية السياسية فنجد أن أ. اورجانسكي (A.F.K.Organski) يقسم عملية التطور السياسي إلى أربع مراحل متتالية[٢٠]، في حين يقوم لوشان باي (Lucian Pye) بتحديد مفهوم التنمية السياسية عن طريق استخدام عشرة مؤشرات استقاها من النموذج الغربي للتحديث[٢١]. وفي نفس المجال، يقوم جبرائيل الموند (Gabriel Almond) و.ج. باول (G.Powell,Jr.) بتصنيف النظم السياسية من ناحية تطويرية إلى ثلاث مجموعات رئيسية، كل واحدة منها مقسمة إلى عدة نظم سياسية[٢٢]. ولكن نتيجة للنقد الشديد الذي تعرض له تصنيفهما على اعتبار أنه «منحاز ثقافيا»[٢٣] للغرب وذلك لأن النظام الديمقراطي ـ الليبرالي

الأمريكي يظهر فيه على رأس قائمة النظم السياسية الأكثر تطورا، قام الكاتبان بتعديل هذا التصنيف في طبعة جديدة من كتابهما قاما فيها بتصنيف النظم السياسية إلى ست مجموعات جديدة[٢٤]. ومع أن الكاتبين حاولا تلافي التحيز السابق في هذه الطبعة الجديدة، إلا أنهما قاما بالتصنيفات الجديدة على أساس وجود مراحل متتالية للتطور السياسي[٢٥].

يتضمن افتراض الباحثين الغربيين الشائع بوجود مراحل تطويرية ايحائين سلبيين:
أولهما، أن عملية التحديث عملية خطية (Linear) وعمودية (Vertical). لتبسيط معنى ذلك يمكن تمثيل هذه العملية بسلّم تحتل أسفل درجة فيه المجتمعات «التقليدية النامية»، بينما تقبع على أعلى درجة فيه المجتمعات «الغربية المتقدمة»، وتمثل الدرجات الوسطى مراحل التحديث.

هذا الايحاء سلبي وخاطىء في آن واحد لأنه يبسط عملية التحديث بجعلها عملية ميكانيكية تعتمد على الانتقال التلقائي الاضطرادي من مرحلة إلى أخرى حتى الوصول إلى مرحلة العصرية، مما يعطي «الدول النامية» أملا تفاؤليا بحتمية وصولهم للمرحلة العصرية في حال اتباعهم النموذج الغربي للتحديث.

في الواقع، عملية التحديث أكثر تعقيدا من كونها عملية اضطرادية متفائلة فقط تسير باتجاهين، إلى الجهة التقليدية أو إلى الجهة العصرية، وذلك تبعا للقوى الموجودة والفاعلة في المجتمع؛ أي أن عملية التحديث ليست بالضرورة عملية اضطرادية في الاتجاه الايجابي، ففي مجال التطور السياسي مثلا يؤكد مصطفى كامل السيد أن الأحداث في المستعمرات السابقة «لا تتطور على نحو مماثل للتجربة التاريخية التي عرفتها البلدان الغربية، وعلى العكس من ذلك فقد أصبح هناك إدراك متزايد بأن هذه البلاد قد تعرف الركود السياسي أو حتى العودة إلى الوراء بدلا من استمرار تطورها السياسي»[٢٦]. ويجب التشديد هنا على أن «العصرية» و «التقليدية» هما ظاهرتان نسبيتان وليس من الضروري أن تكونا متضادتين، بل على العكس نجد أنهما تجتمعان في كل مجتمع من المجتمعات.

يلاحظ فرد ريجز (Fred Riggs) وجود هذا الايحاء السلبي والخاطىء في معظم الدراسات الغربية المتعلقة بالتحديث وينتقده بشدة، حيث يؤكد بأن «العصرية» و «التقليدية» ظاهرتان موجودتان في كل المجتمعات لكن بنسب متفاوتة[٢٧]. أما الاعتراض الذي يقدمه صموئيل هنتنغتون (Samnel Huntington) فيتركز على أن هذا الايحاء يلغي الفكرة السائدة بأن «التقليدية والعصرية هما مرحلتان من المراحل التاريخية»، ويجعل منهما «بداية ونهاية التاريخ»[٢٨].

أما الايحاء الثاني الذي يتضمنه افتراض وجود مراحل تطويرية فينبه له جوزيف جسفيلد (Joseph Gusfield) حين يؤكد بأن نظام المراحل التطويرية «يضع التقليدية والعصرية كأضداد. وهذه أيديولوجية ضد التقليدية، فهي تتناسى ضرورة الماضي للحاضر والطرق

العديدة التي دعمه فيها، خاصة في مجال القيم والشرعية السياسية»[٢٩]. وفي الحقيقة يمكن اعتبار هذا الاتجاه أشد خطورة من سابقه لأنه مبني على حكم قيمي (Value Judgement) متحيز ضد ظاهرة التقليدية. يؤدي هذا التحيّز إلى نقد ونبذ كل ما هو قديم، حتى ولو كان مفيدا للمجتمع، في حين يتم الترويج لكل ما هو جديد، بغض النظر عن المساويء التي قد ينضوي عليها، ولهذا - بالطبع - نتائج سلبية على حقل التحديث الذي اعتبر حقلا أكاديميا مغرضا يروج للهيمنة الغربية من خلال ترويجه لكل ما هو جديد.

وإلى جانب هذين الاتجاهين نجد بأن اعتبار المجتمعات الغربية الأكثر عصرية ووضعها على رأس السلم التحديثي قد أدى إلى ظهور ميل قوي لدى معظم المختصين بالموضوع للحكم على محاولات التحديث في العالم غير الغربي من خلال استعمال متغيرات (Varialbes) منبثقة عن التجربة الغربية. أما الأسس التي ترتكز عليها هذه المتغيرات فهي التركيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية، والتي أصبحت تمثل النماذج التي يجب أن يحتذي بها كل من يريد أن يصبح عصريا. وتبعا لذلك يتم الاعتماد في قياس عصرية المجتمعات غير الغربية على مؤشرات (Indicators) ملموسة تشير إلى وجود، أو إلى عدم وجود، هذه المتغيرات فيها.

تشتمل معظم دراسات التحديث على متغيرات شائعة الاستعمال مثل التمدن (urbani-zation)، التصنيع (industrialization)، التعليم (education)، الرفاه الاجتماعي (social wel-fare)، والديمقراطية (democracy). أما المؤشرات التي تستخدم للدلالة على هذه المتغيرات فهي متنوعة: لقياس المدنية تستعمل مؤشرات مثل نسبة سكان المدن للريف، وعدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن حد معين: عشرين الفا مئة الف من السكان. لقياس التصنيع يتم الأخذ بعين الاعتبار عدد المصانع في الدولة، مقدار إنتاجها العام، ونسبة العمال الصناعيين للعدد الاجمالي للقوة العاملة. أما بالنسبة للتعليم فيتم التركيز على مؤشرات منها عدد المدارس في الدولة، نسبة الطلبة للعدد الاجمالي لمن هم في سن التعليم، ونسبة الأمية. لقياس الرفاه الاجتماعي تستعمل مؤشرات عديدة مثل نسبة عدد الأسرة في المستشفيات، نسبة عدد السيارات للسكان، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة الكهربائية. أما الديمقراطية فمؤشراتها كثيرة، منها وجود معارضة سياسية، برلمان، تعدد الأحزاب السياسية، حرية الصحافة وتعدد الجرائد في البلد.

تعاني هذه المؤشرات المستعملة من مشاكل عديدة أهمها أنها تحوّل عملية التحديث إلى عملية ميكانيكية بحتة، وهي العملية التي يجب أن تكون ديناميكية، لأنها تركز على قياس مظاهر العصرية وليس على قياس مضمونها. فالدولة التي تظهر بمظهر غربي تعتبر عصرية،

بغض النظر عما إذا كان هذا المظهر يعكس أسسا للعصرية راسخة في المجتمع أو أنها مجرد استيرادات من الخارج هدفها الايحاء بأن البلد قد أصبح عصريا.

للتوضيح، دعنا نلتفت قليلا إلى معظم الدول النفطية التي تعطينا مثالا صارخا يوضح عدم فعالية المؤشرات المستعملة في قياس عملية التحديث، فقد استطاعت هذه الدول، بعوائدها الضخمة من تصدير النفط، أن تبتاع نتائج العصرية الغربية وبهذا أصبحت ـ إذا اعتمدنا على المؤشرات آنفة الذكر ـ عصرية، أو على الأقل في طريقها لتصبح عصرية. نلاحظ في هذه الدول أن معدل دخل الفرد هو من أعلى المعدلات في العالم، ونجد أن نسب سكان المدن إلى الريف وعدد الأسرّة في المستشفيات وعدد السيارات إلى عدد السكان مرتفعة. كما ونجد اهتماما متزايدا بالتعليم وحتى بالتصنيع.

تظهر معظم دول النفط للوهلة الأولى وكأنها عصرية لأن المؤشرات المستعملة كمقاييس تهتم بمظاهر العصرية وليس بمضمونها. إذا ما أخذنا المضمون بعين الاعتبار نجد أن غالبية هذه الدول ليست في الحقيقة عصرية. السبب الرئيسي الذي يدفعنا إلى مثل هذا الاعتقاد هو أن الانسان في هذه الدول، وهو الأساس في عملية التحديث، لا يزال بعيدا كل البعد عن كونه عصريا. في مراجعته «للتطور العصري في الخليج العربي»، يؤكد واصف عبوشي على أن التطور الذي حدث في هذه الدول النفطية «اشترته الأموال ولم يكن نتيجة قوة عناصرها التطورية (الانتاجية) الداخلية، لذلك فهو يعتبر التقدم في هذه الدول «مادي ومحض لا تدعمه النوعية الانسانية العصرية ولا الثقافة العصرية التي تنسجم معه، أي أنه تطور مستورد»[٣٠]. فالحديث في هذه الدول أخذ مجراه على البيئة أكثر منه على الانسان، حيث استوردت كل مظاهر العصرية الغربية استيرادا أتاحته أموال النفط. وبالطبع، يمكننا التخيل ماذا سيحدث إذا ما نضب النفط من هذه الدول ولم تعد قادرة على شراء خدمات الأجانب ونتاج العصرية الغربية.

يجب التأكيد هنا على أنه إذا لم يستطع المجتمع تطوير وإنتاج مظاهر عصريته بنفسه فإن هذه العصرية في الغالب ما تكون مزيفة. إن إحصاء عدد السيارات في بلد معين، عدد الأسرّة في مستشفياته، عدد السكان في مدنه، أو الاستفسار عن وجود برلمان وأحزاب سياسية فيه لا تستطيع بالضرورة تعريفنا بمدى عصرية البلد. يعود ذلك إلى أن السيارات والأسرّة الموجودة قد تكون من إنتاج بلد آخر ومستوردة استيرادا، وقد تكون النهضة المعمارية في المدن من تصميم وتنفيذ شركات أجنبية، وكذلك يمكن أن يكون حال المصانع. وحتى الأحزاب السياسية، إن وجدت، قد تكون مجرد أطر مفرغة تماما من أي مضمون سياسي. إضافة إلى ذلك، فإن هذه «الأدلة» عاجزة تماما عن توفير طريقة علمية للمقارنة بين عصرية الدول المتخلفة، حيث من الممكن أن يكون البلد المتوفر به سيارات وأسرّة مستشفيات أكثر،

وأحزاب سياسية عديدة وبرلمان، أقل عصرية من بلد اخر لا يتوفر فيه ما لدى الأول. وذلك لأن المقاييس التي أخذت بعين الاعتبار قد تكون خاطئة ولا تعكس بالضرورة عصرية أهل البلد ومدى تقدمهم الحقيقي.

يحوّل اهتمام معظم المختصين الغربيين بمظاهر العصرية وليس بمضمونها عملية التحديث إلى عملية تقليد خالية تماما من الابداع. فما على المجتمع الذي يريد أن يكون متطورا - حسب المفهوم الغربي للتحديث - إلا أن يظهر بالمظهر الغربي. حتى ولو لم يستوعب أسس وقيم الحضارة الغربية. وحتى يتم تحقيق التغير بالمظهر ما على المجتمع الراغب في التحديث إلا نقل نتاج الحضارة الغربية عن طريق شرائه. وبالتأكيد، يؤدي التركيز على النقل والتقليد إلى التبعية المطلقة من قبل الدول المهتمة بتحديث نفسها للدولة الأكثر عصرية منها. وهذا، بالطبع، يحول دون استقلالية «الدول النامية» في معظم المجالات لأنها تصبح معتمدة اعتماداً شبه كامل على الدول المتقدمة التي تبتاع منها مظاهر عصريتها. ونلاحظ في وقتنا الحاضر أن التركيز على التقليد كان له أثره على المسؤولين عن عملية التحديث في الكثير من «الدول النامية»، فقد انشغل معظمهم بنقل مظاهر العصرية الغربية دون الاهتمام بتطوير المرتكزات الأساسية لتحقيق هذه العصرية ذاتيا.

ومن الأمثلة على هذا نجد أن الاهتمام في عملية التحدي السياسي بمصر، عندما كانت ترزح تحت وطأة الاستعمار البريطاني، كان منصبا على إظهارها بمظهر غربي «متقدم» بدون الاهتمام بأماني وحاجات الشعب المصري. فالنظام البرلماني المصري، كما يصفه أحد الكتاب، «استورد في علبة، جاهزا وقابلا للاستعمال، بدون حتى وجود إرشادات عن كيفية عمله». ويضيف الكاتب أن هذا النظام «لم يأت كرد على مطلب أو حاجة للشعب المصري، ولم يحظ بتأييد أي فئة قوية أو بدعم أي جماعة محددة»[٣١]. كان البرلمان المصري مجرد شكل، أو إطار، بدون أي وظيفة سياسية حقيقية. كان جسما بدون روح تم إيجاده ليظهر سطحيا أن مصر متطورة سياسيا.

لا يمكن لعملية التحديث في أي بلد أن تنجح من خلال تغيير المظهر فقط وعدم الاهتمام بالمضمون، وأعني هنا بالمضمون الانسان، فبدون أن يتغير الانسان بثقافته وقيمه حتى يصبح عنصرا تطويريا داخليا تبقى عملية التحديث عملية مظهرية مزيفة وغير كاملة. وحتى يكون التحديث ناجحا يجب أن يؤثر على المجتمع بكل جوانبه، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وبوجه التحديد يجب أن يؤثر على النظام القيمي للمجتمع الذي إذا ما تأثر وتفاعل مع عملية التحديث بقي نجاحها محدودا في أفضل الأحوال، هذا إذا لم تتسبّب في نتائج سلبية على المجتمع. ويجب أن يذكر هنا بأن قوى التغيير لا يمكن أن تنجح في

تحديث أي مجتمع إذا كانت تعتمد على قيم غريبة عن ذلك المجتمع، فحتى يتم التغيير المتكامل يجب أن يستوعب المجتمع القيم التحديثية وأن يتفاعل معها قبل الشروع في عملية التحديث.

إن ما يلزم تطويره لقياس عملية التحديث بمجملها هو التركيز على إيجاد مؤشرات جديدة ليست حساسة للتغيير في المظاهر فقط، وإنما تستطيع الدلالة على التغير الذي يطرأ على النظام القيمي للمجتمع. فالتغير في النظام القيمي للمجتمع هو أساس عملية التحديث وما يتبعه من تغيرات هي نتائج، وعملية التحديث يجب أن تقاس من أساسها وليس بنتائجها فقط.

يؤدي اقتصار عملية التحديث على الغربنة من قبل معظم المختصين الغربيين إلى تقليص المؤشرات المستعملة - في الغالب - على قياس النتائج وليس الأساس؛ على قياس ما استطاعت المجتمعات غير الغربية استيراده من الغرب وليس على ما استطاعت أن تطوره بنفسها وحتى لو استطاعت هذه المجتمعات تطوير أطر ومناهج فإنها تقاس بالمقارنة مع الغرب «العصري» و «المتفوق» دائما على غيره. باختصار، إن عملية الغربنة غالبا ما تقصر عملية التحديث على التقليد وتصرف النظر عن الابداع كعامل داخلي أساسي للأخيرة.

إضافة لشتى الضغوط الخارجية، العملية منها والأكاديمية، التي تمارس على «الدول النامية» لترغيبها في اتباع النموذج الغربي للتحديث، تقع هذه الدول أيضا تحت وطأة ضغوط داخلية تدفع بها في نفس الاتجاه. فإلى جانب محاولات الغرب المتنوعة والمتكررة لإلحاق «الدول النامية» بها، نجد أن شعوبا كثيرة من هذه الدول تمارس ضغوطا، قد لا تكون مقصودة، على حكوماتها لتدفعها للسير في ركاب الغربنة. فبعد تحقيقها للاستقلال السياسي وجدت معظم حكومات «الدول النامية» الوطنية نفسها في مواجهة مباشرة مع «التوقعات المتنامية» لشعوبها، والتي ظنت بأن الاستقلال سيتبعه تحسن فوري، كماً ونوعاً، على أوضاعها المختلفة. ولتثبيت سلطتها وشرعيتها وتأمين الولاء لها، وجدت هذه الحكومات نفسها ملزمة على العمل لتحقيق طموحات شعوبها.
ومن هذا المنطلق انغمس المسؤولون فيها بخوض عملية تحديث سريعة كان هدفها رفع مستوى المعيشة لسكانها من جهة، وتقليص الفوارق فيما بينها وبين الدول التي كانت تستعمرها من جهة أخرى.

أدت السرعة المتوخاة في عملية التحديث إلى سلب «الدول النامية» حرية الانتقاء بين الخيارات التحديثية المتعددة، واقتصرتها على الغربنة على أساس أنها أسهل وأسرع الطرق للوصول إلى عصرية القرن العشرين. فبدلا من التخطيط المتأني والدقيق لتحديث وتنمية قدراتها الداخلية، وبدلا من العمل على تطوير العنصر البشري فيها ليكون قادرا على إرساء

قواعـد حضارة رائدة جديدة تفوق بقدراتها وتحكمها في البيئة الحضارة الغربية المعاصرة، اعتمدت «الدول النامية» على الدول الغربية في عملية تحديثها واعتبرتها مثالا يحتذى به في هذا المجال. وبالطبع، يمكن الاعتماد على الغربنة كمدخل للتحديث إذا كانت تتبع كوسيلة لنقل المعرفة الانسانية المتراكمة لدى الغرب، وهو الأكثر عصرية في وقتنا الحاضر، وتطويرها داخليا بهدف التفوق والابداع الحضاري. ولكن غربنة معظم «الدول النامية» لا تهدف إلى ذلك، وإنما غرضها الرئيسي محصور في تقليد الغرب للظهوز بمظهره العصري بسرعة وسهولة.

في الواقع، كان تحقيق العصرية بسرعة أحد العوامل الرئيسية التي جعلت من تقليد الغرب، خاصة تقليد مظاهره، مغريا «للدول النامية». فهذه الدول تحاول جاهدة الوصول في سنوات معدودة إلى ما حققه الغرب في قرون عديدة. ولهذا السبب وجدت هذه الدول أن استيراد مظاهـر العصرية أسهـل وأسرع بكثـير من الـدخـول في عملية تغيير شاملة في مجتمعاتها. فتغير المظاهر البيئية والمعيشية أسهل بكثير من تغيير الانسان ونظامه القيمي. لهذا نجد أن جل اهتمام هذه الدول منصب على نقل مظاهر الحضارة الغربية وتقليد الشكل الخارجي للعصرية الغربية بدون أدنى اهتمام باستيعاب وقبول الايديولوجية والقيم التي أفرزت هذه الحضارة وعصريتهـا. ونتيجة لذلـك نجد أن التغير الحاصل، نتيجة السرعة في التحديث، هو تغير يهدف في الأساس إلى إحداث تغيرات مظهرية في البيئة، ولا يهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية في مفاهيم الانسان وقيمه.

يجب التنويه هنا إلى أن بعض المجتمعات «النامية» تركز على تحديث المظاهر دون المضمون ليس لمراعاة السرعة في عملية التحديث فقط، ولكن لأنها ترفض الأخذ بالمضمون على أساس أنه يتعارض مع نظمها القيمية السائدة. لهذا تكتفي هذه المجتمعات بأخذ مظاهر العصرية الغربية لأنها لاتمس نظمها القيمية، وتعزف عن أخذ المضامين، مما ينتج عصرية مفرغة من أي مضمون.

وفي الحقيقة، تبقى هذه المجتمعات التي تتشبث بنظم قيمها التقليدية السائدة من ناحية، وتحاول التحديث من ناحية أخرى، رهينة وتابعة للغرب لأنها تبقى في حاجة دائمة له لشراء ونقل مظاهر عصريته.

يجب كذلك أن لا نغفل هنا عن ذكر الأثر الذي تلعبه دراسات التحديث المتوفرة في إعطاء الانطباع للمسؤولين في «الدول النامية» بأن تقليد الغرب هو الطريق الأمثل والأسهل للتحديث، حيث نجد أن معظمها يركز على أن نقل المظاهر الغربية لا بد وأن يتبعه تغيير في القيم السائدة في المجتمع. أي أن التقليد الكمي عن طريق الغربنة لابد وأن ينتج تغييرا نوعيا في المجتمع المقلد.

بالطبع، تتجاهل معظم الدراسات الغربية في موضوع التحديث أن الأمور الثانوية لا يمكن أن تشكل أساساً للأمور الأساسية في تلك العملية، وأنه إذا حصل ذلك تكون المحاولات التحديثية للمجتمع المقلد «مقلوبة» وبدون أساس داخلي ثابت يحميها، مما يجعلها عرضة للانهيار في أي وقت. فحتى تكون المحاولات التحديثية ناجحة، يجب أن يكون لها أسس قوية داخل المجتمع عمدتها الانسان. فإذا أصبح الانسان عصريا، بقيمه ومفاهيمه، استطاع أن يخطو بمجتمعه إلى العصرية، أما إذا بقي هذا الانسان محكوما لقيم ومفاهيم لاتتلاءم ومتطلبات عصره ولا تعالج قضاياه، فسيبقى المجتمع متخلفا عن الركب الحضاري المعاصر حتى ولو تم تجميل واجهته بمسحات عصرية منقولة.

لو دققنا البحث في غربنة «العالم النامي» لوجدنا أنه حتى التغيير في المظاهر فيها غير متكافيء، حيث يتم تركيز الجهود في أغلب الأحيان على تحسين مظهر مناطق معينة دون غيرها. في العادة، ينصب تركيز المسؤولين في الكثير من دول «العالم الثالث» على تغيير مظهر العاصمة لإظهارها بمظهر عصري يضاهي عواصم الدول المتقدمة. هذا الاهتمام نابع أساسا من كون العاصمة المركز الرئيسي للدولة ومقر الحاكم، مما يجعلها «واجهة» البلد أمام أهله و «الغرباء». هذه «الواجهة» يجب أن تظهر عصرية حتى تعكس للجميع، مواطنين وغرباء، اهتمام الحاكم ببلده وحرصه على مصلحة شعبه، وحتى يستطيع هو أن يفاخر بالتقدم الذي احرزته البلد أمام الجميع.
وعلى العكس من العاصمة تكون بقية البلاد في العادة مازالت تعيش في عالم آخر وتعاني من مشاكل أساسية عديدة. فلو قارنا نجد أنه بينما تكون العاصمة مزودة بجميع وسائل الراحة، من مطار فخم وشوارع عريضة مضاءة وعمارات شاهقة فخمة، تفتقر المناطق الأخرى للشوارع المعبدة والماء الجاري والكهرباء. ويجب أن ننوه إلى أن كلما ابتعدنا عن العاصمة ازدادت الأوضاع سوءاً، فالعاصمة هي المحور وكلما ابتعد المكان عن المحور قل الاهتمام به.

لنأخذ إيران كمثال لتوضيح عدم التوازن في التركيز على تحديث المظهر الخارجي. فبينما «ترتفع عمارات الشقق السكنية المتألقة في المدن الكبيرة»، نجد أن ٦٣,٠٠٠ قرية من قرى إيران البالغ عددها ٦٨,٠٠٠ قرية لا يوجد في بيوتها ماء جارٍ. ومما يؤكد هذا التوجه نحو الاهتمام بتحديث المظهر فقط هو أن طهران نفسها «مدينة كبيرة يقطنها خمسة ملايين نسمة وبها ازدحام سيارات يضاهي ذلك الذي في طوكيو، ولكنها تفتقر إلى نظام مجاري»[٣٢].
وبالطبع، تنطبق حالة إيران على العديد من دول «العالم النامي»!.

بمراجعة كتابات التحديث الموجودة حاليا نجد أنها لا تترك مجالات اختيار للدول المهتمة بتحديث نفسها سوى اتباع عملية الغربنة للوصول إلى العصرية، والانطباع السائد في هذه الكتابات هو أن الغربنة هي السبيل الوحيد للوصول إلى العصرية. من ناحية نظرية، على

الأقل، تتمتع هذه الدول بخيارات لوصولها لمرحلة العصرية. إذا وافقنا على مبدأ أن عملية التحديث هي عملية تفاعل واستخدام للبيئة من خلال تقدم المعرفة، نجد أن هناك عدة طرق يستطيع البلد اتباعها لتحقيق هذا الهدف والوصول إلى مرحلة العصرية(٣٣). وبالطبع، الغربنة هي واحدة من هذه الطرق الممكن استخدامها، وميزتها أنها جربت ونجحت، الأمر الذي يجعلها محبذة للعديد من الدول التي ترى في نجاح الغرب بتحديث نفسه ضمانا لنجاح محاولاتها.

ولكن عملية الالزام الغربي باتباع طريقة واحدة للتحديث، هي الغربنة، تجعل هذه الطريقة مفروضة على كل مجتمع يريد تحديث نفسه مما يسلبه الاختيار، وهذا يجعل عملية التحديث روتينية خالية من الابداع. مجرد القبول بمبدأ وجود خيارات أمام الدول المهتمة بالتحديث يعطي عملية التحديث ديناميكية .ويفعمها بالحيوية، وذلك لأن هذا المبدأ يفتح باب الإبداع أمام الانسان على مصراعيه، وعملية التحديث هي عملية إبداع.

بالطبع، هذا لا يعني أن على «الدول النامية» إهمال النموذج الغربي. فالمجتمعات الغربية، في وقتنا الحاضر، هي الأكثر عصرية ولديها أكثر المعرفة تقدما، ويجب على «الدول النامية» أن تستوعب هذه المعرفة الانسانية التراكمية كأول خطوة أساسية لتحديث نفسها. ويجب التأكيد هنا على أن استيعاب المعرفة التي أنتجت النموذج الغربي للعصرية مهم وأساسي لتحديث «الدول النامية»، وليس النموذج الغربي بحد ذاته، فالنماذج قد تختلف ولكن المعرفة واحدة، تراكمية، وقابلة للتطور.

الهوامش

(١) للاطلاع على دور الاكاديميا ومراكز الأبحاث الأميركية في ترويج المفاهيم والطرق الغربية راجع، على سبيل المثال، تقرير: د. لطيفة الزيات، «شبكة أبحاث الشرق الأوسط بالولايات المتحدة أداة السيطرة على شعوب المنطقة»، المواجهة، الكتاب الثاني (فبراير، ١٩٨٤): ٨٠-١٠٥. ففي هذا التقرير الشامل تعرضت د. الزيات للدراسة القيمة التي قام بها كل من بيتر جونسون وجوديت تاكر عن «شبكة أبحاث الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأميركية»، والتي نشرت في عدد حزيران ١٩٧٥ من إعداد: مجلة مشروع الشرق الأوسط للبحث (MERIP) ، والتي تصدر في الولايات المتحدة.

(٢) يعني التفاعل الإيجابي مع البيئة استخدامها بما فيه فائدة البشرية وليس بما يحقق دمارها. فتطوير الأسلحة النووية والكيماوية، على سبيل المثال، لا يمثل اطلاقا جانبا ايجابيا لعملية التحديث الانساني.

(٣) يجب التنويه إلى أن الجانب المادي من المعرفة الانسانية يرتبط بعلاقة جدلية مع قدرة الانسان على التفاعل مع البيئة. فكلما استطاع الانسان إحراز تقدم في معرفته المادية، تمكن من استخدامها في زيادة مقدرته على التحكم بالبيئة، وكلما ازدادت مقدرته على التحكم بالبيئة، استطاع تطوير هذا الجانب المعرفي.

(٤) هذا الاصطلاح مقتبس عن د. واصف عبوشي والذي يقوم حاليا بإعداد دراسة شاملة في موضوع التحديث استطعت أن اطلع على أساسياتها وأناقشه بها خلال وجوده في جامعة بيرزيت كأستاذ زائر طيلة العام المنصرم. بالنسبة له فإن الحضارة الرائدة هي التي تقوم على أساس وجود «أيديولوجية تطويرية ذات أهداف عالمية» يتيح لها أن تكون حضارة عالمية شمولية.

(٥) تحظى هذه النظرة عن التاريخ الانساني بموافقة العديد من المؤرخين المشهورين أمثال ابن خلدون، القديس اوغسطين، فولتير، سبنجلر، وتوينبي، والذين عكفوا في دراساتهم للتاريخ الانساني على وضع نظريات مبنية على أساس دراسة الحضارة أو أحد جوانبها. وقد اعتقد البعض من هؤلاء، خصوصا ابن خلدون وتوينبي، بأن التاريخ هو عبارة عن سلسلة حضارات، مما أدى بهم إلى التركيز على دراسة العوامل التي ساعدت على نشوء وأفول الحضارات، مراحل حياة كل حضارة، وأثر هذه الحضارات على التطور الانساني.

(6) William J. Bossenbrook, **Development of Contemporary Civilization** (Boston: D.C.Health, 1949), P.xvii.

(7) Carra De Vaux, "Astronomy and Mathematics" in Thomas Arnold and Alfred Guillaume, eds., **The Legacy of Islam** (oxford: The Clareudon Press., 1931) P.337.

(٨) يجب التركيز هنا على أن كل حضارة رائدة تتفوق على سابقتها بالمعرفة والمقدرة على التحكم بالبيئة. ومثالا على ذلك نجد أن الغربيين استطاعوا، بعد استيعابهم لأسس الحضارة الاسلامية، أن يتفوقوا عليها بإقامة حضارة رائدة جديدة، وذلك بتطويرهم للمنهج العلمي التجريبي واعتمادهم المتزايد على طريقة التفكير الواقعي العقلاني، مما سمح لهم بتحقيق تقدم لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. لذلك فإن الخيار المتاح لتحديث «الدول النامية» عن طريق السعي لمنافسة الحضارة المعاصرة وإقامة حضارة رائدة جديدة تتفوق عليها لا يعني اطلاقا إهمال التجربة الغربية وعدم الاستفادة منها أو الاقتباس عنها. بل على العكس، يجب على «الدول النامية» أن تقوم بدراسة وتحليل التجربة الغربية وأن تستقي من مناهجها ما يمكنها من بلوغ التفوق المنشود. ولكن يجب التأكيد على أن هذا الاستقاء يجب أن يكون انتقائيا وليس عشوائيا، فعشوائيته تضر بعملية التحديث وتحرفها عن المسار المطلوب.

(9) C.E.Black, **The Dynamics of Modernization** (NewYork: Harper & Row, 1966), P.7.

(10) David Apter, **The Politics of Modernization** (Chicago: University of Chicago Press, 1976), P.1C.

(11) Dankwart A. Rustow, **A World of Nations: Problems of Political Modernization** (Washington D.C.: Brookings Institution, 1967), P.3.

(12) Marion J.Levy, Jr. **Modernization and the Structure of Societes: A Setting for International Affaris,** 2 vols. (Princetion, N.J.: Princeton University Press, 1966) 1:11

(13)Rustow, **A World of Nations,** P.1.

(14) **S.N.Eisenstadt, Modernization: Protest and Change** (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, 1966), P.1.

(١٥) في مقالته «الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية» يتعرض علي الدين هلال بالتحليل للتطور في النظريات الغربية المتعلقة بموضوع التحديث، ويبين كيفية تفاعل المختصين الغربيين بهذا الموضوع مع الانتقادات التي وجهت لنظرياتهم في الخمسينات والستينات وردهم عليها. ويبين الكاتب بأن كل محاولات التطوير لم تؤثر على الأسس النظرية الايديولوجية التي ترتكز عليها النظريات الجديدة، «ويستخلص د. هلال من عرضه وتحليله للتطورات الجديدة في هذا الحقل أن «التيار الرئيسي لدراسات التنمية.. ما زال مخلصا للتقاليد الليبرالية وإن كان قد حاول استيعاب الانتقادات التي وجهت إليه باستعارة مفاهيم وألفاظ جديدة». (ص ٥٦).
للاطلاع على التطورات الجديدة في نظريات التحديث الغربية وتحليل انجازاتها القيمية راجع هذه المقالة في السياسة الدولية ٧٥ (يناير ١٩٨٤): ٥٢-٦٣.

(١٦) Edward Shills, **Political Development in the New States** (S.Gravengage: Mouton & Co., 1962) P.10

يجب الانتباه هنا إلى أن القيم التي يطرحها شيلز في المجتمع المتطور يطرحها ليس لكونها قيما عالمية، وإنما لأنها موجودة في المجتمع الغربي، ولذلك يجب أن يحتذى بها.

(17) Al. A.Mazraul, "From Socall Darwinism to Current Theories of Modernization: A Tradition of Analysis, **World Politics** 21 (October 1968): 75.

(١٨) انبرى العديد من مفكري العالم الثالث للتصدي بالتحليل والتعرية لهذه العلاقة، وكان من بينهم المفكر العربي سمير أمين الذي اهتم في بحوثه الاقتصادية المدخل باظهار الآثار السلبية لهذه العلاقة على نمو دول العالم الثالث. راجع على سبيل المثال مؤلفيه: **التراكم على الصعيد العالمي: نقد نظرية التخلف، والتطور اللامتكافىء: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة**. كذلك راجع الحوار الذي أجراه السيد زهرة مع سمير أمين حول موضوع «التنمية المستقلة والعالم الثالث» وذلك في المستقبل العربي ٥٩ (كانون ثاين ١٩٨٤): ١١٤-١٢٤.

(19) W.W.Rostow. "The Take - Off into Self - Sustained Growth, **Economic Journal** 66 (MArch 1956): 25-46

(20) A.F.K.Organski, **The Stages of Political Development** NewYork: Alfred A.Knopf, 1965).

(21) Lucian W.Pye, "The Concept of Political Development" **The Annals of the Americal Academy of Political and Social** 358 (March 1965): 1-13.

(22) Gabriel A.Almond and G.Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics: A Developmental Aprroach** Boston: Little, Brown & Co., 1966).

(23) Jean Bloundel, **An Introduction to Comparative Coverment** (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969), P.36.

(24) Gabriel A. Almond and G.Bingham Powell, Jr. **Comparative Politics: System, Process, and Policy,** 2nd ed. (Bostom: Little, Brown and Co., 1978).

(٢٥) راجع الفصل المتعلق بالتركيب السياسي (Political Structure) ، ص ٥٢-٧٧، في الطبعة الجديدة في كتابهما.

(٢٦) مصطفى كامل السيد، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، الجزء الأول، (القاهرة: بروفيشنال للاعلام والنشر، ١٩٨٤)، ص ٨٢.

(27) Fred W. Riggs, **Prismatic Society Revisited** (NewJersey: General Learning Press, 1974). Hisoriginal theory apears in his book, **Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society** (Boston: Houghton Mifflin 1964).

(28) Samuel P. Huntington, "The change to change: Modernization, Developmentm and politics," **Comparative Politics** 3 (April 1971): 296-297

(29) Joseph R. Gusfield, "Tradition and Modernity: Misplaced Polarities in the Study of Social Change", in Jason L.Finkle and Richard W.Gable, eds., **Political Development and Social Change, 2nd ed. (NewYork: John Wiley & Sons, 1971), P.26.**

(٣٠) واصف عبوشي، **العربي العصري** (بيرزيت: منشورات جامعة بيرزيت، ١٩٨٠)، ص ١١٧.

(31) Bernard Lewis, **The Middle East and the West** (loomington: Indiana University Press, 1964), P.59

(32) "Nobody Influences Me!" **Time, 10 December 1979** P:30.

(٣٣) يناقش مصطفى كامل السيد في كتابه، **قضايا في التطور السياسي لبلدان القارات الثلاث**، عدة نماذج للتطور في بلدان العالم المتقدم وبلدان «العالم الثالث». راجع على وجه التحديد الفصلين الثاني والرابع للاطلاع على هذه النماذج. كذلك ينصح للتوسع بالاطلاع على:

Barrington Moore, **Social Origins of Dictatership and Democracy: Lord Peasant in the Making of the Modern World** (Boston: Beacon Press, 1966).

أزمة عدم الاندماج في الدول النامية

جلال عبدالله معوض
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة:

تعاني الدول النامية من عدة أزمات في ميدان التنمية السياسية ومن أهمها: أزمة الديمقراطية، أزمة الشرعية السياسية، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة الاندماج السياسي، وترتبط هذه الأزمات السياسية ببعضها البعض، كما ترتبط بالأزمات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها هذه الدول، ويعبر هذا الارتباط عن طبيعة العملية الانمائية باعتبارها عملية كلية شاملة متعددة الأبعاد وأساسها التفاعل الديناميكي المستمر بين أبعادها المتنوعة.

في هذه الدراسة نتناول بالتحليل أزمة عدم الاندماج التي تعاني منها العديد من الدول النامية من حيث صورها وتطبيقاتها والعوامل الداخلية والخارجية المسئولة عنها، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، والغرض الأساسي من هذا التحليل هو ـ إضافة إلى التعرف على صور وعوامل وآثار هذه الأزمة ـ تحديد مستلزمات النجاح في مواجهة هذه الأزمة، وبخاصة ما يتعلق بموضع خصائص القيادات السياسية من هذا النجاح. وإذا كان هذا هو هدفنا من تلك الدراسة، فإن خطتنا المنهجية التي تمثل أساس تحليل موضوع الدراسة، تقوم على المنطلقات التالية:

١ ـ التركيز في تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية على مشكلة الأقليات السياسية المعبرة عن عدم الاندماج القومي ـ دون إغفال ارتباط هذه المشكلة بالمشكلات والأبعاد الأخرى لأزمة عدم الاندماج: ـ عدم الاندماج الإقليمي، عدم الاندماج القيمي، عدم الاندماج بين القيادة والجماهير.

٢- النظرة التفاعلية إلى العملية الإنمائية بمعنى تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية في إطار ارتباطاتها بالأزمات الإنمائية الأخرى، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الإجتماعية.
٣- التركيز في تحليل آثار أزمة عدم الاندماج على قضايا الإستقرار والشرعية والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والإجتماعية في الدول النامية.
٤- تفسير عوامـل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية من منطلق المنظور التاريخي لمعرفة دور القوى الاستعمارية في خلق هذه الأزمة - مع ربط هذا المنظور التاريخي بالمنظور الإنمائي التحليلي الوظيفي - من أجل تتبع العوامل والقوى الداخلية المسئولة عن استمرار وتفاقم هذه الأزمة.
٥- التركيز في تحليل متطلبات نجاح الدول النامية في مواجهة أزمة عدم الاندماج على القيادة السياسية التي نعتبرها المحور الأساسي للتنمية والتطوير في هذه الدول.

● التحديد بأبعاد الاندماج السياسي:

يقودنا المنطلق الأول سالف الذكر إلى تحليل أبعاد الاندماج السياسي، واستناداً إلى دراسة رائدة للعالم الأمريكي «مايرون وينر» Myron Weiner بعنوان «الاندماج السياسي والتنمية السياسية»[1]، يمكننا تحديد هذه الأبعاد على النحو التالي:
١- الاندماج القومي: ويعني صهر الجماعات المختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً، والتحديد الواضح للهوية القومية وتدعيم الولاء القومي، بما يعنيه ذلك من الانتقال من نطاق الولاءات والهويات الضيقة المرتبطة بهذه الجماعات إلى نطاق الولاء القومي والهوية القومية للمجتمع الكلي.
٢- الاندماج الاقليمي: ويقصد به إقامة سلطة مركزية قادرة على أن تفرض سلطانها واحترامها على الجماعات والأقاليم المختلفة في الدول، وتثور هنا أيضاً مشكلة القضاء على التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين هذه الجماعات والأقاليم.
٣- الاندماج القيمي: ويعني وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الـدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي، وإجراءات ووسائل تحقيقها، وأساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات.
٤- الانـدماج بين القيادة والجماهير: ويعني التفاعل المستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكـوم، بما يقتضيه ذلـك من تمتع القيادة بالشرعية السياسية، بمعنى رضا وقبول المحكومين لسياسات وقرارات القائد، وما يقتضيه ذلك أيضاً من قدرة القيادة على أن تكتسب احـترام وثقة الجماهير بكافة قطاعاتها، وبصرف النظر عما قد يوجد بينها من اختلافات وانقسامات عرقية ودينية ولغوية واجتماعية. وبهذا المعنى فإن الاندماج بين القيادة والجماهير يقود إلى التكتل القومي وبحيث يعبر المجتمع عن مفهوم «الأمة المحاربة» Nation At War ، حيث إن مواجهة التحديات المصيرية كتلك المتعلقة بالتنمية والأمن

القومي، تقتضي تماسك المجتمع وتكتله ليصير بطبقاته الحاكمة والمحكومة قبضة واحدة في مواجهة تلك التحديات(٢).

وبعد هذه المقدمة وذلك التحديد لأبعاد ظاهرة الاندماج السياسي، ننتقل إلى تحليل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية في ثلاثة مباحث يتعلق أولها بصور وتطبيقات هذه الأزمة، وثانيها بالآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الأزمة، وثالثها بالعوامل الخارجية والداخلية التي تقود إلى هذه الأزمة.

المبحث الأول
صور وتطبيقات عدم الاندماج في الدول النامية

تحفل العديد من الدول النامية بصور متنوعة لعدم الاندماج بالمعنى سالف الذكر: عدم اندماج قومي، وعدم اندماج اقليمي، وعدم اندماج قيمي، وعدم اندماج بين القيادة والجماهير.

١ـ عدم الاندمـاج القومي

يمثل عدم الاندماج القومي مشكلة حادة في العديد من الدول النامية، حيث تتعدد داخل الدولة الواحدة الجماعات العرقية والقبلية والدينية واللغوية، دون أن يربط هذه الجماعات الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي كحقيقة كلية تعلو الولاءات والانتماءات الضيقة إلى هذه الجماعات.

هذه الدولة لا تكاد تخلو من الانقسامات العرقية، ويقدم بعض العلماء ـ مثل «كليفورد جريتـز» Clifford Greetz و «ريتشـارد سترلنـج» Richard W. Sterling ـ «تيبـولـوجية» لهذه الانقسامات أساسها التمييز بين نمط تسود فيه جماعة عرقية واحدة ونمط يتسم بالقطبية بمعنى وجود جماعتين متقاربتين في التأثير، ونمط ثالث يتسم بالتعددية، حيث توجد عدة جماعات عرقية متفاوتة التأثير، ونمط رابع تزداد فيه حدة هذه التعددية حتى تصل إلى حد التفتت والتشرذم. ويكفي أن نتذكر في هذا الخصوص، أن عدد الجماعات المترتبة في نيجيريا (٣) جماعات، وفي توجو (٦) جماعات، وفي أوغندا (٢٠) جماعة، وفي مالي (٢٣) جماعة، وفي ليبيريا (٢٦) جماعة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على القارة الإفريقية، ففي القارة الأسيوية نجد أن الهند وماليزيا وأندونيسيا ولبنان تضم كل منها أكثر من (٩) جماعات، وفي أمريكا اللاتينية نجد نفس التعدد، ففي كولومبيا هناك (٥) جماعات، وفي البرازيل (٤) جماعات ـ ناهيك

عن الإنقسامات المعروفة في هذه القارة بين الزنوج والبيض والهنود المخلطين[٣]. وفيما يتعلق بالانقسامات اللغوية والثقافية في الدول النامية فإن الأمثلة بخصوصها لاحصر لها، ولنتذكر أن الثلاثة آلاف جزيرة التي تتكون منها أندونيسيا تسودها عشر لغات مختلفة، ويوجد نفس التعدد اللغوي والثقافي في الهند والفلبين وبورما والعراق وغيرها، ويؤدي ذلك إلى عدة آثار، أهمها اختلاف التوجهات السياسية للجماعات المختلفة نحو الحكومة والعملية السياسية المركزية ويذكرنا ذلك بالدراسة الميدانية التي أجراها «جوزيف الدر» Joseph W.Elder عام ١٩٦٣ على جماعتين مختلفتين لغويا وثقافياً بشمال الهند وجنوبها، وهي الدراسة التي انتهت إلى وجود اختلافات كبيرة بين هاتين الجماعتين في درجة الولاء القومي[٤].

وإضافة إلى هذه الانقسامات العرقية واللغوية، تعاني معظم الدول النامية من انقسامات دينية حادة مما يثير أيضاً مشكلة الولاء القومي - ولنتذكر في هذا الخصوص الهند وبورما والفلبين ولبنان.

وتأتي مشكلة الاقليات لتزيد من حدة مشكلة عدم الاندماج القومي في هذه الدول. ومن أكثر الأقليات المتناثرة عبر الحدود إثارة للقلاقل والاضطرابات: الأكراد والأرمن والبلوخ في القارة الآسيوية، والأقليات العربية والآسيوية في سواحل القارة الإفريقية، ناهيك عن الأقليات الصينية في جنوب شرقي آسيا والتي لا تشكل سوى (٦٪) من اجمالي سكان المنطقة، ولكنها تهيمن على شئون التجارة والمال وتحتفظ بتقاليدها وعاداتها الصينية وتنظر بازدراء إلى التقاليد والثقافات المحلية، وتحرص على إقامة مدارس صينية لتعليم أبنائها، وترفض الاندماج مع السكان المحليين مما يثير كراهية هؤلاء السكان الذين ينظرون إلى هؤلاء الصينيين باعتبارهم «يهود الشرق»، وقد يدفع ذلك الحكومات الآسيوية إلى اتخاذ إجراءات عنيفة ضد هذه الأقليات الصينية ابتداء من تقييد أنشطتها التجارية والمالية وهو ما حدث في أندونيسيا والفلبين في نهاية الخمسينات[٥]، وانتهاء بالتهجير الإجباري كما حدث في فيتنام في الأعوام القليلة الماضية..

وتعاني العديد من الدول العربية من مشكلة الأقليات، بمعنى أنه توجد داخل الدولة المعنية عدة جماعات مختلفة عرقياً ودينياً ولغوياً - وإن كانت بعض هذه الجماعات (الأقليات) تشكل في الحقيقة الغالبية السكانية أو على الأقل تتفوق عددياً على الجماعة (الأقلية) التي تنتمي إليها القيادة الحاكمة، كالشيعة في لبنان والعراق. وعموماً يمكن تصنيف الأقليات في الوطن العربي طبقاً لأصولها الدينية والعرقية واللغوية إلى الأنواع التالية:

١- أقليات عربية إسلامية غير سنية: الشيعة الاثنا عشرية في العراق ولبنان والبحرين، والعلويون في سوريا والدروز في سوريا ولبنان وفلسطين.. الخ.

٢ـ أقليات عربية غير إسلامية: المسيحيون على اختلاف طوائفهم، والذين قدرت أعدادهم في منتصف السبعينات بما يتراوح بين (٥) و (١٠) ملايين نسمة، منهم ما يتراوح بين (٢) و (٤) مليون نسمة في مصر، (٢٥٠) ألف نسمة في المغرب، و (٤٠) ألف نسمة في الجزائر، و (٣٩) ألف نسمة في تونس، وقدرت نسبة المسيحيين من اجمالي السكان بحوالي (٤٠٪) في لبنان و (٨٪) في سوريا و (٦٪) في الأردن و (٤٪) في العراق[٦]. ويدخل في إطار هذه الأقليات أيضاً اليهود والذين هاجر السواد الأعظم منهم إلى فلسطين المحتلة منذ إنشاء الكيان الصهيوني على أرضها، وإن استمر بعض اليهود في التواجد في بعض الأقطار العربية وخاصة المغرب.

٣ـ أقليات إسلامية غير عربية: الأكراد في العراق وسوريا ولبنان، والبربر في الجزائر والمغرب. وتشير إحدى الدراسات إلى أنه في عام ١٩٧٥ كان عدد الأكراد يتراوح بين (١,٥٥) مليون نسمة و (٢,٥) مليون نسمة في العراق، وبين (٣٢٠) ألف نسمة و (٦٠٠) ألف نسمة في سوريا، وبين (٤٠) ألف نسمة و (٦٠) ألف نسمة في لبنان[٧]. ومن الملاحظ أن البربر أكثر استعداداً للتعايش مع الأغلبية العربية سواء في الجزائر أو المغرب مقارنة مع الأكراد خاصة في العراق، ومرد ذلك أن البربر ليست لهم لغة واحدة مكتوبة بل لهجات بربرية متعددة، ويتحدث (٨٥٪) منهم تقريباً باللغة العربية، بينما للأكراد لغة مكتوبة منذ القرن الثامن عشر ويحرصون على استخدامها، وفي حين يعيش البربر في مناطق جبلية متناثرة فإن الأكراد يتمركزون في منطقة واحدة بشمال العراق مما يدعم شعورهم بالهوية الكردية ويعمق ميولهم الانفصالية، وبينما يتسم التنظيم الاجتماعي القبلي بالانقسام واللامركزية فإن هذا التنظيم في حالة أكراد العراق يتصف بالمركزية مما يدعم قدرة الأكراد على القيام بحركة جماعية انفصالية ضد الحكومة العراقية متى توافرت لهم قيادة قوية مثل «مصطفى البرازاني» وإلى حد أقل «جلال طالباني»[٨].

٤ـ أقليات غير عربية وغير إسلامية: الزنوج في جنوب السودان والمسيحيون الأرمن في لبنان وسوريا ويقدر عدد سكان جنوب السودان بحوالي أربعة ملايين نسمة منهم نصف مليون نسمة من المسيحيين والباقي من الوثنيين[٩].

وقبل أن نترك الحديث عن الأقليات في العالم العربي، يجب أن نشير إلى خطورة ما تشهده منطقة الخليج العربي من تدفق متزايد للعمالة الآسيوية غير العربية من الباكستان والهند وإيران وبنجلاديش وكوريا الجنوبية والفيليبين وتايوان وغيرها، ففي ظل الضآلة السكانية للعناصر المحلية العربية الخليجية واستمرار تدفق العمالة الآسيوية بمعدلات أكبر من تدفق العمالة العربية الوافدة، فإن الآسيويين في طريقهم للتحول من عمالة وافدة مؤقتة إلى وجود استيطاني دائم،وليس من المستبعد أن تطالب هذه الأقليات الآسيوية في المستقبل القريب بحق تقرير المصير على أساس اعتبارات الغلبة السكانية، وسوف تجد هذه المطالب الدعم والمساندة

ليس فقط من الدول الآسيوية «الأم»، ولكن أيضاً من كافة الدول الكبرى وكذلك اسرائيل ذات المصالح الثابتة في تفتيت الوطن العربي عموماً إلى كيانات طائفية قزمية(١٠).

٢ـ عدم الاندماج الإقليمي

عدم الاندماج الإقليمي هو صورة أخرى من صور عدم الاندماج في الدول النامية. من ناحية نجد بعض هذه الدول، مثل أندونيسيا وباكستان قبل انفصال بنجلاديش، تنقسم بشكل حاد إلى أجزاء متباعدة تفصل بينها مساحات شاسعة وعادة ما تعيش على هذه الأجزاء جماعات مختلفة عرقياً أو دينياً ولغوياً. وحتى في الدول النامية التي تخلو من هذا الانفصال الجغرافي بين أقاليمها، نجدها تعاني من تخلف شديد في نظم النقل والمواصلات والاتصالات بين أقاليمها، بل إن بعض الدول النامية لم تستقر حكوماتها بعد على عمق واتساع أقاليمها لأن حدودها تتبع التقسيمات الإدارية التحكمية التي فرضتها الدول الاستعمارية، ومن هنا نجد، خاصة في القارة الإفريقية، صراعات حادة بين الدول التي تزعم كل منها الحق في ضم أراضي ترفرف عليها أعلام دولة أخرى، ولنتذكر في هذا الصدد حرب «الأوجادين» في منطقة القرن الإفريقي.

وداخل معظم دول أفريقيا السوداء نجد جماعات قبلية تزعم أحقيتها في السيطرة على السلطة المركزية مثل «البوجاندا» في أوغندا، و«الأيبو» في نيجريا، و «الأيوا» في غانا، و «الغولا» في غينيا، مما يقود إلى نتائج مدمرة: الحرب الأهلية ومحاولة «بيافرا» الانفصالية في نيجريا، تصفية الممالك المحلية في أوغندا، إغلاق غانا لحدودها أكثر من مرة مع جيرانها، اعتقال قادة هذه الجماعات القبلية، ومن ذلك إقالة الرئيس الغيني «أحمد سيكوتوري» للسكرتير السابق لمنظمة الوحدة الإفريقية الغيني الأصل «ديالوتللي» بتهمة العمالة للمخابرات المركزية الأمريكية وتأييد المطالب الانفصالية لقبائل «الغولا»(١١).

ومن ناحية أخرى، تواجه كافة الدول النامية فجوة ضخمة آخذة في الاتساع بين أقاليمها سواء من حيث المستويات الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ويبرز ذلك بوضوح في الوضع المتميز الذي تتمتع به العاصمة عن سواها من مناطق، بحيث تصير العاصمة في أي من هذه الدول رأسا عملاقاً يحمله جسد هزيل، ويرتبط بذلك الفجوة بين المناطق الحضرية عموماً والمناطق الريفية، وما تؤدي إليه من هجرة متزايدة من الريف إلى المدينة مما يدعم من حدة المشكلات الحضرية، وإذا كانت مثل هذه الفجوة تعانيها أيضاً بعض الدول المتقدمة مثل إيطاليا التي يتسم جنوبها بالتخلف بالمقارنة بشمالها، إلا أنه في الدول النامية وفي ظل حالة التخلف الراهنة تصير تلك الفجوة أكثر خطورة في دلالاتها وآثارها، بل إنها تعبر

في رأي البعض عن علاقة غير متكافئة بين أقاليم الدول النامية تماثل العلاقة التي تربط الدول النامية بالدول الرأسمالية المتقدمة أو ما يشار إليه عادة «باستغلال المركز للمحيط» بل وعادة ما توجد رابطة وثيقة بين هذين النمطين من الاستغلال[١٢].

٣- عدم الاندماج القيمي

عدم الاندماج القيمي إشكالية أخرى تعاني منها العديد من الدول النامية، حيث الجماعات المختلفة من السكان عاجزة عن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق حول القيم والغايات الأساسية للمجتمع السياسي ووسائل بلوغها وأساليب وإجراءات تسوية الصراعات. والواقع إن ضعف - إن لم يكن غياب - هذا الاندماج القيمي يرجع ليس فقط إلى الانقسامات العرقية والقبلية والدينية واللغوية (عدم الاندماج القومي)، ولكن أيضاً إلى طغيان عنصر الشباب على التكوين الديموغرافي في الدول النامية والتي توصف لهذا السبب «بالمجتمعات الشابة» Young Societies ، فمع اختلاف توجهات وميول الشباب عن الجيل القديم تنشأ ظاهرة صراع الأجيال، بل وتنشأ «ثقافة شبابية» سمتها الأساسية رفض الأوضاع القائمة والقيم والتقاليد السائدة[١٣].

ومن ناحية ثالثة فإن التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي يسهم بدوره في تعميق حدة عدم الاندماج الإقليمي في الدول النامية، خاصة مع انتشار ظاهرة المناطق الفقيرة القذرة: «العشش» و «الأكواخ» و «بيوت الصفيح» Shanty Towns ، والتي تتخلل المدن والعواصم وتحيط بها وتقطنها أعداد غفيرة من السكان الفقراء والعاطلين أو ممن يؤدون أعمالا هامشية بأجور متدنية، ولقاطن هذه المناطق الفقيرة أنماط معيشية وسلوكية وقيمية تعرف «بثقافة الفقر» مختلفة تماماً عن الأنماط المرتبطة بالفئات الغنية القاطنة بالأحياء الراقية[١٤].

ومن ناحية رابعة فإن عدم الاندماج القيمي في الدول النامية هو نتاج الفجوة الواسعة بين القيادة السياسية والجماهير في أي من هذه الدول، وبحيث يمكن الحديث عن «ثقافة نخبوية» مختلفة عن «الثقافة الجماهيرية» - ويقودنا ذلك إلى تحليل الصورة الرابعة لمشكلة عدم الاندماج في الدول النامية.

٤- عدم الاندماج بين القيادة والجماهير

من الظواهر الشائعة في الدول النامية، الفجوة بين القيادة والجماهير، فالجماهير لا تملك القدرة على التأثير على القيادة الحاكمة، والقيادة لا تحترم آراء الجماهير ولا تستجيب لمطالبها،

وليس من المبالغة القول بأن العديد من هذه القيادات تعمل طبقاً للمقولة الشهيرة لامبراطور ألمانيا «فردريك الأكبر»: «هناك اتفاق بيني وبين شعبي، فله أن يقول ما يريد، ولي أن أفعل ما أريد»(١٥).

ومن هنا تظل الجماهير في الدول النامية مجرد رعايا لاتشارك حقيقة في العملية السياسية، خاصة في ظل ضعف - إن لم يكن غياب - التنظيمات السياسية الوسيطة الفعالة من أحزاب سياسية وجماعات مصلحية، وفي ظل ما تتصف به العملية السياسية والقيادات السياسية الحاكمة في هذه الدول من خصائص معبرة عن «النمط الأبوي - الرعوي - العصبوي للحكم» Patrimorrial Rule من قبيل ممارسة السلطة من منطلق شخصي Personalism واتخاذ القرارات في إطار العلاقات الشخصية التي تتمركز حول القيادة وليس في إطار قواعد رسمية ومؤسسات سياسية قوية، مما لايمكّن المواطن العادي من التنبؤ بماهية القرارات المتخذة فيصير أساس موقفه من القيادة، السلبية واللامبالاة، وفي ظل اعتماد القيادة على إثارة التنافس بين القوى السياسية انطلاقاً من أسلوب الصراع المتوازن Balanced Conflict المعبر عن أسلوب «فرق تسد» وفي ظل تحكم اعتبارات الولاء الشخصي والاقتراب المكاني والزماني من القيادة Proximity كأساس للتأثير السياسي(١٦).. الخ.

وفي الدول النامية التي تعاني من انقسامات عرقية وقبلية ودينية ولغوية عادة ما تزداد حدة هذه المشكلة مع اعتماد القيادات الحاكمة على الولاءات التقليدية الضيقة وتكريس مصالح الجماعات التي تنتمي إليها هذه القيادات القبلية - الطائفية بمطالب الجماعات الأخرى، ولنتذكر في هذا الخصوص اعتماد «كينياتا» في كينيا على قبيلة «الكيكيو» Kikuyu التي ينتمي إليها، واعتماد الرئيس السابق للكونغو برازافيل «الفونس ماسمباديان» على قبيلة «الباتيك» Bateke (١٧) بل واعتماد القيادات اللبنانية المتعاقبة على الطائفة المارونية، وفي كل الأحوال يؤدي هذا الاعتماد إلى استياء القبائل والطوائف الأخرى وعدم ثقتها بالقيادات الحاكمة - وهو ما قد يؤدي إلى صراعات داخلية عنيفة قد تصل إلى حد الحروب الأهلية.

المبحث الثاني
آثار عدم الاندماج على محاولات التنمية في الدول النامية

تطرح أزمة عدم الإندماج بصنورها المختلفة آثاراً سلبية ضخمة على محاولات التنمية السياسية والاقتصادية والإجتماعية في الدول النامية.

١ـ عدم الاندماج والتنمية السياسية

تظهر سلبيات أزمة عدم الاندماج في ميدان التنمية السياسية في ثلاثة مجالات أساسية هي: الديمقراطية، والشرعية السياسية، والاستقرار السياسي.

إذا ما بدأنا بالديمقراطية، نلاحظ أن بعض الباحثين ـ ومنهم «دافيد ابتر» D-Apter و «تشارلز أندران» C-Andrain يشير إلى أن الدول النامية لن يمكنها تحقيق الديمقراطية نتيجة لتزايد حدة أزمة عدم الاندماج، فهذه تأخذ في أحد مستوياتها شكل عدم الاندماج القيمي بمعنى عدم الاتفاق حول القيم الأساسية وإجراءات تحقيقها وأساليب تسوية الصراعات مما يمنع ظهور ثقافة الرضا Consensual Culture القائمة على التوفيق والحلول الوسطية والاعتدال والمهادنة، وهي من المقومات الأساسية للمجتمع الديمقراطي[١٨].

الواقع أن هذا التصور رغم أنه صحيح في جانب منه إلا أنه يتضمن خلطاً واضحاً بين الديمقراطية كقيمة سياسية جماعية عليا Top Value مطلقة من حيث المكان والزمان، وبين نموذج أو تطبيق محدد للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية يرتبط بالخبرة الغربية وهو ما يعرف «بالليبرالية السياسية الغربية». ونرى أن التأثير الحقيقي لأزمة عدم الاندماج على سعي الدول النامية نحو الديمقراطية يتم من خلال ما سبق ذكره بخصوص الانفصال بين القيادة السياسية والجماهير، وكذلك من خلال انتهاك القيادات الحاكمة للمفهوم الديمقراطي بأوسع معانيه: احترام كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، المشاركة السياسية، انتشار السلطة وتعدد الإرادات في عملية صنع القرارات[١٨]، وتبرر القيادات الحاكمة هذا الانتهاك للديمقراطية بضرورات الوحدة الوطنية في مواجهة الصراعات النابعة من الانقسامات الداخلية المعبرة عن عدم الاندماج القومي، ويبدو ذلك واضحاً ليس فقط في الدول النامية ذات النظم والقيادات السياسية الأوتقراطية، ولكن أيضاً في الدول الأخرى التي تزعم نظمها وقياداتها الديمقراطية ـ كما هو الحال في الهند حيث تلجأ قيادتها في أحيان كثيرة إلى أساليب غير ديمقراطية مثل فرض الأحكام العرفية، وحالة الطوارىء في مواجهة الصراعات الطائفية في بعض الولايات الهندية.

وإذا انتقلنا إلى تحليل آثار عدم الاندماج على مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، فيمكن أن نشير إلى ما يترتب على عدم الاندماج بين القيادة والجماهير من تعميق شعور الجماهير بافتقاد القيادة الحاكمة والنظام السياسي برمته للشرعية المعبرة عن الرضا والقبول الشعبي، ويمكن أن نشير أيضاً إلى ما يترتب على عدم الاندماج القومي من إثارة قضية الهوية: ففي ظل تفاقم حدة عدم الاندماج القومي لايقتصر الأمر على تعدد الولاءات الانتمائية

داخل الدولة الواحدة بل يصير إلى حد التناقض والتصادم بين هذه الولاءات والانتماءات - بما يعنيه ذلك من وجود جماعات أو أقليات عديدة في الدول - لا تسلم بأحقية القيادة في ممارسة السلطة، أي لا تسلم بشرعية القيادة والنظام السياسي، وهذه الجماعات أو الأقليات المضطهدة المحرومة لا تتردد متى سنحت لها الفرصة في التمرد على النظام الحاكم والذي يبادر بدوره بالاعتماد على أدواته القهرية الأمنية والعسكرية لقمع هذا التمرد مما يفجر حرباً أهلية.

والواقع أن مشكلة عدم الاندماج وما تثيره من قضية الهوية، وفي ترابطها بمشكلات التفاوت الاجتماعي والمشاركة السياسية والأساس الطائفي للقيادة وللنظام السياسي، تفسر لنا حدة أزمة الشرعية السياسية في دولة مثل لبنان، وهي الأزمة التي عبر عنها الرئيس اللبناني «أمين الجميل» في ١٣ أكتوبر ١٩٨٣ بقوله أنه لايتحكم في أكثر من عشرة كيلو مترات مربعة من الأراضي اللبنانية[١٩]، والمغزى الحقيقي لهذا التصريح ليس فقط ضعف النظام اللبناني وعجزه عن السيطرة على أراضيه، ولكن أيضاً انعدام ولاء معظم الجماعات اللبنانية - وعلى وجه التحديد الشيعة والدروز ومعظم السنة - للنظام وللكيان اللبناني، وبالتالي، عدم اعترافهم بشرعية القيادة الحاكمة - بما ينطوي عليه ذلك من غياب الشعور لديهم بحق تلك القيادة في أن تحكم، وحقها في أن تحصل على تأييدهم ومساندتهم.

وإذا كانت الخبرة اللبنانية تمثل صورة حالكة السواد لما يترتب على عدم الاندماج القومي من إثارة مشكلة الشرعية السياسية، فإن الأمر لايختلف سوى من حيث الدرجة في دول نامية أخرى تعاني من عدم الاندماج القومي: الهند، سري لانكا، الفلبين، العراق، سوريا، السودان وغيرها.

ومن ناحية ثالثة يشكل عدم الاندماج القومي عند اقترانه بتفاوت اجتماعي - اقتصادي حاد عاملاً هاماً من عوامل عدم الاستقرار السياسي في الدول النامية، وبخاصة في تلك الحروب الأهلية والحركات الانفصالية، وما تؤدي إليه من خسائر بشرية ومادية فادحة. ومن النماذج الهامة في هذا الخصوص: الحرب الأهلية في نيجريا، ومحاول انفصال بيافرا، الحركات الانفصالية المتتالية في كاتنجا بالكونغو، الحركات الكردية الانفصالية في العراق، الحرب الأهلية الطاحنة في لبنان، الحرب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه. وعلى سبيل المثال أدت هذه الحرب الأخيرة والتي استمرت منذ عام ١٩٥٥ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢ إلى خسائر بشرية هائلة تقدرها بعض المصادر بحوالي مليون ونصف مليون قتيل، إضافة إلى تشريد مئات الآلاف من سكان الجنوب السوداني إلى الدول الإفريقية المجاورة، بحيث قدّرت الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ أعداد هؤلاء اللاجئين بثلاثة وستين ألفاً في أوغندا وأربعين ألفاً في زائير، والواقع أن هذه الحرب تعد من أطول الحروب الأهلية في الوطن العربي، وفي العالم الثالث عموماً وأكثرها فداحة في الخسائر البشرية التي تجاوزت القتلى العرب في الحروب العربية

ـ الإسرائيلية، وتجاوزت أيضا شهداء حرب التحرير الجزائرية[٢١]. وخلاصة القول، إن أزمة عدم الاندماج تؤثر سلبياً على التنمية السياسية في الدول النامية سواء بصدد الديمقراطية أو الشرعية السياسية أو الاستقرار السياسي.

وننتقل الآن إلى تحليل الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة على قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية.

٢ـ عدم الاندماج والتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إذا ما بدأنا بالانعكاسات السلبية لأزمة عدم الاندماج على مشكلات التنمية الاجتماعية في الدول النامية، نلاحظ أن الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية ـ وهي أحد أبعاد عدم الاندماج الإقليمي ـ تؤدي إلى تزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدن في السواد الأعظم من الدول النامية، وبحيث أضحت هذه الدول تعاني من ظاهرة التضخم الحضري، وعلى سبيل المثال في عام ١٩٨١ بلغت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان في العراق (٧٢٪) منهم (٥٥٪) في بغداد وحدها، وفي مصر بلغت النسبة الأولى (٤٤٪) منهم (٣٩٪) في القاهرة، وفي سوريا بلغت (٤٩٪) منهم (٣٣٪) في دمشق، وفي تونس بلغت (٥٣٪) منهم (٣٠٪) في تونس العاصمة[٢٢]، ومثل هذا التزايد في معدلات التضخم الحضري لايرجع فقط إلى معدلات الزيادة الطبيعية لسكان الحضر، ولكنه يرجع أيضاً وبالأساس إلى تزايد موجات الهجرة من الريف إلى المدن. ومع عجز هؤلاء المهاجرين عن العثور على أعمال ملائمة في المدن، فإنهم عادة ما يتمركزون في الأحياء والمناطق الفقيرة والتي تتناقض أوضاعها مع أوضاع قاطني الأحياء والمناطق الراقية بالمدن، مما يؤدي إلى تفجر الاضطرابات الشعبية الناجمة عن تزايد الشعور بالحرمان النسبي. ومن ناحية ثانية فإن الصعوبات الضخمة التي يقابلها هؤلاء المهاجرون الريفيون في التكيف النفسي والسلوكي والاجتماعي مع أساليب وقيم الحياة الحضرية تجعلهم يحتفظون بقيمهم وتقاليدهم الريفية، وينتهي بهم الأمر إلى فرض الطابع الريفي على المدن من خلال العملية المعروفة «بترييف المدينة»[٢٣] ـ Ruralizing The City . ومن ناحية ثالثة تؤدي هذه الهجرة الريفية إلى حرمان المناطق الريفية من أعداد ليست بالضئيلة من المتعلمين مما يشكل على المدى البعيد عقبة ضخمة تعترض تنمية الريف، ولا نبالغ كثيراً إذا ما صورنا هجرة هذه العناصر الريفية المتعلمة إلى المدن بانعكاساتها السلبية على التنيمة الريفية بهجرة «الأدمغة» والكفاءات من الدول النامية إلى الدول الصناعية الغربية. ومن ناحية رابعة تؤدي الهجرة من الريف إلى الحضر في الدول النامية إلى تفاقم مشكلات المدن والعواصم مثل مشكلات الإسكان والمياه النقية والصرف الصحي والمرور والمواصلات وغيرها من المشكلات الحضرية.

وإذا ما انتقلنا إلى تحليل الآثار الاقتصادية المترتبة على أزمة عدم الاندماج في الدول النامية نلاحظ أن عدم الانـدماج القومي يؤثر سلبياً على العلاقات والعمليات الانتاجية والأنشـطة التـوزيعية والتسـويقية، ويؤثـر أيضاً على القيادات المسئولة عن اتخاذ القرارات والسياسـات الاقتصـادية، وتثـور بخصوص هذه الناحية الأخيرة مشكلة التوزيع الجغرافي للاستثمارات العامة الإنمائية وقد تأخذ تلك المشكلة أحد شكلين: الشكل الأول يتمثل في التعصب المركزي، بمعنى التركيز الشديد لهذه الاستثمارات في المنطقة التي تعيش فيها الجماعة العرقية أو القبلية أو الدينية المسيطرة والتي تنتمي إليها القيادة الحاكمة دون غيرها من المناطق والتي قد تكون أكثر ملاءمة من الناحية الاقتصادية لمثل هذه الاستثمارات وأكثر احتياجاً لها لرفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها، والنموذج الأوضح في هذا الخصوص نجده في أندونيسيا حيث تستوعب جزيرة «جاوا» وخاصة العاصمة «جاكرتا» التي تسكنها الأقليات لا تحصل على شيء يذكر من هذه الاستثمارات[٢٤]. أما الوجه أو الشكل الآخر لهذه المشكلة فنجده في دولة مثل الهند حيث عادة ما يتم توزيع المشروع الاقتصادي الواحد بين عدة ولايات في شكل مشروعات صغيرة ضيقة النطاق دون مراعاة لظروف الطلب وتكاليف الانتاج والنقل، وتبرر الحكومة المركزية ذلك بالرغبة في إشراك الولايات المختلفة في مشروعات التنمية الاقتصادية، وعادة ما تلجأ حكومات الولايات إلى إصدار إحصاءات وبيانات مضللة وغير صحيحة عن تكاليف الانتاج ومستوى النشاط الاقتصادي فيها حتى يمكنها اجتذاب هذه المشروعات، مما يؤدي في النهاية إلى ضعف معدلات التنمية الاقتصادية والصناعية على المستوى القومي[٢٥].

ومن ناحية أخرى يؤثر عدم الاندماج القومي تأثيراً سلبياً على التنمية الاقتصادية بالنظر إلى ضخامة الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة عن الحروب الأهلية، ففي لبنان على سبيل المثال نجد الخسائر التي أحدثتها الحرب الأهلية منذ اشتعالها عام ١٩٧٥ وفقط حتى الربع الأول من عام ١٩٨٤ قد تجاوزت ـ فقط بالنسبة للخسائر التي لحقت بالهيكل الصناعي ـ (٢٥) مليار ليرة لبنانية[٢٦].

ويتضح من ذلك مدى الصعوبات التي يمثلها عدم الاندماج «القومي» في الدول النامية بالنسبة لجهود التنمية الاقتصادية، ومن هنا يمكن القول، إن تحقيق قدر معقول من الاندماج القومي يمثل عاملاً مساعداً في التخلص من التخلف الاقتصادي، بل ويمكن أن نضيف إلى ذلك إن تحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية يساعد على تحقيق الاندماج ولكن بشرط أن تستهدف هذه التنمية تقليص الفوارق الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الجماعات والمناطق المختلفة في الدولة بما فيها مناطق تمركز الأقليات المهضومة لأن استمرار هذه الفوارق يلعب دور المفجر للتناقضات العرقية والدينية واللغوية ـ كما سنرى بخصوص لبنان والسودان.

المبحث الثالث
عوامل أزمة عدم الاندماج في الدول النامية

الواقع أن الأبنية المختلفة في الدول النامية كالأحزاب السياسية والمؤسسات العسكرية والأجهزة الإدارية والحكومية والمؤسسات التعليمية والهياكل الاقتصادية ناهيك عن القيادات السياسية تعكس بدرجة أو بأخرى الانقسامات العديدة المعبرة عن عدم الاندماج «القومي» بل وتعمق من حدة هذه الانقسامات. رغم ذلك يجب أن ننظر إلى هذه الأزمة في إطارها التاريخي، وهو ما يقودنا إلى فترة الحكم الاستعماري، فحكم الرجل الأبيض مسئول إلى حد كبير عن خلق أزمة عدم الاندماج في الدول النامية بل ولا تزال القوى الغربية تتدخل بالدعم والمساندة للحركات الانفصالية في هذه الدول. وبعبارة أخرى فإن أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، ونعني بها بالأساس أزمة عدم الاندماج القومي، شأنها في ذلك شأن حالة التخلف ـ هي نتاج لنوعين من العوامل الداخلية والخارجية.

١ـ العوامل الخارجية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية

الواقع أن أزمة عدم الاندماج القومي في الدول النامية هي في جانب كبير منها نتاج لفترة الحكم الاستعماري فمن ناحية نجد أن القوى الاستعمارية أبرمت فيما بينها اتفاقات لتقسيم مناطق نفوذها فيما يُسمّى اليوم بالدول النامية أو العالم الثالث، على أساس حدود إدارية تعسفية تجاهلت الحقائق البشرية والثقافية، وعندما استقلت هذه المستعمرات تحولت هذه التقسيمات الإدارية إلى حدود سياسية، ويفسر لنا ذلك كيف أن العديد من الدول النامية وخاصة في القارة الأفريقية تضم جماعات سكانية مختلفة لا تجمعها رابطة أو انتماء واحد، كما يفسر لنا ذلك أيضاً مشكلات الأقليات وتناثرها عبر الحدود مما يفرض صعوبات ضخمة على حكومات هذه الدول عندما تحاول فرض سلطانها على هذه الجماعات والأقليات مما يقود إلى اضطرابات عنيفة قد تصل إلى حد الحركات الانفصالية والحروب الأهلية.

ومن ناحية ثانية، كانت القوى الاستعمارية تسمح في العادة بقدر كبير من الاستقلالية للقبائل والطوائف الدينية والعرقية واللغوية، وتعمل على خلق قوى موالية منها مرتبطة مصلحياً بالحكم الإستعماري، ومن ذلك منح مزايا خاصة في التعليم لقبائل «الغاندا» Ganda في أوغندا، واختيار أقليات معينة في الوظائف العسكرية العليا مثل «الكامبا» Kampa في كينيا، و «السيخ» في الهند[٢٧]، ناهيك عن الوضع المتميز الذي أتاحته سلطات الانتداب الفرنسي للموارنة في لبنان، وبعد الاستقلال ومع إحلال العناصر المحلية موضع العناصر الأجنبية تستمر هذه الجماعات والأقليات في الاستئثار بهذه المزايا مما يعطيها وضعاً متميزاً على ما عداها من جماعات، الأمر الذي تزداد معه درجة استياء وسخط هذه الجماعات المحرومة مما يسهم في تفاقم الانقسامات والصراعات الداخلية في الدول النامية.

ومن ناحية ثالثة، كانت القوى الاستعمارية حريصة على تطبيق سياسة «فرق تسد» في مستعمراتها من أجل تكريس الروح القبلية والعشائرية والطائفية بين السكان، ووضع كل أقلية في مواجهة الأخرى حتى تظل جميعها معتمدة على الإدارة الاستعمارية، ولنتذكر في هذا الصدد دور فرنسا وبريطانيا في إثارة مشكلة الأقليات في الوطن العربي:-

١- السياسة الفرنسية: طوال فترة انتدابها على سوريا (١٩٢٠ - ١٩٤٦) حرصت فرنسا على تجزئة البلاد إلى كيانات سياسة وإدارية على أسس طائفية: دولة لبنان الكبير «المسيحية»، دولة العلويين، دولة الدروز، وذلك تحت ستار الدفاع عن مصالح الأقليات والطوائف الدينية، ومما يؤكد حرص فرنسا على ربط هذه الأقليات خاصة الأقليات المارونية بالمصالح الفرنسية ما جاء في تعليمات وزير الخارجية الفرنسي «أرسيتدبريان» إلى المفوض السامي الفرنسي في سوريا «الجنرال الجورو» في ١٧ مارس ١٩٢١: «إن استقلال لبنان الكبير الذي أعلناه ينبغي أن نحترمه بدقة، فهذا البلد المسيحي خليق بأن نقوده كلية إلى ثقافتنا، وأن يعتمد علينا فيما بعد، وأن يمثل في الوقت نفسه نفوذنا التقليدي في الشرق، ولا ينبغي على أي حال أن نغرق هذا العنصر المسيحي في المحيط العربي الإسلامي الذي يفوقه كثيراً في العدد، وعند تنظيم الانتداب لابد للبنان من أن يقف على قدم المساواة مع سوريا رغم صغر مساحة أراضيه[٢٨].

وفي المغرب والجزائر، سعت فرنسا إلى إثارة وتعميق الانفصال بين البربر والعرب وربط البربر بالمصالح الفرنسية، ففي المغرب وتحت الضغط الفرنسي صدر «الظهير البربري» في مايو ١٩٣٠، وبموجبه تم إنشاء محاكم ابتدائية تستند في أحكامها إلى الأعراف والتقاليد البربرية وهي تخضع من حيث التنظيم والإشراف للسلطات الفرنسية، وتم إنشاء محاكم استئناف على نفس الأساس وتشمل اختصاصات هذه المحاكم بنوعيها الأنشطة المدنية والتجارية والأحوال الشخصية، أما الجرائم في مناطق البربر ومهما كانت شخصية مرتكبها فإنها تخضع للتشريعات الفرنسية، وقبل ذلك كانت فرنسا قد أنشأت في عام ١٩٢٥ مدرسة «آزورر» Azrou لتعليم اللهجات البربرية وكتابتها بحروف لاتينية[٢٩]. وفي الجزائر سعت فرنسا أيضاً إلى تعميق الانفصال بين العرب والبربر من خلال التأكيد على الهوية الغربية اللاتينية المسيحية للبربر، وعقب صدور «الظهير البربري» في المغرب، ظهرت في الجزائر عدة جمعيات مؤيدة للسياسة الفرنسية تجاه البربر، وتكونت هذه الجمعيات من الجزائريين المجنسين بالجنسية الفرنسية مثل: «جمعية معلمي الجزائر من أصل أهلي» و «رابطة المواطنين الفرنسيين من أصل مسلم» و «الاتحاد الكاثوليكي الأهلي»، وعبرت هذه الجمعيات في صحفها ومجلاتها عن فكرة أساسية مؤداها أن مستقبل فرنسا في الجزائر يمثله البربر[٣٠]. ورغم استقلال المغرب والجزائر لا تزال فرنسا على سياستها تجاه البربر من خلال دور «معهد الدراسات الشرقية» في باريس، و «جامعة

فنسان» في شمال باريس، في التوصل إلى لغة وثقافة بربرية تزيح اللغة والثقافة العربية من منطقة شمال أفريقيا العربية[٣١].

٢ـ السياسة البريطانية: اعتمدت بريطانيا أيضاً على سياسة «فرق تسد» في مستعمراتها بالعالم العربي وبخاصة السودان، ومنذ عام ١٨٩٩ اتبعت سياستها المعروفة باسم «السياسة الجنوبية» لمنع اندماج جنوب السودان مع شماله عن طريق نشر المسيحية بين الجنوبيين عبر الإرسالية التبشيرية، ونشر اللغة الانجليزية بينهم عن طريق المدارس الخاصة بهذه الإرساليات والتي بلغت حتى عام ١٩٥٢ أكثر من خمسمائة مدرسة، وجعل اللغة الانجليزية هي لغة العمل والإدارة في الجنوب، وعدم إقامة طرق مواصلات واتصالات كافية بين الجنوب والشمال، ومنع تغلغل السودانيين الشماليين من التجار وغيرهم في الجنوب. وقد أفلحت هذه السياسة الجنوبية في تعميق حدة التناقضات بين الجنوب والشمال، فكان من المحتم أن تنفجر الحرب الأهلية والحركة الانفصالية الجنوبية بزعامة منظمة «انيانيا» منذ عام ١٩٥٥ وحتى توقيع اتفاقية أديس أبابا عام ١٩٧٢، والواقع أن الحكومة السودانية كانت على صواب عندما قامت عام ١٩٦٤ بطرد ستمائة من المبشرين المسيحيين من الجنوب بسبب دعمهم للحركة الانفصالية[٣٢].

ومن الملاحظ أن الدول النامية ورغم حصولها على الاستقلال السياسي، فإنها لا تزال تعاني من تدخل القوى الأجنبية في شئونها الداخلية ودعم هذه القوى للحركات الانفصالية للأقليات، ففي العالم العربي على سبيل المثال نجد الولايات المتحدة دعمت التمرد الكردي المسلح في ١٩٧٤-١٩٧٥ بقيادة «مصطفى البرازاني» وهو التمرد الذي دعمته أيضاً دولتان مرتبطتان عضوياً بالولايات المتحدة وهما إسرائيل وإيران الشاهنشاهية، وتمثل إسرائيل قوة أساسية مساندة للحركات الانفصالية للأقليات في الأقطار العربية بغرض إقامة كيانات طائفية مما يدعم من شرعية الوجود الإسرائيلي ويزيد من حدة ما تعانيه الأمة العربية من تجزئة وضعف، ولنتذكر في هذا الصدد المساندة الإسرائيلية للحركة الانفصالية الكردية في العراق والحركة الانفصالية في جنوب السودان والدعم الكامل الذي تقدمه لموارنة لبنان.. الخ.

٢ـ العوامل الداخلية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية

ترجع أزمة عدم الاندماج، وبصفة خاصة عدم الاندماج القومي، إلى مجموعة من العوامل الداخلية التي تنبع من خصائص القيادات السياسية والأحزاب السياسية والمؤسسات العسكرية والأبنية الإدارية والتعليمية في الدول النامية.

إذا ما بدأنا بالأحزاب السياسية نجد أنها ـ ورغم ما يقال عن وظيفتها الادماجية خاصة

في إطار ما يسمى بنظام الحزب الواحد الجماهيري - تشكل أداة لتعميق حدة عدم الاندماج في الدول النامية، ولا توجد استثناءات في هذا الصدد تتجاوز تنزانيا والمكسيك، أما في معظم الدول النامية فإن الأحزاب تستند إلى أصول قبلية أو عرقية أو دينية ويتبادر هنا إلى الأذهان نموذج الأحزاب السياسية اللبنانية. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الظاهرة - أي تعبير الأحزاب عن المصالح الضيقة لجماعات أو أقليات معينة - عادة ما تستند إليها بعض القيادات الحاكمة في الدول النامية في تبرير رفضها السماح بقيام معارضة حزبية حقيقية بحجة أن الأحزاب المعارضة لن تكون سوى أدوات لتحقيق المطالب الانفصالية لهذه الجماعات أو الأقليات وقوى عميلة للدول الغربية.

وإذا ما انتقلنا إلى الجيوش في الدول النامية، ورغم ما يزعمه البعض من إمكانية أداء الجيش لدور هام في تحقيق الاندماج القومي من خلال إدماج وصهر الأفراد ذوي الأصول والانتماءات العرقية والقبلية والدينية في بوتقة واحدة، نلاحظ أن تلك الجيوش تمثل في معظم الأحوال ساحات مفتوحة للتعبير عن الانقسامات الداخلية المعبرة عن عدم الاندماج القومي، ويظهر ذلك في أكثر من دولة نامية: في أندونيسيا يأتي الجنود من سكان الجزر الخارجية والضباط من «جاوا»، وفي بورما يسيطر البورمانيون البوذيون على المناصب القيادية العسكرية، ولا يترك للضباط من أبناء الأقليات والجماعات الأخرى سوى أداء بعض الأعمال الفنية والروتينية وتوجد نفس الظاهرة في جيش لاوس وكمبوديا، مما يوضح فشل الجيش في استيعاب الأقليات وتحقيق الاندماج القومي[٣٣]. أضف إلى ذلك أن هذه الانقسامات عادة ما تنتقل إلى صفوف العسكريين مما يؤدي إلى انقسامهم إلى أجنحة متصارعة - ولنتذكر في هذا الخصوص ما حدث للجيش في نيجريا عام ١٩٦٦، وللجيش في لبنان في الحرب الأهلية الأخيرة، بل إن عدم الثقة بين هذه الأجنحة والخوف المتبادل مما قد يترتب على استيلاء إحداها على السلطة من اضطهاد أو ابتتصال الأخرى يفسر لنا كثرة الانقلابات والانقلابات المضادة في الدول النامية خاصة في دول أفريقيا السوداء.

تعكس الأبنية الادارية في الدول النامية، التي تعاني من الانقسامات النابعة من عدم الاندماج القومي، بدورها هذه الإنقسامات وتحمقها، ففي هذه الدول - ومع طغيان الولاءات والعلاقات القبلية والعشائرية والطائفية عادة ما يصير معيار شغل الوظائف الإدارية خاصة العليا منها الانتماء القبلي أو العشائري أو الطائفي وليس الإنجاز والكفاءة والخبرة، ومن هنا تنتشر المحاباة - المحسوبية - مما يؤثر سلبيا على قدرة العاملين بالأبنية الإدارية على اتخاذ قرارات موضوعية. ومن ناحية أخرى يمارس هؤلاء الإداريون تمييزا واضحاً في التعامل مع الجماهير من منطلق الروابط التقليدية الضيقة، ومن هنا تصير هذه الأبنية الإدارية مرآة عاكسة لأزمة عدم الإندماج وأداة لتعميق حدة هذه الأزمة، ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الصراعات بين العاملين بالأجهزة الإدارية في سري لانكا بين المنتمين إلى طائفة «التاميل» والمنتمين إلى

طائفة «السنهاليين» إلى حد رفض الموظفين «التاميل» استعمال رخص قيادة السيارات التي تحمل علامات مرتبطة بالطائفة «السنهالية» المسيطرة ورفض الموظفين المنتمين لأي من هاتين الطائفتين تقديم الخدمات للجماهير المنتمية إلى الطائفة الأخرى(٣٤). ومن المعلوم أن سري لانكا شهدت في خريف وشتاء ١٩٨٤ اضطرابات حادة بين هاتين الطائفتين استدعت تدخل الجيش لقمع «التاميل».

تشهد الأبنية والمؤسسات التعليمية في بعض الدول النامية أيضاً صراعات حادة لا تعدو أن تكون امتدادات للانقسامات العرقية والدينية واللغوية التي تعانيها هذه الدول، ولنتذكر في هذا الخصوص النزاع الحاد بين اتحادات المعلمين المحليين والصينيين في ماليزيا، ولنتذكر أيضاً ما كانت تشهده الجامعات في باكستان قبل انفصال بنجالاديش من صراعات دامية نتيجة رفض الطلاب الناطقين باللغة البنغالية التحدث باللغة الأردية التي فرضتها باكستان الغربية، ويتدخل الدين أيضاً في مثل هذه الصراعات، ففي الفلبين نجد الصدام بين انتشار التقاليد المسيحية الغربية - الأمريكية - في التعليم وبين رغبة المسلمين في الاحتفاظ بالتعليم الديني الإسلامي، ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن الصراعات الداخلية بين هذه الجماعات والأقاليم تصاحبها في العادة منافسة فيما بينها لإنشاء جامعات تكسبها المكانة والهيبة بالمقارنة بالأقاليم والجماعات الأخرى، ورغم ذلك تظل الدولة ككل تعاني من نقص الكفاءات العلمية وتدهور مستوى الخريجين - وهو ما نجده في دولة مثل أندونيسيا(٣٥).

وفي ختام الحديث عن العوامل الداخلية لأزمة عدم الاندماج في الدول النامية، وعلى وجه التحديد عدم الاندماج القومي، لابدّ من التأكيد على خطورة دور القيادات السياسية الحاكمة وخصائصها وأساليبها الحركية في تفاقم حدة هذه الأزمة، ولنتذكر في هذا الخصوص مايلي:

١- القمع العنيف للأقليات من جانب القيادة الحاكمة ورفض الاستجابة لأي مطلب تنادي بها هذه الأقليات ولو كانت هذه المطالب عادلة ومعقولة ومشروعة كالعدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية. لاشك أن هذا القمع يؤدي إلى تعميق حدة مشاعر الكراهية والعداء من جانب الأقليات والجماعات المهضومة الحقوق والخاضعة للقمع تجاه القيادة الحاكمة ونظامها السياسي وقاعدتها الطائفية، مما يعرقل بالتالي احتمالات التعايش السلمي - ولا نقول الاندماج - بين سكان المجتمع الواحد. إن النماذج في هذا الصدد لا حصر لها، ولنتذكر منها على سبيل المثال ما ترتب على اعتماد رئيسة الوزراء الهندية الراحلة «أنديرا غاندي» على القمع العنيف لطائفة السيخ إلى حد اقتحام الجيش الهندي للمعبد «الذهبي» المقدس لدى السيخ - من اغتيال السيدة «غاندي» نفسها في أكتوبر ١٩٨٤ على يد بعض حراسها من السيخ، وما أعقب هذا الاغتيال من تفجر اشتباكات دامية بين طائفتي الهندوس والسيخ.

٢- اعتماد القيادة السياسية على الولاءات والانتماءات الطائفية والدينية والقبلية وتعبير القيادة عن المصالح الضيقة للطائفة أو الأقلية أو القبلية التي تنتمي إليها دون أن تعبر عن المصالح العامة للمجتمع ككل بكافة طوائفه وجماعاته. وتثور في هذا الخصوص خطورة عدم اهتمام القيادة بتحقيق التنمية المتوازنة اجتماعياً واقتصادياً بين مناطق الجماعات المختلفة بالمجتمع على الأقل من أجل تقليل حدة التفاوت الاجتماعي - الاقتصادي بين هذه الجماعات، ومن ثم تسهيل اندماج الجماعات والأقليات المحرومة في الجسد الاجتماعي - الاقتصادي للمجتمع حتى لا تظل هذه الجماعات على هامش المجتمع يعتصرها الشعور بالظلم والاضطهاد والاحباط نتيجة للحرمان النسبي النابع من تجاهل القيادة الحاكمة لمطالبها الاجتماعية - الاقتصادية. ويتبادر هنا إلى الأذهان النموذج اللبناني والنموذج السوداني:

■ في لبنان نجد القيادات الحاكمة منذ الاستقلال وحتى اللحظة الراهنة - وربما باستثناء الرئيس «فؤاد شهاب» (١٩٥٨ - ١٩٦٤) - لم تبذل أية قيادة منها جهداً يذكر في سبيل تنمية مناطق الأقليات ذات النصيب الأدنى في التوزيع الطائفي للمناصب السياسية وخاصة العناصر الشيعية في الجنوب، وبصفة خاصة اتسم موقف الرئيس «سليمان فرنجية» (١٩٧٠-١٩٧٦) بالتجاهل التام لقضية تنمية الجنوب. واستمر هذا التجاهل للشيعة بعد هجرة عشرات الآلاف منهم إلى بيروت فراراً من عنف الغارات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني، رداً على العمليات الفدائية الفلسطينية، وانضم هؤلاء الشيعة المهاجرون من الجنوب إلى سكان «أحزمة الفقر» المحيطة بالعاصمة، والتي تضم إضافة إلى الفقراء اللبنانيين سكان المخيمات الفلسطينية. ومن هنا كان انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ نتيجة طبيعية لاقتران التقسيم الطائفي اللبناني بالتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي الحاد، وهذا هو العامل الحقيقي في رأينا لاشتعال الحرب الأهلية، وليس الوجود الفلسطيني المسلح الذي لم يلعب سوى دور «المعجل» بانفجار هذه التناقضات الطائفية والاجتماعية - الاقتصادية التي كرستها القيادات اللبنانية المتعاقبة، ودليلنا على ذلك الرأي أن الحرب الأهلية الأولى عام عام ١٩٥٨ تفجرت دون أن يتدخل الفلسطينيون فيها ودون أن يكون وجودهم البشري والفدائي المسلح بنفس الكثافة التي أضحى عليها مذ أوائل السبعينات عقب التجاء الفدائيين الفلسطينيين إلى لبنان على أثر ما تعرضوا له من تصفية في الأردن في سبتمبر ١٩٧٠. ومن المفيد في هذا الخصوص أن نشير إلى ما تؤكده إحدى الدراسات من أنه قبل انفجار الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، كان المسيحيون - الموارنة أساساً - يهيمنون على الأنشطة والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية والمالية بنسبة ٥:١ مقارنة مع المسلمين من الشيعة والدروز والسنة، وكان (٤٪) فقط من اللبنانيين - ومعظمهم من الموارنة - يستأثرون بنسة (٣٢٪) من الدخل القومي في حين لم يكن نصيب ٥٠٪ من اللبنانيين ومعظمهم من الشيعة يتجاوز (١٨٪) من الدخل القومي[٣٦].

■ وفي السودان نجد أن تجدد الاضطرابات في الجنوب منذ عام ١٩٨٢ وبعد هدوء نسبي دام عشر سنوات تقريباً، يرجع إضافة إلى سياسات القيادة السودانية تجاه الجنوب القائمة على أساس «فرق تسد» ـ إلى تجاهل القيادة لمطالب سكان الجنوب بتحقيق قدر من التوازن بين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وأوضاع سكان الشمال. ويظهر هذا التجاهل أو على الأقل ضعف الاهتمام في أكثر من ناحية، أولها ضآلة نصيب التنمية الاقتصادية للجنوب من إجمالي النفقات العامة الإنمائية حتى أنه طبقاً للخطة الإنمائية السداسية التي أعلنتها القيادة السودانية في يوليو ١٩٧٧ بلغت استثمارات القطاع العام (١,٥٧) مليار جنيه سوداني لم تنل مشروعات التنمية الاقتصادية للجنوب منها سوى (٣٩٠) مليون جنيه[٣٧]، ومن ناحية ثانية لم يتم حتى الآن إصلاح الطرق في الجنوب التي دمرت أثناء الحرب الأهلية (١٩٥٥-١٩٧٢)، وبينما لا يوجد بالجنوب سوى جامعة جوبا التي افتتحت عام ١٩٧٨، فإن بالشمال أكثر من جامعة: جامعة الخرطوم، فرع جامعة القاهرة بالخرطوم، الجامعة الإسلامية بأم درمان وجامعة الجزيرة التي تأسست عام ١٩٧٨، ويزيد عدد الطلاب في مدارس الشمال عن عشرة أمثال عددهم في الجنوب، ومن ناحية ثالثة، في منتصف السبعينات لم يكن متوسط نصيب الفرد في الجنوب من الناتج القومي الإجمالي يتجاوز (١٠٪) من نصيب الفرد في الشمال[٣٨]، ومن ناحية رابعة، فإن اتجاه القيادة السودانية إلى إقامة أنبوب بطول تسعمائة ميل وبتكلفة مقدارها بليون دولار لنقل النفط المستخرج من الجنوب إلى البحر الأحمر لتصديره مقابل الحصول على العملات الصعبة اللازمة لتمويل واردات الأسلحة ولإقامة مشروعات إنمائية «مظهرية» بالشمال دون تخصيص أية نسبة من حصيلة هذه الصادرات النفطية لصالح تنمية الجنوب، هذا الإتجاه دفع المتمردين الجنوبيين في فبراير ١٩٨٤ إلى مهاجمة مواقع ومنشآت شركة «شيفرون» Chevron النفطية الأمريكية والتي اكتشفت عام ١٩٧٩ في بعض مناطق الجنوب السوداني وبخاصة منطقة أعالي النيل احتياطات نفطية ضخمة تتراوح بين عشرة وثلثمائة مليار برميل، وأسفر هذا الهجوم عن مقتل أربعة من عمال وخبراء هذه الشركة واختطاف ستة آخرين، وقررت الشركة الأمريكية نتيجة لذلك الهجوم التوقف ـ مؤقتاً ـ عن نشاطاتها في الجنوب واتخذت نفس القرار شركة «سانا مبروجيتي» Sanamprogetti الإيطالية المتعاقد معها لمد الأنبوب المذكور[٣٩].

٣ـ اتجاه القيادة السياسية إلى تدعيم حكمها من خلال وضع كل جماعة في المجتمع في مواجهة الأخرى انطلاقا من سياسة «فرّق تسد» أو بعبارة أخرى «الصراع المتوازن» وعلى نحو لايختلف كثيرا عما كانت تفعله من قبل القوى الأوروبية الاستعمارية، هذا الاتجاه يقف عقبة في وجه الاندماج القومي في الدول النامية.

ويزداد الاعتماد على البربر في الجيش المغربي مثلا، بحيث أنه في منتصف السبعينات كان (٧٥٪) من ضباط وجنود الجيش من البربر، ويحرص الملك على وضع الضباط البربر على

رأس الوحدات العسكرية بالمناطق العربية حتى يمكن اخماد الاضطرابات التي قد يثيرها سكان هذه المناطق ضد النظام الملكي، رغم ذلك فقد قام الضباط البربر بانقلاب ضد الملك عام ١٩٧١ ثم انقلاب أغسطس ١٩٧٢، وقد أعقب هذا الإنقلاب الأخير والذي تزعمه «الجنرال محمد أو فقير» حدوث اضطرابات بربرية واسعة النطاق ضد الملك في جبال الأطلس في مارس ١٩٧٣(٤٠)

خاتمة

تعاني العديد من الأقطار النامية، بما فيها معظم الأقطار العربية، من أزمة عدم الاندماج والتي تأخذ أشكالاً متنوعة وإن كانت مترابطة: عدم الاندماج القومي، عدم الاندماج الإقليمي، عدم الاندماج القيمي، عدم الاندماج بين القيادة والجماهير. وتعد هذه الأزمة وبخاصة في شكل عدم الاندماج القومي من أخطر أزمات التنمية التي تعانيها هذه الأقطار وذلك لما تطرحه من آثار وانعكاسات سلبية على جهود التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتنبع هذه الأزمة من عوامل خارجية ترتبط برواسب الحكم الاستعماري واستمرار تشجيع القوى الأجنبية للحركات الانفصالية للأقليات والطوائف والقبائل في الدول النامية وتنبع أيضاً من عوامل داخلية تتعلق بخصائص القيادات السياسية الحاكمة وأساليبها في التعامل، إضافة إلى تكريس الأحزاب السياسية والمؤسسات العسكرية والأبنية الإدارية والتعليمية في الأقطار النامية للإنقسامات الداخلية المعبرة عن تلك الأزمة.

يتبقى أن نشير إلى أن الغرض الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد متطلبات النجاح في مواجهة أزمة عدم الاندماج في الدول النامية. وهنا نلاحظ أنه رغم اختلاف صور وتطبيقات تلك الأزمة من دولة إلى أخرى في العالم الثالث ومن ثم اختلاف متطلبات مواجهة هذه الأزمة، إلا أن المتغير الأساسي المتحكم في نجاح تلك المواجهة يتمركز حول القيادة السياسية، وحتى يقدر للقيادة النجاح في تحقيق الاندماج القومي يجب أن تتصف بعدة خصائص وتملك عدة قدرات نذكر منها مايلي:

١ـ أن ترتفع القيادة بنفسها عن الانقسامات والصراعات الداخلية وبحيث تكون حكماً محايداً فيها وليست طرفاً أصيلاً فيها، وأن تعبر عن الوعي والضمير الجماعي والمصالح العليا للمجتمع حتى تكتسب القيادة ثقة واحترام ومساندة كافة الجماعات في المجتمع. والواقع أن هذه الخاصية لا تتوافر إلا لقلة من قيادات الدول النامة مثل الرئيس «نيريري» في تنزانيا، والذي نجح في تجاوز الانقسامات القبلية واللغوية السائدة في بلاده وتحقيق درجة كبيرة من

الاندماج بين القبائل والجماعات المختلفة ـ وقد ساعده في ذلك وجود حزب «تانو» الفعال والشخصية الكاريزمية الجماهيرية لهذا القائد فضلاً عن عدم وجود وحدات قبلية ضخمة متصارعة.

٢ـ أن تتصف القيادة بدرجة كبيرة من التفتح والتسامح والمرونة، وبحيث لا تكون سياستها الثابتة في مواجهة الانقسامات الداخلية أساسها المواجهة العنيفة المستندة إلى القوى الأمنية والعسكرية أو إنكار وجود هذه الانقسامات أو محاولة صهرها اعتماداً على القهر المادي والمعنوي. إن الأمر يتطلب من القيادة اتباع سياسة التوفيق بين الجماعات المختلفة وبين النظام السياسي القائم مع تهذيب الارتباطات والعلاقات التقليدية الضيقة وتنمية الولاء القومي، وضمان حياد أجهزة الدولة في التعامل مع هذه الجماعات دون تمييز وفتح القنوات والمسالك أمام أعضاء هذه الجماعات للتعبير عن مطالبهم ـ وهنا تثور ضرورة توفير المساواة على قدر الإمكان في الفرص والحقوق السياسية بين جماعات الأقلية والأغلبية مثل حقوق الانتخاب والترشيح والتعيين بالمناصب العامة دون أن تتم ممارسة هذه الحقوق في إطار طائفي وإلا تفجرت الصراعات الداخلية كما حدث في لبنان.

٣ـ أن تتبنى القيادة سياسة إنمائية اجتماعية ـ اقتصادية تستهدف تطوير المجتمع الكلي بأقاليمه المختلفة بما فيها تلك التي تقطنها الأقليات من أجل تقليص ما بينهما من تفاوت اجتماعي ـ اقتصادي، ومثل هذه السياسة تكفل ليس فقط تحقيق جانب هام من الاندماج الإقليمي ولكن أيضاً تسهيل الاندماج الثقافي (القيمي) والاجتماعي والقومي عموماً بين السكان على اختلاف أصولهم. وتثور في هذا الصدد أهمية وضع حد لظاهرة العزلة الجغرافية للأقليات ـ حيث أن تمركز الأقليات في مناطق معينة كالجبال والأحراش يقوي النزاعات والميول الانفصالية ويتيح لهذه الأقليات قاعدة لشن الهجمات ضد الحكومة المركزية، والواقع أن علاج هذه المشكلة لا يتحقق من خلال التهجير الإجباري للأقليات وتوطينها في مناطق أخرى بل يجب أن يتحقق هذا العلاج بالأساس عن طريق توفير طرق المواصلات والاتصالات بين مناطق تمركز الأقليات وسائر أجزاء الدولة لتسهيل الانتقال الطبيعي للسكان، ويترتبط بذلك ربط مناطق الأقليات اقتصادياً بالجسد القومي من منطلق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوازنة والشاملة لكافة أقاليم الدولة وسكانها.

٤ـ إذا ما توفرت للقيادة المستلزمات سالفة الذكر، فسوف يكون بمقدور المجتمع أن يتطور سلمياً وتدريجياً نحو الاندماج في أوسع معانيه وبخاصة الاندماج على تحويل الكراهية المتبادلة بين الجماعات الداخلية المختلفة إلى القوى الخارجية التي تستغل التناقضات الداخلية في الدول النامية لتحقيق مصالحها، ومن هنا تكتسب عملية مكافحة الاستعمار الجديد أهمية كبيرة ولكن لايكفي رفع هذا الشعار دون ارتفاع القيادة إلى مستوى المسئولية التي تفرضها ضرورات مواجهة أزمة عدم الاندماج.

الهـوامـش

(1) Myron Weiner, **Political Integration And Political Development, In: Claude E. Welch, ed., Political Modernization, A Reader in Comparative Political Change'** (California: Duxburg Press, 1971), pp. 180-182.

(٢) لمزيد من التفاصيل عن مفهوم «الأمة المحاربة» وأهمية القيادة السياسية في تحقيق التماسك القومي وتجاوز الانقسامات الداخلية وتكتيل القوى في مواجهة التحديات المصيرية، راجع:-

Arthur A. Stein, The National At War (Baltimore: The John Hopkins University press, 1978), pp. 9-21, 87-101.

(٣) انظر في هذا الصدد:

Clifford Greetz, **The Integrative Revolution: Primordial Sentiments And Civic Politics in The New States, In: Claude E. Welch, Political Modernization,** Op. Cit., pp. 205-206.

Richard W. Sterling, **Macropolitics: Internationl Relations in a Global Society** (New York: Alfred A. Knoff, Inc., 1979), pp. 604-614.

(4) Joseph Wl Elder, **National Loyalties in a Newly Independent Nation, in: Devis E. Apter, ed., Ideology And Discontent** (New York: The free Press of Glencoe, 1946), p. 77-79.

(5) Roger Scott, **The Politics Of New States: A General Analysis With Case Studies From Eastern Asia** (London: George Allen Union Ltd., 19/0), PP. 8/-95

(6) Michael C. Hudson, **Arab Politics: The Search For Legitimacy** (New Haven: Yale Universitty Press, 1980), pp. 67-69.

(7) Petor Mansfield, The **Middle East: A political And Economic Survey** (Oxford: Oxford University Press, 1980), p.

(8) 55 Michael C. Hudson, **Arab Politics, Op. Cit. 72.**

(9) Ibid., p. 77.

(١٠) لمزيد من التفاصيل عن مخاطر العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي، راجع:

د. عبدالمالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي: المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي، دراسة تاريخية مقارنة، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة (٧١)، نوفمبر ١٩٨٣، ص ص ٢٢٩ - ٢٥٧.

جلال عبدالله معوض، «الأمن القومي والتنمية الاقتصادية في الوطن العربي، مجلة دراسات عربية، بيروت: دار الطليعة، عدد ربيع ١٩٨٤، ص ص ١٢٣-١٣٠.

(11) Dennis Austin, Politics in A fr ica (Marchester: Manchester University Press, 1978), p.17.

(12) Rorale C. Benge, Commrication And Identity: Eosays On Personal There with Special reference To Conflict And Development in The Third World (london: Clive Bingley, LTd., 1972), p. 72.

(13) Kenneth Kensition, Youth And dissent: The Rise of A New oppositon (New York: Harcourt Brance Jouarovich, Inc., 1971), pp. 11-12.

(14) Peter lloyd, Slums Of Hope: Shanty Towns Of The Third World (Manchester: Manchester University Press, 1979), pp. 55-59.

(15) G.C. Field, P-olitical Theory (London: Methun & Co. Ltd., 1963), p. 132.

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن خصائص القيادات والنظم العملية والسياسية في الأقطار النامية عموماً والأقطار العربية خصوصاً، راجع:

جلال عبدالله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد (٥٥)، سبتمبر ١٩٨٣، ص ١١٢-١١٦.

James A-Bill and Carl leider, The Middle East. Politics And Power (Bostor, Mass.: Allys And Bancon, 1979), pp. 550-560.
(17) Dernis Austen, Politics in Africa, O.p. Cit., pp.17-18.
(18) David E. Apter and Charles Andrain, Coparatire Conreanment: Developing New Nations, in Darid E. Apter, ed,. Political Charge: Collected Essays (london: Frank Cass & Company limited, 1973), p.191.

(١٩) د. حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٧، ص ٩٥ـ٩٨.
(٢٠) د. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في الأنظمة العربية، بحث مقدم إلى مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» ليماسول ـ قبرص: ٢٦ـ٣٠ نوفمبر ١٩٨٣، ص ١٨.

(21) Michael C. Hudson, Aral Polition, OP.Cit., P.76.
(22) World Bank, World pment Report 1982 (Washington, O.C.: World Bank, 1982), pp. 190-191.
(23) John G Ulick, Village And City, in: Ira Lapicias, cd., Middle Eastern Cities (Berekily, Los Angeles: Univiraity of California Press, 1969, pp. 122-158.
(24) John Badgley Development: Problems And Prognosis (New York: The Free Press, 1971), pp. 100.105.
(25) Jagdish Bhagwati, The Economics of Underdeveloped Countries (london: World University library, Woldenfield And Nicolson, 1910, pp. 199-196.

(٢٦) صفاء جمال الدين، «لبنان والكارثة الإقتصادية»، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد (٧٦)، إبريل ١٩٨٤، ص ٨٨.

(27) Roger Scott, The Politics Of New States, Op- Cit., p.30.

(٢٨) د. علي محافظة، «السياسة الفرنسية المعادية للوحدة العربية في سوريا ولبنان (١٩٢٠ـ١٩٤٦)» ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٥٨)، ديسمبر ١٩٨٣، ص ٤٠ـ٤٢.
(٢٩) د. رئيس حسين، «بعض جذور الإشكالية الثقافية بالمغرب العربي»، مجلة شئون عربية، تونس: وحدة المجلات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد (٣٠)، أغسطس ١٩٨٣، ص ٣٨ـ٣٩.
(٣٠) محمد الميلي، «الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية (الجذور)»، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد (٤٥)، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣٨.
(٣١) د. رئيس حسين، المرجع السابق، ص ٤٣:

(32) Michael C. Hudson, Arab Politics, OP.cit., pp. 77-78.
(33) John Badgley, Asian Development, OP. cit., pp. 100-101.
(34) Clifford Greetz, The Integrative Revolution. OP.cit., p.212.
(35) Ibid., p. 211
(36) David C. Gordon, Lebanon: The Fragmentd Nation (london: Groom Helm, 1980), p.100.
(37) Peter Mansfiele, The Middle East: Apolitical And Economic Suerey (Oxford: Oxford University Press, 1980), p. 502.
(38) Mihael C. Hudson, Arab Polities, Op.Cit., P.77.
(39) «Sudan: Blood Stops The Flow Of Oil,» The Economist, London, 18-29 February 1984, p. 65.
(40) J.C. Hurewitz, Soldiers And Social Charge In plural Societies: The Contemporary Middle East, in: V.J. Parry and M.E.yapp ed., War, Technology And Society in The Middle East (London: Oxford University Press, 1975), p.109.

مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٤ - العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٨٣-١١٣)

التنمية وتكوين الأطـر حول تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم في المغرب

سعيد بن سعيد
كلية الآداب والعلوم الإنسانية/ الرباط

ضرورة تكوين الأطر، أسبقية تكوين الأطر، التخطيط لسياسة تجعل بناء الاستقلال وتحقيق التنمية مرتبطين بإعداد الأطر المغربية، تلك الشعارات حملتها ورددتها كل الحكومات المتعاقبة على إدارة البلاد منذ إعلان الاستقلال وحتى اليوم، وتكون الأطر هو أحد الأهداف التي تحددها الأحزاب الوطنية في برامجها أيا كانت اختياراتها السياسية. . وهي أيضاً الدعوة التي عمل المثقفون المغاربة على تأكيدها منذ ما قبل استقلال البلاد، يعني هذا أن الكل قد وعى أهمية إعداد الأطر المغربية كأحد السبل التي تعمل على ردم الهوة السحيقة التي تفصل بين الطموح الكبير في التحرر من الاستعمار ومن التخلف معا، وبين الواقع السيء للبلاد غداة الاستقلال. وقد كان طبيعياً، بل وضرورياً، أن تؤكد كل التصاميم الحكومية المختلفة (الثلاثية والخماسية. .) هذا الربط، بين التنمية وتكوين الأطر، كاختيار جوهري وكخيط يوجه السياسة التي يتعين اتباعها من أجل تحقيق تلك الغاية. فإذا قرأنا، على سبيل المثال لا الحصر، ديباجة التصميم الثلاثي (١٩٦٥-١٩٦٧) فنحن نجده يقرر بوضوح: «عمل التصميم الخماسي ١٩٦٠-١٩٦٤ على تحديد سياسة تعليمية ترتكز على تحقيق خمسة أهداف: تعميم التعليم، تعريبه، توحيده، مغربيته، تكون الأطر. والتصميم الثلاثي الحالي يسهر على تحقيق استمرارية تلك السياسة - ذلك أن أهدافه واحدة بيد أن التصميم الحالي يأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى، تحديد القطاعات الثلاث التي تحظى بالأسبقية من أجل خلق الشروط المناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وهي القطاع الفلاحي، السياحة، تكوين الأطر «التكوين المهني» (التشديد منا)[1].

كان هذا الاختيار السياسي، في الواقع، ضرورة فرضها واقع المغرب غداة الاستقلال. وواقع المغرب هو واقع البلاد التي عرفت الاستعمار مع مطلع القرن العشرين. هو واقع يتطلب أولاً تأكيد استقلال البلاد بواسطة البناء. والبناء في عالم القرن العشرين لايكون ممكنا إلا بالتخطيط للتنمية الشاملة التي لايمكنها أن تنطلق إلا متى شملت ميادين شاسعة الأطراف: من فلاحة وصناعة وبناء الطرق والسدود، وتشييد المدارس، وبناء الأحياء السكنية الصالحة، وإقامة المستشفيات، وتجهيز الموانيء.. الخ وهذه الميادين وغيرها مما هو ضروري في حاجة ماسة وعاجلة إلى الأطر العليا والمتوسطة التي تستطيع أن تسهر على تنفيذ البرامج وعلى مراقبتها من الناحية التكنولوجية. واستقلال البلاد كان يعني، ثانياً وبديهياً، ذهاب الاستعمار. والإستعمار لم يكن يستند في وجوده على القوة العسكرية وحدها، بل كان معززا بالقوة التقنية ـ يعنى بالأطر الفنية المتخصصة في دائرة الحدود المباشرة لما كان في حاجة إليه[٢]. أضف إلى ذلك أن تلك الأطر، فضلا عن قلتها من الناحية العددية، كانت معدة كأطر كولونيالية: إذا كان تكوينها التقني يتم في المدارس العليا المتخصصة في فرنسا، فإن إعدادها العملي كان يتم في المغرب وفقا لتوجيهات الأمانة العامة واستجابة مع روح «البعثة التعليمية في المغرب» على نحو ما سنشير إليه في الفقرة اللاحقة ـ أو كما يتم في مراكز مماثلة في الجزائر أو تونس. إذن فالمغرب، باعتباره بلدا يسعى إلى الخروج من التخلف ويتطلع إلى بناء الدولة القومية الجديدة، مضطر إلى العمل على خلق وتطوير التعليم المتخصص وهو ينظر إلى تجربة الشعوب التي توجد في وضع مماثل لوضعه السياسي والاجتماعي والتي سبقته إلى الحصول على الإستقلال السياسي. وكل هذا يعني الحاجة إلى الأطر والعمل على تكوين الأطر العليا المدربة والأطر العليا المغربية أولاً وأخيراً.

والواقع أنه قد تمّ قطع خطوات كبيرة في هذا الميدان، خطوات هائلة من حيث الأعداد التي تم تكوينها، وهائلة من حيث المعطيات الإحصائية على الأقل ـ (بغض النظر عن القيمة الفعلية المرجو تحققها: من حيث تكوينها التقني وإعدادها الوطني) فإذا وقفنا عند التصميم الخماسي الحالي (١٩٨١ـ١٩٨٢) عند مخطط التنمية بعد مرور ربع قرن على الاستقلال السياسي للبلاد، فنحن نلمس نمواً مضطرداً في تكوين الأطر.

فبالنسبة لبعض القطاعات على الأقل مثلما هو الشأن في القطاع الفلاحي يلاحظ بأن «برامج التكوين الذي يهدف الوصول إلى تحقيق التوفر على رقم ٣٣٨٧ من الأطر ومن أعوان التنفيذ قد تحقق بالفعل بنسبة تفوق ٩٠٪»[٣].

وخارجاً عن المجال الفلاحي وحول التكوين إجمالاً، يقرر التصميم المشار إليه بأن «عدد المسجلين في مختلف مؤسسات تكوين الأطر قد عرف تزايداً منتظماً خلال فترة التصميم الثلاثي السابقة تم بموجبها الانتقال، فيما يتعلق بأعداد الطلبة من ٥٧٠٩ طلاب في الموسم

الدراسي ١٩٧٨/١٩٧٧ إلى ٦٤٥٢ في موسم ١٩٧٩/١٩٧٨ وإلى ٧١٢٢ طالبا في موسم ١٩٨٠/١٩٧٩ وهو ما يعني زيادة تبلغ نسبتها ١٠٪». بل هو يؤكد أكثر من ذلك بأن «مؤسسات تكوين الأطر تستقبل في الوقت الراهن أعداداً من المسجلين قد تفوق ضعفاً ونصف الضعف من الأعداد التي أعدت تلك المؤسسات من أجل استقبالها»(٤) معللا ذلك بالارتفاع الحاصل في عدد حاملي شهادة الباكالوريا.

ولسنا هنا في مجال مناقشة هذه المعطيات الإحصائية ولا في معرض التساؤل حول ما إذا كانت الأعداد المتخرجة من مراكز التكوين كافية أو غير كافية، ولا على أي نحو ترتبط سياسة تكوين الأطر بالسياسة العامة للتعليم، وما إذا كانت تأخذ بعين الاعتبار النمو الديمغرافي للبلاد أو لا تأخذ به.. بل ولا نريد أن نتساءل حول ما إذا كانت الأرقام المشار إليها كفيلة بتحقيق الغرض المنشود من برنامج التنمية الشاملة التي تتوق إليها أم أنها دون ذلك. كل هذه الجوانب لا تعنينا هكذا بكيفية مباشرة. فتلك مستويات أخرى من التحليل إن أمر ذلك التكوين يعنينا على نحو آخر: يعنينا من حيث محتواه أولاً، وليس من حيث معطياته الإحصائية، ويعنينا محتواه من حيث جانب هام من جوانبه، جانب أساسي وأولي في كل برامج التنمية الوطنية.

لنقل إننا نريد النظر إلى برنامج التكوين من أجل التنمية من خلال أحد مظاهر ذلك التكوين: التكوين الذي يمكن لعلم الاجتماع أن يساهم به في إعداد أطر مغربية، أطر تمتلك القدرة على رؤية للواقع أكثر واقعية من رؤية التقني المرتبطة بالمجال الضيق لتقنيته.

نريد إذن أن نتساءل حول مكانة علم الاجتماع في برامج التكوين في مختلف مراكز تكوين الأطر في المغرب، يعني في مختلف مؤسسات التعليم العالي في المغرب. وهذا الربط بين تكوين الأطر وبين مؤسسات التعليم في المغرب ليس ربطاً اعتباطياً إنما هو تسجيل لحقيقة راهنة: ذلك أن الكليات والمعاهد المختلفة في المغرب لا تزال مصدراً أساسياً من مصادر إعداد الأطر للدولة. فإذا لم تكن تلك الكليات تحمل تلك الصفة على نحو علني بكيفية مباشرة فإنها تظل «مورداً» أساسياً أولاً لا سبيل إلى تجاهله.

إذا كان من المسلّم به عند الجميع أن مراكز تكوين الأطر تنتمي، من حيث محتواها، إلى التعليم العالي فإن ما يتعين الانتباه إليه ـ في واقع التعليم العالي في المغرب ـ هو أن مؤسسات التعليم العالي (على اختلافها) مراكز عليا لتكوين الأطر. ذلك أن خريجي كليات الآداب، والحقوق، والعلوم ـ منذ تأسيس الجامعة المغربية وحتى الآن ـ هم أساساً موظفون من موظفي الدولة يعملون على تحقيق مخططات التنمية، أكثر مما هم باحثون ودارسون متخصصون. وهو ما يعني أن صفة «الإطار» تبتلع صفة «الباحث» كلية. التساؤل حول صورة علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي في المغرب (سواء كانت مراكز تكوين أو

كليات ومعاهد) هو تساؤل حول دور علم الإجتماع ومساهمته في إعداد الأطر في المغرب. إنه تساؤل حول التخطيط للتنمية في المغرب.

نتحدث في هذه الدراسة عن تقرير أكثر ما نتحدث عن بحث بالمعنى الذي نفهم به البحث المعتاد لعدد من الأسباب التي يتعين توضيحها على الصورة المختصرة الآتية. أولاً، لأن عدداً هائلاً من المعطيات الضرورية لتحقيق البحث الأكاديمي الرصين غير متوفرة لنا الآن: أغلب المراكز التي اتصلنا بها لا تتوفر ـ حتى الآن ـ على تقارير دقيقة بأنشطتها المختلفة، بما تم لها إنجازه بالفعل. هناك معطيات إحصائية فقط (أعداد الطلبة المسجلين، الطلبة المتخرجون، الأساتذة المؤطرون، المقررات..)، ولم نتمكن في الغالب من العثور على مونو غرافيات ترصيد تجربة المركز، من النوع الذي يقدم تقويماً إجمالياً للتكوين الذي يتلقاه الطلبة المتنسبون لذلك المعهد. وعلى سبيل المثال أخبرنا من تم الاتصال بهم من أساتذة «المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي» أنهم قد اجتمعوا مرة من أجل تقديم تقويم عام لتجربة المعهد منذ إنشائه وذلك في إطار ندوة نظّمها المعهد، بيد أن أعمال الجلسات لا تزال حتى الآن مدونة في محاضر لم تنشر. هذا يعني أن أسئلة من النوع التالي: ما هي العلاقة بين التكوين النظري داخل المعهد وبين الواقع العملي في الحياة المهنية؟ العلاقة بين التخطيط «المكتبي» والواقع المجتمعي ذاته؟ هي أسئلة تظل بدون أجوبة بطبيعة الحال. وثانياً لأن دراسات مماثلة هي إما منعدمة كلية أو هامشية تماماً أو مبعثرة في جرائد أو مجلات لاسبيل إلى الاهتداء إليها لانعدام المراجع الدقيقة. وثالثاً، لأن بحثاً جاداً وجدياً حول مكانة علم الاجتماع في التعليم العالي في المغرب لايمكن أن يكون ثمرة عمل فردي هو عمل لابد أن يكون مسبوقاً بتقارير أولية تقوم بتقديم المعطيات الأولية، لابد أن يشمل السؤال ميادين تعليمية متعددة ومتفرعة. أضف إلى ذلك أن السؤال لايمكن أن يكون متعلقاً بخريطة «الانتشار أو «الوجود» وإنما يلزمه أن يشمل كيف ذلك «الوجود». بمعنى أنه لابد له أن يتناول بالتحليل حصيلة الأبحاث السوسيولوجية المقدمة في كل المجالات الواسعة التي يمكن للسوسيولوجيا أن تطالها. لهذه الأسباب، ولأسباب أقل وجاهة، لايمكن أن يتعلق الأمر ببحث أكاديمي وإنما بتقرير أولي: تقرير هو حصيلة عمل مزدوج. عمل مكتبي ـ نظري، وعمل ميداني وإن كان في الواقع عملاً ميدانياً أكثر منه مكتبياً. عمل مكتبي لأننا ساءلنا وثائق وتقارير، ورجعنا في بعض الأحيان إلى بعض الدراسات النادرة. وعمل ميداني: لأننا، أمام انعدام الكثير من المعطيات المحددة المكتوبة، قمنا بسلسلة من الأتصالات مع أشخاص متعددي المشارب، اتصلنا بعدد من الأساتذة المشرفين على التكوين وكذا مسؤولين إداريين في الوزارة المشرفة على المعاهد التي تدخل في سلطة مراقبتها، وبموظفين (من الأطر الحالية) ممن كانوا ضمن الطلبة القدامى في تلك المراكز ممن يسمح لهم الفاصل الزمني بين مرحلة التكوين داخل المعهد أو المدرسة وبين المهام الراهنة التي يشغلونها كأطر مسؤولة يسمح لهم بالمساهمة في تقويم عطاء المركز أو المدرسة في ضوء الممارسة المهنية.

بيد أن الدراسة الراهنة، ولو في صورة التقرير التي نصفها بها، تظل ناقصة لأسباب نحن أول الشاعرين بها بطبيعة الحال: إذا كانت تتناول غالبية مؤ سسات التعليم العالي ومراكز التكوين في المغرب، فهي لا تقوم بفحصها كلها. فهي إذن ليست شاملة ولا تامة الإحاطة، ثم إنها تشتمل على ثغرات كبيرة في بعض الأحيان، مرجعها نقصان المعطيات الضرورية فيما نعتقد. وهي على كل حال عمل لا يتمتع بالتمهيد الضروري لأعمال مماثلة من دراسات سابقة، وذلك ما أكده لنا العديد من الزملاء الأساتذة. على كل حال تشتمل دراستنا هذه على الأقسام التالية:

١) السوسيولوجيا الاستعمارية وتكوين الكولونيالية في المغرب قبل الاستقلال.
٢) السوسيولوجيا وتكوين الأطر العليا في القطاع الفلاحي.
٣) السوسيولوجيا وتكوين أطر الإحصاء والاقتصاد التطبيقي.
٤) السوسيولوجيا وأطر الاعلام.
٥) السوسيولوجيا وتكوين أطر الخدمة الاجتماعية.
٦) السوسيولوجيا وتكوين رجال الاقتصاد والقانون في المغرب.
٧) السوسيولوجيا في شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس في كلية الآداب في المغرب.

إضافة إلى خاتمة نحاول من خلالها صياغة الخلاصات الرئيسية حول الصلة بين الآفاق المختلفة للتنمية وبين مكانة ودور السوسيولوجيا في رسم تلك الآفاق.

١) السوسيولوجيا الاستعمارية وتكوين الأطر الكولونيالية في المغرب

من المعروف أن الاستعمار الفرنسي في المغرب، وخصوصاً في بدايته، سلك سياسة استعمارية مغايرة للسياسة التي سلكها في جهات أخرى من المناطق التي كانت خاضعة لنفوذه، بما في ذلك منطقة الشام من الوطن العربي، بل بما في ذلك تونس والجزائر أيضاً.
هذا الواقع يرجع إلى أسباب معروفة على كل حال، منها أن المغرب هو الدولة التي لم يتم الاستيلاء عليها إلا في مرحلة متأخرة بالنسبة لتونس (١٨٩٢) وللجزائر (١٨٣٠) ـ وهذا يعني أن ذلك الاستعمار استفاد كثيراً من التجارب التي سلكها في القطرين العربيين سواء في تونس، التي كان الحضور الاستعماري الفرنسي فيها مشابهاً من الناحية «القانونية» لاستيلائه على المغرب باعتبار نظام «الحماية» أو في الجزائر التي كان ينظر إليها باعتبارها جزءا من فرنسا ومن ثم فهي القاعدة والأساس للهيمنة والتوسع الاستعماريين في بلدان المغرب العربي خاصة وأن بنية الدولة في المغرب كانت مخالفة تكاد تكون كاملة لما كانت عليه في كل من تونس والجزائر، مما مكنه من دفع الأطماع الأوروبية الكثيرة زماناً أطول.

والسياسة الاستعمارية في المغرب تقوم على مجموعة من القواعد الدقيقة التي اختطها

الماريشال ليوطي (أول مقيم عام لفرنسا في المغرب)، والتي ظلت، لهذا السبب تحمل اسمه في الغالب وتعمل باستلهام من تعاليمه وخبرته الطويلة بالقضايا الإستعمارية التي اكتسبها في كل من الهند الصينية، ومدغشقر، ثم من الجزائر أخيراً. يقول في تقرير شهير له في سنة ١٩١٦ (أي أربع سنوات فقط بعد توقيع عقد الحماية).

«بينما وجدنا أنفسنا في الجزائر مواجهين لشتيت حقيقي من الهباء المنثور، والحالة عديمة الكيان كان الحكم الوحيد فيها يتألف من حكم الداي التركي الذي انهار فور وصولنا، وقد وجدنا أنفسنا في المغرب - على عكس ذلك - أمام مملكة تاريخية مستقلة وغيورة على استقلالها إلى النهاية القصوى، ورافضة بإصرار لكل خضوع وعبودية، وقد كانت إلى السنوات الأخيرة ذات دور هام كدولة قائمة منتظمة، ومتوفرة على تراتيب إدارية ووظائفية، وعلى تمثيل في الخارج، وعلى هيئات اجتماعية أكثرها لايزال موجوداً بالرغم من العجز الحديث الذي طرأ على السلطة المركزية، تذكروا أن في المغرب عدداً من الشخصيات، بعدها لا تزال على قيد الحياة كانت منذ ست سنوات سفيرة المغرب المستقل في سان بيطر سبورغ، ولندن وبرلين، ومدريد وباريس يرافقها كتاب وملحقون من ذوي الثقافة العامة، وتفاوضت ندا لند مع رجال الدولة الأوروبيين، وتوفرت على إدراك وتفهم للشؤون السياسية»[٥].

يفيد هذا التقرير أموراً عديدة كما كان عليه الشأن دائما في كل كتابات الماريشال ليوطي. فهو يعكس من جهة أولى نوعا من الأخلاق الارستقراطية التي كانت تفرض على الجندي الحديث بنبرة من الاحترام الواضح لمن أمكنه التغلب عليه، جاعلاً من الإشادة بمزايا المغلوب وقوته وسيلة للتغني بالقوة الذاتية التي أمكنها أن تصارع فتنتصر. كما يفيد أيضاً نوعاً من هذه الرغبة الدفينة التي يتحدث عنها بعض تراجمة ليوطي والتي تكمن في التمتع بنوع من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤون المملكة العجيبة التي أمكن إخضاعها عن طريق دسائس وأساليب أجادها الاستعمار في القرن الماضي. ولكن هذا التقرير يفيد على وجه الخصوص ضرورة الانتباه اليقظ إلى الواقع الاجتماعي والسياسي للبلاد المفتوحة بهدف إتقان تطويقها والسيطرة عليها. الانتباه إلى درس الواقع بهدف استخلاص «الدرس العملي منه»، واستلهام السياسة المناسبة، والسياسة التي أنتهى إليها ليوطي كانت تقضي في ظاهرها بتجنب التدخل المباشر في البنيات الاجتماعية الداخلية والسعي إلى الهيمنة عليها عن طريق المحافظة عليها، بل وخلق كل الظروف المناسبة لتأكيد تلك المحافظة. كان الشعار الأثير لديه هو: المحافظة على المراتب والأشياء في أماكنها التي وجدت. تجلت السياسة في ميادين متعددة امتدت من التخطيط للمدن الجديدة أو الأحياء الأوروبية في مقابل الأحياء العتيقة[٦] إلى إنشاء «الإدارة العصرية» في مقابل «الإدارة التقليدية». كانت تلك السياسة تهدف إذن، وبذكاء فريد من نوعه، تأكيد الستاتيكية الإجتماعية وعزل البنية التقليدية عن كل تغيير اجتماعي كوسيلة ناجعة للهيمنة وإحكام السيطرة.

يتعلق الأمر بخطة محكمة وبسياسة استعمارية ماكرة تغذيها الاستفادة من الانتصارات والهزائم في المستعمرات الأخرى، ويوجهها قادة بلغ بهم الهوس بعظمة فرنسا الإستعمارية والتعطش إلى الأمجاد الذاتية التي يخلفها الحب الشوفيني لبلاد نابليون. وتحقيق سياسة مماثلة يقتضي إعداداً جيداً وخاصاً للعناصر القادرة على تنفيذها. يلزم أن تتوفر هذه العناصر على تكوين مزدوج: تكوين عسكري أو تقني فلاحي أو صناعي من جانب أول، وتكوين قراءة المعرفة الجيدة بالمغرب تاريخاً وحضارةً وواقعاً اجتماعياً، وهذا ما أدركه ليوطي، إدراكاً تاماً وكاملاً. لهذا نجده، بوضوح شديد يليق بالقائد العسكري فقط، يتوجه بالخطاب إلى مجموعة من أساتذة «معهد الدراسات المغربية العليا» وذلك في حفل تدشين هذا المعهد:

«ستكون أعمالكم، أيها السادة، هادياً لنا. ولذلك فنحن نعهد إليكم بكامل الثقة بمهمة تعريف ضباطنا الشباب الذين يرغبون في الالتحاق بمصلحة شؤون الأهالي، مهمة تعريفهم بالحياة المغربية والمشاكل التي تثيرها.

وهكذا فإنني، أيها السادة، أرى في معهد الدراسات المغربية العليا أحد الأعوان الأكثر فائدة، والأقدر على الإقناع بالسياسة الفرنسية فوق الأرض الإفريقية»[٧].

لابد إذن من إنشاء معهد، فوق التراب المغربي وقريباً من الإدارة الاستعمارية وتحت إشرافها المباشر تكون مهمته الأساسية إمداد تلك الإدارة بالأطر الكولونيالية الأكفاء. والواقع أن سياسة ليوطي، التي لم يكن إنشاء المعهد سوى إحدى ثمراتها، كانت مسبوقة بعمل «عملي» منظم ابتدأ التفكير فيه منذ نهاية القرن الماضي وشرع في التنفيذ العملي له مع مطلع القرن الحالي حيث كان ليوطي، بطبيعة الحال، على معرفة بينة به باعتباره كان أحد المشرفين المباشرين على تنفيذه انطلاقاً من مركز قيادته في الجزائر. اتخذ ذلك البرنامج تسمية ساخرة في الواقع، بيد أنها لا تزال تبعث على التفكير في دقة وحبكة الخطة الاستعمارية، حيث عرفت بنظام «البعثة العلمية في المغرب»[٨].

قد لانجد حديثاً عن هذه «البعثة العلمية» أكثر وضوحاً وصراحة من أحاديث رجل عمل في تلك البعثة زمانا ليس باليسير، إضافة إلى كونه كان من أوائل كبار أساتذة المعهد المشار إليه. هو بالتالي حديث واحد من كبار منظري السياسة الاستعمارية في المغرب وهو ميشو بيلير Michausc Bellaire حيث يقول:

«كان موضوع هذه البعثة هو البحث، في عين المكان، عن التوثيق الذي يسمح بدراسة المغرب ويسمح بإعادة تركيب التكوين ونمط العيش فيه ليس فقط بمساعدة الكتب والمسودات، وإنما أيضاً من طريق المعلومات الشفوية وبواسطة تقاليد القبائل والزوايا والعائلات. كان الأمر يتعلق منذ البداية إذن بالقيام بدراسات سوسيولوجية»[٩] (التشديد منا).

الدراسات السوسيولوجية تعني هنا، بوضوح لا مزيد عليه، التقصي والتحري اللذين يمدان الإدارة الاستعمارية بالمادة الأولية الثمينة. كان المحرك في ذلك هو شعور هذه الثلة من المفكرين والضباط والمؤرخين وبعض رجال السياسة، بهذا العمل «الوطني» الذي يسهمون فيه خدمة لمجد فرنسا. هذا العمل كان يغلفه وهم عمل الجميع على خدمته وتمتينه بكيفيات شتى: وهم القيام بمهمة تبشيرية تحضيرية تريد أن تجلو عن البلاد الصدأ الذي علق بها على مر العصور وشوه «شخصيتها الأصلية». والشخصية «الأصلية» التي كانت الأدبيات الاستعمارية تتحدث عنها هي شخصية المغرب منذ ما ينيف عن الثلاثة عشر قرناً، أي قبل دخول الإسلام إلى المغرب. هناك فرق بين بين الحديث «الرسمي» عن المغرب وتاريخه وتطوره، كما تقدمه النظرة العربية والإسلامية، وبين الحديث «الواقعي» عن البلد وعاداته وتقاليده. هذا الفرق هو ما كان ميشو بيلير يعبر عنه بوجوب التمييز بين «السوسيولوجيا الإسلامية» وهذه تعبر عن «المغرب الرسمي»، وبين «السوسيولوجيا المغربية» وهذه، وحدها تعبر عن «المغرب الحقيقي». والمغرب «الحقيقي» عند بيلير وعند نظرائه هو بطبيعة الحال المغرب كما كان الاستعمار يريد أن يكون في الحاضر وما ينبغي أن يكون «قد كان» عليه في الماضي - وبالتالي هو المغرب كما كان في حاجة إليه من أجل إحكام السلطة والسيطرة عليه. يمكن التماس هذا المغرب، حسب م. بيلير عند «القبائل البربرية وعلى وجه الخصوص تلك التي استطاعت منها أن تحتفظ بلغتها وعاداتها احتفاظاً كليا. إنها تلك التي استطاعت أن تظل في منجاة عن التأثير العربي وكذا عن التأثير المخزن [= الحكومة والدولة معاً]، وهي التي لم ينفذ الإسلام إليها إلا بواسطة الزوايا والربط وعن طريق أشياخ القبيلة فكان إسلامها إسلاماً سطحياً ظاهرياً»(١٠). وهو يدعو في ذلك، وبإلحاح شديد، إلى الاستفادة في هذا الصدد مما أمكن التوصل إليه من دراسة المجتمع الجزائري حيث أمكن التوصل إلى التأكد من وجود عادات ومؤسسات وممارسات سابقة على قدوم الإسلام والعرب معاً عند «القبائل». والواقع أن «العنصر البربري» سيشكل، من جهة أولى، قوام السياسة الاستعمارية الفرنسية في المغرب، وسيكون مادة أثيرة للعمل والبحث والتأمل عند رجال «الأثنوغرافيا الفرنسية» بل ويكاد يكون الموضوع الوحيد لعلم الاجتماع الكولونيالي في المغرب، من جهة ثانية. سيقوم في تاريخ المغرب المعاصر، وفي تاريخ الاستعمار الفرنسي، نوع من التضافر الغريب والعجيب المثال بين عمل الاستعمار وممارسة علم الاجتماع. إذا كان الأول هو الذي يوجه الثاني ويقوده باسم مجد فرنسا مثلا، فإن الثاني استطاع أن يمدّ الأول بالعديد من الأسلحة الخطيرة الفتاكة.

القول إذن بوجود عناصر أصلية، هي العماد الأساسي للبلاد، في مقابل عناصر دخيلة نازحة، ثم القول، إضافة إلى ذلك، إن ما حمله هؤلاء النازحون الدخلاء من عقيدة دينية في غلاف عربي، لم يكن ليمس العادات والأعراف والتقاليد في أصلها، هو قول يغذي ما

عرف بـ «السياسة البربرية»، ويمدها بها كانت في حاجة إليه من السند الإيديولوجي ومن «التفسير العلمي». ذلك هو المغزى الأيديولوجي للبحث عن «الأصالة»، وذلك هو سر الإهتمام بمختلف مظاهر الثقافة الشفوية، والإقبال على دراسة «اللغة» البربرية التي ليست في واقعها سوى لهجات إقليمية لم ترق في يوم من الأيام إلى مستوى التعبير الكتابي وحيث كانت اللغة العربية هي السجل والضابط لمختلف العقود إضافة إلى «الكلمة»، أي الوعد العلني على رؤوس الأشهاد. كذلك لايمكن النظر إلى الاهتمام ببعض مظاهر السلوك الجماعي والإعلاء من جانب الممارسة التي تكشف عن التخلف والانحطاط، وإبرازها على العكس من ذلك في صورة بقايا ترجع إلى العهد البيزنطي (أي إلى خمسة عشر قرنا من قبل)، بقايا تكشف بالضبط عن «أصالة» وعمق، لا يمكن تفسير هذا الاهتمام في معزل عن «السياسة البربرية» التي اختطها الإستعمار، والتي كانت «السوسيولوجيا المغربية» هي التجسيد العملي لها، والتعبير الأيديولوجي عن مطامحها الخفية.

إن نموذج المغرب، أيام الاستعمار الفرنسي، يخلق عند عالم الاجتماع العربي اليوم فرصة ثمينة للتفكير في هذه العلاقة الوطيدة التي تقوم في تاريخ الجماعة البشرية المعاصرة، بين التخطيط السياسي وبين العمل «السوسيولوجي». كما أن هنالك درساً كبيراً للحكومات العربية يمكن استخلاصه من ذلك، وهو أن الإستعمار الفرنسي أدرك أهمية وخطورة علم الإجتماع في كل تخطيط ناجح، في حين أن تلك الحكومات لا تزال، في الأغلب الأعم، دون ذلك الإدراك. تم ذلك للاستعمار وعلم الاجتماع لايزال يخطو خطواته الأولى، في حين أن الواقع هو أن المجتمعات العربية تعاصر تقدماً وتطوراً هائلاً لعلم الاجتماع في مختلف فروعه وميادين تطبيقاته.

٢) السوسيولوجيا وتكوين الأطر العليا في القطاع الفلاحي:

يتوفر القطاع الفلاحي في المغرب على عدد من المدارس ومراكز التكوين التي تعمل على إعداد الأطر العليا والمتوسطة، إضافة إلى المساعدين التقنيين وأعوان التنفيذ. توجد هذه المراكز في مناطق مختلفة من المغرب (الرباط، سلا، مكناس، أكادير...) وتسعى إلى تكوين خبراء وتقنيين بهدف تغطية الحاجات المتنوعة لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي في مجالات متنوعة: مهندسين فلاحين، وأطباء بياطرة، وفنيين في غراسة البساتين رعاية شؤون الغابة وتقنيين للعمل في مصالح المحافظة العقارية (مصلحة تعيين الفواصل والحدود بين الأملاك العقارية) أو ما شابه ذلك. بيد أن صفة مركز تكوين الأطر على نحو ما تحدثنا عنه سابقاً - تنطبق أساساً على المدرسة الوطنية الفلاحية، وعلى معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

يعمل هذا المعهد على تكوين أطر القطاع الفلاحي منذ خمس عشرة سنة استطاع أن يسهم فيها بالفعل في إعداد أطر مغربية وأخرى عربية وأفريقية تنتمي إلى بلدان مختلفة (على

سبيل المثال: بلغت في ١٩٧٨ وحدها ١٥ بلدا أفريقيا وعربيا) وحتى نكون فكرة تقديرية عن نشاط المعهد من حيث الأعداد المتخرجة منه نذكر بأن المتخرجين وصلوا سنة ١٩٧٨ إلى ٧ أفواج مهندس دولة في الزراعة، ثلاثة أفواج من الدكاترة البياطرة، ٥ أفواج من مهندسي التطبيق في شعبة الأشغال القروية والأشغال الطبوغرافية، ٣ أفواج في شعبة الصناعات الغذائية، ٣ أفواج من المساعدين التقنيين المتخصصين في الخبز[١١].

وإذا كان معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة يمتلك القدرة على تخريج أطر في كل المجالات المشار إليها أعلاه فإنه تجدر الإشارة إلى أن المعهد يتوفر على إمكانات هائلة لا نعتقد أن أي واحد من المعاهد الأخرى والكليات يتوفر على مثلها؛ بنايات عصرية كبيرة ومرافق صحية كافية وظروف جد مناسبة للعمل والإنتاج: قاعات كافية للتدريس وأخرى للمطالعة، مكاتب شخصية للأساتذة... ووسائل النقل: سيارات وحافلات، إن المعهد بالجملة لايعرف الكثير من المشاكل التي تعرفها مؤسسات التعليم العالي: سواء تعلق الأمر بالتأطير أو بالتجهيز أو بالوسائل الأخرى الضرورية للعمل والإنتاج.

يتلقى طلبة المعهد تكويناً فنياً بحسب الشعب التي ينتمون إليها، إضافة إلى مواد العلوم الإنسانية من جغرافية واقتصاد وقانون وسوسيولوجيا. بيد أن تدريس هذه المواد لايكون مجتمعاً إلا بالنسبة لبعض الشعب دون غيرها، فإذا كان علم الاجتماع يوجد بنسبة مئوية جيدة في شعبة الزراعة والبيطرة، فإنه يقل في شعبة غراسة البساتين ويختفي كلية في شعبة الأشغال الطوبوغرافية، في حين أن المواد القانونية والإقتصادية توجد في مختلف شعب المعهد، ثم إن تدريس هذه المواد المشار إليها لايتم عبر حصة أسبوعية أو نصف شهرية وإنما في صورة عدد إجمالي من الساعات، ويتفاوت بين ١٠ ساعات و ٣٠ ساعة بالنسبة للدروس ذات الطابع العام وينخفض إلى ٨ بل وإلى ٤ ساعات بالنسبة للدروس ذات الطابع التخصصي[١٢]. بيد أن هذه المواد تكون حاضرة في مختلف التداريب التي ينظمها المعهد على نحو ما سنتبين ذلك.

أما فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع (الآن وقد تعرفنا نسبياً على الإطار الذي يتم فيه) فإننا نستطيع الحديث عن ذلك التدريس في مستويين: مستوى مباشر، ومستوى غير مباشر.

١) المستوى المباشر: نقصد به الدروس النظرية التي يتلقاها الطلبة وهي تتناول أربع مواد موزعة حسب الجدول التالي:

المـادة	عدد الساعات سنويا	السـنة والشعبـة
علم الاجتماع المغربي	١٥	السنة الثالثة ـ شعبة الزراعة والبيطرة
علم الاجتماع التنمية	١٠	السنة الرابعة ـ شعبة الزراعة والبيطرة
علم الإجتماع القروي	٣٠	السنة الثانية ـ شعبة الزراعة والبيطرة
الميتودولوجيا	٢٥	الثالثة ـ زراعة البساتين
	٢٠	السنة الثانية ـ الزراعة والبيطرة

٢) المستوى غير المباشر: ونقصد به «حضور»علم الاجتماع في التداريب التي ينظمها المعهد. «تدخل السوسيولوجيا في كل التداريب التي ينظمها المعهد ـ أيا كانت طبيعة تلك التداريب» كما عبّر لنا عن ذلك أحد الزملاء من أساتذة المعهد في مقابلة مطولة.[١٣]. ويعتبر التدريب مكملاً ضرورياً للتكوين الذي يتلقاه الطالب داخل المعهد لأنه، كما تشرح ذلك الوثيقة الصادرة عن المعهد: «المناسبة الوحيدة التي تقدم للطالب لكي يكون في اتصال مباشر مع الوسط القروي، وعلى وجه التحديد مع إطار الإنتاج الزراعي الملموس (...) لحظة التكوين الحاسمة: تلك التي يمكن فيها مجابهة الواقع مع الحكم، في الوقت ذاته، على الكفاءات الذاتية للطلبة وعلى مدى مطابقة التكوين للأهداف التي ينشد تحقيقها ذلك التكوين»[١٤]. أثناء فترة التدريب يتحول أساتذة المعهد، وأساتذة العلوم الإنسانية أساساً، إلى مستشارين يكون في الإمكان الرجوع إليهم، ولعل أساتذة علم الاجتماع على وجه أخص يتحولون إل خبراء في أكثر الشؤون تعقيداً على وجه الإطلاق: شؤون العلاقات الإنسانية، حيث يطرح الاتصال المباشر بين الطالب ـ المهندس، وبين عموم الفلاحين عشرات من الأسئلة العسيرة والمتشابكة.

ولعل الملاحظة الأولى البارزة، فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع في هذا المعهد، هي هذا التناقض الصارخ بين هزالة التكوين النظري وبين الدور الذي يتعين على علم الاجتماع القيام به أثناء التدريب. من البديهي أن التعريف، مجرد التعريف بمجال علم اجتماع التنمية أو بعلم الإجتماع القروي، أو بعلم الاجتماع الخاص ببلد له الخصوصيات التي يحملها بلد مثل المغرب، يقتضي أولاً الحديث عن علم الاجتماع اجمالاً: مجالاته، ونظرياته الكبرى وصلته بالعلوم الأخرى. ثم هو يتطلب ثانياً الحديث عن المشكلات المتنوعة التي يعاجلها كل واحد من فروع علم الإجتماع المذكورة. ذلك أن الطلبة الذين يقصدون معاهد عليا مماثلة

هم من حملة الباكالوريا في شعب العلوم الرياضية أو العلوم التجريبية، أو الرياضية والتقنية. فإذا عرفنا أن الحصة المخصصة لدرس الفلسفة في هذه الشعب تتراوح بين صفر ساعة وساعتين أسبوعياً، ولمدة سنتين فحسب، وعرفنا أن هذه المادة لا تعتبر مادة أساسية في أعين الطلبة (بحكم المعامل المخصص لها) وانتبهنا إلى أن مقرر الفلسفة يشمل (الفلسفة الإسلامية)، الفلسفة الغربية أو العامة، المنطق وعلم النفس، علم الاجتماع) فإننا سندرك مدى ما يتوفر عليه هؤلاء التلاميذ من زاد في الموضوع: إنه لا يعدو ذكرى باهتة لدرس «ثانوي» تلقاه منذ سنتين أو ثلاث سنوات.

إن معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة يتوفر على ثلة من خيرة أساتذة علم الاجتماع في المغرب: من حيث التكوين العالي الذي يتمتعون به، من حيث النشاط الفكري الذي يسهمون به في بعض المجلات المتخصصة، بيد أن إشعاعهم لايستطيع أن يكون كافياً أو مؤثرا ضمن المعطيات المذكورة.

لقد كان المفروض أن يلعب علم الاجتماع دوراً أكثر إيجابية وفعالية في تكوين أطر القطاع الفلاحي ـ أكبر القطاعات وأكثرها خطورة في بلد زراعي مثل المغرب ـ ولكن الواقع غير ذلك.

٣) السوسيولوجيا وأطر الاعلام: المعهد العالي للصحافة:

تتحدد مهام المعهد العالي للصحافة في مرسوم وزاري على النحو التالي: مصلحة تابعة للسلطة الحكومية المكلفة بالاعلام (...) يهدف المعهد إلى تكوين الأطر العليا في ميدان الصحافة المدعوة للعمل بالإدارات العمومية أو المؤسسات العمومية أو الشبيهة بالعمومية وبالقطاع الخاص (...) يشتمل المعهد العالي للصحافة على طور لتكوين الصحافيين تستغرق مدته أربع سنوات في جميع فروع تخصص الصحافة «المكتوبة والناطقة والسمعية ـ والبصرية»[١٥]. وتتوضح تلك المهام، بكيفية أخرى، في تقرير صادر عن المعهد حول التخطيط للتصميم الخماسي الحالي (١٩٨١/١٩٨٥) «إن المهمة التي يضطلع بها المعهد تنحصر في تكوين أطر الإعلام لتلبية حاجيات أجهزة أمن الدولة فيما يتعلق بالصحافة على مستوى الادارات المركزية والجماعات المحلية من جهة ولتدعيم البعثات الدبلوماسية المغربية من جهة أخرى. وانطلاقاً من هذه الرؤية يمكن اعتبار المرافق الرئيسية هي (الإذاعة والتلفزة المغربية، ووكالة المغرب العربي للأنباء، ووزارة الإعلام، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، والجرائد اليومية)»[١٦].

يتعلق الأمر بإعداد أطر في الإعلام قادرة على العمل والعطاء في الميادين المتنوعة المشار إليها. والإعلام ـ كما هو معروف ـ يلعب أدواراً أولى، أدواراً خطيرة في كل هذه الواجهات:

في شؤون الجماعات المحلية، يعني المناطق الجهوية القروية والحضرية. وفي أنشطة البعثات الدبلوماسية في الخارج: يعني فيما هو تعبير عن البلاد وتعريف بها. ولذلك كان النشاط الإعلامي في كل السفارات والبعثات نشاطاً كبير الأهمية، أضف إلى ذلك المشاركة الفعالة في أدوات الاتصال، في وسائل الإعلام التي يطال مفعولها الناس. في البادية والحاضرة في السهل والجبل، في الليل والنهار. ويبلغ تأثيرها مَدى بعيدا في الشباب والشيوخ على السواء. في النساء والرجال، في المتعلمين وفي الأميين بسبب ذيوع أجهزة الإعلام وسهولة انتشارها. إن الأعلام في كلمة واحدة، سلاح خطير في معركة التنمية: إنه لايكتفي بالتعريف بسياسة البلد وبالدعاية لها، ولكنه يبلغ النفوس والعقول، لهذه الأسباب كلها كانت سوسيولوجيا الأعلام فرعا من أشد فروع علم الاجتماع فعالية وتأثيرا.

أي تكوين يتلقاه المعهد العالي للصحافة مما يسمح بتخريج أطر قادرة على تحمل مسؤوليات من النوع المشار إليه أعلاه؟ هل نستطيع القول بأن ذلك التكوين يسمح للطالب بفهم الواقع في غناه وحيويته؟.
وماذا عن علم الاجتماع: هل يلعب الدور المنتظر منه في تكوين مماثل؟

لانملك في هذا التقرير الوصفي الإجابة عن أسئلة مماثلة، ونحن لا نستطيع ـ على وجه التحديد ـ الإجابة عن السؤالين الأولين على الأقل وذلك للأسباب التي أشرنا إليها في تمهيدنا لهذه الدراسة، بيد أننا نستطيع أن نجزم، في جملة واحدة تقريباً، بأن «حضور» علم الاجتماع في مرحلة التكوين حضور قليل الأهمية ومحدود الفعالية.
١) يتلقى الطالب ثلاثة دروس في علم الاجتماع: درس في السنة الأولى، ودرسين في السنة الثالثة فقط.
أ ـ الدرس الأول: هو، مدخل لدراسة علم الاجتماع ومنهجية العلوم الاجتماعية وحصته الزمانية ساعة ونصف الساعة اسبوعياً.
ب ـ الدرس الثاني: سوسيولوجيا الأعلام وحصته الزمانية ساعتان في الأسبوع.
ج ـ الدرس الثالث: وسائل الإتصال والتنمية في المغرب، وحصته الزمانية ساعة واحدة في الاسبوع.
يعني هذا بالنسبة العددية ٦٢٥/١١٥ في السنة الأولى،
٢٨,٥/٣ في السنة الثالثة.
من حيث الساعات الإجمالية: ١٠٥/ ٤,٥ (حوالي ٥٪ من مجموع ساعات التكوين).

٢) تؤكد لنا المعطيات المذكورة أعلاه ما وصفنا به تدريس علم الاجتماع في المعهد العالي للصحافة من حيث كونه قليل الأهمية ومحدود الفعالية، قليل الأهمية: لأنه من نافلة القول أن نقرر بأن تدريس علم الاجتماع بنسبة ٥٪ للأطر يؤصل من ورائها كل تلك المردودية التي يتحدث عنها التقرير الصادر عن المعهد وذلك متى كنا مقتنعين بأهمية وإيجابية علم الاجتماع

في معركة التنمية وفي تكوين الأطر القادرة على خوض تلك المعركة. ومحدود الأهمية: للأسباب البديهية التي تقدمها هذه المعطيات والتي نعتقد أننا قدمنا شروحاً لها خلال حديثنا في القسم السابق (تكوين الأطر العليا للقطاع الفلاحي) كيف يمكنك أن تقبل على دراسة فرع كبير من فروع علم الاجتماع دون أن يكون لك إلمام كاف بالاشكالات والقضايا التي يثيرها علم الاجتماع في كليته وفي علاقاته مع العلوم الإنسانية الأخرى؟ تاريخه، كبريات نظرياته ومدارسه الخ؟.. ماذا عسى أن يدرس الأستاذ خلال ساعة أسبوعية واحدة تخصص لموضوع مزدوج، وسائل الاتصال (هذا المجال الواسع من مجالات علم الاجتماع) والتنمية في المغرب (بكل المشكلات والقضايا المعقدة والمتشابكة التي يطرحها هذا الموضوع)[١٧].

٤) السوسيولوجيا وتكوين أطر الإحصاء والاقتصاد التطبيقي:

يقدم لنا تدريس علم الاجتماع في المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي صورة سلبية أخرى لمشاركة علم الاجتماع في معركة التنمية في مجال تكوين اطر التخطيط، بل ربما جاز القول بأن «حضور» علم الاجتماع ودوره في تكوين هذه الأطر هو أكثر الأدوار سلبية فيما يتعلق بصورة تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب. مرة أخرى نقول بأنه من المفروض أن يكون الوضع غير ذلك في معهد مماثل، ولكن الواقع الحالي مخيب للآمال. ماهو المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؟ ماهي الأهداف المتوخاه من إنشائه؟ وما هي الأسباب التي تحملنا على القول بأن علم الإجتماع في هذا المعهد ربما كان من أكثر صور علم الاجتماع سلبيّة في مؤسسات التعليم العالي بالمغرب؟

تأسس المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي سنة ١٩٦٧ ليحلّ محلّ مركز «تكوين مهندسي الأشغال الإحصائية» الذي أسس سنة ١٩٦١. كان هذا المركز الثاني يهدف إلى تكوين أطر في الإحصاء التطبيقي (تحمل صفة مهندس) وإلى تكوين مساعدين تقنيين. يختار الأولون من بين حملة البكالوريا والآخرون من مستوى دون ذلك. وأصبح المعهد (في صورته الحالية) يهدف إلى تكوين أطر عليا (سلك المهندسين التطبيقيين في الإحصاء، سلك المهندسين المحليين) تستغرق مدة التكوين أربع سنوات (يشترط في الإحصاء، سلك المهندسين المحليين). تستغرق مدة التكوين أربع سنوات (يشترط في ولوج السلكين: اجتياز المباراة إضافة إلى التوفر على شهادة البكالوريا في إحدى الشعب العلمية). وتكوين أطر متوسطة تحمل عند التخرج صفة مساعد تقني في الإحصاء (ويشترط ولوج هذا السلك: مستوى السنة النهائية الثانوية في إحدى الشعب العلمية إضافة إلى اجتياز المباراة). ومنذ سنة ١٩٧٤ أحدث سلك خاص لتكوين (الأطر العليا المؤهلة يلجه (بعد اجتياز المباراة) المهندسون التطبيقيون أو الحاملون لشهادة الإجازة العلمية ممن مارسوا العمل بالقطاع المهني مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ويحمل المتخرجون من هذا السلك صفة (مهندس إحصائي اقتصادي).

أما فكرة إحداث المعهد فترجع إلى هذا الإكتشاف الكبير الذي افتتحنا دراستنا بالإشارة إليه والذي واجه أول تصميم خماسي في المغرب (١٩٦٠/١٩٦٤) وهو: قلة المعلومات اللازم توفرها من أجل التخطيط، بل وانعدامها كلية في بعض الأحيان. وعشية التهيؤ للإحصاء العام للسكنى سنة ١٩٦٠ تبينت هذه الحاجة التي سيؤكدها التصميم المشار إليه. الحاجة إلى تكوين أطر قادرة على تحقيق مجموعة من الأهداف. القيام بأبحاث ميدانية في مجال الإحصاء والإقتصاد التطبيقي. تحليل تلك الأبحاث وتسخيرها لخدمة تصور عام (= مخطط التنمية).

ولكن المعهد لايريد أن يكون مركزاً لتكوين الأطر فحسب، بعد مضي كل هذه السنوات على إنشائه (١٨). نقرأ في الكتيب الصادر عن كتابة الدولة في التخطيط والتنمية الجهوية (وهي السلطة الحكومية التي ينتمي إليها المعهد): «مهمة المعهد هي تكوين الأطر لكنه يرتقب أن تعطي للمعهد مهمة واضحة ألا وهي البحث لخدمة التخطيط والتنمية الوطنية (...) البحث العلمي يشكل أوجب الواجبات بالنسبة لتعليم عال جيد. زيادة على ذلك فإن ارتباط المعهد بالسلطة المكلفة بالتخطيط يعطي للبحث معنى واضحاً متجهاً نحو المساهمة في التنمية الوطنية»[١٩].

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار هذه المهام المتعددة للمعهد الوطني للإحصاء التطبيقي: كونه في الوقت ذاته مدرسة لتكوين الأطر العليا والمتوسطة في مجال التخطيط ومركزاً للإسهام في مجال التخطيط والتنمية الوطنية من جهة أولى، وانتبهنا إلى هذه الصلة الضرورية التي تقوم بين التخطيط من أجل التنمية وبين ضرورة المعرفة الجيدة بالواقع الذي نريد أن نخطط له من جهة ثانية، وسلمنا من جهة ثالثة بصلاحية الأطروحة التي تقضي بإقرار الدور الإيجابي والفعال الذي تستطيع السوسيولوجيا أن تلعبه، على السواء، في تكوين الأطر وفي خطط التنمية، فإننا نتبين الأسباب التي تحملنا على الحكم بالحضور السلبي لعلم الاجتماع إذا ما اكتفينا بمجرد النظر إلى تدريس علم الاجتماع في مختلف أسلاك المعهد.

١) ابتداء من السنة الثالثة، وبالنسبة للطلبة المهندسين في تخصص الإحصاء التطبيقي فقط، وفي الفصل الدراسي الثالث فحسب، (= ٣ أشهر تقريبا، دون أخذ العطل بعين الاعتبار طبعا) تخصص ثلاث ساعات أسبوعية لدرسين كبيرين.

أ ـ تمهيد إلى المشكلات النظرية الخاصة بالسوسيولوجيا العامة (ساعة واحدة).

ب ـ المشكلات الاجتماعية المطروحة أمام المخططين (ساعتان).

٢) يخصص فصل دراسي مماثل للطلبة المهندسين المحللين لدرس عام على الأستاذ أن يجتهد فيه حتى يجمع بين علم النفس وعلم الاجتماع (لا نقصد به موضوع علم النفس الاجتماعي).

٣) يتوفر طلبة سلك المساعدين التقنيين على درس سنوي في علم الاجتماع، حصته الأسبوعية ثلاث ساعات.

٥) السوسيولوجيا وتكوين أطر الخدمة الاجتماعية:

كل المؤسسات والمعاهد التي تحدثنا عنها سابقاً توجد بصورة فعلية منذ عشر سنوات على الأقل (أو هي تحوير لصورة موجودة من قبل)، وكلها عملت على تخريج أفواج عديدة من الأطر العليا المهيأة للعمل في الميادين التي حددت لها. ولكل منها قانونه الخاص المنظم لإنشائه والمحدد لنظام الدروس والامتحانات، والمصادق عليه من طرف الدولة، فهو صادر في الجريدة الرسمية التي تخبر بقرارات الدولة وإعلاناتها. وإذن يمكن الحديث بصددها عن حصيلة العمل، أو يمكن تقديم وصف كاف لطبيعة التكوين مما يمكن أن يكون بدوره مادة لدراسات متنوعة أو تمهيداً لها على الأقل. ولكن الحال بالنسبة للمعهد الوطني للعمل الاجتماعي في المغرب (طنجة) هو غير ذلك تماماً. فهذا المعهد لا يزال في سنته الثانية فحسب، وعمليا لم يمر على إنشائه عام واحد بعد، لأن الدراسة لم تبتدىء إلا في شهر ديسمبر ١٩٨١. بل إن أحد أقسامه وهو قسم التكوين المستمر يعمل منذ شهور قليلة فحسب (إبريل ١٩٨٢) والقانون المنظم لإنشائه لايزال بعد في صورة مشروع لم تتم المصادقة الرسمية عليه فلم يصدر حتى الآن في الجريدة الرسمية. ولكن إنشاء المعهد الوطني للعمل الاجتماعي هو أحد المنجزات التي يتوخى التصميم الخماسي الحالي (١٩٨١/١٩٨٥) تحقيقها.

واضح أننا لا نستطيع أن نتحدث لا عن حصيلة التكوين في المعهد ولا أن نصفه وصفاً حقيقياً. لماذا إذن الوقوف عند النقطة؟ لسببين اثنين:

أولهما مبدئي، وثانيهما للتاريخ والذكرى. مبدئي لأنه لايمكننا في دراسة مماثلة، أن نتجاهل وجود مؤسسة تتعلق بالحياة الاجتماعية فيكون حديثنا من باب الترحيب والتحية الواجبين لهذا المولود الجديد. وللتاريخ والذكرى، لأنه من الواجب كذلك أن نسجل هنا طموح المعهد ليلة تكوينه وأن نشير إلى الأهداف التي يتوخى إنجازها كمشاركة منه في التخطيط لتنمية متوازنة.

يحدد أحد فصول مشروع قانون المعهد مدة الدراسة «بسلك تكوين مرشدي الشؤون الاجتماعية سنتان، ومدة الدراسة بسلك التكوين، في إدارة الشؤون الاجتماعية، بعد إنشائه، أربع سنوات[٢٠]» وتقدم لنا مذكرة تفصيلية (مشروع مرسوم متعلق بإنشاء المعهد) الأهداف المتوخاة من كل واحد من السلكين. فسلك الأطر الاجتماعية المتخصصة أو سلك إدارة الشؤون الاجتماعية يهدف تكوين أطر «ذات تكوين يمكنها من ممارسة الأنشطة الفكرية فتكون تلك الأطر بذلك قادرة على القيام بدراسات وأبحاث وذلك باستخدام معارف ومناهج علمية من أجل حل مختلف المشاكل التي تطرحها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتكون قادرة على تسيير مجموعة من الأنشطة النوعية داخل مؤسسة ذات صفة اجتماعية، «وسلك مرشدي الشؤون الاجتماعية» كونه مكلفاً بالمساعدة الاجتماعية وبالحماية الاجتماعية، وذلك بمساعدته

للأفراد وللعائلات على التغلب على مشاكلها»[٢١]. وإذن فأطر عليا وأخرى متوسطة. وهناك مذكرة توضيحية حول تأطير التكوين كما يلزمه أن يكون: تشير أولاً، إلى أن هذه المؤسسة معهد وليست كلية، ومن ثم فإنه يتعين الإلحاح على الطابع العملي أكثر من الاكتفاء بالطابع النظري وجعل الدروس عروضاً ومناقشات لأعداد قليلة لايلزمها أن تتعدى ٢٥ فرداً... الخ[٢٢]. ولا نريد أن تفوتنا الفرصة للتأكيد على قيمة الوثيقة المشار إليها آنفاً (مشروع مرسوم متعلق بإنشاء المعهد الوطني للعمل الاجتماعي)، قيمتها من حيث فهمها الذكي لمعنى التنمية كتغيير يجعل من الإنسان غاية، وكعمل متضافر يكون فيه الاجتماعي مكملاً للاقتصادي ومدعماً له. وثانياً، من حيث إشارتها إلى غياب سياسة إجمالية في العمل الاجتماعي في المغرب، وإلى صورة تكوين الأطر الأكفاء كبديل عن السياسة المتبعة حتى الآن، والتي تقضي بالاعتماد على التطوع وعلى المبادرة التي كثيرا ما يقبل عليها أشخاص لا يتوفرون على الكفاءات الضرورية للعمل الذي يتصدون له. نؤكد على قيمة هذه الوثيقة كشهادة تاريخية قد تكون لها قيمتها مستقبلاً، عند الحديث عن حصيلة التكوين في المعهد: بين الآمال المعقودة عليه وبين حقيقة الأطر التي عمل على تكوينها[٢٣].

٦) السوسيولوجيا وتكوين رجال الاقتصاد والقانون في المغرب:

لا تعتبر الكليات، في التشريع المغربي، مؤسسات لتكوين الأطر وإنما هي مراكز للبحث والدراسة الجامعية. لذلك يتحدث كثيراً عن هذا الاختلاف بين الكليات من جهة والمعاهد والمدارس العليا من جهة أخرى. والواقع أن هذا الحكم ينطلق من تصور للأمور كما ينبغي أن تكون أكثر مما هو ينطلق من قراءة الواقع القائم، على نحو ما سنرى في القسم المقبل عند الحديث عن تدريس علم الاجتماع في كلية الآداب، وأيضاً على نحو ما يتبين لنا إلى حد ما في هذا الحديث عن كلية الحقوق: مؤسسة تكوين رجال الإقتصاد والقانون أو تكوين أطر الدولة في عدد كبير من قطاعاتها.

عملت كلية الحقوق بالفعل على تخريج أعداد هائلة من حملة الإجازة في التخصصات الثلاثة: العلوم القانونية، العلوم السياسية، العلوم الاقتصادية، وذلك منذ ما يعادل الآن ربع قرن كامل، ولا شك أن العديد منهم، بعد أن تلقى تكوينه في الكلية، يعمل في قطاع المحاماة أو البنوك أو بعض الشركات.. ولكن الواقع أن أعداداً أخرى تناهز عدة أضعاف تعمل في قطاعات الدولة المختلفة في قطاع العدل المصالح ال تابعة له مثل القضاء، وقطاع الداخلية، مثل الشرطة. وقطاع الخارجية، مـوالمصالح التابعة ثات في الخارج. وقطاعات الوزارات الأخرى التي تشغل أعداداً هائلة من رجال القانون والاقتصاد ممن تلقوا تكوينهم في كلية الحقوق والتحقوا بالعمل مباشرة، أو بعد اجتياز مباراة توظيف، إن الدولة هي المشغل الأول لهم وهي تشغلهم كأطر فنية تقوم بتغطية حاجياتها في ميادين كبيرة.

لهذا السبب نقول إن كلية الحقوق - إجمالاً - تعمل على تكوين الأطر، أو أن لها على الأقل هذه الصفة المزدوجة التي تجمع بين الكلية التي تخول التكوين الأكاديمي النظري والمؤسسات العليا التي تسهر على تكوين الأطر الموجهة نحو العمل. لهذا السبب نريد أن نتحدث في هذا السياق، عن كلية الحقوق وعن تدريس علم الاجتماع فيها، أو على الأقل نوعية «حضوره» في حدود هذا التكوين.

تجدر الإشارة أولا إلى أن التسمية الكاملة لكلية الحقوق في المغرب هي: «كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية». والتسمية - كما نلاحظ - تعكس تصوراً ما لارتباط علم الاجتماع بالاقتصاد وبالحقوق. لذلك كان تخصيص درس تمهيدي في علم الاجتماع بشكل ثابت في كل المقررات السابقة التي عرفتها الكلية - وأيا كانت النتيجة التي يمكن الانتهاء إليها بعد تصفحنا لنظام الدراسة الحالي - فيما يتعلق بتدريس علم الاجتماع فإن الملاحظة البارزة، هي أن التدريس عرف تزايداً كميًا لابأس به في مجمله (بغض النظر عن كيفية التدريس طبعاً). لنتصفح القانون الحالي المنظم للدراسة في كليات الحقوق بالمغرب[٢٤]، نقرأ في الفصل الثالث المنظم للإجازة في الحقوق: تستغرق مدة الدراسة من أجل الحصول على شهادة الإجازة أربع سنوات موزعة في سلكين يشتمل كل واحد منها على سنتين: يهدف السلك الأول من التدريس تمهيد الطالب إلى التعرف على التفكير وإعطائه ثقافة عامة في المادة القانونية، وإتمام تكوينه الأساسي في العلوم الاجتماعية ثم تهيئته تدريجياً إلى مستوى دراسات السلك الثاني (...)، ويهدف السلك الثاني إلى إتمام وتعميق التكوين الذي تلقاه في السلك الأول».

١) في السلك الأول المشار إليه، وفي السنة الأولى فقط نجد مادة «اجتماعية» هي: «تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية». المدة الزمنية المخصصة لها هي ساعتان من بين ثماني عشرة ساعة ١٨/٢ توزع إضافة إلى المواد المشار إليها إلى ٧ مواد قانونية واقتصادية.

٢) في السلك الثاني في تخصص القانون العام - واختيار العلوم السياسية (لأن هناك القانون الخاص وبداخله اختيارات أخرى). نجد نسبة مئوية هي منْ أعلى نسب تدريس علم الاجتماع خارج كلية الآداب (لا نستطيع أن نجزم حتى الآن ما إذا كان الأمر كذلك بالنسبة لمعهد الخدمة الاجتماعية).

أ - مادة السوسيولوجيا الحضرية والقروية: ساعتان (٢).

ب - منهج العلوم الاجتماعية: ساعة ونصف (١,٥).

مجموع الساعات ٣,٣٠ من أساس عدد إجمالي هو ١٦,٣٠ ساعة.

- يشتمل نظام الدراسة، بغية الحصول على إجازة في الاقتصاد، على سلكين بدوره وعلى خمسة اختيارات، تشمل ثلاثة منها، بصفة اختيارية محض، على درس في سوسيولوجية التنمية

حصته الزمنية ١,٥ (ساعة ونصف الساعة) أسبوعيا. إنها مادة إضافية اختيارية من بين سبع مواد أخرى.
- علم الاجتماع ليس حاضراً كمادة من بين المواد مثلما هو الشأن في اختيار العلوم الإنسانية أو كما هو الحال في السنة الأولى المشتركة بين تخصصات العلوم القانونية كلها.
- جعله مادة إضافية اختيارية، من بين مواد أخرى كثيرة، أمر يكاد يفرغه من كل معنى.
- إضافة إلى هذا نجد حضوراً لعلم الاجتماع على مستوى دروس السلك الثالث لطلبة شعبة العلوم الاقتصادية (سوسيولوجية التنمية) ولطلبة شعبة العلوم السياسية (علم اجتماع السياسة) في درس أسبوعي لكل واحد منهما.

بيد أن الحديث عن التدريس في كلية الحقوق يستدعي الإشارة إلى جملة من المشاكل المزمنة التي تعرفها الكليات في المغرب عموما والتي يمكن أن نوجزها في العناصر الآتية. ضعف التجهيزات المادية: قلة قاعات الدراسة وضيقها بالنسبة للأعداد الكبيرة. نقصان كبير في قاعات المطالعة في الخزانات.

نقصان في عدد الأساتذة وتنوع في مسؤولياتهم بين التدريس والتأطير (بحوث السنة النهائية من الإجازة. دبلوم الدراسات العليا، رسائل الدكتوراه). أضف إلى ذلك مقتضيات البحث. فإذا أضفنا إلى ذلك كله أن كل كلية الحقوق لا تتوفر على أستاذ خاص في علم الاجتماع، أستاذ يتفرغ لتدريس المادة للطلبة الحقوقيين وما يتطلبه ذلك التدريس فإننا سندرك الصعوبة المركبة التي يعرفها تدريس علم الاجتماع في كليات الحقوق في المغرب.

٧) السوسيولوجيا في كليات الآداب في المغرب:

مسألتان اثنتان يتعين الانتباه إليهما قبل الحديث عن تدريس علم الاجتماع في المغرب. كلية الآداب، بنيتها، والوظيفة التي تؤديها بالفعل. وشعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وهو الإطار الذي يحدث ذلك الحديث بصفة مباشرة.

الإشارة إلى الصفة المزدوجة التي تحدثنا عنها في القسم السابق هي في الواقع أوضح ما تكون في هذه الكلية، في كلية الآداب. «إن الكلية مجال لتكوين باحثين في اللغات العربية والأجنبية (الفرنسية، الأسبانية، الانجليزية، الألمانية) وآدابها، إضافة إلى شعب التاريخ والجغرافيا والفلسفة» مجالها المقتضيات النظرية والبداغوجية التي يفرضها التكوين الأكاديمي. بيد أن الملاحظ في المغرب منذ تأسيس جامعة محمد الخامس (١٩٥٧) هو أن هذه الكلية تمثل «الممول» الأول والرئيسي لوزارة التعليم من أساتذة التعليم الثانوي، وخصوصاً في السلك الثاني منها.

أما مدارس التكوين الجهوية التي أخذ عددها يرتفع بصورة تدريجية، كمراكز لتكوين الأستاذة فعملها مقتصر على تكوين أستاذة السلك الأول، وأما المدارس العليا الحالية فعملها مقتصر على تكوين أساتذة المواد العلمية. ولكن «المدرسة العليا للأساتذة» التي أحدثت سنة ١٩٦٢ كمدرسة لتكوين أطر التعليم في السلك الثاني فهي تقوم بمهمة إدارية محض. فقد كان التكوين يتم في كلية العلوم (متى كان الأمر متعلقاً بالمواد الأدبية)... والذي نتج عن هذا الوضع، بصورة مباشرة، هو أن أعداداً هائلة من طلبة الكليتين كان ممن يحمل صفة طالب أستاذ. بل إن تلك النسبة ظلت لعدة سنوات تفوق ٨٠ في المائة بالنسبة لكلية الآداب. وهذا يعني بصفة واضحة أن هذه الكلية كانت بدورها مركزاً لتكوين الأطر دون أن ينظر إليها من حيث إنها كذلك. فإذا تركنا المدرسة العليا للأساتذة جانبا، وأخذنا بعين الإعتبار كون الدولة تعمل على فتح مراكز جهوية لتغطية حاجياتها من رجال التعليم الثانوي، وأخذنا بعين الاعتبار - حسب التقارير الرسمية - الحاجة التي أصبحت أكثر إلحاحاً، فإن المنتظر أن تكون صورة كلية الآداب غير ذلك اليوم. ولكن الواقع أيضاً هو أن كلية الآداب لا تزال «الممول» الأول والأكبر للقطاع التعليمي.

هذا الواقع ليس ملموساً على مستوى الإجازة فحسب، بل ربما كان أكثر قوة على مستوى الدراسات العليا. فالسواد الأعظم من طلبة شهادة الدروس المعمقة (= السنة الأولى من السلك الثاني وهي الامتحان الواجب اجتيازه قبل الانتقال إلى المرحلة الثانية. مرحلة اجتياز الموضوع وتسجيله) هو من الموظفين. بل إن هؤلاء الموظفين أستاذة في التعليم الثانوي بنسبة لا تقل عن ٩٠٪ في جميع الشعب. لذلك نجد أن دروس السلك الثالث غالباً ما تنظم في نهاية الأسبوع، أخذاً لوضعية هؤلاء الطلبة بعين الاعتبار. إن الكلية ليست إذن معهدا عالياً ولا منتدى لحلقات دراسية تحضرها نخبة أو قلة، ولكنها مجال حيوي في تكوين الأطر.

داخل هذه البنية العامة، وكأحد مكوناتها، توجد شعبة الفلسفة وعلم الاجتماع وعلم النفس وهي التي يتعين أن نتعرف عليها في صورة مجملة كتمهيد ضروري للحديث عن قسم علم الاجتماع.

مرّ الحصول على الإجازة في الفلسفة مثلما هو الحال في باقي الشعب الأخرى بمرحلتين. الأولى، هي المصطلح على نعتها بالنظام القديم، والثانية، هي النظام الحالي. ابتدأ العمل بالنظام الأول مع بداية الكلية، وانتهى العمل به مع بداية السبعينات. والنظام الحالي هو الذي أعقب الأول مباشرة. يقتضي النظام الأول التوفر على جذع مشترك في جميع المواد مع تغليب نسبي لاختيار التخصص. مدة هذا الجذع المشترك سنة واحدة يتعين بعدها الحصول على مجموع من الشهادات (= في الفلسفة: شهادة الأخلاق وعلم الاجتماع، شهادة علم

النفس، شهادة الفلسفة العامة والمنطق). أما النظام الحالي فيقوم على اعتبار التخصص ابتداء من السنة الأولى إضافة إلى تعويض نظام الشهادات بالسنوات، والتخصص في النظام الحالي غير الأختيار.

الإجازة في الفلسفة شهادة واحدة والاختيارات ثلاث. يبتديء الاختيار ابتداء من السلك الثاني. فالطالب الحاصل على الإجازة في علم الإجتماع هو إذن طالب درس الفلسفة أساساً. والأخذ بالتخصص يكون في الدراسات العليا أيضا.

تلك هي محددات الإطار العام لتدريس علم الإجتماع في كلية الآداب. بيد أنه تجدر الملاحظة إلى كون تخصص علم الاجتماع يعتبر - من الناحية العددية - أكبر الأقسام الثلاث. (انظر الجدول رقم ١) كما أنه كان يعتبر في عدد السنوات من أكبر أقسام الكلية من الناحية العددية (نفس الجدول). ولعل هذا المؤشر وحده يغنينا عن كل تعليق.

هذه المعطيات السابقة تنعكس على الدراسات العليا أيضاً، فبالرغم من الصعوبات والعراقيل العديدة التي تصادف طلبة هذه الدراسات، فإنهم في الغالب أساتذة في التعليم الثانوي، يعملون في مناطق قد يصل بعدها عن الكلية عدة مئات من الكيلومترات لأن عمل الأستاذ لا ينتهي في المدرسة بل لعله يبتديء خارجها في أغلب الأحيان مما يعني أن عمله يستنزفه استنزافاً شديداً. أضف إلى ذلك المشكلات المادية التي يطرحها التنقل بين مقر العمل وبين الكلية أسبوعياً وما تقتضيه دروس السلك الثالث من أبحاث وعروض ومن مساهمة في التركيب الجماعي للدروس. رغم هذا كله فالملاحظ هو ارتفاع عدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا عموماً واضطراد ذلك الارتفاع مع تقدم السنوات، وهو أيضاً النسبة المئوية الهامة لطلبة علم الاجتماع في تلك الدراسات (انظر الجدول رقم ٢).

يتلقى طلبة السنة الأولى من الإجازة في شعبة الفلسفة وعلم الإجتماع وعلم النفس مدخلا إلى علم الاجتماع: هو عبارة عن درس أسبوعي حصته الزمنية ٣ ساعات يتعاون على إنجازها استاذان على الأقل. ويتلقى طلبة السنة الثانية درساً أسبوعياً (قضايا مختارة في علم الإجتماع، حصته الزمانية ساعتان) أما بالنسبة لطلبة السلك الثاني من تخصص علم الإجتماع فيتلقون دروساً على النحو التالي:

السنة الأولى

علم الاجتماع التخصصي	ساعتان (٢)
الانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية (قضايا مختارة)	« «
علم الاجتماع العالم العربي	« «

علم الاجرام	" "
علم الاقتصاد	" "
علم النفس الاجتماعي	" "

السنة الثانية

مناهج البحث الاجتماعي	ساعتان (٢)
الإحصاء العام وعلم السكان (مطبقة على العالم العربي)	
علم الاجتماع القروي	" "
علم الاجتماع الحضري	" "
علم الاجتماع الصناعي	" "
بحوث ومناظرات	" "
النظريات الاجتماعية	" "

يتلقى الطلبة هذه الدروس في صورة محاضرات وعروض ونصوص، يمكن أن نجمل الملاحظات حولها على النحو التالي:

أ ـ غياب البحث الميداني والدراسات التي يشارك الطلبة في إنجازها.

ب ـ قلة العروض التي يقدمها الطلبة.

ج ـ يقوم التكوين في التلقين. الطالب مستمع سلبي في الغالب.

إن الأساتذة واعون بهذا المشكل، وهم في الغالب غير راضين عن صورة التدريس ولكن الواقع الذي تعيشه الكلية، واقع الصعوبات من النوع الذي تحدثنا عنه بالنسبة لكلية الحقوق، كل هذا يجعل من المتعذر اختيار طريق مغاير.

تتوج دروس الإجازة ببحث يكون الطالب مطالباً بإنجازه، والشعبة تتوفر حاليا على ذخيرة كبيرة من البحوث التي تتناول مجالات كثيرة.

إن تلك البحوث ظلت تتراكم دون أن يتم التفكير في القيام بتقويم إجمالي لها. وفي الموسم الجامعي الماضي قام مجموعة من الطلبة تحت إشراف أحد الزملاء من أساتذة الشعبة بمحاولة تقويم أولي لحصيلة البحوث التي قام طلبة قسم الاجتماع بإنجازها منذ سنة ١٩٧٢ وحتى الموسم الجامعي ١٩٨٠/١٩٨١[٢٥].

يمكن القول إجمالا بأن مختلف البحوث المقدمة من طرف الطلبة خلال الفترة المشار إليها تنقسم إلى أربعة أصناف رئيسية.

أ ـ بحوث قطاعية (شملت التجار الصغار، الصناعة التقليدية، التعليم، التصورات العامة حول الإدارة، الموظفين الصغار).

ب ـ بحوث تناولت ظواهر اجتماعية مثل: الهجرة، التنشئة الاجتماعية، السلطة والتمايز الاجتماعي، الحركة الوطنية، السيبة، التراث الشعبي.

ج ـ بحوث تدور حول الشخصية المغربية: الإنسان المغربي من خلال وسائل الاتصال، من أجل رسم خريطة ثقافية أيديولوجية، المرأة والشباب.

د ـ بحوث تتناول موضوعات مختلفة تتعلق بمختلف مجالات علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الديني، علم الاجتماع الصناعي، وبحوث ذات طابع نظري.

وقد قام هذا الفريق من الطلاب بتهيئة عدد من الجداول التي تتعلق بتلك البحوث: من حيث المحاور التي تتناولها حسب السنوات، مما يظهر ارتفاع الخط البياني لبعض البحوث في بعض السنوات، (ينظر الجدول رقم ٣) وجداول الأصناف الرئيسية (الجدول رقم ٣، ٤).

خاتمة

جعلنا الحديث عن تدريس علم الاجتماع في مؤسسات التعليم العالي في المغرب يندرج تحت هذا العنوان المزدوج: التنمية وتكوين الأطر. وقد حاولنا أن نبين في مقدمة هذه الدراسة كيف أن هذا الربط بين التنمية وتكوين الأطر كان ضرورة فرضها واقع البلاد غداة الاستقلال، فكان الشعار الموجه لكل التصاميم التي عرفتها البلاد، وكان إنشاء كل المعاهد العليا التي وقفنا عندها النتيجة العلمية لذلك الشعار. بيد أن تكوين الأطر، كما حاولنا أن نشرح ذلك من وجهة نظرنا، يتطلب وعياً كاملاً بأهميته وخطورته، أي بالأدوار المطلوب منه أداؤها. هو يعني في نهاية المطاف، إدراك هذه الصلة الضرورية التي تقوم بين الاقتصادي والاجتماعي. هنا يكون علم الاجتماع مدعوا لأن يلعب دوراً كبيراً وحاسماً، وهو مهيأ لذلك الدور وأهل لهذا السبب المزدوج. أولا لأنه استطاع أن يثبت فعاليته وشجاعته في التعبير عن الواقع، وفي إدراك الضوابط التي تحكمه، فهو يسعى إلى استخلاص الظواهر الموجودة في ذلك الواقع، وإلى التعبير عن ضوابطها، في صورة قوانين قابلة للمعرفة نظرياً، وقابلة للتطبيق عملياً. وثانياً لأنه استطاع أن ينجح كعلم تعددت المجالات التي تهتم به، أن يحقق تطوراً عاماً لذاته كعلم ـ عندما استطاع أن ينجح في قطاعات جديدة غير التي انطلق منها، وأن يواكب سير التطور الذي خلقه واستطاع بالمقابل أن يفيد تلك القطاعات.عندما يمدها بأدوات عمل جديدة ومناسبة.

ما الذي يمكن أن نقوله إجمالاً، عن علم الإجتماع في المؤسسات المشار إليها؟ عن الدور الذي يتعين عليه، نظرياً، القيام به؟ هل استطاع أن يحقق نجاحاً؟ هل صادفه الإخفاق أكثر من النجاح؟ أم أنه مُني بإخفاق عام ومرير؟

حاولنا في الصورة المتنوعة التي اجتهدنا في صياغتها انطلاقا من عمل ميداني أساساً، أن نظهر كيف أن الإخفاق كان من نصيب علم الاجتماع أكثر مما حالفه النجاح، بل ربما كان من باب المزايدة الرخيصة أن يكون الحديث عن نجاح واردا. لم يكن حكمنا هذا حكماً اعتباطياً، وإنما كان حكماً موضوعياً، فيما نعتقد لأنه حاول إظهار الأسباب، أي توضيح العراقيل التي تقوم في وجهه، تلك العراقيل ترجع إجمالاً، إلى أحد سببين اثنين:

١- طغيان الفكر التقنوقراطي المتطرف، الفكر الذي يعتقد أنه يمكن تسيير العالم بالمعادلات والأرقام، واعتبار الإحصاء والاقتصاد وحدهما عاملين كافيين في كل تحليل وفي كل تخطيط فكأنه مصاب بعمى لوني لايجعله يدرك العالم الإنساني في تنوع مشاكله وتداخل قضاياه، هذا الفكر ينعكس على مستوى التخطيط للبرامج التعليمية في مدارس تكوين الأطر المتنوعة من النوع المشار إليه.

٢- سبب ثان يرتبط بواقع «التخلف» بكيفية مباشرة. إن أحد المظاهر الكبرى المميزة لمجتمع العالم الثالث هو أنه مجتمع لم يحلل التحليل الكافي، عالم لم يخضع للتشريح العلمي والضروري. هذا التخلف نلمسه على مستوى التصور، أي على مستوى التخطيط، كما نلمسه على مستوى التسيير.

على مستوى التخطيط، لأنه يقع في الأغلاط التي يقع فيها الفكر المرسوم أعلاه بالفكر التقنوقراطي. هو لايفكر - على سبيل المثال - في القيام بأبحاث ميدانية تتعلق بالحياة الاجتماعية في جانبها الإنساني الاجتماعي، أو هو لاينتبه إلى الأبحاث التي تم إنجازها في هذا الصدد. عملياً، نجد الصلة منقطعة بين الجامعة (الأساتذة الباحثين والطلبة) وبين المسؤولين عن التخطيط - والحال أن هناك أبحاثاً قام بها طلبة مبتدئون، لا يتوفرون إلا على وسائل بدائية ويخضعون لمقتضيات زمنية تلزمهم نوعا من السرعة حقاً، بيد أن تلك الأبحاث في مختلف القطاعات التي قامت فيها، تظل رائدة أولاً، ووحيدة ثانياً (انظر الجدول رقم ٣). إن المفروض أن تؤخذ أبحاث مماثلة بنوع من الجدية، وأن يتم العمل على تعميقها وتطويرها من طرف القطاعات التي يرجع إليها أمر محاور البحوث المشار إليها.

لعل الخطوة الأولى نحو الخروج من التخلف بالفعل تقوم في الوعي بذلك التخلف، في معرفة الأسباب وإدراك العلاقات في المراجعة النقدية المستمرة أكثر من الوقوع في شرك دغدغة والرضا لرض الزائف عن النفس. في البحث عن مواطن النقص والضعف أكثر من الإشادة بمظاهر القوة. ولعل أكثر مواطن النقص سواء، بالنسبة لعلم الاجتماع الذي يهدف

إلى خدمة التنمية، ويصبح أن يكون علماً لها وبها، هو أن تقوم في وجهه العراقيل التي تحول بينه وبين تحقيق الأدوار التي تطلب منه التنمية أن يقوم بها.

جدول رقم (١)
طلبة قسم علم الاجتماع في كلية الآداب بالرباط (الإجازة)
١٩٧٣/١٩٧٤ - ١٩٨١/٨٢

الموسم الجامعي	إجمالي طلبة الكلية	أجمالي طلبة شعبة الفلسفة	النسبة المئوية لطلبة الفلسفة بالنسبة لطلبة الكلية	إجمالي طلبة السلك الثاني في الكلية	طلبة قسم علم الاجتماع في السلك الثاني	النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع بالنسبة لطلبة الفلسفة إجمالاً في السلك	طلبة الفلسفة في السلك الثاني إجمالاً	النسبة المئوية لطلبة العلم الاجتماع بالنسبة لإجمالي طلبة الكلية
١٩٧٣-٧٤	٣٥٠٩	٧٠٩	٢٠,٢٠	٤٩٤	١٦	١٤,٨	١٠٨	٣,٢٩
١٩٧٤-٧٥	٤٢٥٢	٧٧٤	١٨,١٠	٧٦٥	٧٨	٤٣,٨٢	١٧٨	١٠,١٩
١٩٧٥-٧٦	٤٩٩٦	١٠٦٢	٢١,٢٥	١١٤٩	٨٤	٢٧,٦٣	٣٠٤	٠٧,٣
١٩٧٦-٧٧	٥٣٤٢	١٣٤٨	٢٥,٢٣	١٣٩٨	١٤٥	٣٩,١٩	٣٧٠	١٠,٣٧
١٩٧٧-٧٨	٦٩٨٨	١٨٤٣	٢٦,٣٧	١٦٨٥	٢١١	٤٥,١٨	٤٦٧	١٢,٤٥
١٩٧٨-٧٩	٧٤٢٤	١٨٧٦	٢٥,٢٧	٢١٣٧	٢٧٤	٤٤,١٦	٦٤٣	١٣,٢٩
١٩٧٩-٨٠	٩٤١٤	٢٢٨٠	٢٤,٢١	٢٧٥٩	٣٨٠	٤٦,٢٨	٨٢١	١٣,٧٧
١٩٨٠-٨١	١٣.٣٩٣	٢٣٢٥	١٧,٣٦	٣٠٥٢	٤٠٥	٤٨,٧٣	٨٣١	١٣,٢٧
١٩٨١-٨٢	١٢.٤٨٤	٢٠٦٧	١٦,٥٥	٣٤٥٧	٣٩٦	٤٧,٠٣	٨٤٢	١١,٤٥

جدول رقم (٢)
طلبة علم الاجتماع في كلية الآداب بالرباط (السلك الثالث)
١٩٧٦/٧٧ ـ ١٩٨١/٨٢

الموسم الجامعي	شهادة استكمال الدروس				دبلوم الدراسات العليا				الدكتوراه			
	النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع في الكلية	شعبة الفلسفة	قسم الاجتماع	النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع في الكلية	طلبة الكلية إجمالا	شعبة الفلسفة	قسم الاجتماع	النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع في الكلية	طلبة الكلية إجمالا	شعبة الفلسفة	قسم الإجتماع	النسبة المئوية لطلبة علم الإجتماع في الكلية
١٩٧٦ـ٧٧	٩٤٧	١٧٥			١٣٩	٥٧			١٦	٤		
١٩٧٧ـ٧٨	٨١١	١٤٩	٧٥	٩,٢	١٧١	٤٥	٢٠	١١,٧	١٤	٢	١	٧,١
١٩٧٨ـ٧٩	١١٢٥	٢٥٠	١٢٣	١٠,٩٣	١٨٥	٤٢	١٢	٠٦,٤٨	١٨	٢	١	٥,٥
١٩٧٩ـ٨٠	١١٨٨	٢٩٤	١٦٠	١٣,٤٧	٢١٤	٤٢	١٢	٠٥,٦٠	٢٥	٤	٢	٨
١٩٨٠ـ٨١	١٣١٣	٢٧٢	١٥٣	١١,٦٥	١٩٦	٤٠	٢١	١٠,٧١	١٦	٤	٢	١٢,٥
١٩٨١ـ٨٢	١٥٢٨	٢٩٨	١٧١	١١,١٩	٢١٦	٤٨	٣٢	١٤,٨٠	١٧	٢	١	٥,٨٨

جدول رقم (٣)

محاور البحوث حسب السنوات

المحاور	٧٢ ٧٣	٧٣ ٧٤	٧٤ ٧٥	٧٥ ٧٦	٧٦ ٧٧	٧٧ ٧٨	٧٨ ٧٩	٧٩ ٨٠	٨٠ ٨١	أخر	المجموع
التجار الصغار	٠	٠	٠	٠	٠	١	٣١	٠	٠	٠	٣٢
الصناعة التقليدية	٠	٠	٠	٠	١	٢٣	٠	٠	٠	٠	٢٤
التعليم	٠	٠	٣	٧	١	٠	١	٠	٠	٠	١٢
التصورات حول الإدارة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٠	٦
الموظفون الصغار	٠	٠	٠	١	١٤	٠	٠	٠	١	١٦	
الهجرة والأحياء الهامشية	٠	٠	١	٢	٠	١	٣	٤	٣	١	١٥
الاجرام	٠	١	٣	١	٠	٤	١	١	٠	٢	١٣
التنشئة الاجتماعية	١	٠	١	٠	١	٠	٢	٢	٣	٠	١٠
السلطة والتمايز الاجتماعي	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٠	١١
الحركة الوطنية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	١٤	٢	٢٥
السيبة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٠	٩
التراث الشعبي	٠	٠	١	١	٠	١	١	١	٢	٢	٨
نحو البحث عن خريطة											
أيديولوجية	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨	٠	٨	
الانسان المغربي من											
خلال وسائل الاتصال	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣	٠	٠	١٣
المرأة	٠	٠	٧	٧	٤	٢٢	١٣	١٣	١٦	٢	٨٤
علم الإجتماع الصناعي	٠	٠	٠	٠	١	٠	٤	٠	٠	٠	٥
بحوث مختلفة	٠	١	١	١	٣	٤	٥	٣	١٠	٠	٢٨
المجموع	١	٢	١٧	٤٨	٢٨	٥٧	٦١	٥٧	٧٦	٩	٣٥٦

جدول رقم (٤)

البحوث التي تتناول الظاهرة الإجتماعية

المحاور السنوات	٧٢	٧٣ ٧٣	٧٤ ٧٤	٧٥ ٧٥	٧٦ ٧٦	٧٧ ٧٧	٧٨ ٧٨	٧٩ ٨٩	٨٠ ٨٠	٨١	آخر	المجموع
الهجرة والأحياء الهامشية		٠	٠	١	٢	٠	١	٣	٤	٣	١	١٥
السبية		٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	٠	٩
التنشئة الاجتماعية		١	٠	١	٠	١	٠	٢	٢	٣	٠	١٠
الإجرام		٠	١	٣	١	٠	٤	١	١	٠	٢	١٣
السلطة والتمايز الاجتماعي		٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١١	٠
الحركة الوطنية		٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩	١٤	١	٢٤
التراث الشعبي	٠	٠	١	١	٠	١	١	١	٢	١	٨	
المجموع	١	١	٦	٤	١	٦	٧	١٧	٤٢	٥	٩٠	

الهوامش

(١) التصميم الثلاثي (١٩٦٥-١٩٦٧)، وزارة الاقتصاد الوطني والمالية بالمغرب، (الصفحة ٦٤ من النص الفرنسي).

(٢) هذه مسألة معروفة في منظور الاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي. وفي حالة المغرب كان التعبير عنها يتم في شكل تمييز بين «المغرب النافع» و «المغرب غير النافع». طبيعي أن تعبيد الطرق وتشييد بعض الموانىء والسدود كان يخضع لهذا المنظور.

(٣) التصميم الخماسي (١٩٨١-١٩٨٥) - منشورات وزارة التخطيط والتنمية الجهوية.
الجزء الثاني - الصفحة ٥٨ (النص الفرنسي).

(٤) المرجع السابق - صفحة ٨١.

(٥) أورده محمد بن الحسن الوزاني في الجزء الأول من مذكراته (التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحررية المغربية)، ص ٢٤٤.
منشورات مؤسسة محمد الحسن الوزاني، طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت.

(٦) انظر «الحوليات المغربية لعلم الاجتماع» (السنة ١٩٧٠) الصفحة ٣٥ وما بعدها.

7- Abdelkabir Kahtibi - **Bilau de sociologie au Marac.**
(Publication del L, association pour la recherche eu Sciences humaines). Rabat- 1967-P.11.

(٨) حول «البعثة العلمية في المغرب» ونشاطها، انظر:
E - Burcke - la missiou scientifique au Naroc in **«Actes de Durham»** (recherches receute sm le Darec moderne
Publication B.E.S.M./ P.P 37-56.

(٩) أورده عبدالكبير الخطيبي في الصفحة ١٠ من الدراسة المشار إليها آنفا «حصيلة علم الاجتماع في المغرب». . .

10- Michausc - Bellaire - la sociologie Marocaine in **«les archives marocaines»** (PP 294-295)
(منشورات إدارة شؤون الأهالي ومصلحة الاستعلامات - قسم السوسيولوجيا)

(١١) انظر: تقرير النشاط السنوي للموسم الجامعي ١٩٧٧-١٩٧٨، الصادر عن «معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة» في الرباط.

(١٢) مثال ذلك: سوسيولوجيا التنمية (١٠ ساعات): الطبوغرافيا (٤ ساعات). انظر المرجع السابق.

(١٣) مقابلة مع الدكتور أحمد الزكاري، أستاذ علم الاجتماع في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.

(١٤) انظر تقرير النشاط السنوي المذكور آنفا.

(١٥) مرسوم وزاري بإحداث المعهد العالي للصحافة. انظر «الجريدة الرسمية» المغربية عدد ٣٣٨٩.

(١٦) تقرير المعهد العالي للصحافة المقدم للتصميم الخماسي الحالي. (الصفحة ٣).
انظر أيضا - الصفحات ٢٦١-٢٧٠ (القسم الثالث من نفس المرجع).

(١٧) مقابلة مع الدكتور مكي بن طاهر، الأستاذ بالمعهد.

(١٨) التصميم الخماسي الحالي. نفس المعطيات السابقة.

(١٩) إشارات حول «المعهد الوطني للإحصاء التطبيقي» - منشورات كتابة الدولة في التنمية الجهوية والتخطيط الصفحة (٩)، الصفحة (١٩).

(٢٠) القانون الداخلي للمعهد الوطني للعمل الإجتماعي بطنجة (الفصل الثاني).
(٢١) مذكرة تقديم مشروع قانون تأسيس المعهد الوطني للعمل الاجتماعي (باللغة الفرنسية).
(٢٢) مذكرة حول التأطير والتكوين في المعهد (بالفرنسية).
(٢٣) دروس علم الإجتماع في المعهد هي: مدخل إلى علم الاجتماع، مدخل إلى العمل الإجتماعي، إدارة المصالح الإجتماعية.
(٢٤) انظر الجريدة الرسمية (العدد ٣٤٤٠). المرسوم المتعلق بإصلاح نظام الدراسات والامتحانات في كليات العلوم الاقتصادية والإجتماعية.
(٢٥) «فصيلة الدراسات السوسيولوجية».
بحث جماعي للحصول على شهادة الإجازة خلال الموسم الجامعي (١٩٨١-١٩٨٢).
أنجزه فريق من طلبة السنة الرابعة في قسم الاجتماع في كلية الآداب في الرباط تحت إشراف الأستاذ الدكتور مكي بن الطاهر.

أهم المراجع الدراسية

أولا - باللغة العربية

(١) محمد بن الحسن الوزاني - التاريخ السياسي للحركة الوطنية المغربية، منشورات مؤسسة محمد الوزاني/ طبع دار الغرب الإسلامي - بيروت.
(٢) الحوليات المغربية لعلم الاجتماع (١٩٧٠)، منشورات المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع.
(٣) حصيلة الدراسات السوسيولوجية، بحث جماعي لنيل شهادة الإجازة في علم الاجتماع (١٩٨١-٨٢) تحت إشراف الدكتور مكي بن الطاهر (مرقونة على الراقنة).
(٤) الجريدة الرسمية المغربية (بعض أعداد).
(٥) «إشارات حول المعهد الوطني للإحصاء التطبيقيّ»، منشورات كتابة الدولة في التنمية الجهوية والتخطيط - الرباط.

II -eu laugue francaise

1- Abdelkabin Katibi - **Bilau de sociologie au Maroc** (Publications de L'association pour recherche eu recherche eu sciences humaines - Rabat. 1967).

2- E. Burcke - la missiou scientique au Naroc in **«actes de Durham»** recherches receutes sure le Noroc Nodem. B.E.S.M.

3- Michausc - Bellaire - la sociologie in «les archives marocaines». Paris, 1925.

4- Institut national Husseau II.

rappart d' activite (2977-1978)

5- Plaus: Triennal 1(965-1967) - Quinquennal (1961-1965) (publication du govern-ment marocain).

6- Note rélative au frojet de creation de l'I.N.A.S (Institut national de l'assistance sociale).

مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد ١٤ - العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ١١٥-١٣٤)

الخوف من النجاح عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة

مصطفى أحمد تركي
قسم علم النفس/ جامعة الكويت

مقدمة:

منذ بداية دراسة الدافعية للانجاز Achievement Motivation في علم النفس على يد ماكللاند Mcclelland وأتكنسون Atkinson في الخمسينات من هذا القرن، كانت البحوث التي تعتمد على عينات من الذكور قد توصلت إلى نتائج دالة وقابلة للاعادة، كما أن اثارة الدافعية للانجاز عند الذكور في ظروف المنافسة تؤدي إلى ارتفاع درجاتهم، عنها في الظروف المحايدة أو ظروف الاسترخاء. أما عند الاناث فلم يكن الوضع بمثل هذا الوضوح فلم تكن نتائج البحوث المعتمدة على عينات من الاناث منسقة، أو قابلة للاعادة، كما أن درجات الاناث في الدافعية للانجاز لا ترتفع في موقف المنافسة عنها في الموقف المحايد.

ومن الواضح أن الباحثين في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٧ كانوا أقل اهتماما في دراسة الدافعية للانجاز عند الاناث، وكان تركيزهم على دراستها عند الذكور فقط. وخير برهان على ذلك كتاب ماكللاند الذي صدر عام ١٩٥٣ تحت عنوان «الدافع للانجاز» فلقد خصص فيه ٨ صفحات للبحوث التي عن الاناث، مع أن الكتاب يقع في ٤٠٠ صفحة.

وفي كتاب أتكنسون الذي صدر عام ١٩٥٨ تحت عنوان «الدافع في الخيال، والفعل والمجتمع»[1] ويقع في ٨٧٣ صفحة ويغطي معظم البحوث التي ظهرت في الدافعية للانجاز حتى ذلك الوقت، لم يعالج البحوث التي عن الاناث إلا في هامش من هوامش الكتاب.

ويبدو أن هذا العزوف عن دراسة الدافعية للانجاز عند الاناث في تلك الفترة كان له أساس نظري يوجهه، فهذا فيلد يرى أن الدافعية للانجاز عند المرأة، وليس عند الرجل،

ترتبط بالحاجة إلى التقبل الاجتماعي، وهي الحاجة إلى أن تكون محبوبة. أما ماكللاند فيرى أن الدافعية للانجاز عند المرأة تعد عاملا أقل مركزية من دافع الانتساب إلى جماعة (الأسرة)، أي أن المرأة تهتم بالحياة الاجتماعية أكثر من اهتمامها بالانجاز، في حين أن الرجال على العكس من ذلك. وهذا يعني أن من يريد دراسة الدافعية للانجاز في صورتها النقية عليه أن يدرسها عند الرجال فقط.

وهذا ما فعله معظم الباحثين حتى السبعينات من هذا القرن. (Horner 1968, Alper 1974)

وظل موقف الباحثين هكذا حتى ناقشت ماتينا هورنر Matina Horner رسالتها للدكتوراه عام ١٩٦٨ بجامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية[٢]. ويدور العمل الذي قامت به حول تفسير مشكلة الدافعية للانجاز عند المرأة، فصاغت فرضا مؤداه أن المرأة لديها دافع تحاشي النجاح Motive to avoid success أو الخوف من النجاح Fear of success أقوى من دافع الانجاز. ولقد أدى عمل هورنر إلى تقدم ملموس في هذا المجال ومن علامات هذا التقدم ما يلي:-

١- تم تجميع وتوثيق نتائج وبيانات البحوث حول الدافعية للانجاز عند المرأة.

٢- افترضت هورنر بعدا جديدا في الشخصية الانسانية وهو دافع تحاشي النجاح أو «الخوف من النجاح».

٣- تم تصميم اختبار اسقاطي للخوف من النجاح، مع وضع معايير دقيقة لتصحيحه. (Karabenick 1977)

وترى هورنر أن الميل لتحاشي النجاح بين الاناث يظهر في مواقف المنافسة وخاصة تلك التي تتضمن منافسة أمام الذكور، وهذا الميل هو الذي يتحكم في تحديد ما يتعلق بالسلوك الانجازي عند المرأة، وليس عند الرجل، في المجتمع الأمريكي المعاصر، وقد يكون هذا العامل مسئولا إلى حد كبير عن الفروق التي تلاحظها في البحوث السابقة بين النوعين.

كما ترى هورنر أن النجاح يعتبر تهديدا للمرأة، لأن التفوق أو الامتياز غير العادي في المجال الأكاديمي أو الفكري يعادل، لا شعوريا، فقدان الأنوثة، الأمر الذي يؤدي إلى النبذ الاجتماعي وبمعنى آخر يمكن القول أن هناك وجهين للنتائج السلبية للنجاح عند المرأة هما:-

الأول: فقدان المرأة الاحساس بالأنوثة وتقدير الذات.

الثاني: النبذ الاجتماعي بسبب النجاح. (Horner 1968 a)

كما أن الانجاز في موقف الاثارة يتضمن نوعين من المنافسة:

- المنافسة أمام معيار الامتياز المتضمن في العمل أو الواجب ذاته الذي نريد انجازه.

- والمنافسة أمام شخص أو أشخاص آخرين. ومن الواضح أن نغمة العدوان في المنافسة تكون أقوى من المنافسة أمام آخر، فقد ترى المرأة أن الفوز في هذه الحالة يعني القضاء على الشخص الآخر.

أما في الإنجاز الذي في موقف عدم المنافسة أو الموقف المحايد، يتنافس الفرد ضد معيار الامتياز فقط، وفي هذه الحالة يحاول الباحث أن يقنع المفحوص أن درجاته لن تقارن بدرجات أي شخص آخر لكي يبعد معنى المنافسة عن تفكيره. واذا كان فرض هورنر صحيحا فان المنافسة تزيد من درجة الخوف من النجاح، أي أن الأنثى في موقف المنافسة تحصل على درجات أعلى مما في الموقف المحايد أو موقف الاسترخاء.

والواقع أن هذ الافتراض الذي قدمته هورنر يعد جديدا، اذ أن نظرية الدافعية وخاصة عند أتكنسون تقوم على أن الصراع عند الفرد يكون بين دافعين: الميل إلى تحقيق النجاح والميل إلى تحاشي الفشل ولم تتطرق النظرية الى الدافع إلى تحاشي النجاح.

وتورد هورنر بعض الأدلة التي تستند إليها في فروضها عن الخوف من النجاح، فهذا ما كوبى Maccoby عام ١٩٦٣ يشير إلى أن الفتاة التي تمتلك خصائص الاستقلال والكفاح النشط الايجابي اللازم للتفوق العقلي، فانها تقاوم أو تتحدى الصفات أو الخصائص والممارسات المتعارف عليها والمستقرة لسلوك النوع، ويجب أن تدفع ثمن ذلك بالقلق، وهذه الفكرة تتضمنها صياغة هورنر للدافع لتحاشي النجاح.

كما أن كاجان وموس Kagan & Moss عام ١٩٦٢ أشارا إلى أن الأنثى عندها قلق زائد حول العدوان والسلوك التنافسي أكثر من الذكر، ولذلك فهي تتعرض للصراع القوي في مواقف التنافس العقلي أو الذهني أما مرجريت ميد Mead الباحثة الانثروبولوجية المعروفة فترى أن أساس المشكلة أن زيادة الكفاح والمجاهدة في العمل العقلي يمكن أن ينظر اليه على أنه سلوك عدواني تنافسي، فالنغمة العدوانية المرتفعة للنجاح والمنافسة واضحة في التعبيرات المستخدمة لمثل هذه المواقف، والقائمة على حقيقة أنه في معظم الأحيان وعندما ينجح أحد فان انسانا آخر يفشل أو يضار. (Horner 1969 a, 1972, Kagan & Moss 1962)

ويقوم تصور هورنر للخوف من النجاح على الفروض التالية:

١- أن دافع تحاشي الفشل صفة مميزة مستقرة في الشخصية، يكتسبها الفرد مبكرا في حياته وترتبط بمعايير دور النوع.

٢- يمكن أن تعمل هذه الصفة كاستعداد للشعور بعدم الراحة عندما تنجح الأنثى في مواقف الانجاز القائمة على التنافس، لأن مثل هذا السلوك لا يتفق مع الأنوثة، ولا مع المعايير الداخلية للأنثى.

٣- أن الخوف من النجاح يعد استعدادا لتوقع النتائج السلبية، مثل النبذ الاجتماعي، بعد النجاح في مواقف المنافسة.

٤- أن الخوف من النجاح أكثر انتشارا بين الاناث عنه بين الذكور، وهذا يؤدي إلى القول بأن النجاح في مواقف المنافسة يتفق ويتسق مع الذكورة وأهداف الذكور ولا يتعارض معها.

٥- يمكن اثارة دافع تحاشي النجاح بشدة في مواقف الانجاز التنافسية، عندما يعكس الانجاز المقدرة العقلية والقيادية، وعندما يقيم في ضوء معايير الامتياز، وضوء انجاز شخص آخر، اكثر مما في المواقف المحايدة أو غير التنافسية.

٦- بمجرد أن يستثار الدافع للانجاز، فان الميل إلى تحاشي النجاح اما أن يقوم بوظيفة كف الميل نحو تحقيق النجاح، أو قد يؤدي إلى التعبير عن الاستجابات الدفاعية التي تعمل على التخفيف من القلق المثار عندما تتطلب العوامل الخارجية التعبير عن الخوف من النجاح.

٧- أن قوة أو شدة الميل إلى تحاشي النجاح تنجم عن عدة عوامل هي: قوة الدافع، قيمة الحافز، واحتمالات النجاح.

وحاولت هورنر التحقق من فروضها هذه، فقامت بدراسة على ٩٠ طالبة و ٨٨ طالبا من طلبة جامعة ميتشجان بالولايات المتحدة الأمريكية. واستخدمت الاختبار الاسقاطي الذي أعدته لذلك من اختبار تفهم الموضوع، وكانت تقدم الاختبار للطالبات على الوجه التالي:

«بعد امتحان الفصل الأول وجدت آن Anne نفسهاالأولى على فصلها في كلية الطب».
ثم تطلب من كل طالبة أن تكتب قصة عن هذه الطالبة آن.
وكانت تقدم الاختبار للطلاب على الوجه التالي:

«بعد امتحان الفصل الأول وجد جون نفسه الأول على فصله في كلية الطب».
ثم تطلب من كل طالب أن يكتب قصة عن «جون».

ومن أهم نتائج البحث والتي تعنينا هنا أن الطالبات أظهرن بوضوح خوفا من النجاح أكثر مما فعل الطلاب، فلقد عبر ٨ من ٨٨ طالبا أي أقل من ١٠٪ عن الخوف من النجاح، أما الطالبات فقد عبرت ٥٦ من ٩٠ طالبة أي أكثر من ٦٢٪ من الطالبات عن الخوف من النجاح. والفرق دال عن مستوى ٥ . . (Horner 1968 a)
وهذه النتيجة تتفق مع فروض هورنر:

وفي دراسة أخرى تالية لهورنر أوضحت فيها أن قيمة الحافز السلبي للنجاح عند المرأة وهي في موقف منافسة أكثر منها وهي في موقف محايد أو استرخاء، وخاصة عندما تكون المنافسة أمام ذكور.
وهذا يعني أن الأنثى عندما تكون في موقف منافسة أمام ذكور فانها تحصل على درجة أعلى في الخوف من النجاح.

وفي هذه الدراسة بدأت هورنر تشير بوضوح إلى الخلفية الثقافية والاجتماعية للاناث اللائي عبرن عن الخوف من النجاح. فلقد وجدت أن ٧٨٪ من الاناث المرتفعات في الخوف

من النجاح من أسر من الطبقة الوسطى، أو أعلى الوسطى وأن آباءهن رجال أعمال ناجحون، وتضع أسرهن قيما عليا للكفاءة والمقدرة والاستقلال. كما بدأت تشير بوضوح أيضا إلى دور النوع كعامل هام في الخوف من النجاح، فترى أنه قد أصبح أكثر وضوحا أن مشكلات الدافعية للانجاز عند المرأة أكثر تعقيدا، فلا ينبغي أن يقتصر تحليلنا على ما اذا كانت استدخلت أو تمثلت وجهة نظر تقليدية أكثر أو أقل عن دور الأنثى. وتكشف العلاقة المعقدة عن نفسها في الاستعدادات الداخلية للشخصية عند الأنثى، وهو ما نطلق عليه الدوافع، فضلا عن العوامل الموقفية التي تحدد طبيعة توقعها لنتائج وآثار أفعالها وقيمة هذه النتائج بالنسبة لها في هذا الموقف. هذه العوامل الأخيرة هي التي تحدد للأنثى الاجابة على السؤال: هل تهتم بالمنافسة أمام الذكر مع ما قد يتبع ذلك من نبذ محتمل اذا هي قد أنجزت أفضل مما فعل هو؟.

وهذا يعني أنه بالنسبة للمرأة، فان توقع النجاح وخاصة أمام رجل منافس يحمل في طياته تهديدا لأنوثتها، ولتقديرها لذاتها، وامكانية أن تصبح منبوذة اجتماعيا، ولذلك فعليها أن تنسحب من الأنشطة العقلية، والمنافسة والانجاز في مجتمعها.

كما ترى هورنر أنه من الواضح أن هناك الكثير الذي لا يزال في حاجة إلى دراسة حتى نجيب على القضايا المثارة في مجال الخوف من النجاح، وحتى نتفهم العوامل المتضمنة في تطور واثارة دافع الخوف من النجاح ونتائج هذه الاثارة. (Horner 1972)

ومنذ ظهور عمل هورنر أصبح مصطلح الخوف من النجاح معروفا بين علماء النفس الذين يهتمون بدراسة الدافعية للانجاز، فأدى ذلك إلى اجراء العديد من البحوث حول هذا المتغير في الثقافة الأمريكية، وفي ثقافات أخرى، ولكن هذه البحوث تميزت بالتوصل إلى نتائج غير منسقة وبجدل نظري حاد بين مؤيد ومعاض لهذا المفهوم ومكانته في نظرية الدافعية Tresemer, 1977)

ويمكن القول أن مصدر هذه النتائج غير المنسقة تلك الدراسات التي تحاول الربط بين الخوف من النجاح والنوع، وبالمقاييس المختلفة لدور النوع، وخاصة عند استخدام الاختبار الاسقاطي لتقدير الخوف من النجاح. (Forbes & King 1983)(٣)

ويبدو من الملائم أن نناقش بعض البحوث الأخرى التي أجريت في مجالنا هذا، سواء كانت تؤيد فروض هورنر أو تعارضها حتى تتضح معالم الصورة أمامنا، وتسهل لنا خطواتنا أثناء اجراء الدراسة الحالية.

ففي دراسة أجراها بريسكوت Prescott على مجموعة من الذكور (٣٦) والاناث (٣٤) من طلبة الجامعة، وجد أن ٤٧,٢٪ من الذكور و ٨٨,٢٪ من الاناث حصلوا على درجات

مرتفعة في الخوف من النجاح، وواضح هنا أن نسبة الاناث أعلى من نسبة الذكور، ولم توضح الدراسة ما اذا كان ذلك في موقف محايد أو موقف منافسة بين الذكور والاناث. (Horner 1972)

وفي دراسة أجراها موناهان وآخرون Monahan على عينة تتكون من ١٢٠ من الذكور و ٦٨ من الاناث تتراوح أعمارهم بين ١٠-١٦ سنة، واستخدموا الاختبار الاسقاطي بطريقة هورنر. فأوضحت نتائج البحث أن ٢١٪ من الذكور، و ٥١٪ من الاناث قد حصلوا على درجات مرتفعة في الخوف من النجاح. أي أن الاناث أعلى من الذكور، وهو ما يتفق مع فروض هورنر. وان كانت نسبة الذكور في هذه الدراسة أعلى منها في دراسة هونر الأصلية كما أن نسبة الاناث أقل منها.

ومن النتائج الهامة لهذه الدراسة أن نسبة استجابات الخوف من النجاح عن قصة الفتاة «آن» سواء عند الذكور أو الاناث كانت أعلى من نسبة استجابات الخوف من النجاح عن قصة الفتى «جون» سواء للذكور أو الاناث. ويفسر الباحثون هذه النتيجة بأنها تعكس الاعتقاد في الثقافة الأمريكية بأن قيام الأنثى بعمل يعد من المهن التقليدية للذكور يجعلها تواجه كل أنواع الصعوبات، والصراع الداخلي والخارجي، فالمرأة الناجحة في عمل من أعمال الرجال، غالبا ما ينظر اليها - في الثقافة الأمريكية - سواء من الذكور أو الاناث، بأنها غير جذابة وغير مريحة.

وهذا يدل على أن الذكور والاناث يكشفون في موقفهم هذا عن وجود الصورة النمطية لدور النوع السائد في الثقافة. ولذلك فمن التسرع والمخاطرة أن تتقدم خطوة إلى الأمام، بناء على بيانات تتعلق بالمعتقدات وتستنتج منها نتائج تتعلق بالدينامية النفسية للأفراد (Psychodynamic) فنصل إلى المضمون الذي مؤداه بأن الاناث تعاني من دوافع الخوف من النجاح.

ومن الواضح هنا أنه على الرغم من أن موناهان وزملاءه قد توصلوا إلى نتائج تتفق مع فروض هورنر، إلا أن تفسيرهم لهذه النتائج لا يتفق بل يتناقض مع تفسيرها. فهم يرون أن الفرق بين الذكور والاناث يرجع إلى دور النوع وليس إلى الخوف من النجاح. (Monahan Et Al, 1974)

والدراسة الوحيدة - في حدود علم الباحث - التي نشرت عن أثر الاختلاط على الخوف من النجاح المتخيل أجراها ونشل وآخرون، وتؤيد نتائجها بحوث هورنر، فاتضح أن نسبة الاناث في اختلاط (٤٠,٩٪) أعلى من الاناث بدون اختلاط (١٥,٨٪) في الخوف من النجاح والفرق دال، أما بالنسبة للذكور في اختلاط (٣٠,٨٪) والذكور بدون اختلاط

(٢٧,٣٪) فالفرق غير دال، أي أن الاختلاط يؤثر على الخوف من النجاح عند الاناث فقط. (Winchel 1974)

وإذا كانت البحوث السابقة تؤيد فروض هورنر إلا أن هناك عددا أكبر من البحوث لا تتفق معها، ومن هذه البحوث بحث هوفمان Hoffman الذي قام به عام ١٩٧١ بعد ست سنوات من جمع هورنر بيانات بحثها للدكتوراه، فقام هوفمان باعادة دراسة هورنر على مجموعة طلاب نفس الجامعة وباستخدام نفس الاختبار الاسقاطي واتباع نفس الاجراءات التفصيلية، وكانت عينة بحثه تتكون من ٢٤٥ طالباً وطالبة، وذلك ليرى ما اذا كان سيصل إلى نتائج مماثلة لنتائج هورنر أم لا؟ وهل سيحدث تغيير في درجة الخوف من النجاح عند الطلاب والطالبات أم لا؟.

ومن أهم نتائج بحث هوفمان ما يلي:

١ـ أنه لا يوجد فروق بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح.
٢ـ أن ٦٥٪ من الاناث حصلن على درجة مرتفعة من الخوف من النجاح وهي نفس نسبة عام ١٩٦٥ (عندما بدأت هورنر جمع بياناتها).
٣ـ أن ٧٧٪ من الذكور حصلوا على درجة مرتفعة من الخوف من النجاح، وكانت نسبة الذكور عام ١٩٦٥ عند هورنر ٨٪ أي أن نسبة الذكور الذين حصلوا على درجات مرتفعة في الخوف من النجاح ارتفعت بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى عدم وجود فروق بين النوعين في الخوف من النجاح في هذه الدراسة.

ويعلق هوفمان على ذلك بقوله أن الخوف من النجاح لم ينخفض عند الاناث على الرغم من حركات تحرر المرأة التي حدثت خلال هذه السنوات في الولايات المتحدة الأمريكية. (Hoffman 1974)

وفي دراسة حديثة أجراها فوربز وكنج (Forbes & King) على عينة تتكون من ١٠٧ من الذكور و ٨٨ من الاناث استخدما اختبارا موضوعيا لقياس الخوف من النجاح، وليس اختبارا اسقاطيا، ومن أهم نتائج البحث أنه لا يوجد فرق بين النوعين في الخوف من النجاح، كما لم يجدا علاقة بين الخوف من النجاح وبين الأنوثة أو الذكورة، وهذا يعني أن دافع تحاشي النجاح لا يرتبط بالأنوثة، أي لا يقتصر على الاناث فقط. وهذه النتائج لا تتفق مع فروض هورنر ومع نتائج بحوثها. (Forbes & King 1983)

وكانت هورنر تفترض أيضا أن درجة الخوف من النجاح المرتفعة تكف السلوك المنجز فتؤدي إلى عدم الانجاز، ولكن في دراسة أجراها كل من سورنتينو وشورت Sorrentino & Short على ١٦٤ طالبة جامعية، واستخدما الاختيار الاسقاطي لتقدير الخوف من النجاح،

ولم تؤيد نتائج البحث فروض هورنر، بل على العكس وجدا أن الطالبات اللاتي حصلن على درجة مرتفعة في الخوف من النجاح أنجزن أفضل من الطالبات اللاتي حصلن على درجات أقل. (Sorrentino & Short 19)

ومن الدراسات التي أجريت حول الخوف من النجاح خارج الثقافة الأمريكية، تلك التي أجراها ياما يوشي Yamauchi في اليابان على مجموعة من الذكور (٦٢) ومجموعة من الاناث (٦٢) وجميعهم من طلبة الجامعة، واستخدم اختبارا موضوعيا، لتقدير الخوف من النجاح، ولم يستخدم الاختبار الاسقاطي، وكان الهدف من البحث معرفة الفروق بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح في موقف منافسة وموقف محايد. وأوضحت نتائج البحث عدم وجود فرق بين النوعين في الخوف من النجاح. (Yamauchi 1982)

وهناك دراسة أخرى أجريت للمقارنة بين مجموعة من طلبة الجامعة في استراليا، ومجموعة أخرى من طلبة الجامعة في الولايات المتحدة الأمريكية أجراها فيزر ورافلسون Feather & Raphelson وذلك بهدف الاجابة على السؤال: ما اذا كان الخوف من النجاح دافعاً، أم تعبيراً عن دور النوع النمطي التقليدي؟.

وتتكون المجموعة الاسترالية من ١٢٦ طالبا و ٨٨ طالبة، أما المجموعة الأمريكية فتتكون من ٨٣ طالبا و ١١٣ أنثى واستخدم الباحثان الاختبار الاسقاطي الذي استخدمته هورنر في دراستها الأصلية. وقد أوضحت نتائج البحث من العينة الاسترالية أن القصص التي تدور حول صور الاختبار الاسقاطي تعد دور النوع النمطي السائد في الثقافة، حيث إن كلاً من الطلاب والطالبات يرون أن نجاح الأنثى له نتائج سلبية. وهذه النتيجة تتسق مع الافتراضات التي مؤداها أن هناك قدرا من الفهم الثقافي العام حول دور النوع في المجتمع الاسترالي، ومن الواضح أن أحد جوانب تحديد الدور المتعارف عليه يرتبط بتحديد التفكير السوي، والانجاز الملائم لكل من المرأة والرجل.

ولكن النتائج المستمدة من العينة الأمريكية لم تكن بمثل هذا الوضوح والتحديد بين الذكور والاناث، ففي الوقت الذي يرى فيه الطلاب في العينة الأمريكية أن نجاح الأنثى له نتائج سلبية أكثر من نجاح الذكر، كانت هناك فروق قليلة جدا في نسبة قصص الخوف من النجاح التي كتبتها الاناث لمثير الأنثى والذكر. كما اتضح أن نسبة قصص الخوف من النجاح عن الأنثى والتي كتبتها الاناث الأمريكيات كانت أقل من نسبتها عند الاناث الاستراليات.

ويخرج الباحثان بخلاصة عامة مؤداها أن تلك الفروق ترجع إلى الفروق بين الثقافتين الأمريكية والاسترالية، في تحديد دور الذكر ودور الأنثى، وأن الفروق بين النوعين كانت أكثر وضوحا في الثقافة الاسترالية. (Feather & Parheleon 1974)

ويبدو واضحا الآن أن عددا من البحوث التي أجريت عن الخوف من النجاح أوضحت أن نتائجها تعبر عن دور النوع وليس عن «دافع تحاشي النجاح» وهذا ينفي الزعم بأن الخوف من النجاح أكثر انتشارا بين الاناث، وأن الدافعية للانجاز أكثر انتشارا بين الذكور، وحيث أن الخوف من النجاح ليس أكثر انتشارا بين الاناث، فهذا يعني عدم وجود ارتباط دال بين الخوف من النجاح والأنوثة. وهذا ما تؤيده نتائج بحث كيرني Kearney ، الذي استخدم اختبارا موضوعيا لقياس الخوف من النجاح، واختبارا موضوعيا لقياس الأنوثة في الثقافة الأمريكية، فأوضحت النتائج عدم وجود ارتباط بين المتغيرين (Kearney 1982)

ونلاحظ أيضا على نتائج البحوث السابقة التي أجريت للتحقق منها، وبناء على عدم اتساق البحوث التي اعتمدت على الاختبارات الاسقاطية في الثقافات المختلفة: كالثقافة الأمريكية والاسترالية. فيمكن القول بأن ما كانت تراه هورنر أنه دافع، قد لا يكون كذلك، بل هو «دور النوع» المنمط ثقافيا.

ويبدو من المهم الآن أن نساهم هنا في ثقافتنا العربية في محاولة الاجابة على التساؤل الذي لايزال قائما. هل تختلف الاناث عن الذكور في درجة الخوف من النجاح؟ وفي حدود علم الباحث لا توجد دراسة في هذا المجال في الثقافة العربية.

ان الاجابة على هذا التساؤل من بيانات مستمدة من الثقافة العربية تكشف لنا عما اذا كانت المرأةالعربية يحكمها الخوف من النجاح ـ وليس الدافعية للانجاز ـ أكثر من الرجل العربي. والفوائد التطبيقية لمثل هذه الاجابة هامة لعملية تنمية المجتمع وتقدمه، ودور المرأة العربية فيها.

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على الفروق بين الذكور والاناث (من طلبة الجامعة) في الخوف من النجاح في موقف محايد وموقف منافسة في الثقافة العربية.

فروض البحث:

بناء على نتائج البحوث التي أجريت في الثقافة الأمريكية، والاسترالية، واليابانية، وبناء على نتائج البحوث التي استخدمت اختبارات موضوعية لقياس الخوف من النجاح. يمكن أن نفترض الفروض التالية:

١ـ لا تختلف درجات الذكور عن درجات الإناث في الخوف من النجاح في الموقف المحايد.
٢ـ لا تختلف درجات الذكور عن درجات الاناث في الخوف من النجاح في موقف المنافسة.
٣ـ لا تختلف درجات الذكور في الخوف من النجاح في الموقف المحايد عنها في موقف المنافسة.

٤ـ لا تختلف درجات الاناث في الخوف من النجاح في الموقف المحايد عنها في موقف المنافسة.

تصميم التجربة:

كانت بحوث هورنر تقوم على طلبة الجامعة، كما أن البحوث التي حاولت التحقق من فروض هورنر تعتمد على بيانات من طلبة الجامعة حتى يمكن المقارنة بين نتائج هذه البحوث وتلك.

كما أن هورنر، أوضحت في احدى الدراسات أن الاناث اللاتي عمرهن أقل من عمر الالتحاق بالجامعة ينخفض عندهن الخوف من النجاح. (Horner 1972) وفي دراسة أخرى أجراها توملنسون ـ كيزي على أناث عمرهن أكبر من عمر طالبات الجامعة، فوجد أيضاً أن الخوف من النجاح ينخفض عندهن. فضلا عن أن هوفمان يعلق على نتائج بحثه بقوله إن الصراع عند المرأة يكون في قمته خلال سنوات الجامعة عندما يكون الاختيار بين الزواج (تكوين أسرة والانتساب اليها) أو العمل وتكوين مهنه، فضلا عن أن فيروف وفيروف يريان أن التخيل الدافعي السلبي يميز مجموعتين بصفة خاصة من الاناث هما:

الفتاة التي لم تتزوج، وطالبة الجامعة (Tomlinson - Keasey 1974) (Hoffman, 1974) ولذلك وحتى يمكن مقارنة نتائج بحثنا هذا بنتائج البحوث في الثقافات الأخرى، تتكون عينة البحث من طلاب وطالبات الجامعة أيضا. كما أن فروض هورنر ـ والتي سبق الاشارة اليها ـ التي مؤداها أن الخوف من النجاح عند المرأة يرتفع في موقف المنافسة أمام الذكور، هذه الفروض في الثقافة العربية وذلك على الوجه التالي:

تم استيفاء بيانات اختبار الخوف من النجاح من ثلاث مجموعات من الطلبة في مكان ووقت المحاضرة:

المجموعة الأولى: طلاب فقط.
المجموعة الثانية: طالبات فقط.
المجموعة الثالثة: طلاب وطالبات معا. (مختلط).

وتم جمع بيانات البحث من كل مجموعة في موقف محايد، ثم بعد شهر ونصف تقريبا في موقف المنافسة.

الموقف المحايد:

كانت تعليمات الاختبار عند استيفاء بياناته من كل مجموعة في الموقف المحايد كالتالي: هذا مقياس يقدر اتجاهات الطلبة نحو بعض القضايا العامة، ليس هناك اجابة صحيحة

وأخرى خاطئة، وهو بهدف البحث العلمي فقط، وكان يطلب من أفراد المجموعات المختلفة عدم كتابة أسمائهم.

موقف المنافسة:

كانت تعليمات الاختبار عند استيفاء بياناته من كل مجموعة في موقف المنافسة كالتالى: هذا مقياس يقدر الدافعية للانجازات والرغبة في التفوق، وفي انجاز العمل بصورة ممتازة، والرغبة في اتقان العمل الذى تقوم به على أفضل صورة، وسوف نقارن في ذلك بين درجات الطلاب ودرجات الطالبات لنرى أيّاً منهما أعلى في هذه الصفات. وكان مع اختبار الخوف من النجاح اختبار آخر للدافعيه للانجاز ترجمه الباحث أيضا. واستخدم هذا الاختبار كمحك لمدى انخفاض وارتفاع درجات المجموعات المختلفة في الموقف المحايد وموقف المنافسة، وبعد تصحيحه اتضح عدم وجود فروق بين درجات الطلاب ودرجات الطالبات في الدافعية للانجاز سواء في موقف المنافسة أو الموقف المحايد.

ونلاحظ أنه من حيث الموقف الذي تحدث فيه التجربة (سواء في موقف المنافسة أو الموقف المحايد) نجد موقفين لكل نوع: موقف للطلاب دون حضور طالبات، وموقف للطلاب بحضور طالبات (مختلط) وأيضا موقف للطالبات فقط، دون حضور طلاب، وموقف للطالبات بحضو طلاب (مختلط) ولقد اهتم فيزر ورافلسون (Feathier & Raphelson) منذ عام ١٩٧٤ بأهمية الموقف التعليمي (مختلط وغير مختلط) وطالبا بأن تهتم بحوث المستقبل بهذا المتغير حيث أنه هام في موقف اثارة الدافعية للانجاز. (Feathier & Raphelson 1974) والواقع أن هذا التصميم جديد في دراسة الخوف من النجاح. فلم ينشر ـ في حدود علم الباحث ـ سوى دراسة واحدة حاولت دراسة علاقة الموقف التعليمي بالخوف من النجاح، ولكن الدراسة لم توضح طريقة تحديد الموقف التعليمي، فضلا أنها لم تستخدم المنافسة مع هذا المتغير كما فعلت الدراسة الحالية. (Winchel Et Al 1974) والتصميم الحالي للدراسة سيساعد في توضيح ما اذا كان حضور النوع الآخر في موقف المنافسة يؤثر في الخوف من النجاح كما كانت تفترض هورنر أم لا. كما نلاحظ أنه من حيث طريقة المنافسة التي استخدمت في البحث الحالي تعتمد على الفروق الطبيعية بين النوعين، وفي الوقت نفسه تركز على ما يمكن أن يكون هناك من منافسة بينهما أو استعداد لها، غرستها الثقافة والتنشئة الاجتماعية، فاذا كانت أساليب تنشئة الأبناء في ثقافتنا العربية تعلم الذكور والاناث المنافسة خلال نموهم وخلال تعلمهم دور النوع الملائم، فسوف يؤدي ذلك إلى وجود استعداد أو ميل للمنافسة عند أفراد النوعين، ويظهر ذلك خاصة في موقف الاثارة والمنافسة وعندما يوجد المثير الملائم.

العينة:

تتكون عينة البحث من مجموعتين من الطلاب ومجموعتين من الطالبات، وكان عدد كل مجموعة كما يلي:

الطلاب:

طلاب فقط ٢٠ طالبا
طلاب في اختلاط ١٢ طالبا

الطالبات:

طالبات فقط ٣١ طالبة
طالبات في اختلاط ٢٢ طالبة (في مجموعة واحدة مع الطلاب)
وتتراوح أعمار العينة من ١٩ إلى ٢٥ سنة وهم من المستويات والتخصصات المختلفة بالجامعة وتصميم البحث بطريقة اعادة التطبيق (مرة بدون منافسة وأخرى بمنافسة) على نفس المجموعة يضمن لنا تماثل العينة في التطبيق.

مقياس الخوف من النجاح:

منذ أن حاولت هورنر تفسير تناقض نتائج بحوث الدافعية للانجاز عند المرأة، وخرجت بمصطلح «الخوف من النجاح»، وهي تستخدم في بحوثها مقياس اسقاطي (مستمد من اختبار تفهم الموضوع) لتقدير هذا البعد. كما استخدمه الباحثون الذين حاولوا التحقق من فروضها، ولكن بحوثهم كما رأينا لم تصل إلى نتائج منسقة حول الخوف من النجاح عند الذكور والاناث، ولذلك وجهت انتقادات عديدة إلى طريقة هورنر في تقدير الخوف من النجاح، فابتعد الباحثون عن استخدام الاختبار الاسقاطي، واستخدموا الطريقة الموضوعية بدلا منه، ويرى ترسمر Tresemer وكارابينيك Karabenick أن أحد أسباب عدم التوصل إلى نتائج منسقة في دراسات الخوف من النجاح هو أدوات القياس المستخدمة. (Tresemer (Karabenick 1977) 1977)

كما أن سورنتينو وشورت (Sorrentino & Short) يخرجان من بحثهما بمضمون مؤداه امكانية أن يكون اختبار هورنر الاسقاطي على الأقل في جزء منه مقياسا للقدرة وليس للدافع. (Sor-rentino & Short 1974) فضلا عن أنه لايوجد كراسة تعليمات لتصحيح الاختبار الاسقاطي، كما أن الدرجة التي نحصل عليها من هذا الاختبار مستمدة من قصة واحدة فقط. (Zucker-man & Allison 1976)

ازاء كل هذه الانتقادات بدأ الباحثون في تصميم أدوات موضوعية لتقدير الخوف من النجاح ومثال على هذه المحاولات، تلك التي قام بها جود وجود (Good & Good 1973) وزوكرمان والسون (Zuckerman & Allison 1976) وفي ضوء الاعتبارات اعتمد الباحث على أحد الاختبارات الموضوعية لتقدير الخوف من النجاح في البحث الحالي، والاختبار هو اختبار الخوف من النجاح الذي أعده زوكرمان وألبسون، لأنه حديث وأجريت عليه دراسات عديدة ومنشورة.

وصف الاختبار:

يتكون هذا الاختبار من ٢٧ بندا، وعلى المجيب أن يبدي موافقته أو عدم موافقته على البند بوضع دائرة حول تدريج من ١ الى ٧، ويرى مصمما الاختبار أن استخدامه في بحوث المستقبل عن الخوف من النجاح قد يحل مشكلة عدم الاتساق بين نتائج البحوث التي تجري في هذا المجال.

وقام الباحث بترجمة الاختبار الى اللغة العربية، وعرض الصورة العربية على أحد المتخصصين في اللغة الانجليزية لمقارنة الترجمة العربية بالأصل الانجليزي، ولم يكن هناك سوى ملاحظات قليلة على الترجمة العربية، اتفقا على تعديلها.

ثبات وصدق الاختبار:

قام مصمما المقياس بثلاث دراسات للمقارنة بين الذكور والاناث في الولايات المتحدة الأمريكية واتضح وجود فروق دالة بين النوعين، أي أن الاختبار يميز بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح.

وبناء على الأساس النظري الذي مؤداه أنه ليس من المنطقي أن يحصل الفرد على درجة مرتفعة في الدافعية للانجاز وفي نفس الوقت على درجة مرتفعة في الخوف من النجاح، فان العلاقة بين المتغيرين من المتوقع أن تكون سالبة، وعلى هذا الأساس فان الارتباط بين مقاييس الدافعية للانجاز ومقاييس الخوف من النجاح يفترض أن يكون سالبا.

وعلى هذا الأساس درس مصمما الاختبار الارتباط بين اختبارهما واختبار مهرابيان (Mehrabian) للدافعية للانجاز فوجدا الارتباط بينهما سالبا (للاناث -٢٣,٠ وللذكور - ٢٠,٠) وهذه براهين كافية على صدق الاختبار. واكتفى مصمما الاختبار بالأدلة على صدقه ولم يتحدثا عن ثباته (Zuckerman & Allison 1976) أما عن ثبات وصدق الصورة العربية للاختبار فقد اتضح أن ثباتها ٦٣,٠ بطريقة القسمة إلى نصفين. ويمكن الحصول على ثبات أعلى للاختبار بالتعديل في بنوده، ولكن الباحث يرى أن يبقي عليه دون تعديل حتى يمكن مقارنة نتائجه بالنتائج في الثقافات الأخرى، كما أن معامل الثبات هذا يكفي للتحقق من فروض البحوث.

وفيما يتعلق بصدق الصورة العربية فقد تحقق منه الباحث بقدرة الاختبار على التمييز بين أعلى ٢٧٪ من الطالبات (مجموعة أولى) وأدنى ٢٧٪ من الطالبات (مجموعة ثانية) في الخوف من النجاح، فاتضح أن متوسط درجات المجموعة الأولى ١١١,٠٧ والانحراف المعياري ٦,٤٣، أما متوسط درجات المجموعة الثانية فهو ٨١,٩٠، والانحراف المعياري ٥,٨٢ والفرق بين المجموعتين دال عند مستوى أقل من ٠١, (ت ـ٣٣,٦٤ ودرجة الحرية ١٩٨) أي أن الاختبار يميز بين المجموعتين (المرتفعة والمنخفضة) في الخوف من النجاح، كما درس الباحث الارتباط بين الاختبار في صورته العربية واختبار مهرابيان للدافعية للانجاز (ترجمة الباحث أيضا) فاتضح أنه سالب (للذكور ـ٢٦,، وللاناث ـ٢٤,). وهذا يتفق مع الأساس النظري للعلاقة بين مقاييس الدافعية للانجاز ومقاييس الخوف من النجاح، وهذه كلها مؤشرات جيدة على صدق الاختبار.

ولـذلك يرى الباحث أن الاختبار في صورته العربية صالح لجميع بيانات البحث الحالي وللتحقق من فروضه.

نتائج البحث:

١ـ يوضح الجدول رقم (١) نتائج تحليل التباين للمجموعات الأربع في الخوف من النجاح (ذكور دون اختلاط، ذكور في اختلاط، اناث دون اختلاط، اناث في اختلاط) في الموقف المحايد. ويتضح من الجدول عدم وجود فروق بين المجموعات الأربع، وهذا يعني عدم وجود فروق دالة في الخوف من النجاح بين الذكور والاناث في الموقف المحايد سواء كانوا دون اختلاط أو في اختلاط. **وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الأول.**

جدول رقم (١) يوضح نتائج تحليل التباين
للمجموعات الأربع في الموقف المحايد

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
الفروق بين المجموعات	٢٨,٥٦٣	٣	آ
الفروق داخل المجموعات	٢٨,٥٦٣	٣	,٢٢٩

آ قيمة F هنا غير دالة.

٢ـ يوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل التباين للمجموعات الأربع في الخوف من النجاح في موقف المنافسة. ويتضح من الجدول عدم وجود فروق دالة بين المجموعات الأربع في موقف المنافسة. أي أنه لا يوجد فروق دالة بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح في

موقف المنافسة، سواء كانوا بعيدين عن النوع الآخر أو بحضوره وهذه النتيجة تتفق مع الفرض الثاني للبحث.

جدول رقم (٢) يوضح نتائج تحليل التباين للمجموعات
الأربع في الخوف من النجاح في موقف المنافسة

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
الفروق بين المجموعات	٢٩٥,٠٩٩	٣	أ
الفروق داخل المجموعات	٢٩٥,٠٩٩	٣	١,١٦٢

أ قيمة F هنا غير دالة.

٣- كما يوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل التباين لتفاعل النوع والاختلاط في الموقف المحايد ويتضح من الجدول أن النوع لم يؤثر أو يتأثر بالاختلاط في درجة الخوف من النجاح في الموقف المحايد.

جدول رقم (٣) يوضح نتائج تحليل التباين لتفاعل النوع
والاختلاط في الموقف المحايد

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
تأثير النوع	١٦,٨٣٦	١	أ٠,١٣٥
تأثير الاختلاط	٥٨,٣٧٢	١	أ٠,٤٦٧
التفاعل بين النوع والاختلاط	١٢,٨٥٠	١	أ٠,١٠٣

أ قيمة F هنا غير دالة.

٤- يوضح الجدول رقم (٤) نتائج تحليل التباين لتفاعل النوع والاختلاط في الخوف من النجاح في موقف المنافسة.
ويتضح من الجدول أن النوع لم يؤثر أو يتأثر في درجة الخوف من النجاح في موقف المنافسة.

جدول رقم (٤) يوضح نتائج تحليل التباين لتفاعل النوع والاختلاط في موقف المنافسة

مصدر التباين	متوسط المربعات	درجة الحرية	F
النـــوع	٢٧,٤٢١	١	,١٠٨ أ
الاختلاط	١٨٢,٩٤٤	١	,٧٢٠ أ
التفاعل بين النوع والاختلاط	٦٨٠,٢٢٨	١	٢,٦٧٨ أ

أ قيمة ف هنا غير دالة.

٥- يوضح الجدول رقم (٥) قيمة ت للفروق بين الذكور وهم في موقف محايد وموقف منافسة. وقيمة ت للفروق بين الاناث وهن في موقف محايد وموقف منافسة، دون اختلاط وفي اختلاط. ويتبين من الجدول أن قيمة ت غير دالة سواء للذكور أو الاناث دون اختلاط أو في اختلاط، في الموقف المحايد أو موقف المنافسة.

وهذا يعني أنه لا فرق بين درجات الذكور وهم في الموقف المحايد ودرجاتهم وهم في موقف المنافسة في الخوف من النجاح، وهذا يتفق مع الفرض الثالث للبحث.

كما تعني نتائج الجدول أنه لا فروق بين درجات الاناث في الخوف من النجاح وهن في الموقف المحايد ودرجاتهن وهن في موقف المنافسة، وهذا يتفق مع الفرض الرابع للبحث.

جدول رقم (٥) يوضح قيمة ت لمتوسط الفروق بين الذكور في الموقف المحايد وموقف المنافسة، ومتوسط الفروق بين الاناث وهن في الموقف المحايد وموقف المنافسة

متوسط الفروق بين الذكور في الموقف المحايد وموقف المنافسة				متوسط الفروق بين الاناث في الموقف المحايد وموقف المنافسة			
دون اختلاط	قيمةت ب	في اختلاط	قيمةت ب	دون اختلاط	قيمةت ب	في اختلاط	قيمةت ب
٩,١	,٢٣١	١٥,٥	,٣٤٢	٨,٩٠	,١٨٣	٧,٠٩	,١٧٤

ب قيمة غير دالة احصائيا.

مناقشة النتائج:

يتبين من نتائج البحث الحالي أنه لا يوجد فروق دالة بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح سواء كانوا في موقف محايد أو موقف المنافسة، سواء كانوا في اختلاط. كما يتضح من النتائج أن درجات الذكور أو الاناث في الموقف المحايد لا تختلف في موقف المنافسة. واذا كانت هذه النتائج تتفق مع فروض البحث، إلا أنها لا تتفق مع نتائج بحوث هورنر، ونتائج بحث ونشل وآخرين (Winchel) وتتفق نتائج البحث الحالي مع نتائج بحوث كل من هوفمان وكيرني وفوربز وكنج التي أجريت في الثقافة الأمريكية. (Hoffman 1974, Kearney 1982, Forbes & King 1983)

وبناء على نتائج البحوث السابقة ونتائج البحث الحالي يمكن القول أن هذه الفروق بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح ما هي إلا فروق في التعبير عن «دور النوع» بين الذكور والاناث، وليست فروقا في «دافع تحاشي النجاح» كما ترى هورنر. ومن البراهين التي تدعم هذا التفسير أن بعض البحوث التي استخدمت الاختبارات الاسقاطية في دراسة الخوف من النجاح، قد فسرت القصص التي كتبها الذكور والاناث على أنها تعبر عن دور النوع وليس الخوف من النجاح. (Feather & Raphelson 1974, Tresemer 1977, Alper 1973)

كما أن هورنر ترى أن دافع الخوف من النجاح أو تحاشي النجاح يعد سمة مستقرة في الشخصية اكتسبها الفرد مبكرا في حياته مع معايير دور النوع السائد في ثقافته (Horner 1968 a, Horner 1972) ومن المتفق عليه بين الباحثين أن هذه المعايير يكتسبها كل من الذكور والاناث من الثقافة، إلا أن هورنر ترى أن الخوف من النجاح قاصر على الاناث، وهذا ما لم تبرهن على صحته معظم البحوث التي درست الفروق بين النوعين في الخوف من النجاح بالاختبارات الموضوعية، بل إن البحوث التي درست العلاقة بين الأنوثة والخوف من النجاح لم تجد ارتباطا دالا بين المتغيرين. (Kearney 1982)

ومن الأدلة الأخرى على صحة هذا التفسير، الدراسة التي أجراها هوفمان بعد ست سنوات من دراسة هورنر، واتبع في اجرائها نفس الخطوات والاجراءات التي اتبعتها هورنر، فوجد هوفمان أن نسبة الاناث اللاتي عبرن عن الخوف من النجاح ظلت كما كانت في بحث هورنر، أما نسبة الذكور فارتفعت إلى ٧٧٪ بعد أن كانت ٨٪ في دراسة هورنر.

فاذا اعتمدنا على منطق هورنر بان الاناث اللاتي يفضلن القيام بدور غير تقليدي ترتفع لديهن درجة الخوف من النجاح، وكان ذلك صحيحا لارتفعت نسبة الاناث اللاتي يخفن من النجاح في بحث هوفمان، وذلك لأنه خلال الفترة التي بين البحثين، اتخذت حركة تحرر المرأة في الولايات المتحدة الأمريكية أبعادا أعمق وأكثر انتشارا، وازداد اتجاه المرأة الجامعية نحو العمل خارج المنزل والابتعاد عن الدور التقليدي للأنثى، مما يؤدي ـ بناء على فروض هورنر

- إلى صراع أعمق عند المرأة، لأنها تنافس الرجل في مجاله، وقلق أكثر على أنوثتها، وبالتالي درجة أعلى في الخوف من النجاح، وهذا لم يحدث، بل على العكس، زادت نسبة الذكور الذين عبروا عن الخوف من النجاح. ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الذكور بأن ذلك يعد تعبيرا عن تغير ادراكهم لدور النوع، وخاصة بعد حركة تحرر المرأة، وليس ارتفاعا في درجة الخوف من النجاح. وعلى هذا الأساس لم يظهر بحث هوفمان فروقاً دالة بين النوعين، اذ أصبح مقبولا أكثر في الثقافة الأمريكية أن تعمل المرأة في مجالات العمل الخاصة بالرجال، كما أصبح مقبولا أن يعمل الرجال في مجالات كانت قاصرة على النساء. أي أن تحديد دور النوع أصبح أقل حدة عن ذي قبل. (Hoffman 1974)

ومن البراهين التي يعتمد عليها التفسير المقدم في البحث الحالي، أن البحوث التي استخدمت الاختبارات الموضوعية لقياس «الخوف من النجاح» لم تجد فروقا دالة بين الذكور والاناث، سواء في الثقافة اليابانية أو الثقافة العربية (البحث الحالي) ولذلك يمكن القول أن الخوف من النجاح كما تقيسه الاختبارات الموضوعية مستقل إلى حد كبير عن دور النوع، على العكس من فروض هورنر، ولذلك فان عدم وجود فروق بين النوعين يتسق مع الفرض القائل بأن الخوف من النجاح سمة من سمات الشخصية الانسانية عند كل من الذكور والاناث، وليس قاصرا على الاناث كما تفترض هورنر. ومع ذلك فقد يختلف الذكور عن الاناث أيضا في هذه السمة تماما مثل أي سمة أخرى من سمات الشخصية. (Karabenick 1977, Ullian 1976, Forbes & King 1983)

وبمعنى آخر أن ما ظهر لهورنر في قصص الطلاب والطالبات عن الاختبارات الاسقاطية ما هو إلا دور النوع، ولأن دور النوع يختلف بوضوح من وقت إلى آخر في الثقافة الواحدة، ويختلف من ثقافة إلى أخرى اختلافا واضحا، فلم تتسق نتائج البحوث حول فروض هورنر.

وهذا توملنسون كيزي يجد في بحثه أن الاناث غير المتزوجات عندهن خوف من النجاح أعلى من النساء المتزوجات والفرق دال احصائيا، كما وجد أن النساء اللاتي بدون أطفال عندهن خوف من النجاح أعلى من النساء اللاتي عندهن أطفال والفرق دال احصائيا، ويخرج من ذلك بمضمون مؤداه أن الخوف من النجاح التخيلي (باستخدام الاختبار الاسقاطي) هو تعبير عن القلق على الدور أكثر منه «دافع». فموقف الدور له تأثير أساسي في النتاج التخيلي للمرأة. وهذا ما يتفق مع التفسير المقدم في البحث الحالي. (Thomlinson - Keasey 1974)

وحيث أن الخوف من النجاح كما تقيسه الاختبارات الموضوعية يعد سمة من سمات الشخصية المستقرة فهي إلى حد كبير موجودة في الثقافات المختلفة، وان كانت بدرجات مختلفة، وهذا هو ما منح البحوث حولها قدرا كبيرا من الاتساق في الثقافات المختلفة. ومع

ذلك فليس هناك من سبب أن نزعم أن تعلم دور النوع يستبعد تعلم الدوافع المرتبطة به، وعلى الباحث أن يميز بين هذين المفهومين سواء على المستوى المفاهيمي أو الاجرائي.

والواقع أن القول بأن ما توصلت اليه هورنر ليس الخوف من النجاح بل هو دور النوع لا يعني ابعاد الخوف من النجاح كما تقيسه الاختبارات الموضوعية عن الدافعية للانجاز، فالخوف من النجاح في هذه الحالة مرتبط وان كان بالسالب بالدافعية للانجاز، وعلى هذا الأساس ليس من الممكن عزل الخوف من النجاح بهذا المعنى عن النظرية الأكثر شمولا للدافعية للانجاز، والتي اشتقت منها هورنر هذا المفهوم.

وإذا كانت عينة هورنر من الطلبة الذين يدرسون في نظام مختلط، وأدت إلى الفروق بين النوعين فان الدراسة الحالية لم تجد فروقا دالة بين الذكور والاناث في اختلاط أو في غير اختلاط. وهذا لا يتفق مع فروض هورنر. (Horner 1968 B)

وهناك عامل جوهري آخر ينبغي أن نضعه في اعتبارنا عند مناقشة نتائج هورنر، ذلك أنها في بحوثها تستخدم الموضوع (آن أو جون) كحقيقة واقعية، فكل منهما قد أنجز عمله وهو أو هي على قمة الفصل في نهاية الفصل الدراسي، ثم جعلت آن في كلية الطب وهو مجال معروف في معظم دول العالم أنه ملائم أكثر للذكور، ولذلك عندما لجأ ألبر (Alper) إلى طريقة اسقاطية كاملة ولم يجعل آن الأولى على فصلها، ولم يحدد نوع الدراسة التي تدرسها توصل إلى نتائج تتعارض مع نتائج هورنر، على الرغم من أنه استخدم الاختبار الاسقاطي أيضا قبلها. ومع ذلك فلم تكتب الاناث قصصا مشبعة بدافع تحاشي النجاح أكثر من قصص الذكور.

فما الذي كان سيحدث ـ لو أن مثيرهورنر آن كانت على قمة فصلها في مدرسة تمريض، وهو مجال معروف بين الثقافات أنه ملائم للاناث، نتوقع أن تقل بشكل ملحوظ قصص الخوف من النجاح عند الاناث.

وقريب من هذا قد حدث مع حراينجر وآخرين عندما لم يحددوا نوع الدراسة أو التخصص التي تدرس فيه «آن». فأدى ذلك إلى وجود ٥٠٪ من القصص فيها تحاشي النجاح و ٥٠٪ فيها نجاح سواء عند الذكور أو الاناث. (Alper 1973) ومع أن الدراسة الحالية لم تجد فروقا بين الذكور والاناث في الخوف من النجاح، إلا أن زوكرمان والسون وجدا فروقا بين النوعين في الثقافة الأمريكية أي أن في الثقافة الأمريكية يحصل الطلاب (١٠٦,٧) والطالبات (١١١,٠٣) على درجات أعلى في الخوف من النجاح من الطلاب (٩٣,٦٢) والطالبات (٩٢,٧٧) في الثقافة العربية، وذلك باستخدام نفس الاختبار في الدراستين. فضلا عن أن الفرق بين الطلاب والطالبات في الثقافة الأمريكية دال احصائيا وهو ليس كذلك في الثقافة العربية.

وإذا حاولنا تفسير ذلك لقلنا أن هذا يتفق إلى حد كبير مع تفسيرنا للخوف من النجاح كما تقيسه الاختبارات الموضوعية سمة من سمات الشخصية التي توجد في كل من الذكور والاناث، حيث يوجد في الثقافتين الأمريكية والعربية وكذلك الثقافة اليابانية عند كل من الذكور والاناث ولكن بدرجات مختلفة.

ومما لا شك فيه أن نمط الحياة والمنافسة والدافعية للانجاز في الثقافة الأمريكية، والعلاقة بين الذكور والاناث في ظل هذا الاطار تختلف إلى حد كبير عنها في الثقافة العربية. فالثقافة العربية لها طابعها الخاص في متطلبات الانجاز عند كل من الذكور والاناث. وفي تحديد العلاقة بين النوعين يرى الباحث أن العلاقة بينهما في الثقافة العربية تقوم على التعاون أكثر منها على التنافس، وذلك على العكس من العلاقة بين النوعين في الثقافة الأمريكية التي تقوم على التنافس أكثر منها على التعاون، ونتائج بحث زوكرمان والسون تدعم هذا الزعم.

وان كان هذا التفسير لا يزال في حاجة إلى التحقق منه امبريقيا في بحوث قادمة عبر الثقافات.

الهوامش

(1) Kinsm, J.W., Motives in Fantasy, action, and Society. Princeton: Van Nostrand.

(٢) كانت هذه الرسالة للدكتوراة تحت إشراف ماكللاند، رائد البحث في الدافعية للانجاز.

(٣) من العوامل التي أدت إلى إنتشار نظرية هورنر حتى بين المثقف العادي في الولايات المتحدة الأمريكية، أنها نشرت نتائج بحوثها في مجلة «علم نفس اليوم» Psyctiology today والتي تنشر أحداث نتائج بحوث علم النفس في أسلوب سهل لغير المتخصصين في علم النفس.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣٥-١٥٣)

قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة

نيفين عبدالخالق مصطفى
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة القاهرة

شغلت «النبوة» ـ كظاهرة لها قداستها ـ الفكر الإنساني عبر مراحل متعددة ومنذ بدأ النبي ـ ﷺ ـ دعوته، وقضية الوحي والنبوة مثلت أساساً هاماً في المناقشات التي دارت بين المكذبين بنبوة «محمد» فما كانوا يقبلون أن يكون محمد البشر الذي يأكل ويشرب ويمشي في الأسواق، نبياً يتلقى وحياً[1]، وكان الرعيل الأول من المسلمين لا يثيرون قضايا فلسفية، ولا مناقشات جدلية حول النبوة ومعجزاتها، وإنما كان شأنهم هو الإيمان والتسليم بكل ما جاء من عند الله، وكان القرآن والرسول يوضحان ما يمكن أن يثار من تساؤلات حول الوحي وطرائقه، وحول محمد البشر الرسول ـ مهمته ونبوته.

إلا أن ذلك الإذعان الفطري لم يبق بمنأى من الشك، وكان أشد ما يوجه للإسلام من تحدٍ هو تلك الآراء المنكرة للنبوة والتي تحاول هدم الدين من أساسه. ولقد أثارت هذه الآراء المنكرة وأثرها الاجتماعي والسياسي الفكر الإسلامي وحفزته للدفاع عن العقيدة، ونظرا لأن منكري النبوة إنما بنوا أفكارهم اعتماداً على ما أدعوه من حكم العقل، فلقد رد عليهم مفكرون إسلاميون مستخدمين نفس السلاح العقلي[2].

وفي العصر الحديث يواجه المجتمع والفكر الإسلامي تحديات متعددة، لعل أبرزها يتمثل في محاولته الإبقاء على الارتباط بنموذج الأسوة والاحتذاء، وذلك في نفس الوقت الذي يتفاعل فيه مع الفكر الإنساني ومشاكل العصر.

ومن هذا المنطلق ندرس قيادة الرسول وخلافته، وذلك في إطار مقارن بالمدركات التحليلية لعالم الاجتماع ماكس فيبر، حيث كانت له اهتمامات بدراسة الأديان وتأثيرها على

المجتمع[٣]، ومما تناوله في نمط «القيادة الكاريزمية»[٤] كمستوى خاص في تحليله للسلطة والقيادة، تتضح مكانة قيادة النبي حيث ينظر إلى القيادة الكاريزمية على أنها في أنقى صورها وأكثرها حدة تكون هي موضع قيادة النبوة، وحيث يصف «فيبر» ـ النبي ـ بأنه الإنسان الذي يستطيع بواسطة الفضيلة والهبة الشخصية التي يمتلكها ـ «الكاريزما» ـ، وبفضيلة المهمة المقدسة والرسالة التي يدعو إليها ـ أن يدعو إلى عقيدة دينية أو أمر إلهي، فالنظر إلى النمط الكاريزمي على أنه مرتبط بنوع من النبوة الدينية ـ عند فيبر ـ يعتمد أساسا على وصف الخاصية الكاريزمية ببعض الصفات والمقومات المركزة التي تمكن صاحبها من الاتصال بالقوة العظمى المتحكمة في وجود الإنسان وفي الكون[٥].

وبناء على ذلك كان اهتمامنا «بالنمط الكاريزمي» للقيادة عند ماكس فيبر، ونحن نتناول نموذج «قيادة الرسول» كتعبير عن النبوغ والتميز الذي لن يتكرر وبالطبع فإن «قيادة الرسول» هي أعلى من «القيادة الكاريزمية» التي لم يقصرها فيبر على الأنبياء وحدهم وإنما هو استخدمها أساساً للأشخاص الموهبين بشكل فائق للعادة حيث تعني فضيلة «الكاريزما» لديهم الصفة التي تنتج من الحصول على مواهب ونعم إلهيَّة، فهي أساساً خاصية للسلوك وللشخصية تتعلق بهؤلاء الذين يستجيبون لها كمظهر للهبة والامتلاك بواسطة قوة مقدسة إلهية، ويعلق «بندكس» ـ وهو أحد من اعتنوا بشرح فكر ماكس فيبر، على نظرة «فيبر» تلك بأنه لاحظ أن الأنبياء يتميزون فوق كاريزميتهم الشخصية بأنهم مبعوثون بمهمة ورسالة مقدسة، فالأنبياء يشبهون تماماً صانعي القوانين أي أنه يشير إلى دور «قيادة النبوة» كمشرع يتلقى وحياً مقدساً[٦].

ونلاحظ أن إخضاع فيبر ظاهرة مثل «النبوة» لطريقة التفكير العقلاني، جعلته يساوي بين «النبي» وأي شخص يعتقد فيه أنه يمتلك مواهب غير عادية حيث يكفي مجرد الاعتقاد والاقتناع بامتلاك شخص ما لهذه المواهب غير العادية، حتى ولو لم تكن موجودة فيه فعلا، ولذلك فقد أكد فيبر على الحاجة إلى الاعتراف الاجتماعي بتلك الخاصية، والذي بدونه يصبح امتلاك القائد لهذه الهبة وكأنه لا معنى له[٧].

وهذه النظرة تختلف عن نظرة الفكر الإسلامي إلى «النبوة» فالنبي يكون نبياً وطاعته واجبة حتى ولو كذَّبه الناس جميعاً، ولا تنقضي رسالته بموته فهو نافذ الطاعة في حياته وبعد مماته[٨].

ومن ثم فإن القيادة الكاريزمية وإن لم تتطابق مع قيادة الرسول، إلا أنها تعبر عنها إلى حد ما، إضافة إلى أن «أزمة الخلافة» التي تعقب كلاهما تمثل وجه تشابه آخر يشجع على المقارنة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مدرك «الكاريزما» لايبدو ـ من وجهة نظر الباحثة ـ بعيدا عن مجال الفكر الإسلامي الذي يهتم أساساً بظاهرة القيادة ويعنى أشد العناية بالصفات والشرائط المطلوبة في شخص القائد، ولهذه الملحوظة أهمية خاصة عند البحث في

تناول المجتمع الإسلامي لبعض قضايا الوجود السياسي والاجتماعي المتعلقة بالشرعية والضبط، والمعارضة وبناء المؤسسات ثم الأصالة والمعاصرة، التي تؤرق الأجيال الإسلامية المعاصرة، حيث يتمثل لب المشكلة في كيفية اتخاذها لمسلك يجعل المجتمع أصيلا مربوط الصلة بنموذج الأسوة والإحتذاء ويكون في نفس الوقت معاصراً ومتفاعلا مع مشاكل العصر وأحداثه المتغيرة، والهدف من استخدام مدركات عالم الاجتماع «ماكس فيبر» في تحليل النموذج القيادي للرسول وأزمة الخلافة التي أعقبته، هو أنها تمثل عاملاً مساعدا في فهم حقيقة تعامل المجتمع الإسلامي مع بعض القضايا الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال رؤية تحليلية/سياسية واجتماعية تعد كأداة مساعدة من أجل مزيد من التحليل لما ينسب للفكر الإسلامي من ضعف وافتقار في الناحية التأسيسية لمؤسسات الحكم والاقتصاد على وضع الصفات والمؤهلات المطلوبة في أشخاص القائمين بأدوار الحياة السياسية، هذا إضافة إلى قضايا سياسية أخرى.

أولا: قيادة الرسول والأنماط المثالية للسلطة:

إن فكرة «النمط المثالي»[٩] تتلخص في أنه يمثل أسلوبا نموذجيا معياريا، بمعنى أنه يمثل بناءً نظريا عاما توصف على أساسه الحالات الواقعية ويطلق «فيبر» على النمط أو النموذج أنه «مثالي» لأنه يتحقق كفكرة[١٠]، وعلى هذا الأساس وضع تصنيفا للسلطة في شكل ثلاثة أنماط مثالية وذلك استناداً لمعيار الشرعية، وتلك هي: السلطة التقليدية، والشرعية هنا تستند على الاعتقاد في قدسية التقاليد الممعنة في القدم، وفي شرعية طاعة الزعماء الذين يمارسون السلطة طبقاً لتلك التقاليد، والسلطة العقلانية القانونية، وهنا تؤسس الشرعية على الاعتقاد بأن أصحاب السلطة يصلون إليها ويمارسونها وفقا للقانون، ومن ثم فإن ما يتم عمله «بطريقة قانونية» ينظر إليه أنه شرعي، ثم السلطة الكارزيمية، وهنا تؤسس الشرعية على الإخلاص لشخصية استثنائية مثالية تمثل بطولة وقداسة من نوع خاص، ويعتقد امتلاكها لهبات ومواهب شخصية، ولما تمثله تلك الشخصية من نظام[١١].

ولقد أوضحنا آنفا مكانة قيادة الرسول داخل الإطار التحليلي «للقيادة الكاريزمية»، ونشير هنا أيضا إلى أن «فيبر» قد نظر إلى «القيادة الكاريزمية» على أنها تمثل مستوى خاصا من التحليل، حيث ميَّز بين عزو الخصائص الكاريزمية إلى «القياد» وبين عزوها إلى «السلطة»، ففي الحالة الأولى تصير الخاصية الكاريزمية لصيقة بشخص القائد نتيجة الاعتقاد بتمتعه بهبات ومواهب خاصة، أما في الحالة الثانية فإن هذه السمة الشخصية تنقطع حيث تصبح الخاصية الكاريزمية ملتصقة بالسلطة ويصبح شخص القائد مجرد رمز لها، ولهذه الملحوظة أهميتها في تحليل مرحلة الانتقال من قيادة الرسول إلى خلافته التي يصبح فيها «الخليفة» هو منفذ للشريعة وتكون طاعته واجبة وشرعيته قائمة طالما التزم بها.

ولقد بدت دعوة الرسول للإسلام وقت ظهورها كحركة معارضة ثورية جعلتها تبدو «غريبة»[١٢] ومعارضة لكثير مما كان سائداً ومألوفا عند ظهورها، وبالنظر إلى ما قرره «ماكس فيبر» بشأن الطبيعة الثورية للقيادة الكاريزمية، حيث يبدأ القائد عملية التحويل في القيم معتمداً على الشرعية الكاريزمية فيقوض دعائم النظام القديم ويشرع في بناء نظام جديد[١٣]، فإننا نستطيع أن ننظر بعين الاعتبار إلى تلك الآراء التي تنظر إلى الإسلام على أنه قام «كثورة» قوضت المجتمع الجاهلي وأحلت محله مجتمع الإسلام[١٤].

ونجاح النمط «الكاريزمي» في القيادة يعتمد على توافر ثلاثة متغيرات وهي: رسالة إنجازية تبشيرية، وصفات شخصية، ثم دافع وفرصة لنشر الدعوة[١٥]، وقيادة الرسول - كنبوغ يتفوق على النمط الكاريزمي - قد توافرت لها بالطبع هذه المتغيرات الثلاثة[١٦]، ولكن ما نود أن نلفت النظر إليه أن المتغيرات اللازمة لنجاح النمط الكاريزمي في القيادة باقية في الأمة الإسلامية -، حيث ما زالت تلك الأمة مدعوة لأداء رسالة إنجازية تبشيرية انطلاقا من كونها «خير أمة أخرجت للناس»[١٧]، فهي تضطلع بوظيفة حضارية تنطلق من مفهوم «الجهاد» من أجل قيادة «الإنسانية المعذبة لتلك الديانة المتميزة»[١٨]، وهي من ثم تنقصها الفرصة لتنطلق لنشر الدعوة من جديد، أما من حيث الصفات الشخصية فإننا نستطيع القول أنه إذا كانت «الكاريزما» تعبر عن خاصية للسلوك تعني أساساً امتلاك صفات قوية كمظهر للهبة الإلهية فإن الانسان المؤمن الذي يستطيع أن يرتفع بإيمانه إلى درجة تقربه من حب الله له، فإن هذا الحب يضفي عليه العديد من مظاهر الهبات الإلهية[١٩].

ولقد عبر الأدب العربي عن مفهوم «الكاريزما» في صورة أخرى اتخذت شكل «العبقريات» التي كتبها «العقاد» وكلمة «عبقرية» مشتقة من «عبقر» وهو موضع تزعم العرب أنه من أرض الجن[٢٠]، إشارة إلى الصفات السحرية الخارقة التي يمتلكها العبقري الذي هو شخص «كاريزمي» في معنى قريب. ثم إن تراثنا الفكري يعرف أيضاً ذلك الحديث عن كرامات الأولياء[٢١]، ويقدم التراث الفكري الشيعي مثالاً أكثر وضوحاً لمحاولة بناء «كاريزما» تمثل البطولة والقداسة للإمام عليّ رضي الله عنه وتلك فقط مجرد أمثلة سقناها للدلالة على عدم بعد مدرك «الكاريزما» عن مجال الفكر الإسلامي لاسيما فيما يتعلق بظاهرة «القيادة».

وفي الواقع، إن ثمة تساؤلا يبرز - بصورة ملحة - ماهي علاقة ما أثير من نقاط ببعض قضايا الوجود السياسي والاجتماعي التي أشرنا إليها من قبل وهي الشرعية، المعارضة، بناء المؤسسات، الاصالة المعاصرة.

في الواقع، إن المفهوم الموسع «للكاريزما» يشير إلى حادث رمزي تكون إحدى صوره الإتصال الإفتراضي «بالإله»، وهذا الاتصال القوي يحدث من خلال الوحي والإلهام ونفاذ البصيرة مع القوة الحيوية التي تغلف شخصاً حصل أو يعتقد أنه حصل على ذلك «الاتصال».

فهـذا الشخص هو شخص «كاريزمي»(٢٢)، وسلطته تكون سلطة كاريزمية تمييزاً لها عن النمطين الآخرين من أنماط الشرعية (التقليدية والعقلانية القانونية)، ونلاحظ بهذا الصدد عدة ملحوظات هامّة:

أولها: بينما نجد الصورتين الأخريين للشرعية مؤسستين على الاعتقاد والإيمان بالنظام ـ ولذلك فهما منوطتانِ بالدور أكثر من الشخص ـ نجد أن السلطة الكاريزمية تعتمد على القدرة الخاصة لشخص معين لإثارة وحفظ الإيمان به وبرسالته التبشيرية كمصدر للسلطة(٢٣)، ولعلنا نستطيع أن نلحظ الارتباط بين تلك الملحوظة وبين ما نلاحظه من أن المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي لم تكن معنية «بالدور» بقدر عنايتها بالتصور الأمثل «للقيادة»، ذلك التصور المبني على فهمها هي لأصول ومبادىء الإسلام، وبينما كانت الأصول والمبادىء ثابتة وواحدة، نجد أن التصورات وطرق الفهم كانت متعددة ولهذا انطلقت جميع تصورات حركات المعارضة في الفكر السياسي الإسلامي من النموذج الإسلامي للممارسة السياسية كما مثلته سنة الرسول الذي يجسد ويمثل مبادىء القرآن. والرغبة في حفظ وصيانة الرسالة والسنة النبوية كمصدر للسلطة، جعلت صفات القيادة في الفكر الإسلامي تدور حول المؤهلات الكفيلة بأن تحفظ لذلك النظام شريعته الممثلة في كتابه المنزل وسنة رسوله.

وثانيها: وفيها نلاحظ أن إحدى الخصائص المميزة لهذا النمط القيادي هي تلك العلاقة الروحية المباشرة بين القائد وتابعيه، وهذا يقلل من فاعلية التكوينات الوسيطة(٢٤)، لعدم الحاجة إليهم، ذلك لأن علاقة القائد بتابعيه هي علاقة مباشرة فالتابعون ينظرون إلى قائدهم من خلال علاقة حميمة بينه وبين كل واحد منهم، وبالمثل هو يستقبل مباشرة مظاهر التأييد والثقة من تابعيه(٢٥).

وتلك الملحوظة تصير جديرة بالاعتبار عند بحث بعض الآراء التي تدور حول ضعف الإطار التأسيسي في الفكر السياسي الإسلامي، والقول بخلوه من صور واضحة لمؤسسات الحكم وكيفية تكوينها وعملها(٢٦)، وعدم اعترافه بتكوينات وسيطة مثل «الأحزاب»(٢٧) فالعلاقة بين الحاكم والمحكومين تعتمد على التأييد المباشر الذي يتلقاه الحاكم من المحكومين عن طريق «البيعة» التي تصير التزاماً شخصياً بالولاء(٢٨)، في عنق صاحبه لايمكن التحلل منه طالما أن المبايع يحافظ على الصفات التي أهلته لمنصب الحكم، ومن ناحية أخرى فإن الحاكم يرسل أوامره ويعلن تصوراته بشكل مباشر، والرجوع إلى خطب الخلفاء والحكام في التاريخ الإسلامي في بداية توليهم السلطة أو عند إعلان أوامرهم وتصوراتهم تعد مصدراً هاماً لدراسة هذه الناحية(٢٩).

وثالثها: إنه في هذا النمط القيادي يصبح القائد هو مصدر الشرعية(٣٠) ويصبح التطابق بينه وبين النظام يكاد يكون تاماً بحيث إن أي معارضة تفسر على أنها نوع من الخيانة وفي

هذه الحالة تصير المعارضة مرادفاً للخيانة، ويتفق مع هذا النظر إلى وجوب التزام طاعة الرسول في كل ما ينزل به وحي، حيث تصير معارضة الرسول فيما يصدر فيه عن ربه بمثابة «الخيانة» التي تخرج فاعلها من الدين، والواقع أن جعل «المعارضة» هنا مرادفة «للخيانة» إنما ينبع من مبدأ «العصمة» التي للنبي وهو بصدد أدائه لرسالته(٣١)، ولذلك نجد أن النظرية الشيعية التي قاست الإمامة على النبوة وتبنت مبدأ «عصمة الأئمة» نظرت أيضا إلى معارضة الإمام كمرادف للخيانة حيث أنها تصير تحدياً لمصدر الشرعية الذي يمتلك صفات ومواهب غير عادية، ولقد ناقش فيبر هذا التحول من الصورة الأصلية «للكاريزما» المركزة في فرد بقوة إلى أشكال أخرى مثل «كاريزما القرابة» أو «النسب» و «الكاريزما الوراثية»(٣٢).

إلا أن الأمر يختلف عند الانتقال إلى مرحلة ما بعد القيادة الكاريزمية، مثلما يختلف في مرحلة ما بعد قيادة الرسول التي انفردت بالوحي والعصمة.

ثانيا: أزمة الخلافة وحلولها:

تشبه مرحلة خلافة «قيادة الرسول» والأزمة التي نتجت عن اختفائها، ما تناوله «فيبر» في مرحلة خلافة «الكاريزما» والتي تمثل أزمة عبّر عنها «بأزمة التعاقب أو الخلافة» Crisis of Succcession (٣٣)، وذلك انطلاقا مما وصل إليه من أن وجود القيادة الكاريزمية لايساعد على تحقيق تعاقب واستخلاف للنظام، ففي حالة غيابها فإن الأزمة التي تنتج عن ذلك قد تقود إلى «كارثة»(٣٤) بمعنى آخر إن وجودها قد يؤخر أو يعطل النمط التأسيسي الإستمراري للسلطة لأن اعتياد العلاقة بين القائد وتابعيه على الاتصال المباشر لايجعل الفرصلة تهيأ لإنشاء مؤسسات أو جماعات وسيطة.

ويكاد يكون وصف «فيبر» لأزمة التعاقب والخلافة، وتكاد تكون حلوله التي وضعها لتلك الأزمة تعكس وتشابه إلى حد كبير الحلول التي قدمتها الخبرة التاريخية الإسلامية لحل أزمة الرسول، ولا نستبعد أن يكون «فيبر» قد تأثر بالخبرة التاريخية الإسلامية وهو بصدد وضعه لهذه الحلول، ولا سيما وأن فيبر كان مهتما بدراسة الأديان وقد اهتم أيضاً بدراسة الدين الإسلامي وله دراسات في هذا الشأن(٣٥).

ويعبر «فيبر» من خلال أزمة الخلافة عن ميله العام في رؤية العالم الحديث على أنه يخلو من أي اعتقاد في إمكانية وجود الكاريزما الحقيقة أو الأصيلة(٣٦) ومثل هذه الرؤية تلتقي أيضاً مع ما يراه الفكر الإسلامي من انقطاع النبوة بعد محمد - ﷺ -، الأمر الذي يعني عدم احتمال تكرار مثل «قيادة الرسول - ﷺ - التي تميّزت بالوحي والعصمة، فالربط بين النمط الكاريزمي والنبوة الدينية - عند فيبر - يعتمد على تلك الصفات الشخصية المكثفة وتلك النزعة الكاريزمي والنبوة الدينية - عند فيبر - يعتمد على تلك الصفات الشخصية المكثفة وتلك النزعة الكاريزمية المكثفة ينظر إليها فيبر من شقين(٣٧):

الأول: أن صاحب الحاسة الكاريزمية القوية يصبح هو صاحب الرؤية للنظام الجديد وهذا هو مكان النبي ودوره التشريعي بما يتلقاه من وحي السماء.

الثاني: أن هؤلاء الذين تتصف حاستهم الكاريزمية بعدم القوة ولكنها مع ذلك تسمح لهم بالاستجابة لتلك الرؤية ـ يصبحون جماعة متميزة بفضل صحبتهم وملازمتهم للقيادة. ويعد اللجوء إلى هذه الجماعة بمثابة الحل الأول لأزمة الخلافة، حيث يمكن التماس «الكاريزما» عندهم. كما ناقش «ادوارد شيلز» إمكانية وجود «الكاريزما» في صورة قوية مكثفة، وإمكانية وجودها بصورة منتشرة وأقل قوة حيث إن انتشار الكاريزما يبدو كضرورة حتمية ذلك أن القائد الكاريزمي مهما طالت حياته فإنه سيأتي الوقت الذي يحتاج فيه إلى من يخلفه(٣٨).

وهنا نجد أنه لابد من الإشارة إلى ذلك التمييز الذي لاحظه بندكس بين: القيادة Leadership والسلطة Authority فيما يتعلق بالخاصية الكاريزمية(٣٩) فالقيادة الكاريزمية تعتمد على المواهب الشخصية للقائد، أما في حالة السلطة الكاريزمية فإن العلاقة تنقطع عن هذه السمة الشخصية، وطالما أن شريعة السلطة أمر معترف به ـ من جانب المؤمن بها ـ فإن الخاضعين لها يطيعون الأوامر بغض النظر عن الشخص الذي يقوم بإصدارها، أي أن الخاصية الكاريزمية المتلصقة بالسلطة تجعل شخص القائد مجرد رمز(٤٠)، وبهذا يتضح أن نظرة فيبر «للقيادة الكاريزمية» على أنها مستوى خاص من التحليل(٤١)، وتلتقي مع نظرة الفكر الإسلامي لقيادة الرسول على أنها نمط فريد لن يتكرر ومن ثم فإن ما تتمتع به هذه القيادة من «عصمة» وهبات إلهية تجعلها بمنأى عن مبدأ «المعارضة» يصبح في حالة السلطة الكاريزمية أمراً لصيقاً بالسلطة وليس بشخص من يمثلها حيث «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق».

ولمزيد من الإيضاح حول الاختلاف بين مفهوم «القيادة» و «السلطة» ـ فيما يتعلق بالخاصية الكاريزمية ـ نوضح أن القائد يستطيع فقط أن يطلب أو يسأل، أما السلطة فتستطيع أن تأمر وأن تفرض (أي تشرع)(٤٢)، وفي الواقع إن هذا المفهوم «للسلطة» يلتقي مع ما يتردد في بعض كتب الفكر الإسلامي عن مفهوم «الحاكمية» الإلهية والتي ليس من وسيلة لتبليغ أوامرها ونواهيها إلى الإنسان سوى «رسول الله» فهو وحده الذي يوصل أحكام الله وشرائعه إلى البشر، وهو الذي قام بشرحها وتفسيرها بقوله وفعله، فيكون «الرسول» إذن هو «ممثل حاكمية الله القانونية في حياة البشر»(٤٣)، وعلى هذا فطاعته هي عين طاعة الله، والله نفسه يأمر بقبول أوامر الرسول ونواهيه والتسليم بها دون نقاش، ودون معارضة، من هنا تتضح «منزلة الرسول» في أنه المبلغ عن الإرادة الإلهية كل أوامرها ونواهيها، ويصير حكم الله ورسوله، هو القانون الأعلى الذي لايملك المؤمنون إزاءه سوى اختيار سبيل الطاعة، ولا يكون «للمعارضة» في مواجهة القانون الموحي أي مجال على الإطلاق، يقول سبحانه وتعالى:

«ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا»(٤٤).

هذه السلطة والقانون الأعلى المتمثل في «حكم الله والرسول» يصبح من يمثلها في حالة خلافة قيادة الرسول هو «رمز» لها، طاعته واجبة طالما يأمر بما أمرت به، ومعارضته تكون واجبة طالما انحرف عما تأمر به وتنهى عنه هذه السلطة العليا، وقد ظهر هذا المعنى واضحاً في خطبة أبي بكر أول الخلفاء الراشدين حيث يقول «أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيت فلا طاعة لي عليكم»(٤٥)، حيث يصير هناك التزام بعدم الطاعة ـ أي التزام بالرفض والمعارضة ـ في حالة التناقض مع السلطة العليا صاحبة الهيمنة التشريعية في الإسلام.

وبالنظر إلى الحلول التي عالج بها المجتمع الاسلامي الأول قضية «خلافة الرسول» نجد أنها تلتقي في كثير من الأحيان مع ما وضعه فيبر من حلول لأزمة خلافة الكاريزما(٤٦) وكأنه كان يستلهم وقائع الخبرة التاريخية الاسلامية ـ والواقع أن هذه الملحوظة تبدو جديرة بالاهتمام بالنظر إلى قصد فيبر في تمييز الصفات المميزة للمجتمع السياسي والاجتماعي بالانتقال إلى النمط الذي يتميز بالاعتقاد في القيم الفائقة وتجسيدها في الأفراد إلى مرحلة المؤسسات كأحد مظاهر الترشيد ولقد أكمل ادوارد شيلز هذه المحاولة عن طريق محاولته عزو بعض الدلائل العقلانية الرشيدة لمدرك الكاريزما بل ومحاولته أن يضيف إليها محتوى «ديمقراطياً»(٤٧).

وتبدو هذه الملاحظات جديرة بالبحث عند معالجة موقف «القيادة» من قضايا الحكم والسياسة في المجتمعات الإسلامية وهي تحاول بناء دولتها على أسس عصرية وفي نفس الوقت مستمدة من مبادىء وتعاليم الإسلام(٤٨)، وهذا هو جوهر الاتجاه الرامي إلى الجمع بين الأصالة والمعاصرة كأساس تبنى عليه نهضة المجتمع الإسلامي في العصر الحديث، وتفصيل ذلك: أن معالجة الخبرة التاريخية الإسلامية لخلافة «قيادة الرسول» اتسمت بتنوع الأساليب(٤٩)، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإنها اعتمدت على عنصر ليس له صفة الدوام والإستمرار وهو الاعتماد على جماعة الصحابة القريبين من الرسول وهم الذين كونوا أول جماعة «للحل والعقد» وهم كما سبق وذكرنا مثلوا الحل الأول لأزمة الخلافة. ولقد تنوعت الأساليب التي اتخذتها هذه الجماعة لحل هذه الأزمة ـ وبالنظر إلى ما حدث في «سقيفة بني ساعدة»(٥٠) بين المهاجرين والأنصار للتباحث في شأن «الخلافة» نجد أن الاتجاه العام كان يشير إلى وجوب تعيين خليفة ذي صفات معينة، وعلى هذا الأساس أخذ كل فريق من الفريقين: «المهاجرين والأنصار» يعدد مناقبه ومؤهلاته التي تخول لـه استحقاقه للخلافة، وجاء اختيار أبي بكر ترجيحاً لكفة المهاجرين مما جعلهم يشكلون ما يشبه هيئة أطلق عليها البعض اسم «هيئة المهاجرين الأول» وهي كانت «أشبه بحكومة الرسول التي استأثرت بمنصب الخليفة

ترشحه من بين أعضائها وتختاره هي، ثم يبايعه بعد ذلك ويصدق على قرارها من حضر المدينة من المهاجرين والأنصار[٥١]. وكان اختيار أبي بكر الصديق - بما يمتلكه من صفات جعلت له أرجحية معينة دعمها عمر باندفاعه إلى مبايعته - شبيها بما ذكره فيبر من أن أحد حلول أزمة خلافة الكاريزما يكون عن طريق اتجاه التابعين والمحيطين بالقائد الكاريزمي إلى الاعتقاد بوجوب اختيار خليفة ذي صفات معينة وهنا يكون التصديق على هذا الاختيار من قبل الحماس العام أمراً مطلوباً للتعبير عن الرغبة في صيانة وحفظ هذه الخلافة[٥٢].

ولقد عبر الفكر الإسلامي عن ذلك الموقف بالبيعة الخاصة التي تليها البيعة العامة من قبل جمهور المسلمين[٥٣]، ويعلق فيبر على هذه الطريقة بأنها ليست انتخابا بالمعنى المعروف في المفهوم الحديث للمصطلح إلا أنه يرى أن اختيار خليفة للقائد من قبل الجماعة القريبين منه وتأكيد هذا الاختيار من قبل الحماس العام يمثل بداية النظام التمثيلي، فحينما يحدث أن تتبنى المجتمعات ممارسة اختيار قائد بدلا من الاعتماد على ظهور قائد كاريزمي في المعنى الأصلي لهذه الكلمة، فإن هذه الممارسة تصبح مرتبطة بقواعد انتخابية والتي تصبح شرعية عن طريق تقاليد اجتماعية أو مبادىء قانونية[٥٤]، ويعلق فيبر على هذا بأن اختيار جماعة التابعين للخليفة يصبح امتيازا لهم[٥٥]، بينما يصبح قبول هذا الاختيار من قبل الحماس العام هو بمثابة خلفية أو أرضية.

وتدريجياً فإن الأشكال الأخرى للانتخاب تصبح بمثابة توسيع وتطوير تدريجي للمبدأ القائل بأن الحاكم الأعلى لابد من حصوله على التأييد الشعبي[٥٦]، ولهذا الرأي أهميته لاسيما بالنظر إلى نظم الحكم التمثيلية النيابية ومدى ما يمكن أن تقدمه من خبرة تأسيسية لنظام في الحكم يتمشى مع ما وضعه الاسلام من مبادىء[٥٧]، وهناك الطريقة الثانية التي عالج بها الفكر الإسلامي قضية «الخلافة» وهي أن يقوم القائد بتعين من يخلفه مثلما فعل أبو بكر باختياره لعمر، وموافقة المسلمين على هذا الإختيار[٥٨]، وهنا يصبح القائد هو مصدر الشرعية حيث إن اختياره لمن يخلفه يعطي له الشرعية التي تجعله مقبولاً من جمهور المحكومين إلا أنه يجب التنبيه إلى أن هذا التعيين هو بمثابة ترشيح لا يثبت إلا بإقرار الأمة وموافقتها عليه، ثم الطريقة الثالثة وهي ما اتبعه عمر من تحديد لعدد معين يتم من بينهم اختيار الخليفة ثم يطرح هذا الاختيار للحصول على التأييد العام[٥٩].

وجنبا إلى جنب مع هذا كانت تجري في بطء عملية إحلال قيادة الرسول بقيادة جديدة للإمام علي بن ابي طالب، واتخذ هذا الاحلال صورة متطرفة عند بعض فرق الشيعة التي غالت في عقائدها وتصوراتها بالنسبة للإمام علي[٦٠] إلا أن الفكر الشيعي في عمومه ظل متوافقا مع نفسه منذ البداية بحيث استطاع أن يكون فكراً واضحاً وصريحاً يعتمد على الحق المستند إلى الانتماء إلى البيت النبوي، وقد كان هذا الانتماء هو أكثر ما يدعم مركز الإمام

علي «حيث إنه الوحيد الذي ينطبق عليه أنه من بيت الرسول.. وهي صفة أخص من القرشية بل وأخص من الهاشمية أيضاً»[٦١] وقد تحدث «فيبر» أيضا عن هذه المحاولة لتأسيس كاريزما عائلية تنظر إلى «البيت» الذي انبثقت منه «الكاريزما» على أنه يمتلك صفات وهبات معينة توجد فقط في الأشخاص الذين يولدون من هذا البيت[٦٢]، ويلاحظ أن اعتقاد الفكر الشيعي في انحصار «الإمامة» في علي وبنيه، وأن من انتزعها منهم قد ارتكب خطأ جسيماً، يشابه تحليل فيبر الخاص بالتصاق القيادة الكاريزمية بشخص القائد وبذلك فإن محاولة إحلالها بقيادة جديدة تميل إلى إلصاق صفات معينة لهذه القيادة الجديدة بحيث إن هذه الصفات هي التي تمثل حقها في الخلافة وهي التي تجعل تأييدها واجبا على كل المحكومين، وانطلاقاً من ذلك فإن شخصاً واحدا فقط هو الذي ينظر إليه على أنه الحائز على الصفات التي تجعله الخليفة الحق وكل هؤلاء الذين لا يتحمسون له يرتكبون خطأ جسيماً[٦٣]، والواقع أن هذه الطرق السابقة تحتفظ بالعنصر الأساسي المميز للقيادة الكاريزمية عند «فيبر» والذي يميزها عن الأنماط الأخرى وهو: أن ممارسة السلطة تكون مرتبطة بشكل وثيق بشخص معين بالذات وما يمثله من صفات معينة[٦٤].

والواقع أن الاعتماد على تشخيص السلطة الراجع إلى ،مايتسم به هذا النمط القيادي من سمات لصيقة بشخص القائد يؤخر عملية تأسيس السلطة في شكل مؤسسات واضحة ذات أدوار وقواعد محددة، وأخذا في الاعتبار ما تمثله خلافة القيادة الكاريزمية من اتجاه نحو النظم التمثيلية، فإن دراسة نظم الحكومات التمثيلية البرلمانية والرئاسية تصير ذات أهمية ومعنى خاص حيث يمكن النظر إليها على أنها تمثل خبرة مؤسسية يمكن الملاءمة بينها وبين مبادىء وقيم الإسلام، فإذا أخذنا في الاعتبار الطابع المميز للفكر الإسلامي في عصوره المختلفة في الأخذ بمبدأ التوفيق والاعتدال[٦٥] أمكننا النظر في هذه الخبرة المؤسسية من أجل بناء دولة إسلامية مؤسسية في العصر الحديث[٦٦] ذات مؤسسات لها أدوار وقواعد في الممارسة مما يكفل لها الثبات والإستمرار بدلا من الاعتماد على تشخيص السلطة ومن ثم ننمي الاتجاه نحو النمط العقلاني الرشيد المعتمد على القانون المستمد أساساً من مبادىء وقيم الشريعة الإسلامية، وبمرور الزمن فإن مثل هذه المؤسسات سوف تكتسب شرعيتها.

والواقع أن البيئة السياسية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية التي يعتبر معظمها إن لم يكن كلها مجتمعات تعاني من أزمات حادة تجعل منها بيئة خصبة وملائمة لظهور وانبثاق النمط الكاريزمي في القيادة، فلقد ساد الاقتناع بأن الظاهرة الكاريزمية ماهي إلا نتاج أزمات حادة حيث يقود الإحساس بحرمان أخلاقي أو نفسي شديد، الأفراد والجماعات إلى البحث والسعي وراء القيادة الفذة[٦٧]. هذا إضافة إلى أن المجتمعات الإسلامية وهي من المجتمعات النامية تمثل في العصر الحديث نموذجاً للنظم الانتقالية التي تمر بتغيير اجتماعي يسبب عدم الاستقرار

الذي ينتشر في حياتها السياسية، ويعد سلوك النخب السياسية من أهم المتغيرات التي تؤثر في الإستقرار، بل إنه أهمها خاصة وأنه يرتبط بالمشكلة المزدوجة للشرعية والضبط[٦٨].

فإذا أضفنا إلى ما سبق ذلك النقص في الاحترام للسلطة القانونية غير الشخصية المؤسسة على قواعد عقلانية رشيدة لارتباطها بالتراث الاستعماري الذي يمثل خلفية مرفوضة من الدول والمجتمعات التي عانت من الاستعمار، هذا إضافة إلى أن النظم التقليدية التي كانت قائمة قبل الاستعمار قد تمت بعثرتها وتشتتها على يد السلطات الإستعمارية، وبذلك فإنه لم يعد هناك قواعد مقبولة بصفة عامة لشرعية السلطة وللطريقة التي تمارس بها[٦٩]، ولعل هذا يفسر كثرة تعرض تلك المجتمعات للأزمات ولعدم الاستقرار السياسي[٧٠]، فغياب تلك القواعد يخلق الحاجة إلى القيادة التي يمكن أن تعمل كجسر بين الحاضر المرفوض أو المشوب بالشك وبين المستقبل غير المحدد، ومن ثم فإن مناخا من الشك وعدم القدرة على التنبؤ يشكل التربة الملائمة للبحث عن الكاريزما[٧١].

هنا تظهر الدعوة للعودة إلى الأصول وتبرز أساسا في صورة رفض التقاليد القائمة والتمرد عليها، ومعارضة النظام «العقلاني»[٧٢] الوضعي والاتجاه نحو «الشريعة» التي تمثل وحيا مقدسا لا تشوبه نقائص الوضعية القانونية، ولعل هذا مما يفسر به اتجاه المجتمعات الإسلامية ورغبتها في العودة إلى الشريعة كلما واجهتها أزمة، وذلك باعتبارها المنقذ الوحيد، ويعبر هذا الاتجاه عما أسماه ادوارد شيلز بأنه «محاولة استحضار ومناشدة كاريزما النظام المتفوق[٧٣]»، والواقع أن الظاهرة الكاريزمية ظاهرة متقلبة ومتلونة وتأخذ أشكالاً وأدواراً مختلفة والمسافة التي تبعد بنا عن فهمها مازالت بعيدة جدا، ذلك أن وضع الإنسان في العالم ومقتضيات حياته الاجتماعية والمشاكل التي تواجهه والتي مثلت العقائد الدينية حلا لها في كثير من الحضارات تظل دائماً وأبداً تنتظر الحل[٧٤].
والحل يكمن في تكوين أو اكتشاف النظام، والنزعة الكاريزمية ماهي إلا أحد مخرجات الحاجة إلى النظام، ومن ثم فإن إيجاد وخلق النظام هو الذي يثير الاستجابة أو الحاسية الكاريزمية سواء كانت في شكل قانون إلهي أو قانون طبيعي أو قانون علمي، فمن ذلك المصدر تتيقظ النزعة إلى الرهبة المقدسة والاحترام والتبجيل،تلك هي النزعة الكاريزمية، فالناس يحتاجون إلى نظام يستطيعون من خلاله أن يستقروا وأن يستمدوا الالتحام والتماسك والاستمرارية والعدالة[٧٥] ومن هنا فإن النظرة إلى «الإسلام» على أنه نظام حياة شامل[٧٦] تعد من أهم عوامل إثارة الحاسية الكاريزمية في المجتمعات الإسلامية.

ومن ثم فإن احتلال «القيادة» لمركز وثقل هام في الحياة السياسية الإسلامية ودوران الفكر السياسي الإسلامي حولها وانشغاله وعنايته بوضع الشروط والصفات التي ينبغي توافرها فيمن يتولى أي منصب قيادي: كل هذا يجعل مدرك «الكاريزما» قريبا من الحياة السياسية

لتلك المجتمعات، إذ أن «الكاريزما» تعني بالنسبة للقيادة بصفات خاصة شخصية لصيقة بشخص القائد كمظهر للهبة الإلهية وعبر مراحل التاريخ الإسلامي لم تنقطع محاولات خلق وظهور كاريزمات أقل حدة، وتركيزاً من «النبوة»[٧٧] ولكنها تتميز بنفس الطابع المميز للسلطة حيث يتم التركيز على الصفات الشخصية اللصيقة بشخص القائد، ولقد مثل العهد الراشدي صورة أخرى لتوزع الاحترام والتبجيل الذي كان مرتبطا بشخص الرسول في أشخاص الصحابة والخلفاء الذين تولوا منصب الخلافة في العهد الراشدي[٧٨] مع انفراد الفكر الشيعي بتضخيم شخصية الإمام علي.

وفي الواقع إن عهد الخلفاء الراشدين ـ بصفة خاصة عهد أبي بكر وعمر ـ يلتقي مع محاولة «ادوارد شيلز» عزو بعض الدلائل العقلانية الرشيدة لمدرك «الكاريزما» ولعل تعبير الفكر الإسلامي عن هذه الخلافة بلفظه «الراشدة» يعبر عن هذه الدلائل التي ظهرت واضحة في عهد عمر بن الخطاب الذي يفرد له في كتب الفقه والتاريخ الإسلامي عادة عناية خاصة للحديث عن اجتهاداته[٧٩] وعبقريته في مواجهة المستحدثات والمشاكل الجديدة التي واجهت الدولة.

نخلص من هذا العرض إلى أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع شديد الحساسية للنزعة الكاريزمية[٨٠]، سواء في صورتها المركزة المكثفة وهي التي عبرت عنها «قيادة الرسول» ﷺ، أو في صورتها الموزعة المنتشرة «كاريزما الشعب»[٨١]، وهذا الانتشار يرجع إلى النظر إلى الرسول على أنه «أسوة حسنة» ومن ثم فإن العمل على اتباع سنته وصيانتها هو أبلغ تعبير عن الرغبة في حفظ خصائص القيادة الفذة من أجل أن تظل باقية في الأمة. والرسول ﷺ، «موروث بأمته كلها»[٨٢]، «الأمة» بالمفهوم المستقل عن الزمان والمكان والمعبر عن «الوظيفة الحضارية»[٨٣] لتلك الأمة الوسط كخير أمة أخرجت للناس.

وبذلك يمكن القول بأنه إذا كان تطور المجتمع والفكر الإسلامي في مجال الحكم والسياسية لم يصل من قبل إلى مرحلة المؤسسات التي نعرفها في عصرنا الحديث فهذا في حد ذاته ليس قصوراً بقدر ما هو تعبير عن تأثير العصور المختلفة التي تطور خلالها هذا المجتمع وتفاعل معها ذلك الفكر، وأنه لا يوجد ما يمنع في عصرنا هذا من تبني سياسة من شأنها إقامة دولة المؤسسات الإسلامية التي تكتسب مؤسساتها شرعية مستمدة من تعامل العقل مع ما جاء من أسس ومبادىء واردة بالشريعة وإعمال الفكر بالاجتهاد مستفيداً في ذلك من كافة إمكانيات العصر وخبرات الإنسانية حتى نستطيع أن نعيش في الدولة الإسلامية الأصيلة والمعاصرة في آن واحد.

الهوامش

(١) يقول الله تعالى ـ في موقف المكذبين بنبوة محمد: ﴿وقالوا مال هذا الرسول يأكل الطعام ويمشي في الأسواق لولا أنزل إليه ملك فيكون معه نذيرا، أو يلقى إليه كنز أو تكون له جنة يأكل منها وقال الظالمون إن تتبعون إلا رجلاً مسحوراً﴾ «سورة الفرقان الآيتان ٧، ٨».

(٢) انظر تفاصيل حول ذلك الموضوع في: أحمد أمين، ضحى الإسلام، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثامنة، جـ١، ص ١٥٧ وانظر أيضاً: د. إبراهيم مدكور، في الفلسفة الإسلامية: منهج وتطبيق، القاهرة، إحياء الكتب العربية، ١٩٤٧، ص ٩٤.

(٣) من دراسات فيبر في الأديان انظر:

MAX WEBER, The Protestant Ethic and The Sprit of Compitalism, ANTHONY GIDDENS (ed.), London: The Bowering Press, 1978.
BRYAN S. TURNER,

وانظر أيضاً دراساته عن الإسلام في:

Weber and Islam: a critical Study, London and Boston Routledge & Kegan Paul LTD, 1974

(٤) القيادة الكاريزمية تعبير يشير إلى نوع القيادة التي تتمتع بولاء وحماس شعبي وجماهيري نتيجة الاعتقاد بامتلاكها لقدرات ومواهب غير عادية، وأصل التسمية هو كلمة «كاريزما Charisma» وهي «كلمة أصلها يوناني، ومعناها الأصلي هدية واستخدمت أصلاً بمعنى موهبة إلهية»، ولقد جاء في قاموس «وبستر» أن الكلمة قد استخدمت للإشارة إلى القوة الفائقة للعادة التي منحت للمسيح في إبراء وشفاء المرضى وهي من ثم تستخدم للإشارة «للنصراني» أو «المسيحي» الموهوب ـ بواسطة الروح المقدسة ـ القدرة على الاشفاء لصالح الكنيسة، ومن هذا الأصل استخدمت الكلمة للإشارة إلى نوع القيادة المتميزة بمواهب شخصية تشبه السحر، والتي تثير ولاء وحماساً شعبياً خاصاً، ويترجم البعض عبارة Chaismatic Leadership إلى القيادة أو الزعامة الملهمة، والواقع أن تلك الترجمة قد تكون موفقة في التعبير عن إحدى صور «الكاريزما» إلا أن فيبر قد استخدم اللفظة (الكاريزما) بمعنى موسع يضم كافة أوجه التعبير عن التفوق والنبوغ الذي يكون مظهراً للهبة الإلهية، ومن ثم فنحن نفضل أن نستخدم الكلمة (الكاريزما) كما هي دون ترجمة وهي ذات دلالة واضحة للمشتغلين بالعلوم السياسية والاجتماعية انظر:

Webster's Seventh New Collegiate Dictionary, U.S.A.: G. & C. Merriam Co., 1969, P. 140.

وانظر أيضا:

ANN RUTH WILLNER, «THE RISE & ROLE of Charismatic Leadership», The Annals, (March, 1965), Vol. 358. P. 78.

(٥) في الجزء الأكبر من كتابات «فيبر» كان يميل إلى عزل موضع الخاصية الكاريزمية لكي يراها على وجه الحصر أو القصر في أكثر صورها حدة وتركيزاً وقوة وشدة، وفي تأصيله للكاريزما كان حريصاً على إبراز عنصر القداسة والأصالة التي تكون واضحة بطريقة قوية وشديدة، ولقد التمس مثل هذا التأصيل في تحليلاته الخاصة بالكنيسة، والملكية، والعائلية، إلا أنه حتى في تلك المؤسسات كان يميل إلى الاعتقاد أن أنماطها الكاريزمية تفتقر إلى عنصر كاريزمي حقيقي وأصيل وأنها موجهة أساساً باعتبارات المصلحة لكي تضمن وتحفظ تعاقب وتوالي واستمرار واستقرار شرعيتها، ومن ثم فإنه اتجه إلى تلمس الكاريزما الحقيقية الأصلية، وتلك ليس ثمة موضع حقيقي لها إلا «النبوة» ونموذجها في القيادة. انظر:

EDWAED SHILLS, Charisma, Order, and Stutus,

American Sociological Review, XXX, No.2., (Aprill, 1965).P.202.

(٦) انظر:

REINHARD BENDIX, Max Weber: **An Intellectual Portrait, New York:** (Rand. Co.,) 1962, PP. 83-84, P.90.

(٧) انظر:

MAX WEBER, **The Theory of Social and Ecomoni Organization,** trans A.M. Henderson and Telcott Parsons, New York: The Macmillan Co., 1947, PP. 358-359.

ويبدو قريبا من هذا التحليل ـ في بعض جوانبه ـ ما يذكره البعض من أن «حكومة الرسول كانت تعتمد إلى حد كبير على إيمان الناس بشخصية الرسول لأنه عليه الصلاة والسلام ﴿وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى﴾ سورة النجم ٣،٤)، انظر: د. محمد الصادق عفيفي **المجتمع الاسلامي وأصول الحكم** ـ القاهرة دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ٤٩. وبهذا يتضح مدى الارتباط بين الإيمان بالمواهب الشخصية للقائد وبين فاعلية النمط الكاريزمي في القيادة.

(٨) انظر ابن تيمية، **منهاج السنة النبوية في نقد كلام الشيعة والقدرية**، بولاق المطبعة الأميرية، ١٩٣٠، جـ١، ص ١٨، ويورد ابن حزم في أصل كلمة «نبوة» أن هذه اللفظة، مأخوذة من الانباء وهو الأعلام فمن أعلمه الله عز وجل بما لايكون، قبل أن يكون، أو أوحى إليه، فنبأ له بأمر ما، فهو نبي بلا شك، وليس من هذا الباب الإلهام الذي هو طبيعة كقول الله تعالى ﴿وأوحي ربك إلى النحل﴾، ولا من باب الظن والتوهم، الذي لا يقطع بحقيقته إلا مجنون، ولا من باب الكهانة التي هي من استراق الشياطين السمع من السماء فيرمون بالشهب، ولا من باب النجوم.. ولا من باب الرؤيا التي لايدري أصدقت أم كذبت، بل الوحي الذي هو النبوة قصد من الله تعالى إلى إعلام من يوحى إليه بما يعلمه به، ويكون عند الوحي به إليه حقيقة خارجة عن الوجوه المذكورة «انظر: ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مصر، مطبعة التمدن، ١٣٢١، جـ ٥، ص ١٧، وانظر أيضاً تحليل ابن خلدون عن النبوة في: ابن خلدون، المقدمة (ط. لجنة البيان العربي)، جـ١، ص ص ٣٤٥-٣٦٩.

(٩) Ideal Tybe

(١٠) انظر: د. السيد محمد الحسيني ومحمد علي وآخرين «ماكس فيبر»، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني ـ المجلد الرابع، مايو ١٩٦٧، ص ١٥٠.

(١١) انظر:

S.N.EISENSTADT, **MAX Weber: On Charisma and Institution Building,** Chicago: University of Chicago Press, 1968, P.22.

وانظر أيضا:

LLSE DRONBERGER, **The Political Throught of Max Weber: In Quest of Statemanship,** New Yourk: John Wiley & Sons, 1971. P.26.

(١٢) يروي في ذلك أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا وهو ما يعبر عنه «بغربة الدين في أوله وآخره». ويروى في ذلك عن النبي ﷺ أنه قال: بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً، فطوبى للغرباء» (رواه مسلم في كتاب الإيمان).

(١٣) انظر:
H.H.GERTH and WRIGHT MILLS, Form Max Weber: Essays in Sociology, New York: The Macmillan Co. 1946, P. 78-79.

ويلاحظ أن الطبيعة الثورية للكاريزما لا تنفي احتمال قبولها لبعض التقاليد والعادات السائدة: انظر: S.N. EL SENSTADT, OP. Cit., P.22. ولعل هذا يوضح كيف أن «ثورة الإسلام» قد احتفظت ببعض مقومات المجتمع العربي قبل الإسلام.

(١٤) انظر: د. محمد عمارة، الإسلام والثورة، القاهرة: دار الثقافة الجديدة، سلسلة قضايا إسلامية (٣)، إبريل ١٩٧٩، ص ١٩، ٢٨ وما بعدها، وانظر أيضاً: د. حسن حنفي، ماذا يعني اليسار الإسلامي، في: حسن حنفي (جمع)، اليسار الإسلامي: كتابات في النهضة الإسلامية، العدد (١)، القاهرة: المركز العربي للبحوث والنشر، يناير ١٩٨١، ص ٣٨.

(١٥) انظر: H.H.GERTH and C. WRIGHT MILLS, OP. Cit., P. 79.

(١٦) بعث الرسول - ﷺ - برسالة سماوية ليبشر وينذر وقد توافرت له الفرصة ليدعو ولينشر دعوته حتى أتم رسالته، أما من حيث الصفات الشخصية فعلى الرغم من تأكيد القرآن الكريم والرسول نفسه للصفة البشرية العادية له، إلا أن هناك حوادث في السيرة النبوية تدل على صفات فائقة للعادة كمظهر للهبة الإلهية ومنها: حادث شق الصدر، حادث الإسراء والمعراج، حادث الهجرة وخروجه على المجتمعين لقتله وعدم رؤيتهم له، إخباره بالطعام المسموم، (يرجع في تفاصيل هذه الحوادث إلى كتب السيرة النبوية).

(١٧) تنص الآية الكريمة: «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله» (آل عمران ١١٠)وبذلك يتضح أن معيار تكريم هذه الأمة كخير أمة هو التزامها بالإيمان بالله وقيامها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(١٨) انظر: د. حامد ربيع، سلوك المالك في تدبير الممالك، القاهرة: دار الشعب، ١٩٨٠، جـ ١، ص ٢٠٨

(١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ إن الله تعالى قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إليّ عبدي بشيء أحب إلي مما افترضت عليه، وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني أعطيته، ولئن استعاذني لأعيذنه رواه البخاري، انظر نصه وشرحه وأمثلة أخرى في النووي، رياض الصالحين، المدينة المنورة، المكتبة العلمية (د. ت)، ص ٥٦.

(٢٠) انظر: الرازي، مختار الصحاح بيروت، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، سبتمبر ١٩٧٩، ص ٤٠٩.

(٢١) انظر: د. زكي نجيب محمود، المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري، القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٧٨، ص ٤٠٠ - ٤٠٨.

(٢٢) هناك تفاصيل عن تصور مماثل في فكرة «الإنسان الكامل في الإسلام» انظره في: د. عبدالرحمن بدوي، «الإنسان الكامل في الإسلام» ، الكويت، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، ١٩٧٦، ص ١٤٧.

(٢٣) انظر:
Ann RUTH WILLNER, Charismatic Political Leadership, Princeton University: Center of International Studies, (May, 1968), P.2.

(٢٤) انظر:
ANN RUTH SILLNER, The Rise and Role of Chairsmatic Leadership, OP. Cit, PP. 1-19.

(٢٥) .Ibid., P. 10.

(٢٦) انظر: د. حامد ربيع، «الإسلام والقوى الدولية»، دار الموقف العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٠، ص ١٤٧، حيث يقول «بينما نجد التراث الاسلامي القرآني قدم لنا نظاما كاملا للقيم، لم تستطع جميع الخبرات اللاحقة لفترة حكم الرسول سواء كانت فكرية أم واقعية أن ترتفع إلى مستوى نظام القيم لبناء نموذج مقنن واضح ومحدد المقاطع لمفهوم الممارسة». والواقع أن هذه الآراء ينبغي أن ينظر إليها بشيء من التحديد حتى لا يظن أن لها صفة العموم، وذلك أن التراث السياسي الاسلامي قد قدم لنا في مراحل متعددة محاولات تأسيسية تتمثل في وضعه نظاماً وشرائط ومواصفات لعدد من وظائف الحياة السياسية، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: نظام الوزارة بفرعيها: وزارة التنفيذ ووزارة التفويض، أيضا نظام المظالم، ونظام الحسبة، ونظام القضاء ثم وقبل كل ذلك نظام الخلافة وشروطها وكيفية انعقادها وأسلوب ممارستها أما ما يذكر عن عدم ارتفاع أي خبرة تاريخية اسلامية إلى مستوى نظام القيم باستثناء عهد الرسول وعدم وضع نموذج مقنن للممارسة السياسية، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن الخبرات التاريخية الاسلامية هي وليدة عصورها، هذا فضلا عن أنه ـ في تصور الباحثة ـ لا يوجد نموذج مقنن للممارسة ـ باستثناء عصر الرسول ـ يصح أن نقول أنه دون غيره يجسد مبادىء وقيم الاسلام فإن كل النماذج إنما تمثل محاولات واقترابات مِنَ تلك المبادىء والقيم، والاقتصار على نموذج واحد يعني جمود الفكر حول نمط معين قد لايظل صالحا في مراحل تاريخية أخرى للنظر إليه على أنه «نموذجي»، ومن ثم فإن اعتبار الآراء الموجهة لموقف الفكر الإسلامي من عملية بناء مؤسسات الحكم يجب أن تؤخذ. لا بإطلاق الأحكام التعميمية ولكن بتوضيح موقف كل خبرة تاريخية مع عدم إغفال بعض المحاولات التي لها صفة التأسيس والتي ذكرناها من قبل.

(٢٧) انظر: د. مصطفى كمال وصفي، مصنفة النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، ١٩٧٧، ص ١١٨.

(٢٨) المرجع السابق، ص ٢١٧.

(٢٩) انظر: د. حامد ربيع، سلوك المالك، مرجع سابق، جـ١، ص ١٠١، ١٣٢.

(٣٠) انظر BENDIX, OP. Cit., P. 306.

(٣١) انظر في عصمة الأنبياء: ابن خلدون المقدمة (ط. لجنة البيان العربي)، مرجع سابق، جـ١، ص ٣٥٢.

(٣٢) ANN RUTH WILLENER OP. Cit., P . 306

(٣٣) انظر:

JOHN P. ENTELIS, «Nasser's EGYPT: The Failure of Charismatic Leadership» ORBIS (Book Reviws), Vol. XIII; Summer, 1974, P. 453.

(٣٤) عبر أبو بكر ابن العربي عن هذا الشعور بالكارثة التي كان يمكن أن تنتج بعد وفاة النبي بأن أسماها «قاصمة» وأسمى حلها «بالعاصمة» وذلك في كتابه «العواصم من القواصم» وتتوالى أمثال تلك الـ «القواصم» التي يشرح حلها في العواصم»، انظر: القاضي أبو بكر ابن العربي، **العواصم من القواصم** تحقيق: محب الدين الخطيب، مصر: المطبعة السلفية، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩ هـ.

(٣٥) انظر: TURNER, **Weber and Islam**, OP. Cit,. P., 234.

(٣٦) انظر: EDWARD SHILLS, **Carisma, Order, and Status**, OP. Cit., P.202.

(٣٧) Ibid., P.306

(٣٨) Ibid., P.202

(٣٩) يذكر بندكس ـ في شرحه لفكر ماكس فيبر ـ أن التمييز بين «القيادة» و «السلطة» عند فيبر، كان متضمنا في تحليله ولكنه لم يكن واضحاً في مصطلحاته، وبهذا الشكل، يصل «بندكس» إلى تقسيم ثلاثي لظاهرة القوة Power عند فيبر: القوة القائمة على ما يسميه كوكبة أو تجميع المصالح، على سبيل المثال: كما في السوق أو جماعات المكانة ثم القوة القائمة على السلطة المنشأة Established autority على سبيل المثال:

السلطة القانونية والسلطة التقليدية والسلطة الكاريزمية، ثم أخيرا القوة القائمة على «القيادة» بمعنى الصفات الفائقة للعادة لشخص ما واعتراف التابعين له بهذه الصفات وهذا هو موضع القيادة، الكاريزمية كمستوى خاص من التحليل، انظر:
VENCIX, OP. Cit., P. 298.

(٤٠) انظر: Ibid., P. 298.
ويلاحظ أنه من اللحظة الأولى لوفاة الرسول الكريم، وقد استقر هذا المعنى في الفكر الإسلامي وقد ظهر هذا واضحاً فيما قاله أبو بكر ـ عند الجزع الذي أصاب الناس بعد وفاة الرسول: «من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لايموت»، وتلا قوله تعالى: «وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفئن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئا وسيجزي الله الشاكرين» (آل عمران: ١٤٤). انظر الواقعة وروايتها وقول أبي بكر الصديق في: أبي بكر ابن العربي، العواصم من القواصم، مرجع سابق، ص ٤٢، ٤٣.

(٤١) انظر BENDIX, OP. Cit., P. 299.

(٤٢) انظر Ibid. P. 289.

(٤٣) المودودي، الخلافة والملك الكويت، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٩٧٨، ص ١٧.

(٤٤) سورة النساء آية (١١٥).

(٤٥) انظر نص الخطبة في: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، القاهرة: مطبعة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٦٩، جـ، ص ١٦.

(٤٦) طرح فيبر عدة حلول ممكنة لأزمة الخلافة جميعها تكاد تعكس ما قدمته الخبرة التاريخية الإسلامية بشأن هذه الخلافة، فمثلا بالنسبة للحل الذي طرحه بالحكم باسم القائد الكاريزمي على أساس أن من يخلفه باسمه فإننا نلاحظ أن إطلاق لقب «خليفة رسول الله» على أول قيادة للمسلمين بعد موت النبي تعكس بوضوح وجهة النظر هذه، وكل خليفة من الخلفاء الراشدين كان يبايع على الحكم بسنة رسول الله، ثم حل آخر طرحه فيبر تمثل في أن يعين المساعدون المحيطون بالقيادة الكاريزمية خليفة له ويجعلون الموافقة النهائية عليه للشعب، وهذا أيضاً عكسته التجربة الإسلامية في اختيار خليفة لعمر بن الخطاب حيث أجمع باقي العشرة المبشرين بالجنة باختيارهم على الأمة لتقره، أما الحلان الأخران اللذان وضعهما فيبر في أن يعين القائد بنفسه خليفة له، أو في تأسيس سلالة حاكمة على أساس أن الكاريزما وراثية، فإنهما يظهران في التراث الفكري الشيعي في الإمامة وذلك بالادعاء بنص إلهي على إمامة علي وحصر الإمامة في نسله من بعده، ثم هناك حلان آخران تمثلا في محاولة البحث عن قائد كاريزمي جديد أو في اختيار قائد جديد اعتمادا على أن الكاريزما ممكنة أن تنتقل أو ربما أنها تخلق في شخص جديد، وعبر التاريخ الإسلامي لم تنقطع محاولات بناء كاريزمات متعددة تمثل كيف توجد البيئة الخصبة لنمو وظهور الزعامة الكاريزمية، انظر في حلول أزمة الخلافة عند فيبر JOHN P. ENTELIS, OP. Cit., P. 453.

(٤٧) انظر: SHILLS, «Charisma, Order and Status», OP. Cit., P.202.

(٤٨) انظر مزيدا من التحليل والتفصيل في: د. محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارنا بالنظم المعاصرة، (لا. ت)، الطبعة السادسة ١٩٨١. ص ٣٦٨-٤٠٨.

(٤٩) انظر المرجع السابق. ص ٦٦-٨٩، وانظر أيضا: د. عبدالحميد متولي، مبادىء نظام الحكم في الإسلام، القاهرة: دار المعارف، ال طبعة الأولى ١٩٦٦، ص ٦٠٨.

(٥٠) «سقيفة بني ساعدة» هي المكان الذي دارت به المناقشات بين الأنصار والمهاجرين بشأن خلافة الرسول. والذي جاء ذكره وذكر ما دار فيه في معظم الكتب التي أرخت لتلك الفترة، انظر على سبيل المثال: ابن قتيبة، الإمامة والسياسية، مرجع سابق جـ١، ص ٤-٨.

(٥١) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٧٩، ص ٦٠.
(٥٢) انظر: BENDIX, P. Cit., P. 305.
(٥٣) انظر في أحكام البيعة: د. مصطفى كمال وصفي، مرجع سابق، ص ٢١٣-٢١٩.
(٥٤) انظر: BENDIX, P. Cit., P. 307.

(٥٥) يعبر التراث الفكري الإسلامي عن هذا الوضع في أكثر من مناسبة ، ففي بيعة السقيفة اعتبر رأي المهاجرين والأنصار معبراً وممثلا لرأي المسلمين كلهم، أيضاً عندما أشار الحسن بن علي، على أبيه بعد مقتل عثمان أن ينتظر طاعة جميع الناس في بلاد الخلافة رد عليه: إن البيعة لا تكون إلا لمن حضر الحرمين من المهاجرين والأنصار فإذا رضوا أو سلموا وجب على جميع الناس الرضا والتسليم، أيضا يذكر في ذلك قول أهل مصر لأهل المدينة في المناقشات التي دارت حول المرشح للخلافة بعد مقتل عثمان: أنتم أهل الشورى وأنتم تعقدون الإمامة وأمركم جائز على الأمة فانظروا رجلاً تنصبونه ونحن لكم تبع»، انظر هادي العلوي، في السياسة الإسلامية: الفكر والممارسة، بيروت، دار الطليعة، الطبعة الأولى، ١٩٧٤، ص ٣٨، ٣٩.
(٥٦) انظر: BENDIX, OP. Cit., P. 307
(٥٧) انظر: محمد أسد، منهاج الإسلام في الحكم، بيروت: دار العلم للملايين الطبعة الأولى، ١٩٥٧، ص ٤٣-٩٣، وانظر أيضاً: د. محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي، مقارنا بالنظم المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٦٨-٤٠٨.
(٥٨) انظر: ابن قتيبة، الإمامة والسياسة، جـ١، مرجع سابق، ص ١٨.
(٥٩) المرجع السابق، ج ١ ص ٢٣.
(٦٠) انظر: أبا زهرة، المذاهب الإسلامية، القاهرة، مكتبة الآداب ومطبعتها، (د. ت)، ص ٥٩.
(٦١) د. محمد عمارة، الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سابق، ص ٨٨.
(٦٢) انظر: BENDIX, OP. Cit., P. 308
(٦٣) انظر: Ibid., P. 305
(٦٤) انظر: Ibid., P. 306
(٦٥) انظر: د. حامد ربيع، سلوك المالك، مرجع سابق، جـ١ ص ١٤٩ وما بعدها.
(٦٦) انظر: محمد أسد، منهاج الحكم في الإسلام، مرجع سابق، ص ٤٣-٩٣، وانظر أيضاً: د. محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي مقارناً بالنظم المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٦٨-٤٠٨.
(٦٧) انظر: ANN RUTH WILLNER, OP. Cit., P.3
(٦٨) انظر: JOHN P. ENTELIS, OP. Cit., P. 452
(٦٩) انظر: ANN RUTH WILLNER, OP. Cit., P. 19
(٧٠) انظر:

GABLE FINKLE, **OPIitical development and Social Change** New York: John Wiley, 1968, P. 83-96.

(٧١) انظر: ANN RUTH WILLNER, OP. Cit., P. 19
(٧٢) انظر: H. GERTH and C. WRICHT MILLS, OP CIT., 78-79
(٧٣) انظر: SHILLS, «Charisma, Order and status», Op. Cit., P. 211-212.
(٧٤) انظر مزيداً من التحليل في: د. لويس مليكة، سيكولوجية الجماعات والقيادة، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣، جـ١ ص ٢٤٤ - ٢٤٦.

(٧٥) انظر: SHILLS, «Charisma, Order and status», Op. Cit., P. 203

(٧٦) انظر: د. علي محمد جريشة، دين ودولة، الكويت: دار البحوث العلمية الطبعة الأولى، ١٩٧٩، وهذا المعنى تؤكده العديد من المؤلفات الأخرى.

(٧٧) تعد «عبقريات» العقاد أدل تعبير على شيوع هذا المفهوم بالنسبة للخلفاء الأربعة وبعض الصحابة، هذا إضافة إلى تميز بعض الصحابة بألقاب معينة إشارة إلى صفات لهم مثل تسمية أبي بكر «بالصديق»، وعمر «بالفاروق» وقول الرسول عنه «إن الشيطان يخاف من عمر» وقوله عن عثمان «إنه رجل تستحي منه الملائكة»، كذلك اللقب الذي أطلق على خالد بن الوليد وهو «سيف الله المسلول»، وهكذا ألقاب وتسميات تشير إلى صفات معينة اكتسبها أصحابها أو أفصحوا عنها في مناسبات متعددة.

(٧٨) يظهر ذلك بوضوح من أن صيغة المبايعة كانت تنص على أن المبايع يبايع على الحكم بكتاب الله وسنة رسوله، وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، انظر: ابن قتيبة، الإمامة السياسة، جـ١ ص ٢٦.

(٧٩) انظر: عبدالحميد متولي، مبادىء نظام الحكم في الإسلام، مرجع سابق ص ٣٢ـ٣٥، ص ٣٩.

(٨٠) أشار ادوارد شيلز إلى أن الميل إلى الصاق الصفات الكاريزمية يختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، فهو يكون قوياً جدا في بعض المجتمعات بينما يضعف في الأخرى كما أنه يختلف من زمن إلى آخر خلال فترة حياة مجتمع بعينه فبعض المجتمعات توجد فيها الكاريزما في صورة قوية جدا بينما توجد في مجتمعات أخرى بصورة منتشرة وضعيفة ومشتتة وهاتان الصورتان تتواجدان في تغيير واختلاط في كل المجتمعات، انظر:

EDWARD SHILLS, «Charisma in the International Encylopedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 2.P. 380.

(٨١) جاء تعبير «كاريزما الشعب» عند ادوارد شيلز وذلك في محاولة منه لعزو بعض الدلائل الديمقراطية لمدرك الكاريزما، انظر: SHILLS, «Charisma, Order and Status», Op. Cit., P. 205.

(٨٢) يعبر الدكتور الريس عن هذا بقوله: «ومن الأسس التي انبنت عليها فكرة الاجماع أن المعتقد في الشريعة الإسلامية أن رسول الله ﷺ لم يرثه أحد، في زعامته الدينية أو مقامه الروحي، لم يرثه أحد ولا هيئة وإنما هو موروث بأمته كلها، فالأمة الاسلامية بأسرها هي التي ورثت الرسول ﷺ وقامت مقامه، في سلطته وقدسيته ومكانته، وهو ممثل بها منذ وفاته أبد الدهر» محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، القاهرة، دار التراث، الطبعة السابعة، ١٩٧٩، ص ٣٨٢.

(٨٣) انظر في ذلك المفهوم: د. حامد ربيع، سلوك المالك، مرجع سابق، جـ١ ص ٩١، ٢٠٨.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ١٥٥-١٧٢)

أثر استخدام اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التعليم الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت

نجاة عبدالعزيز المطوع، مصباح الحاج عيسى
كلية التربية ـ جامعة الكويت

١ـ مقدمة:

اهتمت التربية الحديثة وسعت إلى توفير الامكانات والتسهيلات المادية والبشرية التي تعين المتعلم في تحقيق نموه الإدراكي والانفعالي والاجتماعي.... على أفضل صورة بما يتوافق مع قدراته وتطلعاته المستقبلية. وبقدر ما نحسن تهيئة البيئة الأكثر مناسبة للمتعلم نحقق مردودا تربويا أفضل له، وبالتالي مواطنا فعالا يساهم في بناء وتطوير مجتمعه ووطنه. ومع كل المحاولات التي يسعى من خلالها المربون لتوفير جميع متطلبات العملية التعليمية، فإن هناك باستمرار قصورا في بعض الجوانب، التي يكون مردها في معظم الأحيان تخطيطاً غير كاف أو نظرة غير شاملة أو ظروفاً وإمكانات أقل من المطلوب.

ومع كل الإمكانات الهائلة ـ البشرية وغير البشرية ـ التي تسعى إلى توفيرها كل من وزارة التربية وجامعة الكويت في تطوير نظامها التعليمي، فإننا نجد ظهورا لبعض المشكلات الواضحة التي قد تؤثر في خططنا التنموية، وبالتالي في النظام الاقتصادي والاجتماعي.

ومن القضايا التي أحست بها وزارة التربية، والتي وجدتها غير متوافقة مع خطط التنمية، وجود نقص كبير في عدد المدرسين والمدرسات من الكويتيين في مرحلتي الدراسة المتوسطة والثانوية لمعظم التخصصات بصورة عامة وتخصصات الرياضيات وفروع العلوم المختلفة بصورة خاصة.

وأخذت وزارة التربية ـ بهدف تغطية هذا النقص ـ تشجع المدرسين والمدرسات المجازين دراسياً والمبعوثين من قبلها للدراسة في الجامعة على الالتحاق بمثل تلك التخصصات في

المرحلتين المحددتين، وإلا فإن الإجازة الدراسية لا تعطى لهم. كذلك ساهمت كلية التربية في مساعدة هذا التوجه وذلك بتقليل فرص الالتحاق بتخصصات مرحلتي الرياض والابتدائي، وإتاحة الفرصة لتخصصات مرحلتي المتوسط والثانوي.

إلا أنه، ومع كل المحاولات السابقة، لوحظت في كلية التربية ـ بصورة خاصة ـ ظاهرة تسرب أعداد كبيرة من الطلبة من تخصصات مرحلتي المتوسط والثانوي إلى تخصصات مرحلتي الرياض والابتدائي في كلية التربية أو إلى كليات أخرى تدرس مقرراتها باللغة العربية.

ولدى لقاء عدد من أولئك الطلبة الذين حولوا من تخصصات مرحلتي المتوسط والثانوي، بهدف التعرف على أسباب التحول فقد أفادوا بالإجماع بأن السبب الرئيسي في تحويلهم يعود إلى أن المقررات العلمية التي أخذوها في كلية العلوم تدرس باللغة الانجليزية، وأنهم لايشعرون بالقدرة على استيعاب ما يقدم لهم من مفاهيم وأفكار كما أنهم لايستطيعون التعبير عن أنفسهم محادثة أو كتابة، إضافة إلى الصعوبات التي يواجهونها عند قراءة الكتاب المقرر والمراجع الأخرى المكتوبة باللغة الانجليزية.

وللتعرف على أبعاد هذه المشكلة وإن كان لها أي تأثير على تحصيل الطلبة الذين يدرسون المقررات العلمية في جامعة الكويت باللغة الانجليزية، فقد جاءت هذه الدراسة.

وتأتي هذه الدراسة استكمالا لدراسة أخرى[1] جرى فيها أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم من الناطقين بالعربية وغير الناطقين بها، وكذلك لعينة من الطلبة تمثل أربعة مستويات متتابعة للمقررات التي تقدمها كلية العلوم، إضافة إلى عينة تمثل جميع طلبة كلية التربية الذين حولوا من تخصص متوسط وثانوي في الرياضيات ومختلف تخصصات العلوم الأخرى إلى تخصصات أخرى تدرس بالعربية.

وللتعرف على أبعاد هذا الأثر على مختلف فئات العينة، فقد رؤي دراسة أثر استخدام اللغة الانجليزية في كلية العلوم على عاملي الجنس (ذكور، إناث) والجنسية (كويتي، غير كويتي)، وكذلك علاقة التحصيل الحالي في كلية العلوم (المتمثل بالمعدلين التراكميين العام والتخصصي) بالتحصيل السابق في الثانوية العامة (المرتبط بالمعدل العام، درجات الرياضيات والكيمياء والفيزياء والأحياء واللغة الانجليزية).

كذلك وحيث إننا نتوقع أن يتحسن مستوى تحصيل الطلبة كلما تحسنت لغتهم الأجنبية سنة بعد أخرى في كلية العلوم، حيث يتعاملون أكثر مع اللغة الأجنبية، فقد رئي دراسة العلاقة في التحصيل بين طلبة السنتين الثانية[2] والرابعة لمعرفة مقدار الأثر إن كان متساويا بين الفئتين أم لا.

إن عدم اختيار طلبة السنة الأولى في كلية العلوم عائد إلى أن الطلبة لايمكن اعتبارهم

طلبة الكلية، لأن عدداً كبيراً منهم يأخذ في السنة الأولى مقررات جامعية عامة أو يبقى في كلية العلوم مؤقتاً ويأخذ مقررات من كليات أخرى يسعى للتحويل إليها في حين تزداد الفرصة أكثر للاستقرار لدى طلبة سنة ثانية.

كذلك لم يقع الاختيار على طلبة السنة الثالثة ليبقى الفارق الزمني بين الفئتين أكبر.

ستتناول الأسئلة الآتية مختلف العوامل المتقدمة والتي يعتقد أن لها صلة بمشكلة الدراسة.

٢- أسئلة تجيب عليها الدراسة:

وفي حدود أهداف الدراسة، وعلى ضوء ما أكدته الدراسة السابقة(٢)، من أن الطلبة المستجدين في كلية العلوم يواجهون صعوبة في استيعاب المفاهيم العلمية التي تدرس لهم باللغة الانجليزية وأنهم يبذلون جهداً كبيراً ويستغرقون وقتا طويلاً في محاولة التغلب على الصعوبات التي يواجهونها في تعلم العلوم، فإن هذه الدراسة حاولت معرفة ما إذا كان هناك أثر على تحصيل الطلبة في العلوم، نتيجة دراستهم لها باللغة الانجليزية.

لهذا فإن هذه الدراسة حاولت الإجابة على الأسئلة التالية:

١- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعدل العام لدرجات الطلبة في شهادة الدراسة الثانوية ومعدلهم التراكمي العام للمقررات الجامعية؟
٢- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة الرياضيات في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الرياضيات في كلية العلوم؟
٣- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة الكيمياء في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الكيمياء (العامة أو الحيوية) في كلية العلوم؟
٤- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة الفيزياء في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الفيزياء في كلية العلوم؟
٥- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة الأحياء في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الأحياء، (الحيوان، والنبات والميكروبيولوجي) في كلية العلوم؟
٦- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة اللغة الانجليزية في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم؟

٧- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلبة في مادة اللغة الانجليزية في شهادة الدراسة الثانوية والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم؟

٨- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعدل التراكمي العام لكل من طلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم؟

٩- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المعدل التراكمي التخصصي لكل من طلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم؟

١٠- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في معدل شهادة الدراسة الثانوية؟

١١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين في معدل شهادة الدراسة الثانوية؟

١٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلاب والطالبات في المعدل التراكمي التخصصي في كلية العلوم؟

١٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين في المعدل التراكمي التخصصي في كلية العلوم؟

١٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم في معدل شهادة الدراسة الثانوية

١٥- وأخيرا وعلى ضوء ما تقدم من أسئلة، يأتي السؤال الأساسي في هذه الدراسة وهو: هل لاستخدام اللغة الانجليزية - كوسيلة اتصال تعليمية - أثر على التحصيل الأكاديمي لطلبة كلية العلوم بجامعة الكويت؟

٣- آراء ودراسات حول علاقة اللغة بالتحصيل الأكاديمي:

طرحت الكثير من الآراء وأجري العديد من الدراسات حول قضايا مرتبطة بمكونات اللغة وأثرها على التعلم والتحصيل الدراسي. فقد عرفت اللغة على أنها مجموعة من الأصوات اللفظية ورموزها المكتوبة. وهي رموز ذات معنى جرى تداولها طبقا لنظام كيفي متعلم، والتي يتصل بوساطتها الناس ذوو الثقافة المشتركة[٣].

كذلك عرف التحصيل الدراسي بأنه تعبير عن مدى استيعاب الطلاب لما تعلموه من خبرات في مادة دراسية مقررة، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها الطلاب في الاختبارات التحصيلية[٤]، أو هو ما يصل إليه الفرد في تعلمه وقدرته على التعبير عما تعلم[٥]. ويتأثر التحصيل الدراسي بالكثير من العوامل المرتبطة بالمعلم والمتعلم وبكافة التسهيلات المتوفرة في المواقف التعليمية، وإن أي قصور في العوامل الميسرة للتعلم تؤثر كثيرا أو قليلا في مخرجات التعلم.

وتعتبر اللغة من العوامل الرئيسية المستخدمة في المواقف التعليمية والتي تلعب دوراً هاما ومميزا في تعلم الطلبة وبالتالي تحصيلهم الأكاديمي. وقد أكد بياجيه Piaget على الدور المهم للغة واعتبرها أداة الذكاء، وأن أهميتها تزداد بارتقاء المتعلم للمستويات الإدراكية الأعلى، حيث تزداد قدرة المتعلم على استيعاب المصطلحات والرموز والأفكار المجردة[٦]، وأكد بياجيه أيضا على أهمية الاتصال ـ واللغة أساسية في ذلك ـ بين المعلم وطلبته داخل قاعة الدراسة، حيث يعتبر ذلك عنصرا في غاية الأهمية في النمو الفكري، ويعلل ذلك بقوله: إن الاتصال يؤدي إلى نشاط المتعلم وفاعليته[٧]. وبالتالي تحصيل أفضل.

وحتى تتم عملية الاتصال بين المعلم وطلبته ـ بغض النظر عما إذا كان المعلم بشرا أو جهازا أو أداة أو كتابا.. ـ بأفضل صورة ممكنة فإنها يجب أن تتوفر كافة عناصر تلك العملية، سواء ما هو مرتبط بالمعلم ومهارات الاتصال لديه (كالكتابة والتكلم والقراءة والاستماع والقدرة على التفكير) أو اتجاهاته ونظامه الاجتماعي والثقافي، أو قدرة الطلبة على فك رموز الرسائل التي يبعث بها المعلم[٨]. وتضيف على ذلك أبيركرومبي Abercrombie أهمية قدرة المتعلم على التكلم وطرح الأفكار، إضـافة إلى قدرته على الاستماع[٩].

كذلك أشارت نيفل Neville [١٠] إلى أن الاستيعاب أثناء الاستماع للمحاضرة أو القراءة يعتمد على عوامل متعددة، منها عدد الكلمات المنطوقة في الدقيقة (أي سرعة الإلقاء أو الاستماع)، أو عدد الكلمات المقروءة في الدقيقة (أي سرعة القراءة)، ويزداد الاستيعاب كلما قلت السرعة في مدى محدد، كما يزداد أثر هذا العامل كلما كان المتعلمون من غير الناطقين باللغة المستخدمة في التعليم.

ويعزو لاركن Larkin السبب الرئيسي لانخفاض مستوى التدريس الجامعي إلى النقص في مهارات التدريس بصورة عامة، والقصور في استخدام اللغة ـ كوسيلة اتصال تعليمية ـ بصـورة خاصة... ويعقب على ذلك بقوله: إن استخدام اللغة التي يحتاجها الطلبة في دراستهم الأكاديمية، لأغراض خاصة، يساعد كثيرا في تحسين نوعية التعليم والتعلم[١١]، وبالتالي التحصيل الأفضل. وهو بهذا يؤكد على أهمية توافر مستوى عام مناسب في اللغة لدى الطلبة، مع عناية خاصة بالعبارات والمصطلحات المستخدمة في مجال التخصص.

كذلـك فقـد أشـار بعض أعضـاء هيئة التدريس الجامعيين إلى أن مستوى الطلبة المستجدين في اللغة الأجنبية الثانية ينحدر عاما بعد آخر. ويعزون السبب في ذلك إلى عدم كفاية الإعداد في المراحل المدرسية التي تسبق الجامعة[١٢].

وفي دراسة حول أثر اللغة الانجليزية ـ كلغة ثانية ـ على التحصيل الأكاديمي، تبين أن المعرفة بمفردات اللغة هي من أبرز سمات الكفاءة في اللغة الشفوية ذات الأثر الكبير على التحصيل

الأكاديمي، وأن المتعلمين الذين كان تحصيلهم العلمي هو الأفضل، هم أولئك الذين حصلوا على فرصة لمناقشة المفاهيم العلمية بلغتهم القومية(١٣)

وفي دراسة استهدفت التعرف على العلاقة بين نتائج تحصيل الطلبة في شهادة الثانوية العامة ونتائج تحصيلهم في الدراسة الجامعية، تبين وجود علاقة ارتباط قوية (٠,٧٢ ـ ٠,٨٧) بين المعدل العام للطلبة في امتحان شهادة الثانوية العامة وبين المعدل التراكمي العام لدراستهم الجامعية، عندما يتخصصون في الكيمياء والأحياء واللغة العربية والعلوم الاقتصادية، ويكون معامل الارتباط متوسطا (٥٢ ـ ٠,٥٧) عندما يتخصصون في اللغة الانجليزية والفيزياء والرياضيات(١٤).

وفي دراسة أخرى تبين أن لتحصيل الطلبة في المرحلة الثانوية أثرا مباشرا ولكنه ضئيل على التحصيل في الدراسة الجامعية في الكليات العلمية خلال السنتين الأوليين وأن هذا الأثر يتلاشى في السنوات الأخيرة(١٥).

كذلك فقد أشارت إحدى الدراسات(١٦) إلى أن هناك علاقة بين المعدل العام لدرجات شهادة الثانوية العامة والتحصيل الجامعي في السنة الأولى الجامعية بصورة عامة. وبعض التخصصات (كالعلوم المتقدمة واللغة الانجليزية والفيزياء والكيمياء والأحياء) بصورة خاصة.

وفي دراسة(١٧) تناولت العلاقة بين معدل درجات الطلبة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي في الجامعة، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ بين معدل الطالب في شهادة الثانوية ومعدله التراكمي في الجامعة، وقد اختلفت درجة العلاقة حسب فئات الطلبة طبقا لخلفياتهم ومجال التخصص في الجامعة.

وحيث إن للغة المسموعة أثرا على الاستيعاب، وبالتالي التحصيل الأكاديمي فقد أشارت نتائج كروس Cross (١٨) بصورة عامة إلى أن الطلبة الذين لديهم قدرة على التمييز السمعي للغة المنطوقة يكونون ذوي تحصيل أكاديمي أعلى.

وحول أثر لكنة (أصوات مخارج الحروف) الشخص المتحدث على استيعاب المستمعين، بين سميث Smith (١٩) أن القدرة على الاستيعاب من قبل الطلبة تتوقف على لكنة الشخص المحاضر، سواء كانت لغته هي لغة الأم أم لغة تعلمها كلغة ثانية للغته.

وحول أثر المقررات المدرسية المكثفة في اللغة الانجليزية على التحصيل الأكاديمي في مجال العلوم التي تدرس بها، فقد أشار كاردنر Cardener (٢٠) وزملاؤه إلى أهمية مثل هذه المقررات ـ كلغة ثانية ـ على تغيير اتجاهات الطلبة ودافعيتهم نحو التعلم، وبالتالي تحسين تحصيلهم الأكاديمي، خصوصا لدى الطلبة ذوي المستوى اللغوي الضعيف نسبيا.

مما تقدم تبين لنا الدور المهم الذي تلعبه اللغة الانجليزية ـ كلغة ثانية ـ في التدريس بصورة عامة وفي تدريس العلوم بصورة خاصة وأثر ذلك على استيعاب الطلبة وبالتالي مستوى تحصيلهم الأكاديمي.

فقد جرى تعريف كل من اللغة والتحصيل الدراسي، كما أبرز دور اللغة في عملية الاتصال، وحددت عناصر كل من اللغة ،وعملية الاتصال، وأثر بعض هذه العناصر على التحصيل الدراسي، خصوصا إذا استخدمت لغة غير اللغة القومية للمتعلمين.

كما استعرضت مجموعة من الدراسات التي حاولت إبراز مستوى العلاقة الترابطية بين التحصيل الدراسي للمرحلة الثانوية والتحصيل الأكاديمي الجامعي، وكذلك أثر القصور باستخدام اللغة الاجنبية ـ كوسيلة اتصال تعليمية ـ على استيعاب الطلبة وبالتالي على تحصيلهم العلمي.

٤ـ اجراءات الدراسة:

لدراسة أثر استخدام اللغة الانجليزية ـ كوسيلة اتصال تعليمية ـ على تحصيل طلبة كلية العلوم بجامعة الكويت، وللاجابة على الأسئلة التي تم التعرض لها، فقد اتبعت مجموعة من الاجراءات أهمها اختيار العيّنة وتجميع البيانات اللازمة عن أفرادها، وفيما يلي توضيح لهذين الاجراءين:

٤ـ١ اختيار العينة:

اختيرت عينة الدراسة من طلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم، وذلك لأن طلبة السنة الأولى لايمكن اعتبارهم طلبة مستقرين في الكلية لسببين:

أولهما: أن بعضهم يفكر بالانتقال منها لأنه لم يخترها بمحض إرادته، بل قبل حسب معدله في شهادة الثانوية العامة وعلى ضوء قائمة البدائل التي وضعها الطالب في طلب الالتحاق بالجامعة. وحيث يمكن للطالب التحويل من كلية إلى أخرى ـ في نطاق شروط لائحة الجامعة ـ لذا نرى أن عددا كبيرا من طلبة السنة الأولى يفكرون بالتحويل لأسباب مختلفة. ويشير الجدول (١) إلى عدد الطلبة الذين حولوا من كلية العلوم إلى كليات أخرى في الجامعة عدا كليتي الطب والهندسة.

جدول رقم (١)

عدد الطلبة المحولين من كلية العلوم إلى كليات أخرى في الجامعة (أ) عدا كليتي الطب والهندسة

الرقم	التخصص العلمي	العام الجامعي ٨٢/٨١	العام الجامعي ٨٣/٨٢	العام الجامعي ٨٤/٨٣	العام الجامعي ٨٥/٨٤	المجموع
١	رياضيات	١٤	٣٣	٢٦	٢٦	٩٩
٢	كيمياء	١٤	١٩	٢٢	٢١	٧٦
٣	كيمياء حيوية	٥	١٢	٨	١٨	٤٣
٤	فيزياء	٦	١٢	١٢	١٩	٤٩
٥	حيوان	٩	٢٧	٢٦	٢٣	٨٥
٦	نبات وميكروبيولوجي	١٢	١١	١٨	٢٧	٦٨
٧	جيولوجيا	٩	٩	١١	١٤	٤٣
المجموع		٦٩	١٢٣	١٢٣	١٤٨	٤٦٣

(أ) المصدر: جامعة الكويت، إدارة التسجيل، قسم متطلبات التخرج، نماذج تغيير الكلية، والتخصص الرئيسي، تاريخ ٢/٦/١٩٨٥.

وإذا كان عدد طلبة كلية العلوم خلال الأعوام الجامعية الأربعة من ٨٢/٨١ وحتى ٨٥/٨٤ هو ١٦٠٨، ٢١٤٨، ٢٥٥٦، ٢٧١٧، بالترتيب، فإن النسب المئوية للطلبة الذين حولوا إلى كليات تستخدم اللغة العربية في تدريس كل أو معظم مقرراتها هي على الترتيب ٤٪، ٦٪، ٥٪، ٥٪. ولمقارنة النسب المئوية للطلبة المحولين من كلية العلوم لكليات أخرى بالنسبة للطلبة المحولين من كلية التربية إلى تخصصات أخرى تستخدم اللغة العربية في تدريسها، قد جرى حصر أعداد الطلبة المسجلين لتخصص متوسط وثانوي في كلية التربية خلال الأعوام الجامعية ٨٢/٨١ ـ ٨٥/٨٤ في تخصصات الرياضيات (١٢٣ طالبا وطالبة)، والكيمياء (١٤ طالبا وطالبة)، والفيزياء (٧ طلاب وطالبات)، والبيولوجي (٦٨ طالباً وطالبة)، والجيولوجيا (٧ طلاب وطالبة)، والذين يبلغ مجموعهم ٢١٩ طالبا وطالبة، وإذا علمنا الآن أن عدد الطلبة الذين حولوا خلال الأعوام المذكورة قد بلغ ٩٦ طالبا وطالبة، لأدركنا أن النسبة المئوية للمحولين هي حوالي ٤٤٪ منهم. وهذه النسبة المئوية الكبيرة كانت وراء السبب الرئيسي في إجراء هذه الدراسة، علما بأن جميع طلبة كلية التربية، تخصص متوسط وثانوي ـ علوم ورياضيات ـ، يدرسون المقررات العلمية باللغة الانجليزية في كلية العلوم.

والسبب الثاني وراء عدم اعتبار طلبة السنة الأولى جزءا من عينة الدراسة هو أن عددا كبيرا منهم ـ وخصوصا أولئك الذين يفكرون بالتحويل من الكلية ـ يسجل في مقررات لمتطلبات جامعية يدرس معظمها باللغة العربية، وبذلك فإنهم لا يعانون من المشكلة التي طرحتها الدراسة، وبالتالي فإن معدلهم التراكمي العام قد لا يتأثر.

وكذلك استهدف أخذ العينة من السنتين الثانية والرابعة، دراسة إن كان أثر اللغة الانجليزية - كوسيلة اتصال تعليمية - يتساوى خلال السنتين المحددتين أم لا، حيث يتوقع تحسن مستوى لغة الطلبة سنة بعد أخرى.

وهكذا تم بوساطة كمبيوتر الجامعة الحصول على قائمتين وطبقا للتخصص بصورة عشوائية، بحيث اختيرت الأرقام ١، ٦، ١١، ١٦ .... في كل تخصص، فكان مجموع طلبة سنة ثانية الذين جرى اختيارهم ١٣٥ طالبا وطالبة (٧١٪ من العينة) ومجموع طلبة سنة رابعة الذين جرى اختيارهم ٥٥ طالبا وطالبة (٢٩٪ من العينة). وبذلك تكون العينة ممثلة لـ ١٩٪ من مجتمع الأصل.

ويشير جدول (٢) إلى توزيع أفراد العينة طبقا للقسم العلمي والسنة الدراسية، وهكذا اختلف عدد الأفراد الذين تم اختيارهم من كل قسم علمي نتيجة اختلاف عدد الطلبة المقيدين في كل تخصص لكل سنة جامعية.

ولقد تبين أن النسبة المئوية للطلبة الكويتيين في العينة ٤٨٪، وهكذا تكون النسبة المئوية للطلبة غير الكويتيين ٥٢٪ والنسبة المئوية للطالبات ٣٩٪، وتكون النسبة المئوية للطلاب ٦١٪.

جدول رقم (٢)

العينة طبقا للقسم العلمي والسنة الجامعية

الرقم	القسم العلمي	السنة الجامعية		المجموع
		الثانية	الرابعة	
١	الرياضيات	٤٠	٢٥	٦٥
٢	الكيمياء العامة	٢١	٥	٢٦
٣	الكيمياء الحيوية	١٧	٤	٢١
٤	الفيزياء	١٨	٣	٢١
٥	الحيوان	١٩	٨	٢٧
٦	النبات والميكروبيولوجي	١٤	٨	٢٢
٧	الجيولوجيا	٦	٢	٨
	المجموع	١٣٥ (٧١٪)	٥٥ (٢٩٪)	١٩٠ (١٠٠٪)

٤-٢ تجميع بيانات عن أفراد العينة:

تم تنظيم كشوف خاصة بأفراد العينة الذين تم اختيارهم عشوائيا من المجتمع الأصل

للسنتين الثانية والرابعة، وجمعت البيانات الخاصة بكل طالب من طلبة العينة من كشوف الكمبيوتر التي احتوت على أسماء الطلبة وأرقامهم وجنسهم وجنسياتهم وتخصصاتهم ومعدلاتهم التراكمية العامة والتخصصية، ثم استكملت البيانات الخاصة بشهادة الدراسة الثانوية لكل منهم (معدل درجات شهادة الثانوية العامة، درجات المواد الدراسية: الرياضيات، الكيمياء، الفيزياء، الأحياء، اللغة الانجليزية) من ملفات الطلبة مباشرة.

وقد لوحظ في الكشوف الخاصة هذه أن بعض الطلبة لم تستكمل البيانات الخاصة بهم من واقع ملفاتهم (٣ طلبة)، وأن بعضهم كانوا من نظام المقررات حيث إن المواد والتقديرات مختلفة (طالبان) وبعضهم حاصلون على شهادة الدراسة الثانوية الانجليزية من بريطانيا (٤ طلبة)، وطالب يحمل الثانوية العامة من المدرسة الانجليزية في الكويت، وثلاثة طلبة يحملون الشهادات الثانوية العامة السعودية والتونسية والايرانية. لذا فقد جرى حذف هؤلاء الطلبة من عينة الدراسة وعددهم ١٣.

٤-٣ العلاقات الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

تمَّ الاستعانة بمعادلتين إحصائيتين، إحداهما معادلة بيرسون Pearson [٢١] لحساب معامل الارتباط (ر)، والثانية معادلة اختبار (ت) t-test [٢٢] لحساب الفروق بين المتوسطات.

٥- نتائج الدراسة:

وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة طبقاً لتسلسل الأسئلة التي وردت في الفقرة الثانية.

٥-١ العلاقة بين معدل درجات الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام في الجامعة:

يشير جدول (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٦٤ بين معدل درجات طلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام لهم في الجامعة، وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة (وهو ١٩٠ طالبا وطالبة) ذات دلالة إحصائية[٢٣] عند مستوى ١٪. وهذا يعني بصورة عامة أن الطلبة الذين يحصلون على معدلات عالية في شهادة الثانوية العامة يحصلون على معدلات عالية في الجامعة، والعكس صحيح.

٥-٢ العلاقة بين درجات الرياضيات في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الرياضيات في الجامعة:

يشير أيضا جدول (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٤٤ بين درجات الرياضيات لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الرياضيات في الجامعة. وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة (وهو ٥٣ طالبا وطالبة) ذات دلالة إحصائية[٢٤] عند مستوى ١٪.

جدول رقم (٣)

قيمة معاملات الارتباط لبعض عوامل الدراسة

الرقم	العلاقــــة	عدد الطلبة	معامل الارتباط
١	معدل الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام للمقررات الجامعية	١٩٠	٠,٦٤
٢	درجات الرياضيات في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الرياضيات في كلية العلوم	٥٣	٠,٤٤
٣	درجات الكيمياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي في مقررات الكيمياء العامة والحيوية في كلية العلوم	٢٣	٥٣ أ
٤	درجات الفيزياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي في مقررات الفيزياء الجامعية	٩	ب,٧٥
٥	درجات الأحياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي في مقررات الحيوان والنبات والميكروبيولوجي في كلية العلوم	٣٦	٤٢,٠ب
٦	درجات اللغة الانجليزية في الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام للمقررات الجامعية	١٩٠	٠,٨٣أ
٢	درجات اللغة الانجليزية في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم	١٢٨	٠,٣٥أ

(أ) معامل ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪.

(ب) معامل ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪.

٥ـ٣ العلاقة بين درجات الكيمياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الكيمياء (العامة والحيوية) في كلية العلوم:

كذلك يشير جدول (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٥٣ بين درجات الكيمياء لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الكيمياء الحيوية في كلية العلوم. وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة (وهو ٢٣ طالبا وطالبة) ذات دلالة إحصائية[٢٥] عند مستوى ١٪.

٥ـ٤ العلاقة بين درجات الفيزياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الفيزياء في كلية العلوم:

ويشير جدول رقم (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٧٥ بين درجات الفيزياء لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الفيزياء في كلية العلوم. وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة الذين توفرت درجاتهم (وهو ٩ طلاب وطالبات) ذات دلالة إحصائية [٢٦] عند مستوى ٥٪.

٥ـ٥ العلاقة بين درجات الأحياء في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الحيوان والنبات والميكروبيولوجي في كلية العلوم:

ويشير جدول رقم (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٤٢ بين درجات الأحياء لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي لمقررات الأحياء (الحيوان والنبات والميكروبيولوجي) في كلية العلوم. وهذه العينة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة الذين توفرت درجاتهم (وهو ٣٦ طالبا وطالبة) ذات دلالة إحصائية[٢٧] عند مستوى ٥٪.

٦ـ٥ العلاقة بين درجات اللغة الانجليزية في الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام للمقررات الجامعية:

يشير جدول رقم (٣) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٨٣ بين درجات اللغة الانجليزية لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام للمقررات الجامعية. وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة (وهو ١٩٠ طالبا وطالبة ذات دلالة إحصائية[٢٨] عند مستوى ١٪.

٧ـ٥ العلاقة بين درجات اللغة الانجليزية في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم:

يشير جدول (٤) إلى معامل ارتباط قدره ٠,٣٥ بين درجات اللغة الانجليزية لطلبة العينة في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم. وهذه القيمة لمعامل الارتباط بالنسبة لعدد أفراد العينة (وهو ١٢٨ طالبا وطالبة) ذات دلالة إحصائية[٢٩] عند مستوى ١٪.

٨ـ٥ الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي العام لطلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم:

يشير جدول (٤) إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية[٣٠] عند مستوى ١٪ أو مستوى ٥٪ بين متوسطي المعدل التراكمي العام لطلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم (بدرجات حرية ١٨٨).

٩ـ٥ الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي التخصصي لطلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم:

يشير جدول (٤) أيضا إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ أو مستوى ٥٪ بين متوسطي المعدل التراكمي التخصصي لطلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم (بدرجات حرية ١٢٦).

٥ـ١٠ الفروق بين متوسطي معدل الثانوية العامة للطلاب والطالبات في كلية العلوم.

يشير جدول (٤) أيضا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ بين الطلاب والطالبات في كلية العلوم ولصالح الطالبات (بدرجات حرية ١٨٨).

٥ـ١١ الفروق بين متوسطي معدل الثانوية العامة للطلبة الكويتيين وغير الكويتيين.

يشير أيضا جدول (٤) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ بين الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين، ولصالح الطلبة غير الكويتيين (بدرجات حرية ١٨٨).

٥ـ١٢ الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي التخصصي للطلاب والطالبات في كلية العلوم:

ويشير جدول رقم (٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ أو عند مستوى ٥٪ بين متوسطي المعدل التراكمي التخصصي لكل من الطلاب والطالبات في كلية العلوم، إلا أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٢٠٪ (بدرجات حرية ١٢٦).

جدول رقم (٤)

قيمة «ت» للفروق بين متوسطات بعض عوامل الدراسة

الرقم	العامل الأول: المجموعة الأولى	عدد الطلبة	المتوسط	العامل الثاني: المجموعة الثانية	عدد الطلبة	المتوسط	قيمة (ت)
٨	المعدل التراكمي العام لطلبة سنة ثانية	١٣٥	٤,٦١	المعدل التراكمي العام لطلبة سنة رابعة	٥٥	٤,٦٢	٠,٠٠٣
٩	المعدل التراكمي التخصصي لطلبة سنة ثانية	٧٣	٤,١٥	المعدل التراكمي التخصصي لطلبة سنة رابعة	٥٥	٤,٢٨	٠,٣٨
١٠	معدل الثانوية العامة للطلاب	٦٥	٧٢,٩٨٥	معدل الثانوية العامة للطالبات	١٢٥	٧٧,٨٨	٢,٨٨ أ
١١	معدل الثانوية العامة للطلبة الكويتيين	٧٦	٦٨,٢٨	معدل الثانوية العامة للطلبة غير الكويتيين	١١٤	٨٠,٨٥	٨,٣٢ أ
١٢	المعدل التراكمي التخصصي للطلاب	٣٦	٣,٧٩	المعدل التراكمي التخصصي للطالبات	٩٢	٤,٣٠	١,٥٥
١٣	المعدل التراكمي التخصصي للطلبة الكويتيين	٥٧	٣,٩١	المعدل التراكمي التخصصي للطلبة غير الكويتيين	٨١	٤,٤٧	١,٧٥
٩	معدل الثانوية العامة لطلبة السنة الثانية	١٣٥	٧٥,٦٢	معدل الثانوية العامة لطلبة السنة الرابعة	٥٥	٧٥,٩٤	٠,١٨

(أ) فرق بين المتوسطين ذو دلالة إحصائية عند مستوى ١٪.

٥-١٣ الفروق بين متوسطي المعدل التراكمي التخصصي للطلبة الكويتيين وغير الكويتيين في كلية العلوم:

ويشير جدول (٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ أو مستوى ٥٪ بين متوسطي المعدل التراكمي، التخصصي للطلبة الكويتيين وغير الكويتيين في كلية العلوم، إلا أنه وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ (بدرجات حرية ١٣٦).

٥-١٤ الفروق بين متوسطي معدل الثانوية العامة لطلبة السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم:

ويشير جدول رقم (٤) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ أو مستوى ٥٪ بين متوسطي معدل درجات الثانوية العامة لطلبة كل من السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم (بدرجات حرية ١٨٨).

٥-١٥ أثر استخدام اللغة الانجليزية - كوسيلة اتصال تعليمية - على التحصيل الأكاديمي لطلبة كلية العلوم:

وسيتم الاجابة على هذا السؤال عند مناقشة النتائج التي وردت في الفقرات من (٥-١) إلى (٥-١٤).

٦- مناقشة نتائج الدراسة:

إذا افترضنا أن المعيار الذي تستخدمه جامعة الكويت وتقبل على أساسه الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة في قسمها العلمي في مختلف التخصصات العلمية، صحيح، فإن نتائج السؤال الأول تدعم هذا المعيار، حيث أشارت إلى أن درجة الترابط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ بين معدل درجات شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام للمقررات الجامعية، وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج بعض الدراسات[٣١][٣٢].

وتأتي نتائج الأسئلة: الثاني والثالث والرابع والخامس، لتدعيم المعيار المتقدم، حيث أشارت بصورة عامة إلى وجود درجة ترابط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ بين مادتي التخصص للرياضيات والكيمياء في شهادة الثانوية العامة من جهة والمقررات التخصصية في الرياضيات والكيمياء في كلية العلوم من جهة أخرى. كذلك وجدت درجة ترابط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ بين مادتي التخصص للفيزياء والأحياء في شهادة الثانوية العامة من جهة والمقررات التخصصية في الفيزياء والحيوان والميكروبيولوجي والنبات في كلية العلوم من جهة أخرى.

وبالمقابل إذا تأملنا نتائج السؤال (١٤) التي تشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند أي مستوى من مستويات الدلالة بين متوسطي معدل درجات الثانوية العامة لطلبة كل من السنتين الثانية والرابعة في كلية العلوم، فهذا يعني - إن كان معيار معدل درجات الثانوية العامة صحيحاً - أن هاتين المجموعتين متكافئتان في الخلفية العلمية.

ويدعم هذه النتائج، نتائج السؤالين الثامن والتاسع اللذين يؤكدان أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعدل التراكمي العام أو المعدل التراكمي التخصصي لطلبة سنة ثانية من جهة وطلبة سنة رابعة من جهة أخرى.

ومع أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ في معدل درجات الثانوية العامة ما بين الطلاب والطالبات (لصالح الطالبات) والطلبة الكويتيين وغير الكويتيين (لصالح الطلبة غير الكويتيين)، فإننا نلاحظ أن هذه الفروق تضعف (نتائج السؤالين ١٢، ١٣)، وهذه النتائج تتوافق مع إحدى الدراسات السابقة[٣٣]. حيث نلاحظ أن الفروق في المعدل التراكمي التخصصي للطلاب والطالبات من جهة، والفروق في المعدل التراكمي التخصصي للطلبة الكويتيين وغير الكويتيين من جهة أخرى، ليست لها دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ أو مستوى ٥٪.

أما نتائج السؤال الخامس عشر فيمكن الحصول عليها من نائج السؤالين السادس والسابع بصورة خاصة ونتائج الأسئلة الأخرى بصورة عامة. ففي الوقت الذي كان فيه معامل الارتباط بين درجات اللغة الانجليزية في شهادة الثانوية العامة والمعدل التراكمي العام مساويا ٠,٨٣، نراه ينحدر إلى ٠,٣٥ عندما درست علاقة الترابط بين درجات اللغة الانجليزية في الثانوية العامة والمعدل التراكمي التخصصي للمقررات العلمية في كلية العلوم. ويمكن تفسير ذلك بأن المعدل التراكمي العام هو حصيلة نتائج مقررات جامعية غير المقررات التي تقدمها كلية العلوم، كمقررات المتطلبات الجامعية التي يدرس معظمها باللغة العربية، أو مقررات اختيارية أخرى (محددة أو حرة)، في حين أن المعدل التراكمي التخصصي هو حتماً لمقررات علمية فقط تدرس باللغة الانجليزية.

وبملاحظة عدد الانذارات التي وجهت للمجتمع الأصل الذي اختيرت منه عينة الدراسة، لوحظ أن عدد الطلبة الذين أنذروا من سنة ثانية قد بلغ ٥٤ طالبا ومن السنة الرابعة ١٦ طالبا، علما بأن الانذارات للطالب الواحد قد اختلفت، فهناك ٢٥ طالبا وجه لكل منهم إنذار واحد، و ١٥ طالب وجه للواحد منهم إنذاران، و٢٤ طالبا وجه للواحد منهم ثلاثة إنذارات، و٥ طلاب وجه للواحد منهم أربعة إنذارات، وطالب واحد فقط وجه

له خمسة إنذارات. وعندما تم الاتصال تليفونيا بعشرة من هؤلاء الطلبة وسئلوا عن أبرز الصعوبات التي يواجهونها في دراسة المقررات العلمية أشاروا إلى مجموعة من الأسباب كان في طليعتها استخدام اللغة الانجليزية في تدريس المقررات العلمية، إضافة إلى صعوبة المقررات العلمية وعدم تدرجها وكثرة مصطلحاتها، وعدم العناية بتدريسها.

إضافة لما تقدم، فقد أشارت نتائج دراسة أخرى أجريت في كلية العلوم بجامعة الكويت[٣٤] إلى أن استخدام اللغة الانجليزية - كوسيلة اتصال تعليمية - قد خلق مشكلة لدى عدد كبير من الطلبة، حيث أشار حوالي ٨٣٪ من عينة أعضاء التدريس العرب في كلية العلوم، و ٨٤٪ من عينة طلبة كلية العلوم، و ٩٨٪ من عينة طلبة كلية التربية إلى أن الطلبة المستجدين يواجهون صعوبة في استيعاب المفاهيم العلمية التي تدرس لهم باللغة الانجليزية، وقد دعم هذه الآراء ما ذكره أعضاء هيئة التدريس غير العرب من أن طلبة العلوم بصورة عامة يعانون من مشكلات لغوية لا تمكنهم من فهم المحاضرات التي تقدم لهم باللغة الانجليزية، حيث إن لديهم مشكلات في الكتابة والتفاعل الشفوي ويفتقرون إلى المصطلحات العلمية والقدرة على تلخيص ما يدور في المحاضرة لأنهم يفكرون بالعربية.

كذلك أكد طلبة كلية العلوم على أن من أبرز المشكلات[٣٥] التي يعانون منها، إضافة لما تقدم ذكره، صعوبة فهم الكتب الانجليزية وتدريس بعض الأساتذة باللغتين العربية والانجليزية في آن واحد، وعدم وضوح الكلام المنطوق من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس غير العرب[٣٦].

وهكذا نلاحظ أن النتائج المتقدمة تنسجم مع بعض الدراسات السابقة، خصوصا منها ما يؤكد على أهمية توفير الظروف والامكانات اللازمة لعملية الاتصال حتى تتم بأفضل صورة ممكنة، وهذا طبعا يتطلب أن يكون كل من المعلم والمتعلم على دراية كافية باللغة وعناصرها[٣٧] [٣٨]، وأن يكون المعلم على دراية كافية بمهارات التدريس، وأن تختار المصطلحات والمحتوى بحيث تتوافق مع حاجات المتعلمين[٣٩].

٧- الخلاصة:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أثر استخدام اللغة الانجليزية - كوسيلة اتصال تعليمية - على التحصيل الأكاديمي لطلبة كلية العلوم بجامعة الكويت. ولهذا طرحت مجموعة من الأسئلة تناولت جوانب مختلفة للطلبة سواء ما هو مرتبط بجنسهم أو جنسيتهم أو مجال تخصصهم أو خلفيتهم العلمية أو سنة الدراسة المصنفين بها في الفصل الثاني من العام الجامعي ١٩٨٥/٨٤. كما تم استعراض مجموعة من الآراء والدراسات ذات العلاقة بأثر اللغة على التحصيل الأكاديمي. واختيرت عينة الدراسة عشوائيا والمكونة من ١٩٠ طالبا وطالبة صنف

بعضهم في السنة الثانية والبعض الآخر في السنة الرابعة، بحيث يمثلون الأقسام العلمية في كلية العلوم، كما جمعت البيانات الخاصة بكل طالب أو طالبة سواء عن طريق الكمبيوتر أو بالعودة إلى الملف الشخصي.

كان من أبرز نتائج الدراسة أن تدريس العلوم باللغة الانجليزية يؤثر سلبا على مستوى التحصيل العلمي الأكاديمي للطلبة تأثيرا واضحا، سواء كان ذلك من مقارنة معاملي الارتباط المرتبطين بخلفية الطلبة باللغة الانجليزية من جهة وبكل من معدلهم التراكمي العام والتخصصي من جهة أخرى، أو بآراء بعض الطلبة الموجهة لهم انذارات، أو بآراء أعضاء هيئة التدريس لكلية العلوم أو بآراء طلبة كليتي العلوم والتربية.

وعلى ضوء النتائج المتقدمة فقد قدمت بعض التوصيات التي تساعد عند تنفيذها في التخفيف من الأثر السلبي لاستخدام اللغة الانجليزية على التحصيل الأكاديمي للطلبة.

٨ـ التوصيات:

وعلى ضوء نتائج الدراسة، نعرض فيما يلي التوصيات التالية:

١ـ تعريب تدريس العلوم بجامعة الكويت (علما بأن لوائح الجامعة تشير إلى أن لغة الجامعة هي العربية، ويمكن الاستعانة باللغات الأجنبية بصورة مؤقتة ولأسباب خاصة).

٢ـ الاهتمام بتطوير تدريس اللغات الأجنبية والعربية.

٣ـ قبول الطلبة بجامعة الكويت، إضافة إلى احتساب معدلهم في الثانوية العامة، طبقا لمعيار تحصيلهم التخصصي في المواد العلمية. خصوصا وإننا نتوقع أن يؤدي نظام الفصلين الذي طبق حديثا من قبل وزارة التربية إلى إعطاء صورة أكثر دقة عن المستوى العلمي بصورة عامة وفي مواد علمية محددة بصورة خاصة. حيث يحتسب جزء من تحصيلهم العلمي في الصفوف الثلاثة الثانوية. في معدلهم التخصصي أو العام للثانوية العامة.

الهوامش

(١) الحاج عيسى، مصباح والمطوع، نجاة عبدالعزيز (١٩٨٥)، «مشكلة استخدام اللغة الانجليزية ـ كوسيلة اتصال تعليمية ـ في كلية العلوم بجامعة الكويت، تحت النشر.

(٢) المرجع السابق.

(3) Glathron, A.A., Kredler, C.W.; Heiman (1971), «The Dynamics of Language, D.C. Heath and Co., London, P. 19.

(٤) علام، صلاح الدين (١٩٧١)، «القدرات العقلية المسهمة في التحصيل في الرياضيات البحتة في المدرسة الثانوية»، بحث ماجستير ـ كلية التربية ـ جامعة عين شمس ـ القاهرة.

(٥) الدسوقي، محمد أحمد (١٩٨٤)، «العلاقة بين الحاجات النفسية والتحصيل الدراسي لدى طلاب الجامعة»، رسالة التربية، السنة (٤)، العدد (٣)، ص ١٦٥.

(6) Karmiloff Smith, A. (1979), "**A Functional aprroach to Child language,**" Cambridge Univresity Press, London, P. 6

(7) Piaget, J. (1964), "Development and Learning," in Ripple, R. E. and Rockcastle, V.N. (Eds), **Piaget Rediscovered,** Ithaca, N. Y. Cornell University Pess, U.S.A., P. 4.

(٨) الصفدي، أحمد عصام، البغدادي، محمد رضا (١٩٨٠) «تكنولوجيا التعليم والإعلام»، مكتبة الفلاح، دولة الكويت، ص (٢٩-٣٠).

(9) Abercrombie, M.L.J. (1974), "The Anatomy of Judgement,"Pelican Books, U.K., P. 156.

(10) Neville, M.H. (1975), "Effectiveness of Rate of Aural Message on Reading and Listening," Educational Research, P. 37-43.

(11) Larkin, G. (1984), "English for Special Purposes: ESP Means Joining What We Know With What We Teach,"

World Language English, Vol. 3, No.4, P. (266-268).

(12) Thomaneck, J.K.A. (1977), "The Rise and fall of University German," in Mendern Languages in Scotland, No. 12: Media in Classrom Practice, The scottish Center for Modern Languages, Aberdeen, U.K., P. (61-63).

(13) Saville - Troike, M. (1984), "What really Matters in Second Langfuage Learning for Academic Achievement, TESOL Quarterly, Vol. 18, No.2, P.216.

(١٤) الخوالدة، محمد، فودة، علي (١٩٧٩)، بحث في العلاقة بين نتائج تحصيل الطلبة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ونتائج تحصيلهم في الدراسة الجامعية»، رسالة المعلم، العدد، (٤) السنة (٢٢)، ص (٥-١٦).

(١٥) توفيق، عبدالجبار، حسين، هناء، عبدالحليم، هيفاء (١٩٨٣)، أثر تحصيل الطلبة في الدراسة الثانوية على تحصيلهم في الدراسة الجامعية: دراسة ميدانية» المجلة العربية للبحوث التربوية، المجلد (٣) العدد (١)، ص ٦٣.

(16) Belleh, V. Salah, M.; Taki (1974), "The prediction of Academic Achevement at the University of Jofrdan form the Scholastic Background Through the Stepwise Multiple Regression Techniques" **Studies,** No. 201, P. 14.

(١٧) ناصر، إبراهيم عثمان (١٩٨٣)، «الخلفيات البيئية والدراسية والاقتصادية/ الاجتماعية للطلبة الملتحقين بالجامعة الأردنية وأثرها على تحصيلهم الجامعي»، المجلة العربية للعلوم الانسانية المجلد (٣)، العدد (١٢)، ص (١٤٥-١٤٦).

(18) Cross, D. (1982), "Aural Discrimination and Achivement," **The British Journal of Language Teaching, Vol. 20, No. 3, P. 143.**

(19) Smith, L. E. and Bisazza, J.A. (1982), "The Comprehensibility of Three Varieties of English College Students in Seven Contries" Language Learning, Vol. 32, No.2, P. (259-269).

(20) Gardener, R.c.; Smyth, P.C.; Brunet, G.R. (1977), "Intensive Second Language Study: Effects on Attitudes, Motivation and French Achievement, **Language Learning**, Vol. 27, No. 2, P. 261.

(21) Lewis, D.G. (1973), "Statistical Methods in Eductation," **The Open University**, University of London Press Limited, U.K., P. (46-52).

(22) Ibid, P. (110-122).

(٢٣) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ١٪ = ٠,١٨٢

(٢٤) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ١٪ = ٠,٣٤٥

(٢٥) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ١٪ = ٠,٥٢٦

(٢٦) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ٥٪ = ٠,٨٠٢

(٢٧) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ٥٪ = ٠,٣٢٩

(٢٨) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ١٪ = ٠,١٨٢

(٢٩) القيمة النظرية عند مستوى الدلالة ١٪ = ٠,٢٢٨

(٣٠) القيمة (ت) لدرجة حرية ١٨٨ هي: ١,٩٦ لمستوى دلالة ٥٪ و ٢,٥٨ لمستوى دلالة ١٪.

(٣١) الخوالدة، محمد، فودة، علي، مرجع سابق. (١٩٧٩).

(٣٢) ناصر، إبراهيم عثمان، مرجع سابق، ١٩٨٣.

(٣٣) توفيق، عبد الجبار وآخرون، مرجع سابق. (١٩٨٣).

(٣٤) الحاج عيسى، مصباح والمطوع، نجاة عبدالعزيز (١٩٨٥)، مرجع سابق.

(٣٥) المرجع السابق.

(٣٦) تشير إحصائيات إدارة الشئون الإدارية بجامعة الكويت (تاريخ ١٩٨٥/١/٢٨) إلى أن عدد أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم هو ١٨١ عضوا (منهم ٥٠ عضوا من غير الناطقين بالعربية).

(37) Neville, M.H. OP. Cit, (1975).

(38) Saville, M.T. OP. Cit, (1984).

(39) Larkin, G. OP. Cit, (1984).

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ١٧٥-٢٠٨)

دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها

عمر الشيخ، جهاد صليبي
كلية التربية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة:

عولت الأنظمة السياسية في أقطار الوطن العربي، منذ استقلالها السياسي، في تحديث المجتمعات العربية وانمائها كثيراً على الأنظمة التربوية الحديثة التي أنشأتها أو توسعت في انشائها. وقد اعتبرت تلك الأنظمة التربوية الحديثة، فضلاً عن كونها مظهراً من مظاهر التحديث كالتصنيع والتمدين، أداة أساسية للتغير الاجتماعي. أي لنقل المجتمعات العربية من حالة السكونية الجامدة المتخلفة (أو ما يعرف بالاتباعية أو التقليدية Traditionalism إلى حالة المجتمعات الحديثة التي تتسم بالدينامية والتغير والعقلانية، وصار ينظر إليها على أنها مفتاح التحديث والقاعدة الأساسية للإنماء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

ولكي تحقق هذه الأنظمة التربوية الحديثة ما عول عليها في عملية التحديث والإنماء، باعتبارها قوة تجديدية. كان عليها أن تسهم في مجالين رئيسين: أولاً في المجال المؤسسي، فتعمل من خلال نشر «المعرفة الحديثة» والمهارات الفكرية والمهنية على تلبية الحاجات المؤسسية الحديثة من القدرات الإنسانية كما يتطلب ذلك بناء الدولة الحديثة، وثانياً في المجال النفسي الاجتماعي فتقوم بتكوين الإنسان العربي تكويناً نفسياً اجتماعياً ملائماً يسهل له قبول التغيير الاجتماعي وييسر له المشاركة في عملية التحديث والإنماء بعقله ووجدانه. وهذه الوظيفة الأخيرة عرفت بوظيفة بناء الشخصية الحديثة كما يسميها انكلس أو «بتكوين العقل الحديث» أو «العقل الإنمائي» كما تسمى أحياناً.

وحتى تنجز الأنظمة التربوية الحديثة في الوطن العربي هاتين الوظيفتين المتكاملتين، كان عليها أن ترتبط بالبنى المهنية في المجتمعات العربية (Occupational Structure) وأن تصبح أداة للتنشئة الاجتماعية (أو إعادة التنشئة الاجتماعية)، لا يقل دورها في ذلك - إن لم يزد - عن دور الأسرة. ويعني ذلك أن تحمل هذه الأنظمة التربوية مسؤولية تعليم الفرد العربي أنماطاً وتوقعات سلوكية جديدة، تختلف في الأغلب عن تلك التي تمثلها في محيط أسرته، وتكييفه للأدوار المهنية والاجتماعية التي فرضها ويفرضها التغير الاجتماعي الواسع الطارىء، ودمجه في النظام الاجتماعي الجديد ولتحقيق تضامنه معه من خلال الارتباط به عقلياً وعاطفياً. ولأن النتائج التي تفضي إليها عملية التنشئة الاجتماعية تعتمد على البيئة التنظيمية التي تجري فيها، ولأن التغير الاجتماعي المطلوب يتطلب قيماً جديدة، كان لابد من صياغة الأنظمة التربوية الحديثة في بنى تنظيمية جديدة تؤصل القيم الجديدة وتؤسسها، بحيث يسهل على الفرد العربي من خلال المشاركة في تفاعلاتها ونشاطها والتعرض لتأثير برامجها وتنظيماتها تمثل الأدوار الجديدة وتعلم الأنماط والتوقعات السلوكية الجديدة، فتكون له تلك «الشخصية الجديدة» القادرة على المشاركة الناشطة الفاعلة في عملية التحديث والإنماء.

أما كيف يتأتى للأنظمة «التربوية» الحديثة هذه أن تبني بالضبط «الشخصية الجديدة» التي تتطلبها عملية التحديث والإنماء، فأمر معقد تختلف فيه الآراء، وتتعدد فيه وجهات النظر بحسب تعدد المدارس النفيسة والاجتماعية. ومهما يكن من أمر ذلك، فإن عدة ميكانزمات (آليات) تتضافر معاً في تكوين «الشخصية الحديثة» منها النمذجة (Modelling) والتمثيل (Exemplification) والتعميم (Generalizing) والتأثير (الثواب والعقاب) (Influence) فهذه الميكانزمات متضافرة تعين الفرد على أن يذوّب تدريجياً «القيم» الجديدة، وأن يدمج نفسه مع النظام الاجتماعي الجديد (Identification, Inclusion)

وأيا كانت الميكانزمات التي يتم بها تمثل «القيم الحديثة»، فإن الأنظمة التربوية الحديثة تعتبر إجمالاً من أهم العوامل التي تفضي إلى تحديث الشخصية، لايسبقها في ذلك إلا «الخبرات الحديثة» المنظمة كخبرات المصنع. وتشير دراسة حديثة أجراها انكلس وسميث على عمال المصانع في ستة بلدان نامية مختلفة إلى أن مستوى تعليم العامل ارتبط ارتباطا ذا دلالة إحصائية (على مستوى دلالة ٠,٠٥ وأقل من ذلك) باتجاهات الحداثة لديه. وإلى أن العمال أظهروا إجمالا زيادة في أدائهم على مقياس لاتجاهات الحداثة بلغ وسيطها في البلدان الستة ١,٨ درجة لكل سنة من سنوات التعليم. وقد خلص انكلس وسميث من دراستهما فيما يتعلق بالتأثيرات التربوية في اتجاهات الحداثة إلى أن نصف الدرجة التي يحصل عليها العامل على مقياس لاتجاهات الحداثة تتعين بمستوى تعليمه فقط. فالأنظمة التربوية الحديثة على ما يبدو، رغم سلبياتها ونقائصها «واحدة من أكثر الأدوات القوية لغرس القيم والاتجاهات وأنماط السلوك الحديثة».

ويعتبر التعليم العالي عموماً والجامعة خصوصاً كما يقول بارسونز «جزءاً حاسماً بشكل خاص من بنية المجتمعات الحديثة»، وهي على مستوى النظام الاجتماعي ذات وظائف هامة جداً، ومن بين الوظائف الهامة التي يذكرها بارسونز وظيفة التنشئة الاجتماعية، وتوزيع الأشخاص في النظام المهني، وتقدم المعرفة، «وتعميم العوامل التي تقوم عليها المشاركة الوجدانية في البنى الاجتماعية الحديثة».

ويؤكد بارسونز أن الجامعة تقوم بدور أساسي في التنشئة الاجتماعية لا يتجاوز دور كل من البيت والمدرسة فحسب، بل ويكمله، ويتضح هذا الدور في تنمية «السلوك الاستقلالي» عند طلبتها إلى أبعد مما يفعله البيت والمدرسة من هذه الناحية. فالجامعة من وجهة نظره مظهر من مظاهر تأصل العقلانية العرفانية في المجتمع وتأسسها (Rationality Institutionalization of Cognitive) وهي لذلك تلتزم بقيمها، وتعمل من خلال إشراك الطلبة في النشاط الأكاديمي الذي يتم في بيئتها التنظيمية على تنمية ذكائهم، مما يقدرهم على التكيف الذكي واستخدام مصادرهم العقلية العرفانية في حل المشكلات واتخاذ القرارات. وفضلاً عن ذلك تسهم الجامعة من خلال أخذها بمبدأ الإنجاز التفاضلي (Differential Achievement) في تذويب قيم الإنجاز عند طلبتها وفي دفعهم إلى الالتزام بها. ولما كانت البنى المهنية في المجتمعات الحديثة يتنامى اعتمادها على الجامعة ومؤسسات التعليم العالي الأخرى، فإن الجامعة بذلك تخدم غرض التطبق (التقسيم الطبقي) الاجتماعي وتوزيع الأفراد في مراتب البنى المهنية المختلفة، محققة بذلك تكيف الأفراد المتخرجين منها للأدوار الاجتماعية المهنية وضمان تضامنهم مع النظام الاجتماعي. إن الجامعة إذن بحكم تنظيمها الاجتماعي تجسد مجموعة من القيم تشكل الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات الحديثة، فهي بكل تأكيد جزء من المجتمع الحديث، ولا يمكن تصور قيامها بتنظيمها الاجتماعي (النظامي) في مجتمع لا يتسم بالعقلانية والتجدد. ومن الطبيعي لذلك أن تسهم الجامعة من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية والتعلم التي توفرها لطلبتها بدور أساسي في بناء «الشخصية الحديثة». ومع أن الجامعة كمفهوم وتنظيم أداة فعالة في بناء الشخصية الحديثة، إلا أن قدرتها على ذلك تعتمد على فعالية عمليات التنشئة والتعلم التي توفرها، وعلى الخصائص النفسية والاجتماعية التي يتسم بها تنظيمها. ولفهم ذلك، يمكن اعتبار نموذج التوجيه المتبادل (Mutual Steering) فوفق هذا النموذج يتعين سلوك الفرد في موقف تفاعلي مع فرد آخر بتوقعه لنتائج هذا السلوك من حيث تأييد الفرد الآخر أو رفضه له (أي بما يترتب على هذا السلوك من ثواب وعقاب). وبغض النظر عن رغبة الفرد في مواصلة التفاعل مع الفرد الآخر أو اضطراره لذلك، فإن السلوك الذي يقوم به إما أن يؤيد وإما أن يعاقب. ومن الواضح أن معاقبة السلوك تؤدي إلى تعديله أو تغييره. وهذا النموذج البسيط يمكن تطبيقه مع تديل بسيط على الطالب الجامعي في أثناء تفاعله مع هيئة التدريس في الجامعة لفهم فعالية عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الجامعة.

فالطالب الجامعي عند التحاقه بالجامعة يكون قد اكتسب توقعات سلوكية بعضها عام وبعضها خاص (Behaviour Expectancies) وهذه التوقعات السلوكية التي هي حصيلة خبراته وتجاربه السابقة والتي تتأثر في نوعها، ومن جملة ما تتأثر به، بذكائه وذخيرته المعرفية تحدد إلى درجة كبيرة سلوكه في المواقف المختلفة، فهي إن صح التعبير بمثابة القواعد أو المبادىء التي يعتمد عليها للوصول إلى أهدافه. وهذه التوقعات أيضاً إما أن تكون هي التوقعات السلوكية التي تتطلبها هيئة التدريس وإما أن تكون مخالفة لتوقعاتهم. فإذا كانت موافقة لها، وهو أمر قليل الاحتمال، تعززت توقعات الطالب السلوكية وزاد تعلقه بها. وإن كانت مخالفة، وهو أمر كبير الاحتمال، فإن مواقف الهيئة التدريسية وطريقتها في معاقبة السلوك غير المرغوب فيه تحدد قدرة الجامعة على إحداث التغيير المطلوب في التوقعات السلوكية للطالب. ويمكن القول إن كل جامعة تتميز بثقافة خاصة بها تنطوي على قيم ومعايير معينة، ومن ثم فإن مشاركة الطالب في حياة الجامعة تعني معايشة هذه الثقافة وتمثل قيمها ومعاييرها. ولا شك أن وضوح هذه الثقافة وإغراءها واقناعها عوامل تؤثر في درجة تمثل الطالب لأنماطها وقيمها.

وثمة جانب آخر هام تسهم الجامعة من خلاله (وكذلك المؤسسات التربوية الأخرى) في التنشئة الاجتماعية لطلبتها، وهذا الجانب هو مناهج الدراسة. وحتى يفهم الدور الذي تقوم به المناهج الدراسية من هذه الناحية يجب تناولها من وجهة سوسيولوجيتها. فكما يقول يونغ (Young) ومسجريف (Musgrave) وغيرهما ممن تناولوا سوسيولوجية المنهج والمعرفة، تتضمن مناهج الدراسة اختبارات وتنظيمات من المعرفة متصلة ببنية المجتمع (أو تنظيمه الاجتماعي) وبايديولوجية الذين يصنعون القرارات المنهجية. فالمناهج الدراسية من هذه الناحية تعكس تعريفاً اجتماعياً للتربية، فهي إن صح التعبير تكوينات اجتماعية (Constructions Social) تستهدف توزيع نماذج معنية من الحقيقة الاجتماعية على الأفراد بغية تأطيرهم أو قولبتهم ادراكياً وفكرياً ووجدانياً وفق ايدولوجية النظام الاجتماعي. وبعبارة أخرى تمثل المناهج الدراسية حلقة الوصل بين النظام الاجتماعي وشخصيات الأفراد.

وفي مقالة له عن التحديث والتعليم العالي، يتعرض شلس (Shils) إلى العوامل التي تحد من قدرة الجامعة في المجتمعات النامية على القيام بفاعلية بالدور التحديثي المتوقع منها. ومن بين العوامل التي يتناولها نوعية التربية التي تقدمها الجامعات في تلك البلدان لطلبتها، وهو يرى أن هذه النوعية نوعية متدنية لا تؤدي إلى تغيير مواقف الطلبة السلبية من الجامعة ولا إلى رفع معنوياتهم الهابطة فضلاً عن كون هذه النوعية ضعيفة الصلةبالحاجات التنموية ويؤكد سليووكس (Szyliowicz) في دراسته الواسعة عن التربية والتحديث في الشرق الأوسط النتائج العامة التي عرضها شلس في مقالته المشار إليها، وهو يرى أن التربية في بلدان الشرق الأوسط بحاجة ماسة إلى تغيير أو تحويل جذري إذا ما أريد لها أن تحدث الأثر المطلوب منها

في عملية التحديث، ويحتج لوجهة نظره هذه بجملة من الأسباب من أهمها أن الأنظمة التربوية «الحديثة» في تلك البلدان ما تزال تعمل، كالأنظمة التربوية التي حلت محلها، على تدعيم تلك القيم والاتجاهات والخصائص الاجتماعية التي تحافظ على بقاء الأنماط الاجتماعية والثقافية والسياسية التقليدية ويؤكد زريق في كتابه نحن والمستقبل أن التربية العربية بشكلها واتجاهها الحاليين لا تستطيع أن تفي بحاجات المستقبل وبتطلعات الشعوب العربية إذا لم تتبدل تبدلاً جذرياً شاملاً، وإلا فستظل عائقاً للتقدم والتنمية بدلاً من أن تكون حافزهما الأصيل ودافعهما الأقوى.

فما هو الدور الذي تقوم به الجامعة في الوطن العربي في تحديث الإنسان العربي وفي بناء شخصيته أو تطويرها على نحو يتمكن معه من أن يكون أداة فاعلة لتحقيق التقدم والنماء اللذين تنشدهما الشعوب العربية؟ وبعبارة أخرى ما مدى إسهام الجامعة العربية في بناء ما يعرف «بالشخصية الحديثة» أو «العقل الحديث» أو «العقل الإنمائي»؟.

من الواضح في ضوء ما سلف ذكره، أن هذا التساؤل ذو أهمية خاصة لما له من انعكاسات مباشرة على الجامعة في الوطن العربي من جوانبها المختلفة: مفهومها ومناهجها وإدارتها وطرائق التعلم والتعليم والتدريب فيها. ورغم أهمية هذا التساؤل، فإن الباحث عن إجابات عنه لا يجد أية دراسات أمبريقية تصدت لتقدير تأثير الجامعة في تطوير الشخصية الحديثة عند طلبتها، بل يجد بدلاً من ذلك بعض الدراسات غير الأمبريقية التي أشارت من قريب أو بعيد إلى ما ينبغي أن تقوم به جامعات الوطن العربي، وكذلك أنظمته التربوية، لإصلاح الإنسان العربي، بتخليصه أولاً من السمات والخصائص السلبية التي أخذت تميزه في العقود الأخيرة، وتنشئته ثانياً تنشئة سليمة تكسبه سمات وخصائص إيجابية، تؤهله لممارسة دوره في بناء المستقبل العربي المنشود وتحقيق تقدم المجتمعات العربية ورقيها. وفي الأغلب تأثرت هذه الدراسات الأخيرة بالنتائج التي أفضت إليها دراسات الشخصية العربية الراهنة والتي أشارت بوضوح إلى عدد من السلبيات فيها.

ورغم نقص الدراسات الأمبريقية العربية التي تصدت مباشرة للإجابة عن التساؤل المشار إليه، فثمة دراسات عربية أمبريقية حاولت وصف بعض الاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية وبعض سمات الشخصية عند طلبة المدارس أو المعاهد العليا. والتعرف إلى التغيرات التي طرأت عليها. وتشير هذه الدراسات إجمالاً إلى أن التعلم قد أحدث تغيراً في اتجاهات الطلبة وتوجهاتهم القيمية.

وتجيء هذه الدراسة لاستقصاء تأثير الجامعة الأردنية في تنمية «الشخصية الحديثة» عند طلبتها. وتتبنى هذه الدراسة مع تكييف بسيط مفهوم «الشخصية الحديثة» كما حدده انكلس وسميث. فالشخصية الحديثة عندهما مفهوم يشير إلى مجموعة متلازمة متسقة من الاتجاهات

أو المواقف العامة التي تسم الفرد بسمات شخصية مميزة، تعبر عن نفسها بسلوكه المتميز في ميادين العمل الاجتماعي المختلفة. ويسمي انكلس وسميث هذه الاتجاهات العامة باتجاهات الحداثة (Modernity Attitudes) ويعبر انكلس وسميث عن الشخصية الحديثة بأربعة محاور أساسية ينطوي كل محور منها على عدد من اتجاهات الحداثة. ومع أن هذه المحاور (الأبعاد) مستقلة تقريباً عن بعضها بعضاً إلا أنها تتآلف معاً في منظومة لتشكل الشخصية الحديثة. أما المحاور الأربعة فهي:

١- الشخصية الحديثة مواطنة مشاركة ناشطة وفعالة: فهي ذات انتماء إلى الدولة ومؤسساتها، وتظهر اهتماما شديداً بالقضايا والشؤون العامة المحلية والوطنية وحتى العالمية، وهي لا تعزل نفسها عن النشاط السياسي والاجتماعي، بل تشارك مشاركة فعالة في الحياة السياسية والتنظيمات الاجتماعية، وهي على صلة دائمة بالأحداث والقضايا تتتبع أخبارها ومجرياتها في وسائل الإعلام المتاحة.

٢- الشخصية الحديثة ذات إحساس مميز بفاعليتها وكفايتها: فهي تؤمن بقدرتها على تغيير حياتها وحياة الجماعة التي تنتمي إليها إما بمفردها أو بالتعاون مع الآخرين، كما تثق بقدرتها على صنع مستقبلها، وهي تقدر الوقت حق قدره وتلتزم التخطيط في أعمالها، وهي ترفض السلبية والإنزواء والقدرية، وتؤمن عوضاً من ذلك بالسببية وتأخذ بالعقلانية، وهي تقدر الفرد كفردية متميزة جديرة بالاعتبار والاحترام.

٣- الشخصية الحديثة تتميز بدرجة عالية من الاستقلالية والتصرف الذاتي في علاقاتها الاجتماعية، وخصوصاً مع مصادر السلطة التقليدية ولا سيما فيما يتعلق بشؤونها الشخصية: فهي تأخذ بنصائح المسؤولين الحكوميين وتوجيهاتهم بعد تفحصها وتفهمها، ولا تأبه لضغوط القرابة أو العائلة، وهي تتخذ قراراتها الشخصية غير متأثرة بما يرغب فيه الآباء أو الأقارب أو الأصدقاء وهي في قراراتها وأعمالها تستند إلى ضميرها الاجتماعي، وتفضل الصالح العام على الصالح الفردي متخطية بذلك حدود الطبقة الاجتماعية أو العائلة.

٤- الشخصية الحديثة شخصية متفتحة تقبل التغيير وتتطلع إليه وتتفاءل به، وهي مرنة فكريا: فهي تهتم بالتجديدات ولا سيما الفنية منها وتقبل على استخدامها، وهي مستقبلية في نظرتها لا ماضوية، وهي تؤمن بالعلم والتكنولوجيا وتعمل على دعمها اجتماعيا: مادياً ومعنوياً، وهي تثق بالآخرين وتتعاون معهم، وهي تؤمن بحقوق المرأة في العمل والاجتماع.

ويلاحظ أن هذا المفهوم للشخصية الحديثة يدور على الخصائص التي تميز المواطنة الفاعلة في المجتمع الذي يتطلع إلى النماء والتقدم والرقي (أي المجتمع الحديث)، وهو ما

يؤكده انكلس وسميث، فعندهما أن هذا المفهوم لا يرتبط بأيديولوجية سياسة اجتماعية معينة، ولا ينحصر في ثقافة دون غيرها، بل هو مفهوم يتجاوز خصوصيات الثقافات أو الأيديولوجيات الاجتماعية ليمثل تلك السمات التي ثبت صلاحها لتمكين الإنسان من تحقيق تقدمه ورقيه. ويربط بعض المفكرين العرب بين مفهوم «الشخصية الحديثة» هذا والتفرنج والاغتراب الثقافي، ويرون لذلك أن هذا المفهوم خاص بالثقافة الغربية ومتحيز تحيزاً سافراً لنمط الحياة في المجتمعات الغربية الحديثة، ومن الواضح أن مفهوم الشخصية الحديثة بتركيزه على العقل والفاعلية الاجتماعية والاقتصادية وإهماله الإيمان وما يتفرع عن ذلك من قيم أخلاقية مفهوم ناقص بحاجة إلى تصحيح وصقل. ومن هذا المنطلق يجب تأكيد أن مفهوم «الشخصية الحديثة» الذي تتبناه هذه الدراسة مرتبط بجانبها الأول أي جانب الفاعلية الاجتماعية الاقتصادية ولا يتعرض من قريب أو بعيد لجانبه الثاني أي جانب الإيمان. وفضلاً عن ذلك، فقد أسقط من مفهوم الشخصية الحديثة كما عرضه انكلس وسميث بعض اتجاهات الحداثة التي تنطوي على قيم تتعارض مع جانب الإيمان. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن انكلس وسميث صنفا اتجاهات الحداثة في خمسة وعشرين موضوعاً أو نوعاً، منها النظرة إلى كبار السن والموقف من الدين، وهذان الاتجاهان مثلاً لا يتناسبان بكل تأكيد مع الأصالة الثقافية العربية.

هدف الدراسة ومشكلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى الأثر الذي تسهم به الجامعة الأردنية في تنمية «الشخصية الحديثة» كما عرفت سابقاً و «اتجاهات الحداثة» التي تنطوي عليها.

وتحاول هذه الدراسة تحديد ذلك الأثر عن طريق مقارنة عينتين من طلبة السنة الرابعة الجامعية وطلبة السنة الأولى متكافئتين إحصائياً على عدد من المتغيرات التي يقدر أنها قد تؤثر في اتجاهات الحداثة، إما مباشرة أو بصورة غير مباشرة كالجنس ومكان النشأة في الطفولة (قرية أو مدينة) والتخصص الدراسي في الجامعة ومستوى تعليم كل من الأبوين.

وهي تستند في ذلك إلى الافتراضات التالية:

١- يتعرض طلبة الجامعة من السنتين الرابعة والأولى إلى تأثير العوامل التالية التي تسهم معاً في تشكيل اتجاهات الحداثة لديهم: الخبرة الجامعية ووسائل الإعلام والمؤثرات الأسرية.

٢- إن تأثير وسائل الإعلام في اتجاهات الحداثة واحد عند طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى. صحيح أن تأثير وسائل الإعلام في الفرد يختلف باختلاف ذكائه ومستوى معرفته وإدراكه واتجاهاته نحو الحداثة، لكن هذا التفاوت في التأثير من هذه الناحية صغير ويمكن إهماله.

٣- نظراً لأن عينتي الطلبة من السنة الرابعة والسنة الأولى متكافئتان إحصائياً من حيث مستوى تعليم الوالدين، فيمكن اعتبار تأثير المؤثرات الأسرية في اتجاهات الحداثة في المتوسط واحداً عند طلبة السنة الأولى.
ولذا يمكن القول إن أي فروق في اتجاهات الحداثة بين طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى ترد إلى الفوارق في الخبرة الجامعية بينهما.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة على النحو التالي:

١- هل تختلف اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الرابعة عن اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الأولى؟.

٢- وهل يؤثر التخصص الدراسي الجامعي في مقدار الفوارق في اتجاهات الحداثة (إن وجدت) بين طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى؟.

تعريفات الدراسة:

اتجاهات الحداثة: ويقصد بها مجموعة الاتجاهات المتلازمة والمتسقة التي توجه السلوك الاجتماعي للفرد، والتي تحدد نوع تصرفاته في ميادين العمل الاجتماعي المختلفة، والتي تتناول موقفه من نفسه والآخرين وعلاقته بهم وموقفه من المؤسسات الاجتماعية والسلطة الاجتماعية والقانون والعائلة والتغير الاجتماعي والعلم والتكنولوجيا.

أما اتجاهات الحداثة التي شملتها هذه الدراسة فتنتمي إلى نوعين بحسب تصنيف انكلس وسميث لها: النوع التحليلي (Analytic) ويشمل تلك الاتجاهات التي يحتمل أن يتمثلها الفرد نتيجة لمشاركته في مؤسسة إنتاجية حديثة كالمصنع، والتي يلزم وجودها لتعمل المؤسسة بكفاية وفاعلية ويبلغ عددها (١٢)، والنوع المجالي (Thematic) ويبلغ عددها سبعة اتجاهات كل اتجاه منها يرتبط بمجال اجتماعي يفترض أنه يتأثر بعملية التحديث والإنماء تأثراً بالغاً.

وفيما يلي تعريف بالاتجاهات المشمولة من النوعين المشار إليهما:

أ) الاتجاهات التحليلية:

١- الخبرة الجديدة (Experience): ويشير هذا الاتجاه إلى موقف الفرد من الخبرة الجديدة كفكرة جديدة أو ممارسة جديدة من حيث توجهه إليها وأخذه بها أو الابتعاد عنها ورفضها. فإذا أبدى الفرد قبولاً للخبرات الجديدة كان سلوكه «حديثاً»، أما إذا رفضها اعتبر سلوكه «تقليدياً».

٢- التغير الاجتماعي (Change): ويشير إلى موقف الفرد من التغيرات الاجتماعية الحاصلة، فإذا أبدى قبولاً لها وتوجه إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها كان سلوكه إيجابياً حديثاً، أما إذا عارضها ولم يتوجه إلى الاستفادة من فرصها كان سلوكه سلبياً تقليدياً.

٣- نمو الرأي (Growth of Opinions): ويشير إلى موقف الفرد من تعدد الآراء ووجهات النظر حول القضايا والمشكلات الاجتماعية من حيث وعيه لها وتسامحه نحوها أو تغاضيه عنها وتشبثه برأي أو وجهة نظر معينة. فإذا أبدى تسامحاً نحو تعدد الآراء كان سلوكه حديثاً، أما إذا تشبث بوجهة نظر معينة متجاهلاً الآراء الأخرى كان سلوكه تقليدياً.

٤- المعلومات (Information): وتعني توجه الفرد إلى اكتساب الحقائق والمعلومات التي يبني عليها آراءه أو انصرافه عنها. فإذا أظهر اهتماماً بالمعلومات ذات الصلة وسعى إلى اكتسابها كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر عزوفاً عنها كان سلوكه تقليدياً.

٥- الزمن والوقت (Time): ويقصد بذلك موقف الفرد من الزمن والوقت. فإذا أبدى اهتماماً بالحاضر والمستقبل وحافظ على الوقت وقدره حق قدره كان سلوكه حديثاً، أما إذا أبدى تعلقاً بالماضي ومال إلى تجاهل الوقت وعدم المحافظة عليه كان سلوكه تقليدياً.

٦- الفاعلية (Efficacy): وتعني نظرة الفرد إلى ذاته من حيث قدرته على التحكم بأفعاله وما تتمخض عنه من نتائج. فإذا أظهر الفرد إيماناً بقدرته على السيطرة على أفعاله كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر عجزاً حيالها واستسلم لها كان سلوكه تقليدياً.

٧- التخطيط (Planning): ويقصد به موقف الفرد من تنفيذ الأعمال الخاصة به أو الأعمال العامة من حيث ضرورة التفكير بها والتهيؤ لها مسبقاً، أو عدم التحوط لها ومجرد التفكير بها عند وقوعها. فإذا آمن الفرد بضرورة الاستعداد للعمل والتنبؤ بنتائجه المتوقعة كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر عدم اكتراث بها إلا عند وقوعها كان سلوكه تقليدياً.

٨- الثقة (Trust): وتعني موقف الفرد من الآخرين والعالم الذي يعيش فيه من حيث مناسبة الركون إليهما والاعتماد عليهما. فإذا أظهر الفرد شعوراً بأن الآخرين من حوله جديرون بالثقة كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر شكاً في ذلك ورأى أنه لايصح الاعتماد عليهم كان سلوكه تقليدياً.

٩- المهارات الفنية (Thechnical Skills): وتشير إلى موقف القبول أو الرفض من المهارات الفنية الحديثة وإلى مناسبة أو عدم مناسبة اعتمادها أساساً لتوزيع الجوائز الاجتماعية ومقياساً لمكانة الرجل الاجتماعية - الاقتصادية. فإذا أظهر تفضيلاً لها ورأى مناسبة اعتمادها أساساً للعدل الاجتماعي كان سلوكه حديثاً، أما إذا عبّر عن تمسكه بالمهارات الفنية التقليدية ورأى أن المهارات الحديثة يجب أن لا تشكل أساس العدل الاجتماعي كان سلوكه تقليدياً.

١٠- الطموح التربوي والمهني (Vocational, Educational Aspirations): ويشير إلى موقف الفرد من التعليم والفرص المهنية التي يتيحها التغير الاجتماعي. فإذا أظهر حماساً للتعليم والمهن الجديدة وشجع أبناءه وأقاربه عليهما كان سلوكه حديثاً، أما إذا تمسك بمصادر المعرفة والمهارات والمهن التقليدية كان سلوكه تقليدياً.

١١- كرامة الفرد (Dignity): وتشير إلى موقف الفرد من الآخرين من حيث احترامه لهم وتقديره لظروفهم وعواطفهم ودوافعهم وإنسانيتهم. فإذا أظهر في تعامله معهم ما ينم عن وعي بإنسانيتهم ودافع عن إنسانيتهم كان سلوكه حديثاً، أما إذا تعامل معهم متجاهلاً إنسانيتهم ولم يتوجه للحد مما تتعرض له إنسانيتهم من قهر وإذلال كان سلوكه تقليدياً.

١٢- التفاؤل (Optimism): ويقصد به نظرة الفرد إلى أعماله وأعمال الآخرين من حيث نفعها أو ضررها له وللمجتمع. فإذا أظهر اطمئناناً للتغير الذي يشهده ورأى فيه الخير له وللمجتمع كان سلوكه حديثاً، أما إذا تشاءم مما يجري حوله من تغيرات ورأى فيها ضرراً على نفسه وعلى المجمع كان سلوكه تقليدياً.

ب) الاتجاهات المجالية:

١٣- القرابة والعائلة (Kinship, Family): ويقصد به درجة ارتباط الفرد بالعائلة والقرابة وولاؤه لها وتفضيلها في قراراته واعتباراته الاجتماعية. فإذا أظهر تمسكاً بعشيرته وفضلها من دون استحقاقية كان سلوكه تقليدياً، أما إذا أظهر تمسكاً بالاستحقاقية والعدل الاجتماعي كان سلوكه حديثاً.

١٤- حقوق المرأة (Women's Rights): ويقصد به نظرة الفرد إلى إنسانية المرأة ومكانتها الاجتماعية. فإذا أيدّ حقوق المرأة في الأجر والتعليم والعمل واختيار شريك الحياة كان سلوكه حديثا، أما إذا أظهر رفضاً لمساواة المرأة بالرجل في ذلك كان سلوكه تقليدياً.

١٥- المشاركة العامة (Civic Participation): وتعني نظرة الفرد إلى الاهتمام بالحياة العامة والمشاركة فيها. فإذا اهتم بشؤون الحياة العامة متجاوزاً حدود القرابة والعائلة ومال إلى المشاركة في النشاط الاجتماعي والسياسي كان سلوكه حديثاً، أما إذا اهتم فقط بشؤونه الخاصة أو انعزل عن الحياة العامة كان سلوكه تقليدياً.

١٦- المواطنة (Citizenship): وتشير إلى موقف الفرد من حقوق الآخرين وواجباتهم التي يمنحها القانون لهم ومن السلطة الحكومية من حيث طاعتها أو عصيانها. فإذا مال إلى الأخذ بمواقف السلطة الحكومية وتمسك بحقوق المواطن وواجباته كان سلوكه حديثاً، أما إذا تجاهل مواقف السلطة وحقوق المواطن وواجباته مفضلاً عليها مصلحته ومصالح عشيرته أو قرابته كان سلوكه تقليدياً.

١٧- الانتماء القومي (National Affiliation): ويشير إلى موقف الفرد من القادة القوميين من حيث تعاطفه معهم وتعلقه بآرائهم وميله للدفاع عنهم. فإذا أظهر ولاء لهم كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر ولاء للقادة المحليين دون القادة القوميين كان سلوكه تقليدياً.

١٨- الاستهلاك (Consumption): ويقصد به موقف الفرد من الإنفاق المالي لتحسين ظروف معيشته. فإذا توجه الفرد إلى اقتناء المنتجات الاستهلاكية بتعقل كان سلوكه حديثاً، أما إذا أظهر عزوفاً عنها كان سلوكه تقليدياً.

١٩- الطبقة الاجتماعية (Social Stratification): ويقصد به موقف الفرد من الحراك الاجتماعي والامتيازات الاجتماعية التي ينبغي أن تكون للآخرين. فإذا أظهر الفرد تمسكاً بطبقته الاجتماعية واعتبر الانتماء إليها معيار الحصول على الامتيازات الاجتماعية في العمل والمهنة والتعليم والزواج كان سلوكه تقليدياً، أما إذا اعتبر أن مهارات الآخرين وأعمالهم فقط هي التي ينبغي أن تحدد مكانتهم الاجتماعية كان سلوكه حديثاً.

وتقاس اتجاهات الحداثة عند الفرد بالدرجات الكلية والجزئية التي يحصل عليها في ضوء استجاباته على فقرات مقياس الحداثة (Modernty Scale) الذي تبنته الدراسة.

التخصص الدراسي الجامعي:

وتصنّف هذه الدراسة في خمسة تخصصات هي:

تخصص مهني علمي ويشمل الطلبة الذين يلتحقون بكليات الطب أو الهندسة أو الزراعة أو الصيدلة.

تخصص علمي ويشمل الطلبة الملتحقين بكلية العلوم، وتخصص التجارة والاقتصاد ويشمل الطلبة الملتحقين بكلية التجارة والاقتصاد، وتخصص الآداب، وتخصص الشريعة.

فرضيات الدراسة:

نتيجة لتعرض طلبة السنة الرابعة الجامعية للخبرة الجامعية لمدة أطول من تلك التي تعرض لها طلبة السنة الأولى الجامعية، ونظراً لأن الجامعة في الوطن العربي عموماً والجامعة الأردنية خصوصاً تقدم لطلبتها من خلال مناهجها الدراسية والثقافية السائدة فيها «خبرات حديثة» تسهم من حيث المبدأ في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها، فمن المتوقع أن يزيد متوسط درجات طلبة السنة الرابعة على مقياس الحداثةعلى متوسط درجات السنة الأولى على المقياس نفسه.

ولأن التخصصات المهنية العلمية أو التجارية، بحكم طبيعتها، تتيح لطلبتها فرصة أكبر لتمثل اتجاهات الحداثة، فمن المتوقع أن يكون الفارق بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى على مقياس الحداثة لهذه التخصصات أكبر منه للمتخصصين الآخرين.

ومن ثم، فإن الفرضيتين اللتين تحاول الدراسة اختبارهما هما:

ف ١: يزيد متوسط درجات طلبة السنة الرابعة زيادة ذات دلالة إحصائية (=٠,٠٥) على متوسط درجات طلبة السنة الأولى، وذلك عند اعتبار كل اتجاه على حدة والاتجاهات مجتمعة.

ف ٢: يزيد الفارق بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى من تخصصات العلوم المهنية (الطب والهندسة والزراعة) والعلوم والتجارة والاقتصاد زيادة ذات دلالة إحصائية (=٠,٠٥) على الفارق بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى من التخصصات غير العلمية (الآداب والشريعة)، وذلك باعتبار كل اتجاه على حدة والاتجاهات مجتمعة.

طريقة الدراسة:

عينة الدراسة: تكوّنت عينة الدراسة من (٥٩٤) طالباً وطالبة: (٣٩٨) من طلبة السنة الأولى و (١٩٦) من طلبة السنة الرابعة. وقد اختير طلبة السنة الأولى وطلبة السنة الرابعة بالترتيب بطريقة الاختيار الطبقي العشوائي من مجتمعي طلبة السنة الأولى وطلبة السنة الرابعة في سبع كليات من كليات الجامعة الأردنية في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠، هي: الطب، الهندسة، الزراعة، العلوم، التجارة والاقتصاد، والآداب والشريعة. أما طريق اختيار الطلبة من كل كلية فكانت طريقة الاختيار العشوائي المنظم، وقد مثل الطلبة المختارون ٢٥٪ تقريباً من طلبة السنة الأولى وطلبة السنة الرابعة في كل من الكليات السبع. ويظهر الجدولان ١و٢ توزيع طلبة العينة من السنتين الأولى والرابعة بحسب التخصص الدراسي وكل من الجنس ومكان النشأة في الطفولة ومستوى تعليم الوالدين.

الجدول (١)

توزيع عينة الطلبة من السنتين الأولى والرابعة بحسب التخصص الدراسي وكل من الجنس ومكان النشأة في الطفولة

التخصص الدراسي	رابعة		أولى		رابعة		أولى	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	قرية	مدينة	قرية	مدينة
المهني العلمي أ	٣٠	١٠	٦٢	٣٧	١٢	٢٨	١٩	٨٠
العلوم	٢٠	٢٢	٥٤	٦١	١٦	٢٦	٤٣	٧٢
التجارة والاقتصاد	٢٧	٢٠	٤٦	٢٦	١٠	٣٧	١٤	٥٨
الآداب	٢٦	١٨	٢٧	٢٠	٢١	٢٣	١٦	٣١
الشريعة	١٢	١١	٤٧	١٨	١١	١٢	٣٩	٢٦
المجموع	١١٥	٨١	٢٣٦	١٦٢	٧٠	١٢٦	١٣١	٢٦٧

أ يشمل الطب، الهندسة، والزراعة.

جدول (٢)

توزيع طلبة العينة من السنتين الأولى والرابعة بحسب التخصص الدراسي ومستوى تعليم الوالدين

التخصص الدراسي	تعليم الأب						تعليم الأم					
	رابعة			أولى			رابعة			أولى		
	فث	ث	دث[ب]	فث	ث	دث	فث	ث	دث	فث	ث	دث
المهني العلمي	٥	٩	٢٦	٣٢	١٥	٥٢	٣	٤	٣٣	٦	٢٢	٧١
العلوم	٦	٣	٣٣	٢٣	١٥	٧٧	٣٢	٣٧	١	١١	١٠٣	
التجارة والاقتصاد	٩	٧	٣١	١٤	٢٦	٤٢	٣	٦	٣٨	٣	١٢	٥٧
الآداب	٦	٧	٣١	٨	١١	٢٨	٢	٤	٣٨	٢	١٠	٣٥
الشريعة	١	١	٢١	٤	٣	٥٨	-	-	٢٣	١	٢	٦٢
المجموع	٢٧	٢٧	١٤٢	٨١	٦٠	٢٥٧	١٠	١٧	١٦٩	١٣	٥٧	٣٢٨

ب فث = فوق الثانوية، ث = الثانوية، دث = دون الثانوية.

هذا وقد استخدم اختبار كاي[٢] (X) لمقارنة توزيعي عينتي الطلبة من السنتين الأولى والرابعة على كل من متغيرات الجنس ومكان النشأة في الطفولة ومستوى تعليم الأب ومستوى تعليم الأم لكل تخصص دراسي على حدة وللتخصصات الدراسية مجتمعة. وقد أظهرت قيم كاي[٢] المحسوبة ان عينة طلبة السنة الرابعة لا تختلف بدلالة إحصائية (=٠,٠٥) عن عينة طلبة السنة الأولى من حيث توزيع طلبتها بحسب الجنس أو مكان النشأة أو مستوى تعليم كل من الوالدين عند اعتبار كل تخصص دراسي على حدة أو التخصصات مجتمعة. ودلت هذه النتيجة على أنَّ العينتين متكافئتان إحصائياً باعتبار أي من المتغيرات الأربعة المشار إليها.

مقياس الحداثة:

يتألف مقياس الحداثة الذي استخدمته الدراسة لقياس اتجاهات الحداثة التسعة عشر عند طلبة السنة الأولى وطلبة السنة الرابعة من (٥٧) فقرة من نوع الاختيار من متعدد. وقد خصص لكل اتجاه ثلاث فقرات ما عدا اتجاهي التفاؤل والاستهلاك حيث خصص لكل منهما فقرتان واتجاه الفاعلية الذي خصص له خمس فقرات.

وتشتمـل كل فقرة باستثناء الفقرات الخاصة باتجاه المعلومات على ثلاثة اختيارات: احدهما يمثل «السلوك الحديث» والآخر يمثل السلوك التقليدي، في حين يمثل الاختيار الثالث سلوكاً انتقالياً بين التقليدي والحديث. وقد خصص لكل فقرة علاقة تتردد بين ١و٣، فإذا اختار الفرد المستجيب على الفقرة الاختيار الخاص بالسلوك الحديث أعطي العلامة ٣ على الفقرة، أما إذا اختار الاختيار الخاص بالسلوك التقليدي فإنه يعطي العلامة ١، وفيما عدا ذلك يعطي العلامة ٢. أما فقرات اتجاه المعلومات فاشتملت على اختيارات أربعة: أحدها صحيح فقط، وقد خصص لكل منها العلامة ٣ (في حالة اختيار الإجابة الصحيحة) أو العلامة ١ (في حالة الاختيار الخاطيء).

ومقياس الحداثة الذي استخدمته الدراسة هو مقياس مكيف عن المقياس الذي وضعه انكلس وسميث والذي استخدم في العديد من الدراسات في عدة بلدان (انكلس وسميث، ١٩٧٤، الملحق). وقد اتبع في تكييف المقياس للبيئة الأردنية الخطوات التالية:

١- ترجم المقياس الأصلي إلى اللغة العربية ثم حولت فقراته التي وضعت اصلاً في صورة فقرات صحيفة مقابلة إلى صيغة اختبار موضوعي. وقد روعي في صياغة فقرات الاختبار اشتمال كل منها على ثلاثة بدائل من الإجابة: أحدها يمثل استجابة من نوع السلوك الحديث، والآخر يمثل استجابة من نوع السلوك التقليدي، في حين يمثل البديل الثالث استجابة متوسطة حيادية لا هي من نوع السلوك الحديث أو من نوع السلوك التقليدي.

٢- عرض المقياس المترجم بعد تعديل صيغة فقراته على خمسة من المحكمين من أساتذة كلية التربية في الجامعة الأردنية، ثم طلب منهم أن يحكموا على المقياس وفقراته من حيث:
أ) مناسبة اشتمال المقياس على كل من اتجاهات الحداثة الخمسة والعشرين للتمييز بين الشخصية الحديثة والشخصية التقليدية، بمعنى إلى أي درجة يلزم أن يشتمل المقياس على الاتجاه حتى يمكن القول إن الفرد الذي يمتلك درجة إيجابية من الاتجاه له شخصية حديثة من النوع الذي يسهم في تسهيل التحديث والنماء، في حين أن الذي يظهر درجة سلبية من الاتجاه له شخصية تقليدية تعيق أو تبطيء عملية التحديث والنماء.
ب) مناسبة الفقرات الخاصة بالاتجاه الواحد لقياسه، بما في ذلك مناسبة البدائل الموضوعة لكل فقرة من حيث إسهامها في التمييز بين الشخصية الحديثة والشخصية التقليدية.

٣- وفي ضوء الخطوة السابقة، حذفت بعض الاتجاهات وبعض الفقرات لعدم مناسبتها، ثم كتبت فقرات جديدة بدل الفقرات المحذوفة، وبذلك بلغ عدد فقرات المقياس في مرحلته الأولى (١١٤)، هذا وقد أبقى على الاتجاهات التسعة عشر التي رأت هيئة المحكمين أنها مناسبة.

٤- أعطي المقياس بعد تقسيمه إلى جزأين متكافئين تقريباً إلى عينة عشوائية من مجتمع طلبة السنة الرابعة في الجامعة بلغ حجمها (١٢٠) طالباً وطالبة، ثم صححت استجابات الطلبة على المقياس. وحسبت بعد ذلك معاملات ارتباط الفقرات بالاختبار الكلي ومعاملات ارتباط الفقرات بعضها ببعض. هذا وقد أبعدت الفقرات التي قل ارتباطها بالاختبار الكلي عن ٠,١٢، كذلك أبعدت الفقرة التي لم ترتبط ارتباطاً موجباً مع سائر الفقرات التي تقيس الاتجاه الواحد. وبذلك أبقي على (٥٧) فقرة تقيس الاتجاهات التسعة عشر التي أشير إليها.

٥- حسب ثبات المقياس في مرحلته الأخيرة وكذلك ثبات أجزائه التسعة عشر باستخدام العينة نفسها بطريقة الاتساق الداخلي (معادلة كرونباخ)، وبلغ ثبات المقياس (٠,٧١) كما تردد ثبات أجزائه بين ٠,٣٦ و٠,٥٤.

وقد اعتبر المقياس في صورته المستخدمة في هذه الدراسة في ضوء الخطوات السابقة ذا درجة مقبولة من الصدق المنطقي والأمبريقي وذا ثبات مقبول.

هذا وقد بلغ ثبات المقياس باستخدام معادلة كرونباخ لعينة طلبة السنة الرابعة وعينة طلبة السنة الأولى المستخدمين في هذه الدراسة (٠,٧٧) و (٠,٧٩) بالترتيب في حين تردد ثبات المقاييس الجزئية التسعة عشر للعينتين نفسيهما بين (٠,٤٠) و (٠,٥٨)، من دون جراء أي تصحيح عليه.

تصميم الدراسة:

تصميم هذه الدارسة هو تصميم الدراسة العرضية (Cress Sectional) ويمكن وصف تصميمها بلغة كامبل وستانلي على النحو التالي.

حيث يشير الرمز X إلى متغير الخبرة الجامعية والرمز O إلى نتائج قياس عينتي الطلبة من السنتين الرابعة والأولى باستخدام مقياس الحداثة. ولزيادة الصدق الداخلي للتصميم قورنت عينتا الدراسة على عدد من المتغيرات باستخدام اختبار مربع كاي 2^X ، ووجد أنهما لا يختلفان في تركيبهما اختلافاً ذا دلالة إحصائية (٠,٠٥	) من حيث خصائص إفرادهما التالية: الجنس، مكان النشأة في الطفولة، مستوى تعليم الأب، ومستوى تعليم الأم.

المعالجة الإحصائية:

لاختبار فرضيتي الدراسة، حسبت متوسطات درجات الافراد في خلايا المخطط التصميمي المبين في الجدول (٣)، وكذلك الانحرافات المعيارية لها، وذلك على مقياس الحداثة

كله وعلى كل من مقاييسة الجزئية التسعة عشر. ثم استخدمت طريقة تحليل التباين الثنائي (المتوسطات الموزونة)، وقد اختبتر كلتا الفرضيتين على مستوى الدلالة الإحصائي (=٠,٠٥). وللمقارنة بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى في التخصص الدراسي الواحد في حالة وجود فرق إجمالي ذي دلالة يعزي إلى مستوى الدراسة استخدم اختبار شيفي (Scheffe') . كذلك استخدمت طريقة المقارنات المتعامدة (Othogonal Contrast) لفحص الفرضية الثانية.

الجدول (٣)

المخطط التصميمي للدراسة

التخصص الدراسي الجامعي	مستوى الدراسة المهني العلمي	العلوم	التجارة والاقتصاد	الآداب	الشريعة	جميع التخصصات
السنة الرابعة	(٤٠)أ	(٤٢)	(٤٧)	(٤٤)	(٢٣)	(١٩٦)
		O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	
السنة الأولى	(٩٩)	(١١٥)	(٧٢)	(٤٧)	(٦٥)	(٣٩٨)
		O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	O,O ١ ,..., O ١٩	

أ العدد بين قوسين يشير إلى عدد الأفراد في الكلية الواحدة

O تشير إلى نتائج القياس على مقياس الحداثة الكلي، O ١ ,..., O ١٩ يشير كل منها إلى نتائج القياس بالترتيب على المقاييس الجزئية التسعة عشر.

النتائج:

يبين الجدول ٤ متوسطات الدرجات على مقياس الحداثة الكلي وعلى كل من مقاييسه التسعة عشر لكل من طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى مصنفة بحسب تخصصاتهم الدراسية الخمسة، كما يبين ذلك الانحرافات المعيارية لتلك الدرجات.

ويقدم الجدول ٥ نتائج تحليل التباين الثنائي الذي أجري على تلك المتوسطات لكل اتجاه على حدة وللاتجاهات مجتمعة. ويظهر من الجدول أن هنالك فرقاً إجمالياً ذا دلالة إحصائية (X=٠،٠١) بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى على المقياس الكلي. وبتفحص المتوسطات على المقياس الكلي في الجدول ٤ يتبين أن متوسط طلبة السنة الرابعة يزيد على متوسط طلبة السنة الأولى في كل التخصصات ما عدا تخصص الشريعة. وبمقارنة متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى في التخصص الدراسي الواحد باستخدام اختبار شيفي، تبين أن متوسط طلبة السنة الرابعة يزيد بدلالة إحصائية (X=٠،٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى في ثلاثة فقط من التخصصات الأربعة هي التخصص المهني العلمي (الطب والهندسة والزراعة) وتخصص العلوم التجارة والاقتصاد. أما بالنسبة إلى تخصص الشريعة فإن نقصان طلبة السنة الرابعة عن متوسط طلبة السنة الأولى لم يكن ذا دلالة إحصائية (X=٠،٠٥) انظر الجدول رقم ٦.

وعند اعتبار كل من الاتجاهات التسعة عشر يتبين من الجدول ٥ أيضا أن هنالك فرقاً إجمالياً ذا دلالة إحصائية (X=٠،٠٥) بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى على سبعة فقط من الاتجاهات التسعة عشر هي اتجاهات الزمن والوقت، المهارات الفنية، القرابة والعائلة، حقوق المرأة، المشاركة العامة، المواطنة، والانتماء القومي. وبمقارنة متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى على كل من الاتجاهات السبعة هذه في كل من التخصصات الدراسية الخمسة باستخدام اختبار شيفي (الجدول رقم ٦)، يتبين أن متوسط طلبة السنة الرابعة لم يزد في معظم الحالات بدلالة إحصائية (X=٠,٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى، وتبين كذلك أن متوسط طلبة السنة الرابعة قل بدلالة إحصائية (X=٠،٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى، وتبين كذلك أن متوسط طلبة السنة الرابعة قل بدلالة إحصائية (X=٠،٠٥) عن متوسط طلبة السنة الأولى في حالة واحدة فقط هي حالة طلبة الشريعة على اتجاه الانتماء القومي.

ولفحص فرضية الدراسة الثانية استخدمت طريقة المقارنات المتعامدة، ويقدم الجدول (٧) خلاصة بالنتائج. ويتبين من الجدول (٧) أن الفارق بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى من التخصصات الثلاثة: المهني العلمي والعلوم والتجارة زاد بدلالة إحصائية (X=٠,٠٥) على الفارق بين ذينك المتوسطين للطلبة من تخصصي الآداب والشريعة على تسعة فقط من الاتجاهات التسعة عشر وعلى مقياس الحداثة الكلي. أما الاتجاهات التسعة فهي التغير الاجتماعي، نمو الرأي، الزمن والوقت، الفاعلية، كرامة الفرد، التفاؤل، المشاركة العامة، الانتماء القومي، والاستهلاك.

الجدول (٤)

متوسطات علامات كل من طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى على مقياس اتجاهات الحداثة الكلي وعلى مقاييسه الجزئية التسعة عشر بحسب التخصصات الدراسية الجامعية الخمسة

الاتجـاه	التخصص المهني العلمي		العلوم		التجارة والاقتصاد		الآداب		الشريعة		جميع التخصصات	
	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى
١. الخبرة الجديدة	٤,٢٨	٣,٩٣	٣,٧٤	٣,٣٦	٤,٢١	٣,٥٨	٣,٠٥	٣,١١	٣,٥٢	٣,٤٥	٣,٧٨	٣,٥٣
	(١,٨٠)	(١,٨١)	(١,٨٦)	(١,٦٩)	(١,٥٣)	(١,٩١)	(١,٣١)	(١,٥٦)	(١,٦٢)	(١,٧٢)	(١,٧٠)	(١,٧٦)
٢. التغير الاجتماعي	٧,٥٠	٧,٢٧	٧,٢٤	٦,٥٦	٧,٧٢	٧,١١	٧,٠٧	٦,٧٠	٦,٤٨	٦,٨٨	٧,٢٨	٦,٩٠
	(١,٧٢)	(١,٧٣)	(٢,٠١)	(٢,٠٧)	(١,٥٠)	(١,٧٦)	(١,٩٩)	(١,٧٢)	(٢,٦٨)	(١,٩٨)	(١,٩٧)	(١,٩٠)
٣. نمو الرأي	٦,٠٣	٥,٦٤	٦,٠٢	٥,٤٠	٥,٨١	٥,٧٤	٥,٣٠	٥,٥٣	٥,١٧	٥,٣١	٥,٧١	٥,٥٢
	(٠,٩٧)	(١,١٦)	(١,٠٧)	(١,١٦)	(٠,٩٥)	(١,٢٥)	(١,٥٠)	(٠,٨٠)	(١,١٩)	(١,١٣)	(١,٢٠)	(١,١٤)
٤. المعلومات	٧,٢٠	٦,٩٩	٧,٠٥	٦,٧٠	٦,٧٩	٧,١٥	٦,٤٨	٧,٢١	٦,٣٥	٥,٨٦	٦,٨١	٦,٧٨
	(١,٥٤)	(١,٥٧)	(١,٧٢)	(١,٤٠)	(١,٢٨)	(١,٣٩)	(١,٣٤)	(١,٢٥)	(١,١٩)	(١,٥٦)	(١,٣٧)	(١,٠٤)
٥. الزمن والوقت	٦,٦٢	٦,٢٨	٦,٧١	٦,٠٢	٦,٨٩	٦,٢٨	٦,٤٣	٦,٣٨	٥,٧٨	٥,٩٧	٦,٥٧	٦,١٧
	(١,٧٨)	(١,٤٨)	(١,٦٩)	(١,٦٣)	(١,٣٤)	(١,٣٩)	(١,١٩)	(١,٠٥)	(١,٤٨)	(١,٥١)	(١,٥٤)	(١,٤٨)

تابع الجدول (٤)

الاتجـــاه	التخصص المهني العلمي		العلوم		التجارة والاقتصاد		الآداب		الشريعة		جميع التخصصات	
	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى
٦. الفاعلية أ	١٢,٨٥	١٢,٣٤	١٢,٣٨	١١,٩٠	١٢,٦٨	١١,٩٦	١١,٤٣	١٠,٩٤	١٠,٨٣	١١,٤٣	١٢,١٥	١١,٨٣
	(١,٨٢)	(٢,٣٤)	(٢,٢٦)	(١,٨٤)	(١,٦٧)	(١,٩١)	(٢,٤١)	(١,٨٦)	(١,٥٦)	(١,٦٨)	(٢,١٣)	(٢,٠٢)
٧. التخطيط	٦,٦٥	٦,٦٨	٧,٠٥	٦,٦٦	٦,٧٥	٦,٧٧	٦,٢٧	٦,٧٢	٦,٨٣	٦,٥١	٦,٦٩	٦,٦٧
	(١,١٥)	(١,٤٦)	(١,٤٦)	(١,٥٠)	(١,٢٩)	(١,٤٦)	(١,٤٥)	(١,٣٦)	(١,٣٤)	(١,٢٤)	(١,٣٧)	(١,٤٣)
٨. الثقة	٥,٨٨	٥,٩٥	٥,٤٨	٥,٦١	٦,٠٢	٥,٨٥	٥,٣٢	٥,٨٧	٥,٤٤	٥,٢٠	٥,٦٥	٥,٧٠
	(٢,٣٨)	(٢,٠٥)	(١,٩٢)	(١,٨٤)	(١,٩٤)	(١,٨٧)	(٢,٢٨)	(٢,٠٦)	(١,٩٥)	(١,٨١)	(٢,١٣)	(١,٩٤)
٩. المهارات الفنية	٧,٤٣	٦,٩٦	٧,٠٠	٦,٧٩	٧,٠٦	٦,٩٣	٦,٤٦	٥,٥١	٦,٧٤	٦,٧٩	٦,٩٥	٦,٧١
	(١,٢٠)	(١,٣٧)	(١,٢٧)	(١,٣٥)	(٠,٩٠)	(١,٥٠)	(١,٤٨)	(١,٣٧)	(١,٧٤)	(١,٢٣)	(١,٣٤)	(١,٤٤)
١٠. الطمـــوح المهني والتربوي	٧,٣٣	٦,٨٨	٦,٧٩	٦,٧٦	٧,٤٧	٧,٠٣	٦,٣٢	٧,٠٠	٦,٣٥	٥,٨٥	٦,٩٠	٦,٧٢
	(١,٥٩)	(١,٥٠)	(١,٨٩)	(١,٨٣)	(١,٣٠)	(١,٤٦)	(١,٩٥)	(١,٤١)	(١,١٥)	(١,٥٠)	(١,٧١)	(١,٦٤)
١١. كرامة الفرد	٦,٩٠	٦,٨٤	٧,٠٢	٦,٥٠	٦,٦٦	٦,٥٠	٥,٦٨	٦,٥١	٦,٣٠	٦,٧٤	٦,٥٣	٦,٦٢
	(٠,٥٨)	(١,٠٩)	(١,٢٨)	(١,٢٩)	(٠,٩١)	(١,١٣)	(١,٢٩)	(١,١٨)	(١,٠٦)	(١,٠٤)	(١,١٧)	(١,١٧)

تابع الجدول (٤)

الاتجــاه	التخصص المهني العلمي		العلوم		التجارة والاقتصاد		الآداب		الشريعة		جميع التخصصات	
	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى
١٢. التفاؤل ب	٥,٣٠	٥,١٢	٥,١٢	٤,٧٦	٥,٣٦	٤,٧٤	٤,٧٧	٤,٨٥	٤,٩٠	٥,٠٣	٥,١١	٤,٩٠
	(١,٠٠)	(١,٠٩)	(١,٣٧)	(١,٢٠)	(٠,٨٥)	(١,٢٥)	(١,٢٠)	(٠,٩٦)	(١,٠٨)	(١,٠٨)	(١,١٤)	(١,١٥)
١٣. القرابة والعائلة	٦,٥٣	٦,٠٤	٦,٢٤	٥,٨١	٦,١٩	٥,٨١	٥,٩١	٦,١٩	٥,٧٤	٥,١٩	٦,١٥	٥,٨١
	(١,٣٩)	(١,٣٨)	(١,٦٩)	(١,٤٨)	(١,٢١)	(١,٦٦)	(١,٧١)	(١,٣٣)	(١,٢٥)	(١,٥٠)	(١,٥٠)	(١,٥١)
١٤. حقوق المرأة	٦,٤٣	٦,٢٩	٦,١٤	٦,١٨	٦,٨٩	٦,١٨	٦,٧٧	٥,١٥	٥,٩١	٦,٢٦	٦,٤٥	٦,١٠
	(١,٢٩)	(١,٣٨)	(١,٣٧)	(١,٣٦)	(١,١٥)	(١,١٨)	(١,٣١)	(١,٢٩)	(١,٥٩)	(١,٣٣)	(١,٣٦)	(١,٣٧)
١٥. المشاركة العملية	٦,٥٠	٥,٩٨	٦,١٤	٦,١٣	٦,٦٢	٦,٠٤	٦,٥٥	٥,٨٩	٥,٦٥	٤,٣١	٦,٣٦	٥,٧٥
	(١,٦٧)	(١,٧٤)	(١,٨٧)	(١,٦٤)	(١,٣٦)	(١,٤١)	(١,٥٢)	(١,٦٣)	(١,٧٥)	(١,٦٣)	(١,٤٥)	(١,٧٥)
١٦. المواطنة	٦,٨٥	٦,٥٤	٦,٦٤	٦,٢٢	٧,٣٢	٦,٥٧	٦,٨٠	٥,٥٣	٦,١٧	٦,٦٠	٦,٨٢	٦,٣٤
	(١,٦٤)	(١,٦٢)	(١,٣٢)	(١,٦٣)	(١,٤٠)	(١,٥١)	(١,٥٥)	(١,٠٢)	(١,٨٨)	(١,٦٨)	(١,٥٧)	(١,٧٠)
١٧. الانتماء القومي	٨,٣٥	٧,٤٩	٨,٢١	٧,٥٦	٨,٤٣	٧,٤٠	٦,٨٦	٦,٤٣	٦,٥٢	٧,٦٠	٧,٧٩	٧,٣٩
	(٠,٩)	(١,٨٠)	(١,٣٠)	(١,٥٩)	(٠,٨٥)	(١,٥٨)	(١,٧٩)	(٢,١٥)	(١,٤١)	(٠,٤٥)	(١,٤٩)	(١,٧٣)

تابع الجدول (٤)

الاتجـاه	التخصص المهني العلمي		العلوم		التجارة والاقتصاد		الآداب		الشريعة		جميع التخصصات	
	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى	رابعة	أولى
١٨. الاستهلاك ب	٤,٦٠	٤,٢٦	٤,٧٤	٤,٠٤	٤,٦٦	٤,٣٦	٣,٨٤	٤,٣٤	٣,٥١	٣,٩٥	٤,٣٩	٤,١٨
	(١,١٢)	(٠,٩٩)	(٠,٩٦)	(١,٠٢)	(١,٠٩)	(١,٩٨)	(١,٢٠)	(١,١١)	(١,٢٨)	(١,٠٧)	(١,١٨)	(١,٠٤)
١٩. الطبقة الاجتماعية	٦,٦٨	٦,١٥	٦,٢٩	٦,٤٦	٦,٤٠	٦,٥٧	٦,٢٧	٦,٥٧	٦,٧٨	٧,٠٥	٦,٤٥	٦,٥١
	(١,٤٢)	(١,٥٥)	(١,٧٢)	(١,٣٥)	(١,٧٣)	(١,٥٢)	(١,٨٤)	(١,٦٤)	(١,٧٦)	(١,٥٣)	(١,٧١)	(١,٥٢)
جميع الاتجاهات	١٢٩,٩١	١٢٣,٦١	١٢٦,٠٠	١١٩,٤٢	١٢٩,٩٣	١٢٢,٥٧	١١٧,٥٨	١١٦,٤٣	١١٥,٣٨	١١٥,٩٨	١٢٤,٤٥	١٢٠,١٣
	(١٢,٠٠)	(١٥,٦٥)	(١٢,٤٨)	(١٢,٨٧)	(٩,٦١)	(١١,٢١)	(١٤,٦٠)	(٩,٧٦)	(١٠,٣٩)	(١٢,٣٤)	(١٤,٦٧)	(١٢,٩٥)

أ العلامة العظمى ١٥.
ب العلامة العظمى ٦.

الجدول (٥)

نتائج تحليل التباين الثنائي (طريقة المتوسطات الموزونة) لمتوسطات طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى من التخصصات الخمسة على كل اتجاه وعلى جميع الاتجاهات

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
جميع الاتجاهات	مستوى الدراسة	١	٢١٠٢,٧١	٢١٠٢,٧١	١٣,٤١ جـ
	التخصص	٤	١٠٢٧٣,٢٥	٢٥٦٨,٣١	١٦,٣٨ جـ
	التفاعل	٤	١٢٧٣,٨٨	٣١٨,٤٧	٢,٠٣
	الخطأ	٥٨٤	٩١٥٩٧,٠٧	١٥٦,٨١	
١	مستوى الدراسة	١	٩,١٩	٩,١٩	٣,٢٠
	التخصص	٤	٦٠,٦١	١٥,٠٥	٥,٢٤ جـ
	التفاعل	٤	٧,٢٢	١,٨١	١ >
	الخطأ	٥٨٤	١٦٧٥,٧٤	٢,٨٧	
٢	مستوى الدراسة	١	١٠,٧١	١٠,٧١	٢,٩٣
	التخصص	٤	٤١,٩٣	١٠,٤٨	٢,٨٦ د
	التفاعل	٤	١٨,٢١	٤,٥٥	١,٢٤
	الخطأ	٥٨٤	٢١٣٩,١٧	٣,٦٦	
٣	مستوى الدراسة	١	٢,٤٢	٢,٤٢	١,٨٣
	التخصص	٤	٢٤,٨٢	٦,٢١	٤,٧٠ جـ
	التفاعل	٤	١٢,٩٠	٣,٢٣	٢,٤٥ د
	الخطأ	٥٨٤	٧٧٣,٢٥	١,٣٢	
٤	مستوى الدراسة	١	٠,١٥	٠,١٥	١ >
	التخصص	٤	٥٨,٩١	١٤,٧٣	٦,٨٨ د
	التفاعل	٤	٢٥,٩١	٦,٤٨	٣,٠٣ د
	الخطأ	٥٨٤	١٢٤٧,٨٦	٢,١٤	
٥	مستوى الدراسة	١	١٠,٨٩	١٠,٨٩	٤,٨٦ د
	التخصص	٤	٢٨,٤٦	٧,١٢	٣,١٨ د
	التفاعل	٤	١٣,٤٤	٣,٣٦	١,٥٠
	الخطأ	٥٨٤	١٣٠٥,٣٠	٢,٢٤	

تابع الجدول (٥)

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
٦	مستوى الدراسة	١	١٢,٣٩	١٢,٣٩	٣,٠٥
	التخصص	٤	١٧٦,٧٧	٤٤,١٩	١٠,٨٨ د
	التفاعل	٤	٢٧,١٨	٦,٧٩	١,٦٧
	الخطأ	٥٨٤	٢٣٧٢,٢٧	٤,٠٦	
٧	مستوى الدراسة	١	٠,١٩	٠,١٩	١ >
	التخصص	٤	٦,٧٩	١,٧٠	١ >
	التفاعل	٤	١٢,١٦	٣,٠٤	١,٥٣
	الخطأ	٥٨٤	١١٦٤,٥٨	١,٩٩	
٨	مستوى الدراسة	١	٤,٨٦	٤,٨٦	١,٢١
	التخصص	٤	٢٦,٧٤	٦,٦٨	١,٦٧
	التفاعل	٤	٣٦,٧٣	٩,١٨	٢,٢٩
	الخطأ	٥٨٤	٢٣٤٤,٠٥	٤,٠١	
٩	مستوى الدراسة	١	١٤,٣٦	١٤,٣٦	٧,٤٤ جـ
	التخصص	٤	٨٤,١٠	٢١,٠٢	١٠,٨٩ جـ
	التفاعل	٤	١٤,٥٩	٣,٦٥	١,٨٩
	الخطأ	٥٨٤	١١٢٥,٩٧	١,٩٣	
١٠	مستوى الدراسة	١	٢,٩٢	٢,٩٢	١,١١
	التخصص	٤	٧٨,٢٩	١٩,٥٧	٧,٤٧ جـ
	التفاعل	٤	٢٤,٠٤	٦,٠١	٢,٢٩
	الخطأ	٥٨٤	١٥٢٩,٣٥	٢,٦٢	
١١	مستوى الدراسة	١	١,٤٨	١,٤٨	١,١٤
	التخصص	٤	٣٤,٧٥	٨,٦٤	٦,٦٥ جـ
	التفاعل	٤	٢٧,٣٢	٦,٨٣	٥,٢٥ جـ
	الخطأ	٥٨٤	٧٥٦,٩٣	١,٣٠	
١٢	مستوى الدراسة	١	٤,٣٨	٤,٣٨	٣,٣٧
	التخصص	٤	٨,٢٧	٢,٠٧	١,٥٩
	التفاعل	٤	٩,٧٣	٢,٤٣	١,٨٧
	الخطأ	٥٨٤	٧٥٧,٨٣	١,٣٠	

تابع الجدول (٥)

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
١٣	مستوى الدراسة	١	١٢,١٠	١٢,١٠	٥,٤٥ د
	التخصص	٤	٣٥,٥٦	٨,٨٩	٤,٠٠ جـ
	التفاعل	٤	١١,٠١	٢,٧٥	١,٢٤
	الخطأ	٥٨٤	١٢٩٨,٨٧	٢,٢٢	
١٤	مستوى الدراسة	١	١٢,٢٤	١٢,٢٤	١٢,٠٠ جـ
	التخصص	٤	٢٠,٤٥	٥,١١	٢,٨٩ هـ
	التفاعل	٤	٥٨,٢٠	١٤,٥٥	٨,٢٢ هـ
	الخطأ	٥٨٤	١٠٣٥,٨٩	١,٧٧	
١٥	مستوى الدراسة	١	٤٧,٢٢	٤٧,٢٢	٧,٦٢ جـ
	التخصص	٤	١٢٣,٨٩	٣٠,٩٧	١٠,٨٣ جـ
	التفاعل	٤	٢١,٧٠	٥,٤٢	٢,٠٢
	الخطأ	٥٨٤	١٥٦٧,٢٠	٢,٦٨	
١٦	مستوى الدراسة	١	٢٦,٤٦	٢٦,٤٦	١٠,٨٩ جـ
	التخصص	٤	٣٥,٦٤	٨,٩١	٣,٦٧ جـ
	التفاعل	٤	٣٧,٩٠	٩,٤٨	٣,٩٠ جـ
	الخطأ	٥٨٤	١٤٢١,٧٧	٢,٤٣	
١٧	مستوى الدراسة	١	١٧,٤٨	١٧,٤٨	٦,٩٤ جـ
	التخصص	٤	١٣٨,٢٨	٣٤,٥٧	١٣,٧٢ جـ
	التفاعل	٤	٦٩,٥٦	١٧,٣٩	٦,٩٠ جـ
	الخطأ	٥٨٤	١٤٦٩,٢٠	٢,٥٢	
١٨	مستوى الدراسة	١	٣,٠٦	٣,٠٦	٢,٧١ ب
	التخصص	٤	٢٣,٨٤	٥,٩٦	٥,٢٧ جـ
	التفاعل	٤	٢٠,١٣	٥,٠٣	٤,٤٥ جـ
	الخطأ	٥٨٤	٦٥٨,١٨	١,١٣	

تابع الجدول (٥)

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
١٩	مستوى الدراسة	١	٠,٩٧	٠,٩٧	< ١
	التخصص	٤	١٩,٤٦	٤,٨٧	١,٩٥
	التفاعل	٤	١١,١٩	٢,٨٠	١,١٢
	الخطأ	٥٨٤	١٤٥٦,١٦	٢,٤٩	

د دال احصائيا = ٠,٠٥.
جـ دال احصائيا = ٠,٠١.

الجدول (٦)
نتائج المقارنات بين متوسطي طلبة السنة الرابعة
وطلبة السنة الأولى من التخصصات الدراسية الخمسة باستخدام اختبار شيفي

الاتجاه	المدى الحرج لشيفي (=٠,٥٠)	المهني العلمي	العلوم	الشريعة	التجارة والاقتصاد	الآداب
الزمن والوقت	٠,٦٠	٠,٣٤ هـ	٠,٦٩ د	٠,٦١ د	٠,٠٥	-٠,١٩
المهارات الفنية	٠,٥٥	٠,٤٧	٠,٢١	٠,١٣	٠,٩٥ د	-٠,٠٥
القرابة والعائلة	٠,٥٩	٠,٤٩	٠,٤٣	-٠,٢٨	٠,٥٥	
حقوق المرأة	٠,٥٣	٠,١٥	-٠,٠٤	٠,٧١ د	١,٦٢ د	-٠,٣٥
المشاركة العامة	٠,٦٥	٠,٥٢	٠,٠١	٠,٥٨	٠,٦٦ د	١,٣٤ د
المواطنة	٠,٦٢	٠,٣١	٠,٤٢	٠,٧٥ د	١,٢٧ د	-٠,٤٣
الانتماء القومي	٠,٦٣	٠,٨٦ د	٠,٦٣	١,٠٣ د	٠,٤٣	-١,٠٨ د
جميع الاتجاهات	٤,٩٥	٦,٣٠ د	٦,٥٨ د	٧,٣٦ د	١,١٥	-٠,٦٠

د دال احصائيا (=٠,٠٥).
هـ الرقم هو الفارق بين المتوسطين = متوسط السنة الرابعة – متوسط السنة الأولى.

الجدول (٧)
خلاصة بنتائج المقارنات المتعامدة

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
١	Ψ و.	١	٧,٩٧	٧,٩٧	٢,٧٨
	الخطأ	٥,٨٤	١٦٧٥,٧٥	٢,٨٧	
٢	Ψ	١	١٨,٤٩	١٨,٤٩	٥,٠٥ د
	الخطأ	٥,٨٤	٢١٣٩,١٧	٣,٦٦	
٣	Ψ	١	١٢,٦١	١٢,٦١	٠,٥٥ د
	الخطأ	٥,٨٤	٧٧٣,٢٥	١,٣٢	
٤	Ψ	١	٠,٠١	٠,٠١	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١٢٤٧,٨٦	٢,١٤	
٥	Ψ	١	٩,٥٨	٩,٥٨	٤,٢٨ د
	الخطأ	٥,٨٤	١٣٠٥,٣٠	٢,٢٤	
٦	Ψ	١	٢٨,٤٨	٢٨,٤٨	٧,٠٢ د
	الخطأ	٥,٨٤	٢٣٧٢,٢٧	٤,٠٦	
٧	Ψ	١	٠,١١	٠,١١	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١١٦٤,٥٨	١,٩٩	
٨	Ψ	١	٠,٠١	٠,٠١	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	٢٣٤٤,٠٥	٤,٠١	
٩	Ψ	١	٠,٠١	٠,٠١	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١١٢٥,٩٧	١,٩٣	
١٠	Ψ	١	١,٧٥	١,٧٥	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١٥٢٩,٣٥	٢,٦٢	
١١	Ψ	١	٢٩,٢٠	٢٩,٢٠	٢٢,٩٠ د
	الخطأ	٥,٨٤	٧٥٦,٩٣	١,٣٠	

تابع الجدول (٧)

الاتجاه	مصدر التباين	د.ح	م م	م م م	ف
١٢	Ψ	١	١٠,٦٥	١٠,٦٥	٨,٢٠ د
	الخطأ	٥,٨٤	٧٥٧,٨٣	١,٣٠	
١٣	Ψ	١	١,١٢	١,١٢	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١٢٩٨,٨٧	٢,٢٢	
١٤	Ψ	١	٠,٠٦	٠,٠٦	١ >
	الخطأ	٥,٨٤	١٠٣٥,٨٩	١,٧٧	
١٥	Ψ	١	٢٤,١٩	٢٤,١٩	٩,٠٣ د
	الخطأ	٥,٨٤	١٥٦٧,٢٠	٢,٦٨	
١٦	Ψ	١	٥,٥٧	٥,٥٧	٢,٢٩
	الخطأ	٥,٨٤	١٤٢١,٧٧	٢,٤٣	
١٧	Ψ	١	٨٨,٦٨	٨٨,٦٨	٣٥,١٩ د
	الخطأ	٥,٨٤	١٤٦٩,٢٠	٢,٥٢	
١٨	Ψ	١	١٩,٩٣	١٩,٩٣	١٧,٦٤ د
	الخطأ	٥,٨٤	٦٥٨,١٨	١,١٣	
١٩	Ψ	١	٥,١٦	٥,١٦	٢,٠٧
	الخطأ	٥,٨٤	١٤٥٦,١٦	٢,٤٩	
جميع	Ψ	١	٢٠٠٢,٤٣	٢٠٠٢,٤٣	١٢,٧٧
الاتجاهات	الخطأ	٥,٨٤	٩١٥٩٧,٠٧	١٥٦,٨١	

ز Ψ الفارق بين متوسطي السنة الرابعة والأولى من التخصصات المهنية مطروحاً منه الفارق بين متوسطي السنة الرابعة والسنة الأولى من تخصصي الآداب والشريعة.

د دال احصائيا ∝ =٠,٠٥

مناقشة النتائج:

حاولت هذه الدراسة أولاً تحديث تأثير الخبرة الجامعية التي يتعرض لها الطلبة في أثناء دراستهم الجامعية نحو الحداثة. وثانياً تحديد تأثير التخصص الدراسي الجامعي (نوع الدراسة في الجامعة) في التغير الذي قد يصيب اتجاهاتهم نحو الحداثة. ولأن التأثير الذي قد تسهم به الجامعة في اتجاهات الحداثة عند طلبتها تأثير تراكمي، فقد توجهت الدراسة إلى مقارنة اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الرابعة باتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الأولى، وقد اختيرت لذلك عينتان من طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى متكافئتان على عدد من المتغيرات التي يحتمل أن تؤثر في اتجاهاتهم نحو الحداثة، وهي الجنس ومكان النشأة في الطفولة (قرية أو مدينة) ومستوى تعليم كل من الوالدين والتخصص الدراسي في الجامعة. وقد افترضت الدراسة أن العوامل الأخرى التي تؤثر في اتجاهات الحداثة عند طلبة الجامعة كوسائل الإعلام والمؤثرات الأسرية تعمل بقدر متساو عند طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى. وقد قيست اتجاهات الحداثة بمقياس كيّف خصيصاً لهذا الغرض عن المقياس الذي وضعه انكلس وسميث، وهو مقياس اتجاهات الحداثة المتصلة بالفاعلية الشخصية والاجتماعية للفرد.

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة، عند اعتبار أداء الطلبة بقطع النظر عن تخصصهم الدراسي على المقياس الكلي لاتجاهات الحداثة، ان متوسط طلبة السنة الرابعة زاد بدلالة إحصائية (×=٠,٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى. كما أظهرت النتائج عند اعتبار أداء الطلبة في كل من التخصصات الدراسية الخمسة على المقياس الكلي لاتجاهات الحداثة أن متوسط طلبة السنة الرابعة زاد بدلالة إحصائية (×=٠,٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى في ثلاثة فقط من التخصصات الخمسة هي: التخصص المهني العلمي (الطب والهندسة والزراعة) وتخصص العلوم وتخصص التجارة والاقتصاد. أما التخصصان الآخران: الآداب والشريعة فلم يظهر في أي منهما أي فارق ذي دلالة إحصائية (×=٠,٠٥) بين متوسطي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى.

وباعتبار تكافؤ عينتي طلبة السنة الرابعة وطلبة السنة الأولى وافتراضات الدراسة، يمكن القول أن الخبرة الجامعية التي يتعرض لها طلبة الجامعة الأردنية عموما في أثناء دراستهم الجامعية تسهم بالفعل في تنمية اتجاهاتهم نحو الحداثة أي في زيادة فاعليتهم الشخصية والاجتماعية. وعلى ما يبدو يتفاوت إسهام الجامعة من هذه الناحية من تخصص دراسي إلى آخر. ويبدو أن الإسهام الفعلي للجامعة في تنمية اتجاهات الحداثة لا يظهر في الكليات غير العلمية أو غير المهنية كالآداب والشريعة، وإنما يظهر في الكليات العلمية أو المهنية كالطب والهندسة والزراعة والعلوم والاقتصاد والتجارة. ويقدر متوسط إسهام الجامعة عموماً في تنمية اتجاهات الحداثة بأربع درجات تقريباً (من درجات مقياس الحداثة) أي بما نسبته ٣,٦٪

تقريبا من متوسط طلبة السنة الأولى. ويقدر متوسط إسهام الكليات العلمية أو المهنية بست درجات تقريباً أي بما نسبته ٥٪ تقريباً من متوسط طلبة السنة الأولى في هذه الكليات، في حين يقدر متوسط إسهام الكليات غير العلمية أو غير المهنية بنصف درجة تقريباً، أي بأقل من ١/٢٪ من متوسط طلبة السنة الأولى فيها.

وعند اعتبار كل اتجاه من اتجاهات الحداثة التسعة عشر التي يتكون منها مقياس الحداثة الكلي، أظهرت نتائج تحليل التباين أن متوسط طلبة السنة الرابعة زاد بدلالة إحصائية (×=٠,٠٥) على متوسط طلبة السنة الأولى على سبعة فقط من الاتجاهات التسعة عشر: اتجاهان منها ينتميان إلى الاتجاهات التحليلية وهما الزمن والوقت والمهارات الفنية والخمسة الأخرى تنتمي إلى الاتجاهات المجالية وهي القرابة والعائلة، حقوق المرأة، المشاركة العامة، المواطنة، والانتماء القومي. ويبدو في ضوء هذه النتائج أن طلبة السنة الرابعة بالمقارنة مع طلبة السنة الأولى أفضل تقديراً للوقت والمهارات الفنية وأكثر تمسكاً بحقوق المرأة وميلا للمشاركة العامة وحساً بالمواطنة وانتماء لقادتهم الوطنيين وأقل ارتباطاً بالقرابة والعائلة. وتدل هذه النتائج التي تتوافق مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (ميليكان ودياب، ١٩٥٧، دياب وبروتو، ١٩٧٤) على أن إسهام الجامعة في تنمية اتجاهات الحادثة هو إسهام محدود لا يشمل جميع اتجاهات الحداثة، بل يقتصر على بعضها. ولا يبدو أن للجامعة أي إسهام ذي شأن في معظم اتجاهات الحداثة من النوع التحليلي كتقبل التغيير والفاعلية والثقة والتخطيط وكرامة الفرد، وهي اتجاهات على جانب كبير من الأهمية وفضلاً عن ذلك، فلا يبدو أن إسهام الجامعة المحدود في الاتجاهات السبعة المشار إليها يشمل الطلبة في كل من التخصصات الدراسية الخمسة، وإنما يقتصر في كل اتجاه منها على بعض التخصصات دون غيرها كما تشير إلى ذلك نتائج المقارنات البعدية في الجدول ٦.

وتدل نتائج المقارنات المتعددة (جدول رقم ٧) على أن النمو في اتجاهات الطلبة من التخصصات العلمية أو المهنية فاق النمو في اتجاهات الطلبة من التخصصات غير العلمية أو غير المهنية، وذلك عند اعتبار اتجاهات التغير الاجتماعي، نمو الرأي، الزمن والوقت، الفاعلية، كرامة الفرد، التفاؤل، المشاركة العامة، الانتماء القومي، والاستهلاك، وعند اعتبار جميع الاتجاهات. وتتوافق هذه النتيجة مع ما أشير إليه سابقاً من أن إسهام الجامعة في تنمية اتجاهات الحداثة هو أكبر عند طلبة التخصصات العلمية أو المهنية منه عند طلبة التخصصات غير العلمية أو غير المهنية، وأنه من هذه الناحية إسهام تفاضلي يقتصر على بعض الاتجاهات دون غيرها.

وخلاصة القول فإن دور الجامعة (الأردنية) في تنمية اتجاهات الحداثة عند طلبتها دور محدود غير متوازن. فمن جهة تتسبب الخبرة الجامعية التي يتعرض لها الطلبة في أثناء دراستهم الجامعية بزيادة ضئيلة في مستوى اتجاهاتهم نحو الحداثة عند طلبة التخصصات العلمية أو

المهنية دون غيرهم ويقتصر على بعض الاتجاهات دون غيرها، كأن الجامعة، ذات فاعلية من هذه الناحية في بعض الاتجاهات وبعض التخصصات. ولا يخفى أن هذه الفاعلية المحدودة وغير المتوازنة تؤدي إلى تكوين مجتمع طلابي غير متجانس (بل ومتعارض من بعض النواحي) من حيث أنماط شخصيته. ولا يخفى أيضاً أن هذه الفاعلية المحدودة وغير المتوازنة تطرح بعض التساؤل وتلقي بعض الشك على فاعلية الجامعة كمؤسسة تحديثية تسعى إلى تكوين الشخصية «الحديثة» ذات الفاعلية الشخصية والاجتماعية. ولا بد إذن من أن تتوجه الجهود إلى إعادة النظر في تنظيم الجامعة وبرامجها وثقافتها بحيث تصبح ذات تأثير أقوى وأبرز في تكوين الشخصية الحديثة التي تتطلبها عملية الانماء والتغيير الاجتماعي.

ومع أن نتائج هذه الدراسة تتناول الجامعة الأردنية، إلا أنه يمكن تعميمها على الجامعات العربية الأخرى التي تشترك مع الجامعة الأردنية في كثير من الخصائص فيما يتصل بتنظيمها وبرامجها وثقافتها ونوعية طلبتها وهيئاتها التدريسية فضلاً عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي تعمل في إطارها.

الهوامش

1- SZYLIOWICZ, J., **Education and Modernization in the Middle East,** Thaca: Cornell Dniv. Press. 1973. P.2

٢- Inkeles & Smith **Becoming Modern,** London: Heiaemann. 1974. P.4

حسن صعب، المقارنة المستقبلية للانماء العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٧-٦٢.

3- Musgrave. p.w., **The Sociology of Education.** London. Methuen Co., 1975 p.101-102.
4- Inkeles & Smith. **op. cit.,** p.140-143.
5- Inkelex & Smith. **op. cit.,** p.137-139
6- Parsons, Talcott, **Social Systems and the Evolution of ACtion Theory,** New York, the Free Press, 1977 p.255-256.
7- Patsons Op. Cit., p.259-266.
8- Musgrave, Op. Cit. p.23-26
9- Young. Michael. **Knowledge and Control: New Directions for the Sociology of Education,** & London: Collier-MacMillan. 1971. p.259. Musgrave. op.cit., p.183-201.
10- Shils. E., **Modernization and Higher Education,** In M. Weiner (Ed.) Modernization: The Dynamics of Growth, Voice of America Form Lectures. 1966. p.87-103
11- Szylioics. **Op.Cit.,** p.449-456.

١٢ـ قسطنطين زريق، نحن والمستقبل، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧ ـ ص ٣٧٤.

١٣ـ زريق، مرجع سابق، ص ٣٦٧-٤٠٣، نادية سالم، «الشخصية العربية بين الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٧٨. ص ٢٣-٤٨، هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠، حسن صعب، تحديث العقل العربي، دار العلم للملايين، الطبعة ٢، بيروت، ١٩٧٢.

١٤- نجوى حافظ، «الشخصية العربية: سماتها ومقوماتها»، سلسلة الدراسات الاجتماعية ٤، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، ص ٥١-٦٩، نادية سالم، مرجع سابق، ص ٢٥-٤٨.

١٥- Dodd. Peter. Yorth and Women's Emanipation in the United Arab Republic. Middle East Journal. 22. 1968. P. 165-169

ليفون مليكيان، «بعض المتغيرات المرتبطة بالتسلطية في جماعتين حضاريتين»، في لويس مليكة (محرر)، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٥٧٢-٥٨٥.

Diab, n. & Protho, T., Changing Family petterns in the Arab East, Beirut Press. 1974. p.185-196

د. جابر عبدالحميد «الشخصية المعدية والشخصية الواقية»: دارسة مقارنة، المجلة الاجتماعية القومية ٥ (٣)|١٩٦٨ ص ٧٢٣٥ ٢٤٩

Stuchiff.C. The Effect of Differeantial Expo of Modernization on Value Orientations of Palestinians, Journal of Social Psychology, 93, 1974. p.173-180

ومصطفى التير، «التعليم كمتغير مستقل» مجلة الفكر العربي، العدد ٢٤، ١٩٨١، ص ١٣٧-١٥٣.
وعمر الشيخ وجهاد الخطيب، اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الرابعة في الجامعة الأردنية، أرسل للنشر ١٩٨٣ (مجلة العلوم الاجتماعية).

١٦- Inkeles & Smith. Op Cit. p.17.

١٧- الشيخ والخطيب، مرجع سابق، ١٩٨٣ Inkeles & Smith. Op Cit. p.290-291.

١٨- Inkeles & Smith. Op Cit. p.15-19.

١٩- الحبيب الجنحاني، «الثقافة العربية المعاهدة ومصير الوطن العربي»، سلسلة الدراسات الاجتماعية ٤، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية ٤، الجامعة التونسية ١٩٧٨، ص ٣٨٥-٧٣٩٤، الشاذلي الفيتوري: «الشخصية العربية بين الأصالة والمعاصرة»، سلسلة الدراسات الاجتماعية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٨٠، ص ١٦٣-١٧٥.

٢٠- Inkeles & Smith. Op.cit., p.19-35

٢١- التير، مصدر سابق، ١٩٨١، ١٣٧-١٥٣ Inkeles & Smith. Op.Cit., p.124-125

٢٢- Inkeles & Smith, Op. Cit., 151-152

٢٣- Mehrens. W&Lehmann. I., **Measurement and Evaluation in Education and Psychology,** New York: Holt Rinehart and Winston. 2nd Ed. 1978, p.99.

٢٤- Kerlinger, Fred **Foundations of Behavioural Reseach,** New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc. 2nd. ed., 1973. p.338.

٢٥- Dayton, C., The **Design of Educational Experiments,** New York: McGraw-Hipi Co., 1970. p.44.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

١ـ التير، مصطفى: «التعليم كمتغير مستقبل». **مجلة الفكر العربي**، العدد الرابع والعشرون، ١٩٨١، ١٣٧-١٥٣.

٢ـ الجنحاني، الحبيب: «الثقافة العربية المعاصرة ومصير الوطن العربي» **سلسلة الدراسات الاجتماعية ٤**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية ١٩٧٨، ٣٨٥-٣٩٤.

٣ـ حافظ، نجوى: «الشخصية العربية: سماتها ومقوماتها» **سلسلة الدراسات الاجتماعية ٤**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية ١٩٧٨، ٥١-٦٩.

٤ـ زريق، قسطنطين: **نحن والمستقبل**، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٧.

٥ـ سالم، نادية: «الشخصية العربية بين الدراسات الوصفية والدراسات التجريبية»، **سلسلة الدراسات الاجتماعية ٤**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٧٨، ٢٣-٤٨.

٦ـ شرابي، هشام: **مقدمات لدراسة المجتمع العربي**، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.

٧ـ الشيخ، عمر والخطيب، جهاد: «اتجاهات الحداثة عند طلبة السنة الرابعة في الجامعة الأردنية»، ارسل للنشر، ١٩٨٣.

٨ـ صعب، حسن: **تحديث العقل العربي**، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية، بيروت ١٩٧٢.

٩ـ صعب، حسن: **المقارنة المستقبلية للانماء العربي**، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.

١٠ـ عبدالحيمد، جابر: «الشخصية المصرية والشخصية العراقية: دراسة مقارنة»، **المجلة الاجتماعية القومية**، (٣٥)، ١٩٦٨، ٢٣٥-٢٤٩.

١١ـ ميليكان، ليفون: «بعض المتغيرات المرتبطة بالتسلطية في جماعتين حضاريتين»، في لويس مليكة (محرر): **قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية**، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٣، ٥٧٢-٥٨٥.

١٢ـ الفيتوري، الشاذلي، «الشخصية العربية بين الاصالة والمعاصرة»، **سلسلة الدراسات الاجتماعية**، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية، ١٩٨٠، ١٦٣-١٧٥.

المراجع الأجنبية:

1- Daylon, C., **The design of Educational Experiments.** New York: mcgraw-Hill Company, 1970

2- Diab, N. and protho, T. **changing Family patterns in the Arab East.** Beirut: Beirut press. 1974

3- Dodd, peter. Youth and women's Emancipation in the United Arab Republic, **Middle East Jounal,** 22, 1968. 165-169.

4- Inkels, Alex and Smith. David. **Becoming Modern.** London: Heinemann. 1974.

5- Kerlinger, Fred, **foundations of Behavioural Research.** New York: Holt. Rinehart and winstone, Inc., second edition. 1973.

6- Mehrens. W. and Lehmann, 1., **Measurement and Evaluation in Education and Psychology.** New York: Holt, Rinehart and Winston, second edition. 1978.

7- Milikian, L. and Diab. N. Group affiliations of University students in the Arab Middle East. **Journal of Social psychology,** 49. 1957, 145-149.

8- Masgrave. P.W., **The sociology of Education.** Londong: Methuen. Co., 1975.

9- Parsons, talcott, **Social systems and the Evolution of Action Theory.** New York: The Free press, 1977.

10- Shils, E., Modernization and higher Education, in M.weiner (Ed.). **Modernization: The dynamics of growth.**

11- Sutcliffe. C., The Effect of Differential Expo of Modernization on Vaue Orientations of Palestenians. **Journal of Social Psycholigy,** 93. 1974. 173-180.

12- Szyliowicz. J. **Education and Modernizaton in the Middle East.** ithaca: cornell Univiersity Press, 1973.

13- Yound, Michael, **Knowlege and Control: New Directions for the Sociology of Education, Londong: Collier-MacMillan, 1971.**

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٠٩-٢٢٣)

التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي عرض وتقييم لنتائج البحوث

فهد ثاقب الثاقب
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

من أكثر الموضوعات إثارة للحوار والتساؤل قضية أثر الصناعة والبيئة الحضرية على الأنماط العائلية وعلاقة العائلة بالأقارب. فيرى Wirth (1838) إن التحضر يؤدي إلى سطحية العلاقات الاجتماعية، وضعف الروابط العائلية القرابية، و «تقلص الدلالة الاجتماعية للعائلة». نتيجة ما فقدته من بعض «وظائفها التاريخية». وهكذا يرى أن العائلة قد أصبحت أصغر حجماً، ولا تتقيد في علاقاتها بشبكة الأقارب، ومن ثم أصبح للأفراد من أعضائها حرية التحرك لتحقيق مصالحهم الخاصة. كذلك عبر Linton(1959: 45-46: 1939: 202) بقوله إن الحراك الجغرافي والاجتماعي الذي نشأ عن الثورة التكنولوجية أدى إلى انهيار العائلة الممتدة كوحدة وظيفية. أي أنه يعتقد أن العائلة الكبيرة قد فقدت وظيفتها في توفير الأمن الاقتصادي وقد ترتب على ذلك تحرر أعضائها من كثير من الالتزامات الملقاة على عاتقهم كما أشار إلى أن الفرد لو استطاع العمل دون اعتماد على الأقارب فسوف ينصرف عنهم ويقلل من احتكاكه بهم.

ولعل Parsons (1948) يعد أكثر علماء الاجتماع اهتماما بموضوع عزلة العائلة الحضرية والتي يرى أنها من أهم ملامح نسق القرابة الأمريكي. إضافة إلى ذلك يرى Parsons,(1955:16-17) أن نمط العائلة المنعزلة يلائم طبيعة المجمعات الصناعية الحديثة التي تتطلب الحراك المهني والجغرافي. كما أشار إلى أن العائلة الأمريكية قد فقدت معظم وظائفها ولم تعد تحتفظ إلا بوظيفة التنشئة الاجتماعية للطفل، وتوفير الدعم العاطفي للكبار من

أعضائها. أما Goode (1963) فيتنبأ بأن نسق العائلة الزواجية أو النواة سوف ينتشر في المجتمعات التقليدية التي تنشأ فيها الصناعة وتشيع فيها الحياة الحضرية العصرية. ويعتقد أن أيديولوجية هذا النسق العائلي تقوم على علاقة متوازنة ومحدودة مع كل من أقارب الزوج أو الزوجة، وعلى سلطة محدودة نسبيا للآباء على الأبناء وللأزواج على الزوجات، وثمة ميل إلى المساواة بين الجنسين في كافة المجالات خاصة ما يتصل بالميراث، واختفاء بعض التقاليد الخاصة بالزواج في مجتمعات العائلة الممتدة. كمسائل المهور والزواج بين أبناء العمومة والأقارب، وانتشار نمط الزواج الذي يقوم على أساس الحب والاختيار الحر المباشر بديلاً للزواج المخطط.

تشير الآراء التي قدمها هؤلاء الكتاب وغيرهم إلى أن آثار الصناعة والبيئة الحضرية على النسق العائلي تمثلت فيما يلي:

١ـ تغيير نمط العائلة من عائلة تقليدية كبيرة الحجم ممتدة إلى عائلة نواة صغيرة الحجم.
٢ـ تفكك الروابط بين العائلة وشبكة الأقارب.
٣ـ تخلي العائلة عن معظم وظائفها وتحويلها إلى مؤسسات اجتماعية أخرى.
٤ـ اختفاء العادات والقيم والتقاليد المرتبطة بالزواج والعلاقات بين الرجل والمرأة في مجتمعات العائلة الممتدة وظهور قيم جديدة تحتل مكانها.

وقد أثارت هذه الأطروحات استجابات متباينة تراوحت بين التأييد والاعتراض. فالدراسات التي أجريت في عدد من مجتمعات العالم الثالث اتفقت مع الرأي الذي يقول بأن العائلة النواة أخذت تحل محل العائلة الممتدة بظهور الصناعة والبيئة الحضرية. وتشير الدراسات التي قام بها Ramu (1972) و Khatri (1972) في الهند، و Douglass (1980) في إيطاليا، و Wong 6 (1975) في هونج كونج، و Peterson (1968) في مصر إلى أن العائلة النواة أصبحت تمثل النمط السائد خاصة في المدن. بيد أن هناك آراء تعارض هذه الأطروحات خاصة ما يتعلق منها ببنية العائلة وعلاقة العائلة بشبكة الأقارب.

ويعتبر Greenfield (1962) من أبرز المعارضين لمقولة وجود علاقة سببية بين الصناعة والبيئة الحضرية وظهور العائلة النواة. فمن خلال دراسته للعائلة في جزيرة باربادوس Barbados بالبحر الكاريبي تبين له أن العائلة النواة هي النمط السائد والمثالي في ذلك المجتمع الزراعي، بينما تنتشر العائلة الممتدة في مجتمعات صناعية كاليابان وانجلترا. ويعتقد Lee (1977: 123-126) أن هذا الاعتراض لا يعبر عن استثناء واختلاف مع تلك النظرية بقدر ما يمثل امتداداً مكملا لها. فاقتصاد تلك الجزيرة الذي يقوم على الزراعة يعتمد على عمالة دائمة التنقل تحصل على أجور يومية نقدية وليس المشاركة في المحاصيل. ومن ثم فإن مجتمع الجزيرة يماثل المجتمعات الصناعية وخاصة في اعتماده على الحراك الجغرافي والحراك الاجتماعي، والاستقلال

الاقتصادي عن الأقارب والتأكيد على أهمية المركز الاجتماعي المكتسب. أما بالنسبة لليابان وانجلترا وغيرهما من البلدان الصناعية، فيرى Lee بأن ما ساقه (Greenfield) من قرائن إنما يدل على قيام صلات وتعاون بين العائلة وشبكة الأقارب الأمر الذي لايختلف عليه الكثيرون، إلا أن ذلك لايعني انتشار وسيطرة العائلة الممتدة في تلك المجتمعات.

ولكن Greenfiel (1962:320-320) قد أثار نقطة هامة أخرى والقائلة بأن العائلة النواة كانت تمثل النمط السائد في المجتمعات الأوروبية وأمريكا الشمالية قبل الصناعة بزمن طويل، ومن ثم اعتبر وجود العائلة النواة في تلك المجتمعات عاملا أساسيا في ظهور الصناعة وفي نفس الوقت نجد Fustenberg,(1966: 337) يشير في دراسته التي اعتمد فيها على ملاحظات الأجانب الذين زاروا الولايات المتحدة خلال القرن الماضي إلى أن وصف التغيرات التي طرأت على البناء العائلي مبالغ فيها. إن العلاقات الزواجية وعلاقات الآباء بالأبناء، واختيار شريك الزوجية في أمريكا خلال مرحلة ما قبل الصناعة تشبه ما يجري في الوقت الحاضر. كما تؤكد كثير من الدراسات على أن العائلة النواة كانت تمثل النسق الشائع في معظم أرجاء أوربا وقلما وجدت العائلة الممتدة قبل الصناعة. (انظر مثلا: (Anderson. 1973; Laslett, 1973 Ring. 1979; وكذلك كان الموقف في كندا، حيث يشير Darvoch and Omstein (1984) إلى أن العائلة النواة كانت منتشرة بين جميع الفئات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر.

وقد أثار بعض الباحثين الانتباه إلى مسألة هامة أخرى وهي أن العائلة قد تصبح أكبر حجماً وتعقيدا نتيجة لظروف البيئة الحضرية. فقد لاحظ Darvoch and Omstein (1984) أنه إلى جانب سيطرة العائلة النواة في كندا قبل الصناعة وجد نسبة كبيرةمن المنازل في المدن تضم عائلتين أو أكثر من غير الأقارب. واكتشف Anderson (1973) أن العلاقات الكبيرة الحجم أكثر نسبياً في إحدى المدن الصناعية الانكليزية مقارنة بالريف قبل الصناعة. وهناك دراسات مماثلة تؤيد نفس الاتجاه في كل من إيطاليا Kertzer, (1977) والفلبين Stinner,(1977,1979). وقد يرجع السبب في ذلك إلى الحاجة المادية للعائلات والتي تدفعهم إلى الاشتراك في المسكن مع آخرين، أو إلى وجود تعاون بين العائلة وشبكة الأقارب يتمثل في استضافة المهاجرين الجدد إلى أن يتمكنوا من الاستقرار والعثور على العمل المطلوب. وهذا لا يعني أن الصناعة والبيئة الحضرية تشجع على ظهور العائلة الكبيرة الحجم، ولكن الواقع، كما يشير Gordon,(1973) أن تلك العائلات كانت تمر بمرحلة مؤقتة، وهي السمة التي تتميز بها المراحل الأولى في التصنيع.

وإذا كانت سمة مرحلة ما قبل التصنيع والتحضر تبدو في التعاون بين العائلة وشبكة الأقارب، إلا أن البعض يفترض، كما سبقت الإشارة، تفكك العلاقات العائلية ـ القرابية نتيجة ظهور الصناعة والتحضر. إلا أن نتائج الدراسات الميدانية التي أجريت في أوروبا والولايات المتحدة تشير كلها إلى أن العائلة الحضرية لا تعيش منعزلة عن الأقارب. (انظر

مثلا: (Drabek, et al, 1975; Adams, 1986; Greer, 1965; Axelrod, 1956) (Young and Willmott, 1960; Susman. 1959: Hendrix, 1979) فقد تبين أن أنماط المساعدة والتفاعل العائلي ـ القرابي بدت أقوى مما كان متوقعا. ورغم ذلك، نلاحظ أن هناك من يعتقد بعزلة العائلة النواة الحضرية، (انظر مثلا: Gibson, 1972) في الولايات المتحدة. وربما كان المتحدثون عن العزلة يشيرون إلى العزلة النسبية وإلى وضع مقارن ـ ذلك أن العائلة الحضرية النواة في الولايات المتحدة يفترض أنها تعيش في عزلة تفوق مثيلاتها في المجتمعات الأوروبية أو العالم الثالث. ويمكن القول بأن قوة الروابط العائلية القرابية أو ضعفها لا تختلف من مجتمع إلى آخر فحسب بل تختلف كذلك في المجتمع الواحد بين الفئات الاجتماعية وبين المناطق الجغرافية.

هدف الدراسة:

يتضح من العرض السابق استمرار الحوار بين علماء الغرب المهتمين بدراسة العائلة، حول أثر البيئة الحضرية على الأنماط العائلية وعلى الروابط العائلية القرابية. إلا أننا لو تتبعنا ما ظهر من دراسات حول هذا الموضوع في عالمنا العربي لوجدنا أنها محدودة للغاية، رغم أن هذا الموضوع كان ولا يزال واحداً من أهم الموضوعات التي تجذب انتباه الدارسين. وهدف هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على هذه القضية ومحاولة الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تتصل بأثر البيئة الحضرية على الانساق العائلية في المجتمعات العربية. فهل حدث تغير في بنية العائلة العربية نتيجة التحضر والتحديث؟ وهل هناك أنماط مختلفة للعائلة العربية؟ وأي هذه الأنماط أكثر انتشارا؟ وهل هناك اختلافات في انتشار هذه الأنماط بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية المختلفة؟ وهل العائلة الممتدة تمثل النمط المثالي بين العرب كما يدعي البعض، وهل هي الأكثر انتشارا؟ وهل أثرت البيئة الحضرية على الروابط العائلية القرابية أم أن تلك العلاقات لا تزال على قوتها كما هو مفترض؟ وهل هناك فوارق في قوة الروابط العائلية ـ القرابية بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية؟ هذه المجموعة من التساؤلات سوف نحاول الاجابة عليها من خلال الرجوع إلى الدراسات المنشورة وغير المنشورة حول العائلة العربية والاستعانة بإحصاءات السكان المتوفرة عن بعض الأقطار العربية.

أنماط العائلة العربية:

يفترض كثير من كتاب الغرب أن النمط العائلي السائد في المجتمعات التقليدية، ومنها العالم العربي، هي العائلة الممتدة كبيرة الحجم. وتعارض هذا الافتراض مجموعة أخرى من الكتاب ممن أخذوا في تقديرهم أثر العوامل الاقتصادية والديموغرافية التي تقف عقبة في وجه انتشار مثل هذا النمط. (Hsu. 1943; Burch. 1967: Levy, 1965; Goode. 1963) والجدير بالملاحظة أن فريقا من المهتمين بالعائلة العربية قد تبنى ذلك الافتراض، ويعتبر باتاي Patai

أحد دعائم هذا الفريق. إن العائلة العربية في نظره لم تتغير على مر السنين، فلا تزال عائلة ممتدة تضم نفس الأشخاص، وتقوم بنفس الوظائف، وحيث الإقامة مع الأب، والانتساب إلى الأب، والخضوع لسلطة الأب وسيطرته (Patai. 1952; 1962:84) وقد اتخذ بعض الانثروبولوجيين موقفاً مماثلا وانتهوا إلى نفس التعميمات. في دراسة حول أثر التغير في إحدى القرى اللبنانية في الخمسينات ثم في الستينات توصل (H. and J. Williams (1965: 61-62 إلى استخلاص أن العائلة الممتدة لا تزال تقوم بنفس الوظائف، وأن استمرار قيام العائلة الممتدة بوظائفها قد شهد عمليات التغير والنمو الاقتصادي، وتبنى بعض الاجتماعيين العرب هذا الاتجاه، وتعتقد مليحة ناصر (١٩٧٢) أنه على الرغم من التغيرات التي حدثت في العراق من سياسية واجتماعية واقتصادية، فإن العائلة الممتدة ظلت تمثل النمط السائد. فالعائلات الممتدة التي تضم ثلاثة أجيال وتقيم في منزل واحد تمثل ٧٥٪ من مجموع لعائلات في العراق.

لكن هناك فريقاً آخر يتبنى اتجاها أكثر اعتدالا يشير ممثلوه إلى فوارق بين الريف والحضر. ويرى أن العائدة الممتدة تنتشر في الريف إلا أنها أقل انتشارا في المدن. فالبيئة الحضرية كما يعتقد (1956) Nahas جعلت السيطرة في المدن للعائلة النواة، بينما تشكل العائلة الممتدة النمط السائد في الريف وبين القبائل. كما يرى (1962) Berger أن العائلة النواة تظهر بين بعض المتعلمين من سكان المدن، إلا أن العائلة الممتدة هي التي تشكل النمط السائد بين الشرائح الاجتماعية الأخرى في العالم العربي. ويتخذ (1953) El-Daghestani موقفا مطابقاً ويرى أن العائلة النواة أخذت في الانتشار بين سكان المدن، إلا أن العائلة الممتدة تنتشر في المدن الصغيرة والقرى، ويفترض تدخل الظروف الاقتصادية وانخفاض مستوى التعليم في انتشار هذا النمط العائلي في تلك المناطق. ويتبنى كل من (El-Khashab & Butler (1964:19-20 منظورا مغايرا لما بين الريف والحضر من فوارق. وفي رأيهما أن العائلة الممتدة التي كانت تسود في الريف المصري أخذت في الانحسار منذ السبعينات لتحل محلها العائلة النواة، وذلك بسبب هجرة الفلاحين إلى المدن أو الدول العربية، والتغير في القيم الخاصة بالتمسك بالأرض، وزيادة أهمية التعليم الأمر الذي أدى إلى نزوح الأبناء من القرية والانتقال إلى المدن الدراسية، إضافة إلى أثر الاعلام في الترويج لأيديولوجية العائلة النواة، وفي الجانب الآخر يشير الكاتبان إلى أن العائلة الممتدة أخذت في الانتشار والسيطرة في المدن منذ السبعينات بعد أن كانت العائلة هي النمط المسيطر.

إن آراء الفريق الأول لايمكن قبولها لأسباب ترتبط بظروف مجتمعات العالم الثالث. وكما يشير (Goode (1963: 123-124 إلى أن المجتمعات التي تتمتع بخصوبة عالية هي أيضا مجتمعات ذات وفيات مرتفعة. وهذا يمنع سيطرة العائلة الممتدة. ثم إن هناك ظروفا اقتصادية ترتبط بضيق رقعة الأرض الزراعية وقلة الموارد تجعل من المستحيل أن تشكل العائلة الممتدة

الأكثرية العددية لهذا النمط بين السواد الأعظم من الناس. والمشكلة الأساسية في تلك الدراسات أنها تفتقر إلى استخدام الاحصاءات السكانية، وربما اعتمدت بعض دراسات الفريق الثاني على بعض البيانات الإحصائية القليلة. والواقع أنه لاتوجد إحصاءات سكانية أو دراسات ميدانية تؤكد سيطرة العائلة الممتدة في الريف أو في المدن سواء في الماضي أو الحاضر. ولو أجري مسح ميداني في وقت معين ومكان معين في الريف أو أية مدينة عربية، بحيث يشمل جميع الفئات الاجتماعية، فإن نتائج مثل هذا المسح سوف تبين أن العائلة الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال والمقيمة في مسكن واحد لن تشكل إلا الأقلية.

والحقيقة أن الدراسات التي اعتمدت على الاحصاءات السكانية أو المسح الميداني تشير إلى أن العائلة الممتدة تمثل أقلية في المدن والريف العربي. وتشير الإحصاءات السكانية في مصر لعام ١٩٧٦ إلى أن العائلة الممتدة تشكل أقلية في الريف والمدن المصرية. كما أن نحو ثلث العائلات تشارك الأقارب في المسكن، ونسبة تلك العائلات في الريف أعلى منها في المدن (Al-Thakeb. 1981) ، ولكن هذه العائلات لاتعتبر عائلات ممتدة، بل تمثل عائلات تقوم بدور العناية أو الرعاية الاجتماعية لأحد الأقارب نتيجة عدم توفر المؤسسات الاجتماعية البديلة، إضافة إلى أن القيم الاجتماعية المألوفة تدعو إلى القيام بهذا الدور. ومن المسلم به أن إقامة هؤلاء الأفراد أو العائلات التي تشارك الأقارب السكن هي لفترة انتقالية مؤقتة، مما ينفي مفهوم انتشار العائلة الممتدة في المدن وانتشار العائلة النواة في الريف. وهذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه Peterson (1968) في دراستها لاحصاءات السكان في مصر والتي تبين أن العائلة الممتدة تمثل أقلية في الريف وفي المدن المصرية منذ بداية القرن الحالي.

وتؤكد الدراسات التي أجريت في أقطار عربية أخرى نفس النتائج السابقة. وتشير إحدى الدراسات الميدانية في السودان إلى سيطرة العائلة النواة في الريف وفي المدن وبين قبائل النيل الأبيض الشمالي (محمد، ١٩٧٦)، كما تشير إحصاءات السكان في القطر السوري إلى أن العائلات المكونة من ستة أفراد فأكثر تمثل النسبة الغالبة بين مجموع العائلات، إلا أن ذلك لايعني أنها ممتدة بل إن معظمها من العائلات النواة. وقد تبين أن متوسط حجم العائلة في دمشق ٨ أفراد ويمثل الأطفال خمسة منهم (الأخرس، ١٩٧٦)، كما نلاحظ وضعا مماثلا في الأردن، ومن دراسة قام بها مكتب الأمم المتحدة لمنطقتي الأشرفية والمحطة قرب العاصمة تبين أن متوسط حجم العائلة في الأولى ٦،٩ وفي الثانية ٧،٨ وأن العائلة النواة تمثل ٦٧٪ في المحطة و ٧٢٪ في الأشرفية (UNESOB, 1972) والملاحظ أن الوضع في دول الخليج يتفق مع هذه النتائج، وفي البحرين تشير الاحصاءات السكانية إلى أن أكثرية العائلات تتكون من ستة أفراد فأكثر، إلا أن نسبة المنازل التي تقيم بها عائلة واحدة تزيد عن ٩٠٪ (Al-Thakeb, 1981) وفي الكويت تبين من المسح الميداني أن العائلة التقليدية الممتدة المكونة من الأب والأم والأبناء المتزوجين وغير المتزوجين والأحفاد تمثل ١٧٪، بينما تصل نسبة العائلة

المكونة من شقيقين متزوجين وأبنائهما غير المتزوجين إلى ٥٪، أما العائلة شبة الممتدة المكونة من الزوج والزوجة والأبناء غير المتزوجين بالاضافة إلى الأقارب فكانت بنسبة ١٨٪، وكانت العائلة النواة تمثل ٥٩٪. وتشير الاحصاءات السكانية أن العائلة الكويتية كبيرة الحجم، حيث تمثل العائلات المكونة من ستة أشخاص فأكثر نحو ٧٢٪ عام ١٩٧٥. والجدير بالذكر أن نحو ٧٠٪ من العائلات النواة في عينة البحث تتألف من ٦-١٢ شخصا (الثاقب، ١٩٧٦)، ويمكن الاطمئنان إلى أن المجتمعات العربية الأخرى لا تختلف كثيرا في بنائها العائلي عن تلك النتائج (انظر: (Al-Thakeb, 1981) ، وخلافا لاعتقاد بعض الكتاب تبين أن العائلة النواة لا تمثل فقط النمط الأكثر انتشارا في المجتمعات العربية، بل تمثل كذلك النمط المثالي لدى الكثيرين. فقد تبين من دراسة عينة من الكويتيين أن نحو ٧٢٪ من أفرادها يفضلون العائلة النواة مقارنة بالعائلة الممتدة (الثاقب، b ١٩٧٦).

لقد جاء انتشار العائلة النواة نتيجة عوامل ديموغرافية تتصل بتأخر سن الزواج، ووفيات الأطفال، وانخفاض متوسط الأعمار مما يمثل صعوبة أمام الكثيرين تمنعهم من تزويج أبنائهم وهم على قيد الحياة، أو قد يعزى لأسباب ثقافية بانتشار ما يسميه Goode ، بأيديولوجية العائلة الزواجية خاصة بين بعض الشرائح المتعلمة والمتأثرة بالحضارة الغربية، أو لدواعي اقتصادية ترتبط بصعوبات انتشار العائلة الممتدة في ظل اقتصاد يعتمد على الحراك الجغرافي والحراك الوظيفي وتقدير قيمة ما يصل إليه الشخص بجهوده الفردية. إضافة إلى عدم قدرة الأكثرية في الريف العربي على امتلاك قطعة واسعة من الأرض واستثمارها بصورة مجزية اقتصاديا تغري ببقاء الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين. إن بنية العائلة في أي مجتمع تعتمد إلى حد كبير على طبيعة الاقتصاد إلى جانب مجموعة أخرى من الظروف المحيطة. فالعائلة الممتدة يمكن انتشارها في مجتمع يعتمد على الزراعة وتتضاءل فيه فرص الحراك الجغرافي، وتمثل العائلة وحدة الانتاج، والملكية العقارية العائلية هي أساس الدخل، بينما نلاحظ انتشار العائلة النواة في مجتمعات صناعية، أو مجتمعات تعتمد على الصيد وكثرة التنقل، وحيث يكون الفرد هو وحدة الانتاج، ومصدر دخله هو العمل وليس الملكية العقارية (Lee, 1977: 142) .

إن الظروف الاقتصادية والديموغرافية والثقافية تختلف بين قطر عربي وآخر. ورغم توفر ظروف ديموغرافية يمكن أن تساعد على انتشار العائلة الممتدة إلا أن ثمة ظروفا أخرى تحد من الانتشار وتدعو إلى ظهور نمط مغاير. ففي الكويت يمكن أن نلاحظ (الثاقب، ١٩٧٦) أن العائلة النواة تمثل النمط المسيطر بين الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية المتوسطة العليا، والعليا. بينما تمثل ٥٠٪ فقط بين الفئتين الاجتماعيتين المتوسطة الدنيا والدنيا. وانتشار العائلة النواة بين تلك الفئات العليا يعود في المقام الأول إلى عوامل ثقافية، حيث تسمح الظروف الديموغرافية والاقتصادية بقيام العائلة الممتدة. ومن ناحية أخرى كانت الظروف الاقتصادية

هي العامل الأساسي الذي فرض على الفئات الدنيا نسة ٣١٪ من العائلات شبه الممتدة. فتحت ضغط الالتزامات الاقتصادية التي فرضت على هذه العائلات ضرورة توفير العناية بالأقارب والقيام بدور الرعاية الاجتماعية نحوهم، إلى جانب التمسك بالقيم الاجتماعية التي تحث على التكافل والتضامن، وعدم قدرة أو رغبة هؤلاء الأفراد من أرامل ومطلقات وعجزهم عن الإقامة مستقلين بأنفسهم كان من نتيجته ظهور ذلك النمط. والملاحظ بأن العائلة شبه الممتدة موجودة في القطر المصري وفي نسب مماثلة وربما ظهرت لنفس الأسباب وبين نفس الفئات.

وهكذا يمكن القول بأن العائلة النواة والعائلة شبه الممتدة تنتشران في الريف والمدن العربية للأسباب التي أشرنا إليها. كما تنتشر العائلة النواة بين البدو الرحل وبين البدو الذين استقروا في وحدات زراعية ومن أمثلتها مشاريع توطين البدو في دول الخليج وشبه الجزيرة وبعض الدول العربية الأخرى، أما العائلة الممتدة المكونة من ثلاثة أجيال والمقيمة في مسكن واحد فهي لا توجد إلا بنسب محدودة في الريف أوالمدن. ولعل أهم التطورات التي حدثت، خاصة في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، هي اتجاه الأقارب نحو إقامة مساكنهم في الأحياء الحديثة بعضهم إلى جوار البعض الأخر، وهكذا جمعوا بين تحقيق استقلالية العائلة النواة وما يترتب عليها من نتائج، إلى جانب المحافظة على قوة الروابط العائلية ـ القرابية. وهناك أوضاع مماثلة في المجتمعات العربية الأخرى مع الاختلاف النسبي في المعدلات.

الروابط العائلية ـ القرابية:

لقد سبقت الاشارة إلى أن بعض علماء الاجتماع الامريكيين يفترضون أن الصناعة والحياة الحضرية قد أدت إلى عزلة العائلة عن شبكة الأقارب إلا أن الدراسات الميدانية التي أجريت في الولايات المتحدة أكدت قيام التعاون بين الطرفين في شتى المجالات. وتتفاوت نظرة المهتمين بالعائلة العربية بين من يعتقدون بأن العلاقات العائلية ـ القرابية قد أصابها الضعف النسبي نتيجة البيئة الحضرية، ومن يرون أن تلك العلاقات لا تزال على قوتها رغم المدنية والحياة الحضرية. ويشير Baer (1964:20) إلى أن الحياة الحضرية أدت إلى تفكك العائلة الممتدة، وترتب على ذلك ضعف الروابط العائلية القرابية، واختفائها في بعض المدن. وكان من نتيجة هجرة العائلة النواة إلى المدن تغير ولائها للحمولة وحل محله الولاء الاقتصادي والسياسي. وكان من آثار تغير النظام الاقتصادي ظهور نوع من التمايز انتهى إلى تقسيم أفراد العائلة الممتدة بين غني وفقير وبين مجموعات اقتصادية ومهنية مختلفة. ويعتقد أنه كلما اتسعت المدن العربية وكلما أصبحت أكثر عصرية اتجهت العلاقات بين العائلة النواة وشبكة الأقارب نحو الضعف والتحلل بصورة أكبر. ويدلل على ذلك بظهور العديد من الأندية في المدن

وتضم في عضويتها آلاف الأفراد من ذوي الاهتمامات المشتركة وممن يخططون لقضاء وقت الفراغ مع بعضهم البعض بعيدا عن الأقارب.

ويعبر (El-Daghestani, 1953) عن وجهة نظر مغايرة بهذا الخصوص. إذ على الرغم من تسليمه بانتشار العائلة النواة في المدن العربية، إلا أنه يرى أن العلاقات بين العائلة النواة وشبكة الأقارب تتصف بروح التعاون والتعاطف. فيلاحظ تبادل المساعدات بين الأقارب وتقديمها عند الحاجة. ويعتقد أن مظاهر التضامن العائلي القرابي يفسر تفضيل العرب للعائلة الممتدة المقيمة مع الأب ولهذا نراهم يشعرون بالأسى لاختفائها ويؤيد Goode (1963:126-138-139) الرأي القائل بقوة العلاقات العائلية ـ القرابية. ومع أنه يعترف بأن الاتجاه الحالي يسير نحو زيادة انتشار العائلة الزواجية، ونحو تفكك الوحدات العائلية الأكبر، إلا أنه يعتقد أن العلاقات بين هذه الوحدات لا تزال متينة حتى بين الفئات الأكثر تأثرا بالحياة العصرية من المتعلمين المقيمين في المدن. ويرى أن الرابطة بين الأجداد والأبناء والأحفاد لا تزال على أهميتها وقوتها، ويسود بين العرب شعور وإدراك بالانتهاء إلى تجمع قرابي معين.

كذلك تؤيد الدراسات الميدانية التي أجريت في عدد من الأقطار العربية قوة الروابط العائلية القرابية. ويشير عثمان (١٩٧٦: ٢٥ـ٢٦) في دراسته للبناء الأسري المتغير في الأردن إلى أن العائلات في عمان لا تزال تحتفظ بعلاقات قوية بشبكة الأقارب بصرف النظر عن أصولها إذا كانت حضرية أم ريفية. وتبين له أن الأغلبية تفضل الإقامة إلى جوار الأقارب، وعند سؤالهم عن اختيار خمس عائلات يفضلون زيارتها، تضمنت إجابتهم تسمية ثلاثا من الأقارب، كما تضمن اختيار الأصدقاء تسمية نسبة كبيرة من الأقارب ووجد بأن فئة الجامعيين أقل اتصالا بالأقارب، كما اتضح أن ٥٤٪ من أفراد العينة يقدمون مساعدات مادية للآباء أو الأخوة أو الأقارب الآخرين، وتتلقى العائلات المنتجات الزراعية من الأقارب القرويين.

وفي تحليل للبناء العائلي في لبنان المعاصر وجد Farsoun (1970: 304-307) أن العائلة النواة هي النمط المسيطر في الريف والمدن، وأن علاقة هذه العائلات بشبكة الأقارب قوية للغاية. وأشار إلى أن الحياة الحضرية العصرية لم يكن لها تأثير على علاقة العائلة بالأقارب، وذلك من خلال استقصاء علاقة العائلة بالنظام الاقتصادي، والسياسي، والديني في لبنان المعاصر. والجدير بالملاحظة أن هذه العلاقة المتينة لا تقتصر على فئة معينة من الناس، فالجميع في لبنان يسعى على سبيل المثال إلى الاستعانة «بالواسطة» أو الالتجاء إلى أحد الأقارب لانجاز معاملة أو التماس المساعدة في عمل ما. وفي هذا المجال يكون التعاون بين العائلة وشبكة الأقارب شاملا لمختلف الفئات الاجتماعية. ووجد بأن معظم المشروعات الصناعية والشركات التجارية يملكها ويديرها أقارب، وأن الحصول على وظائف ثم الترقية فيها بعد تتم عن طريق الأقارب. كما وجد أن نسبة كبيرة من سكان بيروت يقيمون إلى جوار أقاربهم، وأن المقابلات

تتم بينهم تقريبا بصورة يومية. وينتهي إلى استخلاص أن العلاقات القرابية تشكل القاعدة الأساسية للمجتمع، وربما لا يتغير هذا الوضع إلا إذا ازداد التصنيع وتمت علمنة لبنان خاصة نظامه السياسي.

وفي دراستين للعلاقات العائلية ـ القرابية بين الفلسطينيين وهم الأكثر تشتتا بين العرب، تبين أن هذه العلاقات شديدة القوة، وقد وجد سرحان (١٩٧٦ · ٣٦-٤٥) في دراسته للفلسطينيين المقيمين في الكويت أن أكثرية أفراد العينة يزورون أقاربهم مرة أو أكثر اسبوعيا. كما أنهم على اتصال دائم بالأقارب خارج الكويت إما عن طريق الزيارات أو الهاتف أو الرسائل. وكذلك تبين أن أكثرية العائلات قامت بمساعدة الأقارب ماليا عند الحاجة، وهناك عائلات أنشأت «صندوقا» لتقديم المساعدات في حالات المرض، والتعليم، والأزمات الأخرى. وفي حالة ظهور خلافات بين العائلة والأقارب الآخرين أشارت نسبة صغيرة جدا إلى أنها لجأت إلى المحاكم بينما فضلت الأكثرية وساطة الأقارب الآخرين أو الوجهاء. وفي دراسة مقارنة حول التضامن العائلي بين الفلسطينيين المقيمين في رام الله وأقاربهم في الولايات المتحدة وجد (Kassees 1972) ، أن الشعور بالانتماء القرابي ازداد بدلا من أن يضمحل لدى الفلسطينيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة. وفي هذا المجتمع الذي يركز على استقلالية الفرد نجد أن أفراد العينة يستمرون في المحافظة على الاتصال بأقاربهم في رام الله.

وتشير دراسة الروابط العائلية ـ القرابية في مجتمع الكويت المعاصر إلى أن الاتصال وتبادل المساعدات كان عاماً بين أفراد العينة الكويتيين. فهناك ٣٥٪ يزورون أقاربهم يوميا، و ٤٥٪ آخرون يقومون بزيارات أسبوعية. ومن بين أسباب هذا التفاعل الاجتماعي هو أن ٤٣٪ منهم يقيمون بجوار بعضهم البعض. وفي الضواحي السكنية الحديثة في الكويت نلاحظ أن مجموعات الأقارب يختارون مساكن متجاورة، عندما تقوم الهيئات الرسمية بتوزيعه أو عند شرائهم الأراضي لاقامة مساكنهم. كما نجد أن المساعدة وقت الحاجة تنتشر بين العائلة والأقارب، . في حالات المرض، أو العناية بالأطفال، أو في إيجاد العمل. وقد أشار نحو نصف أفراد العينة إلى أنهم سوف يلجأون إلى الأقارب عند الحاجة المادية أو طلب المشورة في المسائل الشخصية أو الأمور التي تتصل بالعمل. وتبين أن الأخوة والأخوات هم المصدر الرئيسي للمساعدة عند ظهور الحاجة المادية والمرض والعناية بالأطفال أو الحصول على عمل. كما اتضح أن علاقات العمل والعلاقات التجارية بين العائلة والأقارب تتسم بالقوة. فكان نحو ٢٤٪ من أفراد العينة ممن يمتلكون مشروعات خاصة لهم شركاء من الأقارب، و ٢٧٪ ممن يعملون في القطاع الحكومي يعمل معهم أقارب في نفس المؤسسة، وكان معظم الفريقين من الأخوة والأخوات. وإلى جانب المشاركة في العمل نلاحظ أن المشاركة في وقت الترويح. وقد تبين أن ١١٪ فقط يمضون وقت الترويح مع الأقارب، بينما يمضيه الآخرون

مع أفراد العائلة النواة. والسبب في ذلك أن نشاطات الترويح في الكويت ذات طابع فردي، ومعظم أفراد العينة يمارسون نشاطات فردية كالمطالعة أو مشاهدة التلفزيون أو العمل داخل المنزل (الثاقب، ١٩٨٢).

ويعتبر الزواج بين الأقارب من أبرز المؤشرات على قوة الروابط العائلية ـ القرابية في الكويت. وقد تبين أن ٤٨٪ من أفراد العينة تزوجوا من أقارب وتزوج منهم ٧٩٪ من أبناء العم. وقلما يظهر الصراع بين العائلة والأقارب إلا فيما ندر، كما لا يستمر لفترة طويلة. واتضح أن العلاقات القوية تتعدى حدود عائلة التنشئة النواة لتشمل أبناء العمومة وأقارب آخرين خارج نطاق تلك الدائرة. وبالرغم مما عبرت عنه الأكثرية من قوة علاقاتهم بالأقارب إلا أن هناك أقلية شذت إلى حد ما، وتمثلت في الفئات الأكثر تأثرا بالتحضر والتغريب، كالمتعلمين والشباب، والفئة الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا، فقد بدت تلك الفئات أقل حماسا نحو الزواج من الأقارب أو قضاء وقت الفراغ برفقتهم، ولا يمكن أن تعتبر هذه الاتجاهات قرائن تشير إلى تفكك الروابط العائلية ـ القرابية مستقبلا، ولكن يمكن اعتبارها دليلا على عملية التكيف مع متطلبات الحياة العصرية الحديثة. والدليل على ذلك أن هذه الفئات لا تزال تمثل النسبة العليا في مجالات الزيارات وتقديم المساعدة للأقارب عند الحاجة (المرجع السابق).

وتشير هذه البحوث والدراسات الميدانية ـ التي تناولت مجتمعات ومدن عربية أكثر انفتاحا من غيرها على المجتمعات الغربية، كبيروت وعمان والكويت ـ إلى أن العائلة النواة على علاقة وثيقة بالأقارب، كما أن العائلة العربية على اتصال بالأقارب رغم البعد والعزلة الجغرافية، كما تبدو في علاقة المقيمين بالمدن بأقاربهم في الريف، أو بالنسبة للفلسطينيين المقيمين بالكويت وأقاربهم في الخارج. وحتى المجتمع الغربي لم يستطع القضاء على الاحساس بالانتماء القرابي بين المغتربين بالولايات المتحدة والمقيمن في رام الله. ونستخلص من ذلك أن البيئة الحضرية والتحديث لم يكن لهما تأثير ملموس في قوة الروابط العائلية القرابية في المجتمع العربي.

خاتمـــة:

يتخذ المهتمون بالعائلة العربية موقفا متباينا إزاء تأثير البيئة الحضرية على أنماط العائلة وعلى علاقتها بالأقارب. وأمام هذه الخلافات النظرية كان لابد من استخلاص الأدلة من النتائج التي أسفرت عنها الدراسات الميدانية ومؤشرات الاحصاءات السكانية للوصول إلى رؤية نظرية واضحة. وتشير الأدلة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة إلى أن العائلة العربية لم تكن ممتدة لا في الماضي ولا في الوقت الراهن كما يدعي بعض الكتاب. ولكن هناك أنماطا متعددة وأقل تلك الأنماط انتشارا هي العائلة الممتدة. ولا جدال في أن للبيئة الحضرية دورا

في الانتشار الواسع للعائلة النواة وللعائلة شبه الممتدة وخاصة في المدن. وفيما يتصل بعلاقة العائلة بشبكة الأقارب فقد كشفت البحوث والدراسات الميدانية عن أثر محدود للغاية تقوم به البيئة الحضرية. فلا تزال العلاقات القرابية على قوتها في المدن العربية، وكان ذلك واضحا من خلال الاتصال وتبادل المساعدات، والزواج من الأقارب، وندرة الصراعات. ولعل البيئة الحضرية والتغريب قد أثرا على بعض الفئات، كالشباب والمتعلمين، والشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا ممن كانوا أقل حماسا للزواج بالأقارب أو قضاء وقت الفراغ معهم، إلا أن ذلك لايشير إلى تفكك الروابط العائلية القرابية لما تبديه تلك الفئات من حرص على الاتصال الوثيق بالأقارب وتقديم شتى المساعدات لهم عند الحاجة.

وقد يكون من المتوقع أن تؤثر البيئة الحضرية على العائلة في الحاضر والمستقبل، ومن المتوقع كذلك أن تتكيف العائلة للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فالعائلة تعتبر من أكثر المؤسسات الاجتماعية قدرة على التكيف. إن الادعاء بأن العائلة العربية لم تتغير رغم التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مرت على المجتمعات العربية قول بعيد عن الواقع وكذلك الرأي الذي يقول بأن العائلة قد تغيرت من نواة إلى ممتدة في المدن في السنوات الأخيرة. إن العائلة العربية سوف تتغير دائما على مستوى البناء والعلاقات، إلا أن تلك التغيرات ستكون محدودة. أما العوامل التي سوف تجعل التغير محدودا فترتبط بالقيم الدينية وبعض التقاليد الاجتماعية السائدة. ومما يسترعي الانتباه أن كثيرا من المفاهيم والرموز المرتبطة بالعائلة النواة الغربية كالمساواة بين الجنسين خاصة في الميراث، واختفاء الزواج بين الأقارب وغير ذلك، لن تجد طريقها في المجتمع، إلا إذا كانت عن طريق تشريعات تصدرها السلطة السياسية في غيبة عن المواطنين. إن مشكلة الدراسات التي تهتم بالعائلة العربية تتمثل في أنها لاتعتمد على الدراسات الميدانية والاحصاءات السكانية الأمر الذي لا يوفر لها الوصول إلى تعميمات نظرية متفق عليها.

المراجع العربية

الثاقب، فهد
١٩٧٦ «حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية» مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد الثاني ـ السنة الرابعة: ٨١ : ٩٠.

الثاقب، فهد
١٩٧٦ «موقف الكويتي من حجم العائلة وبنيتها» مجلة كلية الآداب ـ العدد التاسع: ١٣٥-١٤٦.

الثاقب، فهد:
١٩٨٢ «الروابط العائلية ـ القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» حوليات كلية الآداب ـ الحولية الثالثة ـ الرسالة العاشرة: ٧ـ٦٩.
الأخرس، صفوح
١٩٧٧ تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لوقائع العائلة في سورية. مطبعة وزارة الثقافة ـ دمشق.
سـرحان، باسم
١٩٧٦ «العائلة والقرابة عند الفلسطينيين في الكويت» الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة. الكويت.
عثمان، إبراهيم
١٩٧٦ «البناء الأسري المتغير في حضر «الأردن» الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة. الكويت.
محمد، عباس
١٩٧٦ «الأسرة والقرابة والتغير الاجتماعي: دراسة لمجتمع سوداني متغير» الحلقة الدراسية عن الأسرة والقرابة. الكويت.
ناصر، مليحة
١٩٧٢ «العائلة والرعاية الاجتماعية في العراق» الحلقة الدراسية الأولى عن الأسرة العربية» الكويت.

المراجـع الأجنبيـة

1) Adams. Bert
1968 KINSHIP IN AN Urban Setting. Chicago: Markham.
2) Al-Thakeb. Fahed
1981 ;«Size & Compositio of the Arab Family: Census & Survey Data». International Journal of Sociology of the Family. II: 171-178.
3) Anderson. Michael
1973 «Family, household, and the Industial reolution». P.59-75 in Michael Gordon (ed), The American Family in Social-Historical Perspective. New York: St. Marin's Press.
4) Axelrod, Morris
1956 «Urban Structure & Social Participation». American Sociological Review 21: 13-18.
5) Baer. Garbriel
1964 The Arab World Today, New York: Doubleday & Company, Inc.
6) Burch, Thomas
1967 «Thge size & structure of families: A comprative analysis of census data». American Sociological Review 32: 347-363.

7) Darvoch, Gordon & M. Omstein
1984 «Family & Household in Nineteenth Century Canada: Regional Patterns & Regional Economies, Journal of Family Hisotr 7: 158-177.
8) Douglass, Wiliam
1980 «The South Italian Family: A critique». Journal of Family History 5: 338-359.
9) Drabek, Thomas; W. Key, P. Erickosn, & J. Crowe
1975 «The impact of disaster on kin relationship».Journal of Marriage & the Family 37: 461-494.
10) El-Daghestani, Kazem
1953 «The Evaluation of the Mosem Family in the Middle East countries». International Social Science Bulletin 5.
11) El-Kahshab , Samia & E. Butler
1984 «Observations of Contemporary American & Egyptian Family». Egytptian yearbook of Sociology. Vol. 6: 5-29.
12) Farsoun. Samir
1970 «Family structure & Society in Modern lebanon». P. 257-307 in L. Sweet (ed.) Peoples & Cultures of the Millie East. Vol. 2 The Natural History Press. NY.
13) Fustenberg. Frank
1966 «Industialization & the American Family: A look Backward». American sociological Review 31: 326-337.
14) Gibson. Geoffrey
1972 «Kin-Family network: Overheralded structure in past conceptualiztions ot Family funcutioning». Hournal of Marriage & the family 34: 13-23.
15) Goode. William
1963 World Revolution & Family Patterns. New York: The Free Press.
16) Gordon, Michael (ed.)
1973 The American Family in Social Historical Perspectie. New York: St. Martins Press.
17) Greer. Scott
1956 «Uibanizauoun Recounsideied: A comparative stydy of local areas in Metropolises». American Sociological Review 21: 19-25.
18) Greenfield. Sydyney
1962 «Industiralization & the Family in soiological theory». American Journal of Sociology 67: 312-322.
19) Hendrix, Lewellyn
1979 «Kinship. Social Class. & Migration» Journal of Marriage & the Family 41: 399-407.
20) Hus. Francis
1943 «The Myth of the Chinese family size». American Journal of Sociology 48: 555-562.
21) Kasses. A.
1972 «Cross-Cultural Comparative Familism of Christian Arab People». Hournal of Marriage & the Family: 538-544.
22) Kertzer, David
1977 «European peasant household structure: Some implications from a nineteenth-century Italian community». Journal of Family Hisotry 2:33-49.
23) Khatri. A.
1972 «The Indian Family: An Empirically Derived Analysos of shifts in size & types» Journal of Marriage & the family 34: 725-735.
24) Laslett. Peter
1973 «The Comparative history of household & Family» P. 19-33 in Michael Gordon (ed.) The American FAmily in social-Hisotrical persective. New York: St. Martin's Press.
25) Lee. Gary
1977 Family structure & interaction. Lippincott company: Philadelphin.



26) Levy, Marion

1965 «Aspects of the analysis of Family structure» P. 1-64 in ansley Coale et al Aspects of the Analysis of Family Structure. Princeton N.J. Princeton University Press.

27) Linton. Ralph

1939 The study of Man. New York: Appleton-Century.

1959 «The National history of the family». P. 45-46 in R. Anshen (ed.) The Family: Its Function & Destiny.

28) Nahas. Kamel

1956 «The Family in the Arab World». Marriage & Family Living 16:294-300.

29) ——————.& R.

Bales

1955 Family Socialization. & Interaction Process. New York: The Free Press.

30) Patai. Raphael.

1952. «The Middle East as a culture Area». the Middle East Journal 6:1-21.

31)

1962 «Golden River to Golden Road: Society, Culture & Change in the Middle East. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

32) Peterson. Karen

1968 «Demographic conditions & extended Family households: Egyptian data». Social Fröces 46: 431-437.

33) Ramu. G.

1972 «Geographic Mobility. Kinship & the Family 34: 147-152.

34) Ring. Richard

1979 «Early Medieval peasant hous-holds in central Italy». Journal of Family History 4: 2-25.

35) Stinner, Willian.

1977 «Urbanization & household structure in the Philippines». Journal of Mariage & the Fanmily 39: 377.

36)

1979 «Modernization & Family extension in the Philippines: A social demographic analysis». Journal of Marriage & the Family 41: 161-168.

37) Sussman. Marvin

1959 «The Isolated Nuclear Family: Fact or Fiction 7». Social Problems 6: 333-340.

38)UNESOB

1972 A Preliminary report on uncontrolled urban settlements of Amman.

39) William, Herbert & J. Williams

1965 «The Extended Family as a vehicle of culture change». Human Organization 24.

40) Wirth. Louis

1938 «Urbanization as a way of life». American Journal of Sociology 44: 1-24.

41) Wong. Faim-ming

1975 «Industrialization & Family structure in Hong Kong» Journal of Marriage & the Family 37: 995-1060.

42) Young. Michael & P. Willmott.

1960 Family & Class in a London Suburb. London: Routledge & Kegan Paul.

For mor information see: Hilma Granqvist. «Marriage in a palestinian Village». «helsinfors, Societas. Scientiarum Fennica. Part 1. 1931: Henry Korson, «Endogamous Marriage in a traditional Muslim society. Journal of comparative Family Studies. Vol. 2, 1971, P. 145-55.

Jane m., Modern Amman: A social Study, 1960.Also, Dewin Prothro - Lutfy Diab. Changing Family Patterns the Arab East, Beirut, 1974.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٤ شتاء ١٩٨٦ (الصفحات من ٢٢٥-٢٣٧)

اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي

غازي محمود حبيب
محمود سامي قاسم
كلية الإدارة الصناعية ـ جامعة البترول والمعادن

مقـدمـة:

تقوم حكومات مجلس التعاون الخليجي بتشجيع القطاع الخاص ودعمه المستمر للدخول في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية بهدف تنويع مصادر الدخل القومي وتوطين المنتجات والخدمات التي تتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية بالدول الأعضاء. والمعرض الخليجي الأول الذي أقيم بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٦ إلى ١٩ يناير ١٩٨٥ (والذي شارك فيه صناعيون وتجار من المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان والعراق) يؤكد عزم الدول الخليجية العربية على مواصلة مسيرة التنسيق والتعاون وتحقيق التكامل الاقتصادي شأنها في ذلك شأن دول السوق الأوروبية المشتركة.

وكما هو معروف فان صناعة المعارض لها صبغتان متميزتان:

١ـ صبغة دائمة حيث يتيح المعرض الفرصة للشركات الوطنية والشركات الخليجية والدولية عرض منتجاتها وخدماتها في المعرض والقيام بتقديم الخدمات الترويجية والتسويقية الدائمة لها.

٢- صبغة دورية حيث تقام المعارض المتخصصة بصفة مؤقتة مثل المعرض الخليجي الأول الذي عقد في دولة الإمارات العربية والمعرض الخليجي الثاني المزمع عقده في دولة البحرين بعد حوالي عامين.

والهدف من هذا البحث هو دراسة اقتصاديات المعارض والأسواق الدائمة وبحثها من منظور واسع النطاق (Macro-Analysis) وذلك بتحديد:

١- أهم العوامل المؤثرة على جانب الطلب على خدمات المعارض.
٢- أهم العوامل المؤثرة على جانب العرض لخدمات المعارض.
٣- عوامل المنافسة وأحكامها.
٤- أهم العوامل الأساسية والثانوية اللازم توفرها للنجاح في هذه الصناعة.

وتجدر الاشارة إلى أن هذا البحث يمتاز بالريادة في عرض الموضوع من منظور كبير وواسع النطاق بالمقارنة إلى الدراسات السابقة التي اتسمت في مجملها بالصبغة الجزئية في التحليل (Micro-Analysis) وركزت على الوسائل والاستراتيجيات الكفيلة بتحسين عرض الخدمات والمنتجات لاجتذاب الزبائن (انظر المراجع).

نبذة عن صناعة المعارض والأسواق:

المعارض هي الأماكن المتخصصة لعرض السلع والخدمات. والمعارض الدائمة هي عبارة عن سوق كبير يتكون من عدد من المعارض التي يقدم فيها العارضون سلعهم وخدماتهم بصفة دائمة على مدار السنة (مثل الـ MALLAS) . وعليه يمكن تعريف صناعة المعارض بأنها عبارة عن إطار أو هيكل تنظيمي يمكن العارضين (سواء مالكين أو مستأجرين دائمين) من تقديم سلعهم أو خدماتهم مقابل تكلفة معينة. وتعتبر المعارض والأسواق إحدى وسائل الترويج (Promotion) والتسويق (Marketing) المهمة. فهي وسيلة فعالة لربط المنتج أو الوسيط بالمشتري مما ينتج عنه تطوير الانتاج وترشيد الاستهلاك. فمن ناحية تعطي المعارض والأسواق الفرصة للمنتج أن يتواجه شخصياً (Personal Selling) مع أعداد كبيرة من الزبائن المحتملين وبعض الأشخاص المهمين في اتخاذ قرارات الشراء. ومن ناحية أخرى فإن المعارض تتيح الفرصة للمنتج أن يجمع المعلومات المفيدة عن أحوال المنافسة واختبار مدى تقبل الجمهور لبعض المنتجات الحالية والجديدة. كما تتيح المعارض للمنتج فرصة تطوير معنويات الموظفين من خلال المشاركة في المعرض. كما تعتبر المعارض وسيلة مهمة لنقل التكنولوجيا ولتبادل المعلومات ورفع الإنتاجية ومستوى الجودة.

وإن كان للمعارض تاريخ يمتد إلى الثورة الصناعية ونظام الإنتاج الكبير إلا أن نموها وتطورها بشكلها الحالي يرجع إلى أوائل الخمسينات حيث لم يعد نشاطها قاصراً على عرض المنتجات الصناعية فقط بل امتد إلى قطاع الخدمات (كالتعليم والصحة والترفيه والسياحة). كما أنها لم تعد مجرد وسيلة للترويج فحسب بل وسيلة للتسويق أيضاً. وقد أدى ظهور وتنوع الشركات المتعددة الجنسيات وظهور وسهولة وسائل الانتقال الحديثة (الطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية) إلى ظهور قرى أو مدن دولية في شتى بقاع الأرض وصلاحية الكثير منها لعقد أسواق ومعارض ذات صبغة دولية أو إقليمية مثل الشارقة والكويت والبحرين وجدة عندها القدرات على تنشيط وازدهار كل من التجارة الداخلية والخارجية فيما بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

اقتصاديات صناعة المعارض والأسواق:

صناعة المعارض تحكمها اقتصاديات خاصة شأنها في ذلك شأن أي صناعة أخرى كصناعة الفنادق وصناعة الطيران التجاري وصناعة التعليم، وإن كانت العوامل التي تحدد ربحية أية صناعة متحدة في خطوطها العريضة (وعادة تتعلق بظروف العرض والطلب وعوامل المنافسة) إلا أن جزئيات وخاصيات تلك العوامل تختلف من صناعة إلى أخرى.

الطلب على خدمات المعارض:

فمن ناحية نجد أن الطلب على خدمات المعارض والأسواق تتحكم فيه العوامل الآتية:
أولاً: المقدرة المالية للعملاء على تحمل تكاليف وعرض بضائعهم ومنتجاتهم بالمعارض. وتتضح أهمية هذه المقدرة بصفة خاصة في حالة المعارض الدائمة، إذ يلزم لنجاحها وجود فئة قليلة مقتدرة من أصحاب الأعمال لديهم الرغبة في الدخول في التزامات مالية طويلة الأجل لترويج بضائعهم وتسويقها. وبدون هذه الفئة ينتفي شرط أساسي من شروط نجاح الأسواق والمعارض، وهذا يفسر لنا أنه ما من سوق تجارية (Mall) ناجحة في الولايات المتحدة أو في كندا إلا وكان وراءها التعضيد المالي والالتزام بالمشاركة من قبل المحلات الكبيرة متعددة الفروع مثل: (Sears, J.C. Penneys, Macys, Ward)

ثانياً: الطلب على خدمات المعارض طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات المرغوب عرضها فيها. فمثلاً إذا اثبتت دراسات السوق أن الطلب على السيارات الرياضية (Sport Cars) ضعيف في منطقة ما، فإن عرض هذه السيارات بسوق تلك المنطقة لن يسهم

كثيراً في ترويجها طالما أن إحصاءات السكان مثلاً تشير إلى أن المنطقة فقيرة في الشباب وغنية بالشياب.

ثالثاً: الطلب على خدمات المعارض طلب مرن. بمعنى أن ارتفاع تكلفة خدمات المعارض يؤدي إلى قلة الطلب عليها بشكل ملحوظ. إذ يوجد أمام الشركات المشتركة في المعارض بدائل أخرى لترويج وتسويق منتجاتها قد تكون أقل تكلفة وأكثر فعالية من العارض (مثل الإعلان المباشر وغير المباشر والترويج الشخصي.. وغير الشخصي). والدلالة العملية لهذه الخاصية أن صاحب المعرض أو مديريه (سواء كانت دولة أو هيئة إقليمية) لا يمكنهم أن يتصرفوا ويسلكوا مسلك المحتكر الذي بإمكانه رفع أسعاره دون أن يفقد زبائنه أو عملاءه.. بل على النقيض من ذلك.. فإن المنطق الاقتصادي يقتضي أن صاحب المعرض يقارن أسعار خدماته بالبدائل وكذلك نوعية وسعر الخدمات المقدمة من الشركات المنافسة. كذلك فإن المنطق الاستراتيجي للمنافسة يحث على التنافس في نوعية الخدمات المقدمة بالإضافة إلى التنافس من حيث الأسعار، لأن المنافسة السعرية تؤدي غالباً إلى حرب الأسعار بين المتنافسين وإفلاس المنافس الأضعف.

رابعاً: إن الطلب على خدمات المعارض والأسواق طلب متقلب يخضع للظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية العامة. ففي فترات الكساد والركود يتدهور الطلب بشكل ملحوظ إن لم يختف بالمرة شأنه في ذلك شأن أي عنصر في الخلطة الترويجية (Promotional mix) وفي حالة الرواج يتزايد الطلب على خدمات المعارض.

خامساً: الطلب على خدمات المعارض تتحكم فيه أمور تتعلق بسلوك المشترين من حيث الطرق المتبعة في الشراء ومن حيث الأشخاص والأماكن التي تقرر الشراء من عدمه. فمثلاً أين وبأي شروط واستجابة لأية إغراءات وعروض يقوم أهل الخليج بشراء المنتجات المختلفة مثل الطيارات الخاصة، الآلات الطبية، المعدات والآلات الزراعية والأثاثات المكتبية؟ هل سيتعامل منتجو هذه السلع مباشرة مع مشتريها أو عن طريق وسطاء ووكلاء؟ إذا كنا نبغي إقامة معرض ما، موجه إلى أهل منطقة ما في الخليج، فيجب علينا أن نميز بين المستهلكين أو المنتفعين النهائيين بهذه السلع وبين المشترين وهم المتخصصون الذين يتخذون قرارات الشراء.. وبينما تكون المجموعة الأولى منتشرة في أرجاء دول مجلس التعاون، تكون المجموعة الأخرى والتي بيدها زمام الأمور متمركزة في المدن وعواصم الدول الخليجية.

سادساً: عنصر الربح والنمو في صناعة المعارض يعتمد إلى حد كبير على حجم السوق وحجم المنافسة فيه. فالمعارض الدورية كثيرة ومنتشرة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي (انظر جدول رقم (١)) والكثافة السكانية منخفضة بالمقارنة مثلاً مع دول السوق الأوروبية المشتركة.

جانب العرض من خدمات المعارض والأسواق:

إن جاذبية وربحية صناعة المعارض لا تتوقف فقط على معدلات النمو في الطلب على خدماتها بل أيضاً على الظروف المؤثرة في كمية ونوعية المعروض من هذه الخدمات. وأهم العوامل المؤثرة على جانب العرض هي:

أولاً: صناعة المعارض صناعة باهظة التكاليف لأنها تحتاج لرؤوس أموال طائلة ولأيدي عاملة هائلة (Capital & Labor Intensive) شأنها في ذلك شأن صناعة المستشفيات والفنادق والطيران المدني. فالدخول في الصناعة والنجاح فيها ليس بالأمر الهين لأنه يحتاج إلى استثمار رؤوس أموال طائلة لأجل طويل في أصول ثابتة متخصصة - لا يمكن الاستفادة منها بسهولة في حالة إخفاق الطلب - وكذلك في مصروفات ثابتة لا يمكن التخلص منها أو تخفيضها في الأمد القصير. ولنأخذ مثلاً ما حدث في صناعة الفنادق في دول الخليج في أول السبعينات: فقد كان هناك عجز في عدد الغرف ثم تحول هذا العجز إلى فائض أدى إلى إفلاس البعض من الفنادق. ولنتدبر أيضاً ما حدث في صناعة الطيران المدني في أمريكا حيث أدت المنافسة إلى إفلاس الكثيرمن الشركات لارتفاع تكاليف التشغيل وانخفاض عدد الركاب مثل برانيف، كونتنتال، أير فلوريدا بأمريكا، وليكرز بانجلترا.

كذلك فإن صناعة المعارض والفنادق والطيران التجاري والصحافة والتعليم تخضع لما يسمى بالحجم الأمثل للعمليات، وهو حجم العمليات الذي يبلغ عنده متوسط تكلفة إنتاج وحدة الخدمة أدنى حد.

ويقضي المنطق الاقتصادي أن المنتج الذي يبلغ حجم مبيعاته أكثر أو أقل من الحجم الأمثل للعمليات - (س) - سيكون منتجاً غير كفء لأن تكاليف إنتاجه ستكون عالية وهو معرض لمخاطر المنافسة ويضع مستقبله التجاري في يدها. وهذا يتطلب دراسة وتحديد الحجم الأمثل للمعرض والذي سينتج عنه خفض تكلفة استئجار المتر المربع.

ثانياً: وليست الصعوبة قاصرة على ارتفاع تكاليف الدخول في الصناعة من إقامة مباني المعرض المتخصصة والمرافق الملحقة بها (جراج - مطعم ومدينة ملاهي إن لزم الأمر) بل إن الأمر يتطلب أيضاً خلق تنظيم إداري معقد لضمان التشغيل الاقتصادي الأمثل لهذه الأصول. وهذا بالطبع يتطلب مهارات إدارية وفنية يندر توافرها في بعض دول مجلس التعاون. وإن وجدت فإن أجورها ستكون عالية وثابتة، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف خدمات المعارض بالمقارنة مع غيرها من أدوات تنشيط المبيعات (الإعلانات وطرق البيع الشخصي. . وخلافه).

ثالثاً: المعارض والأسواق تجنح إلى التخصص في عرض سلع معينة لجمهور معين. فهناك سوق باريس الدولي للسيارات ومعرض باريس للطائرات ومهرجان كان للأفلام ومعرض

الحاسب الآلي بجامعة البترول والمعادن، كما أن هناك معارض شاملة تضم منتجي كافة السلع والخدمات وموجه إلى الجمهور بوجه عام مثل المعرض الدولي (World Fair) في تكسفل بالولايات المتحدة الأميركية.

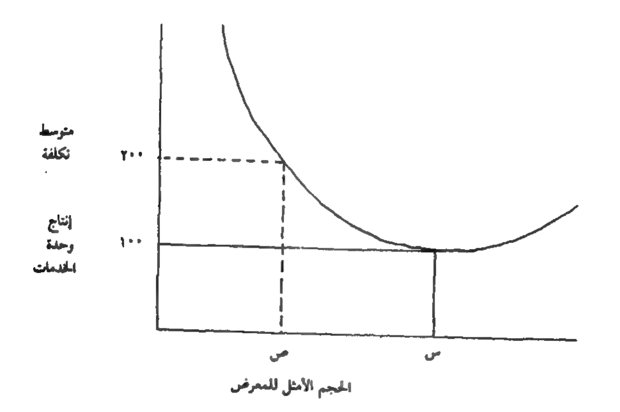
رابعاً: تكنولوجيا الإعلام وطرق العرض والمبيعات الحديثة قد تؤثر في جودة وتكلفة المعروض من خدمات الأسواق والمعارض. مثلاً هناك معارض متنقلة في سيارات النقل الكبيرة (الكتب وأجهزة اليكترونية)، كما أن هناك معارض مؤقتة (مثل المعرض الخليجي الأول) تقام لفترة ما في الفنادق والجامعات والأسواق التجارية (Malls) كما أن هناك منافسة غير محلية عن طريق الإعلانات (بتلفزيون الخليج) والأفلام الملونة بدور السينما الخليجية والكتالوج.. وبيد أن تكاليف الترويج والتسويق باستخدام هذه الوسائل في تناقص مستمر إذ تخضع للتطورات الحديثة في التكنولوجيا ووفورات الإنتاج الكبير ـ نجد أن تكاليف الاشتراك في المعارض والأسواق في تزايد مستمر.

جدول رقم (١)
نوعية ومقر المعارض بمنطقة الخليج

الشارقة	أبوظبي	دبي	البحرين	الكويت	المنطقة الشرقية	الرياض	جده	المكان نوع المعرض
×	×	×	×					المنتجات الاستهلاكية
	×		×					صناعة المواني
			×			×		المواد التعليمية
×	×		×	×				المواد البتروكيمائية
			×			×		صناعة البناء
								المواد المعدنية
		×	×			×		صناعة الأغذية
								صناعة البلاستيك
				×			×	صناعة كهربائية
		×		×				صناعة الاتصالات
	×	×						صناعة الغاز
		×				×	×	صناعة المياه
		×				×		الـزراعـة
	×	×				×	×	الخدمات الطبية

تابع جدول رقم (١)
نوعية ومقر المعارض بمنطقة الخليج

المكان نوع المعرض	جده	الرياض	المنطقة الشرقية	الكويت	البحرين	دبي	أبوظبي	الشارقة
أجندة مكاتب	×	×		×	×			
صناعات البلدية		×						
مواد النقل		×						
الخدمات والصيانة								
الموضة								
متفرقات	×	×	×	×	×	×	×	×



الحجم الأمثل للمعرض

ثالثاً: عوامل المنافسة وأحكامها:

هناك عدة عوامل أخرى - بخلاف الطلب والعرض - تؤثر في ربحية صناعة المعارض والأسواق:.

١- موقع السوق: عامل الموقع يعتبر في قائمة العوامل الاستراتيجية التي تؤدي إلى نجاح الأسواق والمعارض. فصناعة المعارض والأسواق مثل أية صناعة أخرى كالفنادق والأفلام والسيارات والساعات.. تحكمها عوامل توطن معينة مثل القرب من وسائل الترفيه والملاهي والفنادق والمطاعم والموانيء والمطارات وشركات السياحة والإعلام ووسائل الإتصالات السلكية واللاسلكية - هذه العوامل إذا ما توافرت واجتمعت في مكان ما - وكانت عوامل الطلب والعرض مناسبة - صلح هذا المكان لإقامة المعارض عليه ولضيافة الأعداد الوفيرة التي يلزم توافرها لوجود السوق بمعناه الاقتصادي. وتتنافس مدن العالم فيما بينها لخلق المناخ البشري والاجتماعي المناسب الذي يمكنهم من اجتذاب واستضافة العديد من الأسواق والمؤتمرات لأن هذه الصناعة هي صناعة العصر مثلها مثل صناعة الكمبيوتر والطائرات. تابع مثلاً ما أنفقته مدينة لوس أنجلوس بأمريكا ومدينة مونتريال بكندا لاستضافة الألعاب الأوليمبية.

كل ما نود أن نركز عليه هنا أن عوامل التوطن تكاد تكون متوافرة في كل مدن العالم المتحضر إلا أن هناك عاملاً واحداً - وهو القرب من أمكان ووسائل الترفيه - الذي يحسم المعركة ويجعل بلداً مثل البحرين أكثر جذبا للمعارض من مدينة أخرى تفوقها في العوامل الأخرى مثل الرياض.. وبالمثل يجعل هذا العامل مدينة باريس أصلح موقعاً من ديترويت بأمريكا لاستضافة السوق الدولي للسيارات.

٢- تشجيع الجهات المسؤولة: للدولة دور كبير في نجاح الأسواق والمعارض الإقليمية والدولية. فقد تقوم الدولة بتعضيد هذه الصناعة مادياً ومعنوياً شأنها في ذلك شأن أية صناعة ناشئة ترغب في حمايتها وتشجيعها. فمثلاً قامت حكومة ولاية تنسي بأمريكا بصرف ملايين الدولارات لاستضافة المعرض الدولي في نكسفل Knoxville World Fair.

كما قامت قبلها حكومة ولاية لويزيانا بنفس التعضيد لاستضافة المعرض الدولي في مدينة نيو أورلينز (New Orleans) كما قامت مدينة لوس أنجلوس بصرف ملايين الدولارات في العام الماضي لاستضافة الألعاب الأوليمبية الرياضية وجندت العدد الوفير من قوات الأمن لحماية الفرق الرياضية الممثلة للدول غير الصديقة لأمريكا واضطرت الحكومة الفيدرالية الأمريكية إلى إصدار تأشيرات دخول وخروج حتى لأشخاص غير مرغوب في تواجدهم داخل الأراضي الأمريكية.

ويجمل القول أن تشريعات وقوانين الدول الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بحرية الدخول والخروج للأشخاص والسلع والخدمات والأفكار - هذه القوانين تتفاعل مع عامل الموقع لتجعل موقعاً معيناً أكثر جاذبية لاستضافة المعارض والأسواق من غيره.

٣ـ **تشجيع الغرف التجارية**: وللغرف التجارية دور مكمل ومشابه لدور الدولة. فقد تكون الغرف التجارية أداة جذب وتشجيع أو أداة إحباط وتعجيز، وعادة ما يغلب على نشاطها الطابع الأول. فالغرف لها دور قيادي إيجابي في تخطيط وتنسيق وترويج المعارض والأسواق المحلية والاقليمية والدولية لأن هذا يخلق أسواقاً وفرصاً تجارية أمام الأعضاء ويحدث ازدهاراً وانتعاشاً تجارياً في دائرة الغرفة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تكوين الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية الخليجية خطوة مباركة سيكون لها مردود إيجابي على تنشيط وفعالية المعارض الخليجية.

وخلاصة القول أن الأسواق والمعارض ما هي إلا أداة مشتركة يقوم بإنشائها وتشغيلها العديد من الدول أو رجال الأعمال في منطقة ما لتمكنهم من التعاون فيما بينهم على تسويق وترويج سلعهم وخدماتهم بتكلفة أقل وبفاعلية أفضل مما لو اضطر كل منهم أن يقوم بهذه المهمة بمفرده.

٤ـ **المناخ الاقتصادي والسياسي العام**: سبق أن ذكرنا سلفاً أن الطلب على خدمات المعارض يتوقف على المناخ الاقتصادي والسياسي العام. فإذا كان الجو الاقتصادي تسوده موجات التفاؤل والتطلع الإيجابي فإن الطلب على خدمات المعارض سيزداد مما يؤدي بدوره إلى تعدد نوعية المعارض وزيادة ربحيتها، والعكس صحيح. كما سبق أن أشرنا في نفس الصدد إلى أن استمرار الحرب العراقية الإيرانية واقتصاديات البترول الراهنة تفقد منطقة الخليج جاذبيتها كمقر دائم لمعارض وأسواق دولية في المدى القصير. وهذا لا يقلل من جاذبيتها كمقر دائم لمعرض أو سوق دائم ذي صبغة إقليمية خليجية.

عوامل النجاح في صناعة المعارض:

يتبين من عرضنا السابق أنَّ صناعة المعارض والأسواق الدائمة تتحكم في ربحيتها عدة عوامل اقتصادية وغير اقتصادية ـ شأنها في ذلك شأن أي صناعة أخرى. ومن ناحية أخرى يتبين لنا أن صناعة المعارض صناعة راقية ومتخصصة وتختلف عن الصناعات الأخرى مثل الفنادق والتعليم والطيران والإعلام في أهمية وترتيب العناصر المكونة لمعادلة النجاح.

هناك ثلاثة عناصر أساسية يجب توفرها للنجاح في صناعة المعارض ونسردها حسب ترتيب أهميتها:

أولاً: وجود اتصالات شخصية واسعة في محيط الأعمال:

إن وجود اتصالات شخصية في محيط الأعمال على الصعيد المحلي والإقليمي أو الدولي لدى مؤسسي السوق يمكنهم من جذب العدد الكافي من العارضين وحثهم على الدخول في

عقود طويلة الأجل مع إدارة السوق. إن هذه الاتصالات الشخصية هي رأس المال المعنوي الذي يجب أن يتزود به كل من يزمع الدخول في لعبة الأسواق. فإذا تعذر وجوده انتفى جانب الطلب الذي سبق أن أشرنا إليه. وبالعكس إذا توفر هذا العنصر بكثرة لدى مؤسسي السوق ازدادات فرص النجاح وقلت احتمالات الفشل. وكما أن رأس المال الحقيقي يحتاج إلى تنمية وعناية شخصية فكذلك الوضع بالنسبة لرأس المال المعنوي. فالعلاقات والاتصالات الشخصية لا يجب إهمالها وتركها للظروف والمناسبات أو أخذها كأمر مسلم به - بل تحتاج إلى تنمية وتطوير بشكل مستمر.

ثانياً: التفنن في طرق جذب الزبائن والمشترين إلى أرض المعرض:

يعد هذا العنصر في معادلة النجاح مكملاً للعنصر السابق.. فمعرض بدون متفرجين ومشترين لا يعتبر معرضاً بل مخزناً. كل ما في الأمر ارتفاع تكلفة التخزين. شأنه في ذلك شأن معرض بدون عارضين.. إذن نجاح أي معرض أو سوق يقتضي توفر كلا الشقين معاً: العارضين الذين يكونون في مجموعهم جانب العرض للسلع والخدمات، والمتفرجين أو المشترين الذين يكونون في مجموعهم جانب الطلب على تلك السلع والخدمات المعروضة.

وفي المعارض والأسواق المؤقتة أو الدورية قد لايمثل هذا العنصر مشكلة من جانب المشترين والمتفرجين والعكس صحيح إذ أن نجاح المعرض يتوقف على مقدرته الدائمة والمستمرة على جذب المزيد من المشترين داخل أجنحته وحثهم على مشاهدة وتجربة بل وشراء كل ما هو جديد، وهذا هو العنصر المعقد في معادلة النجح لأنه يتضمن ترويج المروج. وهي وظيفة مستمرة يلزم لأدائها إيجاد وتوظيف فريق متخصص من المحترفين المتخصصين على مستوى عال من المهارة في استخدام وسائل الترويج والإعلام.

ثالثاً: الابتكار والابداع في طرق عرض البضائع والخدمات:

يعد هذا العنصر شرطاً أساسياً لنجاح الأسواق والمعارض إذ بدونه تصعب عملية جذب المشترين وإثارة اهتمامهم وحثهم على الشراء، وتصبح عملية الذهاب إلى السوق مشقة بالنسبة لهم بدلاً من كونها عملية ترفيه وتثقيف لهم ولأفراد أسرهم.

ونظراً لأهمية العنصر الفني في نجاح الأسواق والمعارض فإنه لا يجب تركه لكل عارض (شركة كانت أم هيئة حكومية) مشترك في السوق يوظفه ويستخدمه كما يحلو له. لأن هذا قد يؤدي إلى تنافر في الألوان وعدم استمرارية في العرض وعدم التناسق وخاصة في الإطار العام للسوق، كما أنه يفضل تركيز هذا العنصر في يد إدارة السوق لأن هذا قد لا يخدم الأهداف

والاحتياجات الخاصة لكل مشترك. بل إن الأمر يقتضي أن إدارة السوق توظف فريقاً من الفنانين المتخصصين مركزياً وتضعهم تحت تصرف المشتركين الذين يدفعون نصيبهم في تكلفة أجورهم كل حسب استخداماته.

ومما سبق يتضح أن معادلة النجاح تتطلب وجود جهاز إداري وفني متخصص تكون مهمته جذب كبار رجال الأعمال للاشتراك في العرض والتقنن في طرق وأساليب جذب المشترين والمتفرجين إلى أرض المعرض وحثهم على تذوق السلع والخدمات المعروضة وتجربتها وشرائها. بدون هذا الجهاز وفي حالة غياب أحد عناصره يتعذر وجود السوق بمعناه الاقتصادي ويكون السوق ماهو إلا مبنى نظيفاً يسوده الهدوء والسكينة يصلح كمصحة لكبار المسنين.

إن تكوين مثل هذا الجهاز الإداري والفني عملية معقدة ومكلفة. وجدير بالذكر أن التكلفة هنا ثابتة في مجملها لا تتغير في الأمد القصير مهما زاد حجم النشاط والتعامل في السوق أو نقص.

الشروط الثانوية (الخاصة) في معادلة النجاح:

تعتبر عناصر النجاح الثلاثة المشار إليها أعلاه عوامل أساسية يتحتم توفرها بأكملها في كل سوق. غير أن هناك عوامل أخرى مكملة قد تتواجد في بعض الأسواق والمعارض دون البعض ومن ثم فهي عوامل مميزة ينبغي على كل مروج أن يدرسها وينتقي منها ما يمكنه من تمييز معارضه عن المعارض والأسواق المنافسة وفيما يلي أمثلة لبعض هذه العوامل:

١ـ مدينة ملاهي مجاورة للسوق:

جرت العادة في المعارض والأسواق الدولية خاصة أن تنشأ مدينة ملاهي بكل سوق لجذب الصغار والكبار وتشجيعهم على زيارة السوق ومشاهدة وتجربة السلع والخدمات المعروضة. وبالرغم من أن هذه الفكرة مساندة للعنصر الثاني من معادلة النجح إلا أنها معقدة ومكلفة وغير مربحة في الأمد القصير. والسبب في ذلك أن مشروعاً كهذا يفتح جبهة أخرى أمام مروجي السوق أو المعرض تستنزف مواردهم المالية ومجهوداتهم الإدارية. وقد ينتهي الأمر في النهاية إلى إسناد هذا المشروع الحيوي إلى شركات أجنبية متخصصة تتولى تصميمه وإدارته وجني ثماره لصالحها وليس لصالح الشركات أو الهيئات المالكة.

وإذا سلمنا أن مشروع إقامة مدينة الملاهي على نمط (Diseny land) أو (Kinge Island Cedar Point) .. أكثر امتصاصاً للموارد المالية والعناصر البشرية الإدارية من صناعة المعارض فإن هذا يحتم وجود حجم أمثل لجمهور الرواد يتجاوز الحدود الجغرافية للبلد المقام فيها مدينة الملاهي. وهذا الحجم الأمثل موجود فعلاً ممثلاً في دول مجلس التعاون ككل.

وباختصار إن اقتصاديات ووفورات الإنتاج الكبير تحتم على دول مجلس التعاون مجتمعة كحكومات أو عن طريق الغرف التجارية للدول الأعضاء - تبني فكرة إنشاء سوق دائمة ومدينة ملاهي مجاورة تكونان بمثابة تجربة ناجحة تعبر عن آمال شعوب المنطقة ووحدتها الاقتصادية والاجتماعية.

٢- تجمع خدمات في مكان السوق:

قد يكون من المفضل لمؤسسي الأسواق والمعارض أن يفكروا جدياً في تقديم خدمات اضافية لجذب الرواد والعمل على راحتهم مثل الخدمات المصرفية والخدمات السياحية والمطاعم. ويحتم المنطق ترك هذه المرافق للشركات المتخصصة التي تمنحها إدارة السوق حق الإمتياز لأن كلاً منها يعتبر مهنة مستقلة لها أصولها ولها معادلة خاصة للنجاح فيها. كما أن موقع السوق يحدد ما إذا كان هناك ما يبرر عرض هذه الخدمات في مكان السوق أو بالقرب منه. فإذا كان الموقع مكتظاً بالمطاعم وشركات السياحة والبنوك فلا داعي إطلاقاً لعرض المزيد من هذه الخدمات.

٣- ضمان جودة البضاعة والخدمات المعروضة:

قد يكون من المفضل أن تفكر إدارة المعرض الدائم في إنتقاء وعرض البضائع والخدمات التي تتمتع بسمعة طيبة بين المستهلكين والتي أثبتت وجودها في الأسواق العربية والعالمية. وقد يكون من المفضل أن تصدر إدارة السوق شهادة أو خطاب ضمان تفيد بأنها تضمن جودة البضائع المعروضة ومستوى أدائها. وفي حالة ما إذا كان المستهلك أو المشتري غير راض عن البضائع المعروضة أو المشتراه فإن السوق قد تضمن له حق إعادتها واسترجاع قيمتها بالكامل بدون أية أسئلة أو إحراج. وهذه الميزة سوف تساعد في جذب الزبائن إلى السوق وتشجيعهم على تجربة السلع والخدمات المعروضة قبل شرائها.

الخلاصة:

تبين لنا من الاستعراض السابق أن صناعة المعارض والأسواق صناعة باهظة التكاليف تحتاج إلى رؤوس أموال وأيدي عاملة فنية مكثفة. كما أنها صناعة خاضعة لوفورات الإنتاج الكبير ويتأثر الطلب على خدماتها بالأحوال الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعامة. كما يتضح أيضاً أن للصناعة معادلة نجاح خاصة يجب على من يفكر بالدخول فيها أن يلتزم بها ويحترم شروطها وإلا وجد نفسه عرضة للإفلاس. تفيد معادلة النجاح أن صناعة المعارض والأسواق الدئمة بحكم اقتصادياتها المكلفة تجنح إلى الصبغة الدولية والحكومية شأنها في ذلك شأن صناعة الطيران التجاري.

ومن أجل هذا نأمل أن يبحث المسؤولون بمجلس التعاون الخليجي فكرة إقامة سوق خليجية دائمة بإحدى الدول الأعضاء تكون نواة طيبة للوحدة الاقتصادية الشاملة بإذن الله.

Footenotes

1- B. Bendour, "How to Attract Visitors to Your Stand", **International Trade Forum,** Ddcember 1982, PP.8-11.
2- H.Copeland, "How to Draw a Crowd at Your Nezt Trade Show", **Association, Management,** Volume 35, February 1983, P.83.
3- J.Hillestad, "How to Use Trade Shows to Sell Financial Services", **Bank Marketing,** Volume 15, December 1983, PP.14-16.
4- R.Lawson, "Planning, attention to Detail Can Turn Your Show into Effective Marketing Tool", **Marketing News,** Volume 17, September 16, 1983, P.4.
5- R.Barnick, "Trade Fairs, An old Marketing Technique Gains New Population", **Business America,** December 26, 1983.
6- T.Bonoma, "Get More Out of Your Trade Shows", **Harvard Business Review,** January/February 1983, PP.61-75.

بين اليهودية والصهيونية

إبراهيم إبراشي
كلية الحقوق ـ جامعة الرباط

كثر الحديث أخيراً عن اليهودية كدين وعلاقة معتنقيها بكل من إسرائيل والفكر الصهيوني، ومنهاجية التعامل مع الطائفية اليهودية دون الانزلاق إلى مواقع الفكر الصهيوني ومفاهيمه العنصرية.

وفي الواقع فإن الحديث عن مدى الترابط بين اليهودية والصهيونية ليس بالشيء الجديد، فهو قديم قدم الفكرة الصهيونية نفسها. وقبل أن تثار في الجانب العربي، فإنها أثيرت وما تزال تثاربين معتنقي الديانة اليهودية أنفسهم. فمنذ بدايات نشوء الحركة الصهيونية مع روادها الأوائل كحركه عنصرية سياسية، هدفت إلى استغلال الضائقة التي مر بها اليهود في أوروبا، لدفعهم للهجرة إلى فلسطين وإحياء حضارتهم المزعومة وإقامة هيكل سليمان في أرض الميعاد، متحالفة لهذا الهدف مع القوى الاستعمارية التي رأت في الحركة الصهيونية خدمة لمخططاتها في المنطقة أو على حد قول أحد الزعماء الاستعماريين (لو لم تكن الصهيونية لخلقناها)، منذ ذلك الوقت جوبهت الحركة الصهيونية بمعارضة من قبل بعض طوائف اليهود الذين رأوا في الحركة الصهيونية خروجا عن الديانة اليهودية وهؤلاء هم اليهود الأرثوذكس الذين حافظوا على عدائهم لإقامة دولة يهودية حتى بعد قيام «إسرائيل»، وما يزال هذا التيار يبدي معارضته ممثلا بجماعة «ناطوري كارتا» الدينية.

إلا أن تفشي اللاسامية وتفاقم الاضطهاد والقمع ضد اليهودوخصوصاً في أوروبا الوسطى والشرقية والذي ترافق مع التطورات السياسية والاقتصاديه والاجتماعية في أوروبا، الأمر الذي

جعل من النشاط اليهودي عقبة في طريق التحولات البرجوازية الرأسمالية هناك، أدى كل هذا إلى إضعاف المعارضة اليهودية للحركة الصهيونية الأمر الذي أدى بدوره إلى حدوث شبه تطابق وتوافق بين اليهودية المعاصرة وبين الحركة الصهيونية.

ويجب ألا يفهم من قولي هذا الانتقاص من اليهودية كدين سماوي، أو الرفع من شأن الصهيونية إلى مصاف الديانة، ولكن الواقع أظهر أن التوجهات التي أخذتها اليهودية المعاصرة في سلوكها وانغلاقها على نفسها، وفرضها الحصار حول معتنقيها في أماكن تواجدهم «غيتو»، وتكريسهم لطقوس وعادات خرجت في كثير من الأحيان عن المفاهيم الأساسية للدين اليهودي كدين سماوي، كل هذه الأمور جعلت اليهودية المعاصرة تربة صالحة لنمو فكر صهيوني وعنصري ومتعصب، فاليهودية كدين وكما جاءت مع أنبيائهم ورسلهم لم يعدلها وجود وما يوجد اليوم هو صورة مشوهة من الديانة اليهودية.

وهذا لا يعني عدم وجود أعداد من اليهود تقف موقف المعارضة للصهيونية كحركة صهيونية متعصبة وتنتقد ممارسات إسرائيل العدوانية. إلا أن هذه الأصوات في غالبيتها لا تثير أي شكوك حول وجود إسرائيل وحقها في البقاء، فهي تعترف بها بل وتكافح من أجل بقائها ولكنها من منطلقات إنسانية أو فكرية تتحفظ على بعض ممارساتها وكأن هناك فصلاً بين الصهيونية كفكرة وحركة وبين إسرائيل. وهو الأمر الذي سنوضحه بعد قليل.

أما في الجانب العربي فقد أثيرت العلاقة بين اليهودية والصهيونية لأول مرة خلال حرب فلسطين وما بعدها مباشرة، حيث كان هذا الموضوع محل مساجلة بين القوميين العرب آنذاك (هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل) وبين الأحزاب الشيوعية العربية. فقد أيدت هذه الأخيرة قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، ولم يكتف الشيوعيون العرب بهذا بل تعدوا ذلك وأعطوا المبرر النظري لاقامة الدولة اليهودية في فلسطين منطلقين من اعتبار أن اليهود المقيمين في فلسطين يشكلون قومية في طريق التكوين، ففي ديسمبر ١٩٤٧ كتبت نشرة «الوعي» السرية الصادرة عن الحزب الشيوعي المصري مقالا عن المشكلة الفلسطينية، خلصت فيه إلى أن اليهود المقيمين في فلسطين يشكلون أمة قائمة بذاتها وهذا يعطيهم الحق بتقرير مصيرهم وإقامتهم لدولتهم المستقلة عن الأمة العربية. وانسياقاً مع التطور للمعركة الدائرة في فلسطين نددوا بالتدخل العربي في فلسطين مطالبين بانسحاب القوات العربية «الغازية» من فلسطين، وإتاحة الفرصة للبرولتاريا اليهودية لحل مشاكلها مع البرولتاريا العربية ديمقراطيا، واعتبروا أن الحرب الدائرة هي حرب شنها الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية ضد الطبقة الشغيلة اليهودية والعربية[1].

ويلاحظ هنا أن موقف الشيوعيين هذا كان ينطلق في تمييزه بين اليهودية والصهيونية من منطلق طبقي باعتبار أن الصهيونية تمثل الحركة السياسية الرأسمالية والبرجوازية اليهودية المتحالفة مع المصالح الاستعمارية والمتناقضة مع مصلحة البرولتاريا اليهودية، وفي الواقع بالرغم من أن عدداً من الأحزاب الشيوعية العربية قد تخلت عن نظرتها السابقة للدولة الصهيونية ومبررات نشأتها حيث رفضت هذه الأحزاب - مثل الحزب الشيوعي المغربي «حزب التقدم والاشتراكية» والحزب الشيوعي السوداني - وجود إسرائيل من الأساس إلا أنه ما زالت العديد من الأحزاب الشيوعية أسيرة النظرة القديمة المتأثرة بالوقف السوفيتي من وجود إسرائيل. وقد نددت آنذاك حركة القوميين العرب بشدة بموقف الشيوعيين العرب الذي يميز بين اليهودية والصهيونية، واعتبرت «الحركة» أن كل يهودي هو صهيوني والعكس غير صحيح، فاليهودي الذي يقتل العربي فلاحاً كان أو عاملاً أو رأسمالياً لسلب أرضه هو صهيوني وحتى لو رفع شعارات اشتراكية وديمقراطية. وقد كشفت حرب فلسطين عن زيف الادعاء بوجود تمييز بين اليهودي البرولتاري والصهيوني العنصري الاستعماري، فقد أثبتت هذه الحرب «أن الخنادق الواحدة التي كان الشيوعيون اليهود يحاربون فيها جنباً إلى جنب مع كافة اليهود والمنظمات اليهودية الأخرى قد قضت على آخر أثر من خرافة التفريق بين اليهودية والصهيونية في فلسطين[٢].

ولكي تبعد حركة القوميين العرب عن نفسها تهمة معاداة اليهودية كدين فإنها شككت في كون اليهودية الحالية تمثل الدين اليهودي الحقيقي، وأن الذين يعتبرون اليهودية كدين واليهودية المعروفة الآن شيئاً واحداً سيكونون عاجزين عن إدراك ضخامة العدو الذي يواجه الأمة العربية[٣].

إلا أن دوغماتية فكر حركة القوميين العرب آنذاك وانغلاقها بدورها حول مفاهيم قومية متعصبة وذات طابع يقيني أحادي الجانب لم يتح لها مقدرة المناورة في التفريق بين المواقف الاستراتيجية العقائدية وبين متطلبات العمل السياسي التكتيكي. فإذا كان فعلاً - وهذا ما نتفق فيه مع حركة القوميين العرب - أن كل يهودي حضر للإقامة في فلسطين مختاراً هو صهيوني، فإننا نرى أن متطلبات العمل السياسي التكتيكي تفرض العمل على التقليل قدر الإمكان من عدد هؤلاء الصهاينة وذلك بعدم دفع أعداد جديدة من اليهود للهجرة إلى فلسطين وهذا لم تستوعبه الحركة آنذاك.

فقد شنت حركة القوميين العرب حملة شعواء ضد الطائفة اليهودية المقيمة في البلاد العربية ونددت بالحكومات العربية التي تمنحهم الحماية وتسمح له بالإقامة بين العرب، وطالبت بالتنكيل بهم ومعاملتهم كما يعامل الصهاينة العرب المقيمين في فلسطين واعتبرت حركة

القوميين العرب أن اليهود المقيمين في البلاد العربية يشكلون طابورا خامساً ويحيكون الدسائس ضد العرب، وطالبت بوضعهم تحت الرقابة الشديدة للقضاء على نشاطهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم لأن المعركة التي يخوضها العرب هي معركة ضد اليهود أينما وجدوا[٤].

وفي الحقيقة فإن الحركة لم تكن موفقة في دعوتها المتعصبة هذه وأخطأت من منطلق عملي، ومن منطلق عقائدي فكري. في الناحية العملية السياسية، فإن التضييق على اليهود المقيمين في البلاد العربية، وسد سبل العيش أمامهم، سيدفعهم لا محالة للهجرة إلى فلسطين، وهو الأمر الذي يعني مزيدا من القوة البشرية للدولة الصهيونية، الأمر الذي سيدفعها ويشجعها على طلب المزيد من الأرض العربية، وقد أثبتت الأحداث أن الحركة الصهيونية كانت تشجع هجرة اليهود العرب إلى فلسطين، بل وكانت تقوم بأعمال إرهابية ضد اليهود العرب لدفعهم للهجرة لفلسطين، وقد شكل اليهود العرب قوة أساسية في الدولة الصهيونية وكانوا أكثر قوة وحقداً على العرب من غيرهم.

أما الخطأ العقائدي الفكري، فمن المعروف أن حركة القوميين العرب حركة قومية المنطلق، والفكر القومي الوحدوي الذي أخذت به الحركة يرفض الدين أو العنصر كعامل من عوامل القومية، واليهود المقيمون في البلاد العربية هم عرب وجزء من الأمة العربية، والمنطلق القومي يفترض استيعابهم ضمن الفكر القومي بدلا من نبذهم ودفعهم ليصبحوا صهاينة.

وعلى كل حال فقد تراجعت حركة القوميين العرب عن مواقفها السابقة ليس فقط في طرحها وتصوراتها حول اليهودية والصهيونية، بل تخلت عن مجمل تراثها الفكري القومي، وتحولت إلى الاشتراكية، ثم الماركسية، قبل أن تتبعثر إلى تيارات تنظيمية تتبنى الفكر الماركسي اللينيني في غالبيتها.

أثير الموضوع في الفكر السياسي العربي مرة أخرى عام ١٩٦٨ من قبل الثورة الفلسطينية، ففي ذلك العام طرح مندوب حركة «فتح» في مؤتمر القاهرة لنصرة الشعوب العربية فكرة التعايش بين اليهود والعرب في دولة واحدة. ومما قاله في ذلك المؤتمر (نحن نقاتل اليوم في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم... مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عبادتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية... إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الديمقراطي الحر، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق)[٥].

كانت حركة «فتح» مدفوعة بهذا الطرح للرد على الاتهامات التي كانت تروج لها الدعاية الصهيونية بأن العرب يريدون إلقاء اليهود في البحر، وأن الثورة الفلسطينية تهدف إلى القضاء على الشعب اليهودي وإقامة دولة عربية عرقية في فلسطين لا مكان فيها لغير العرب، وكانت هذه الدعاية تثير الرأي العام العالمي وتغلظ نظراتهم وأحاسيسهم تجاه كفاح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة. ورداً على ذلك ولإظهار الطابع الانساني الحضاري للثورة الفلسطينية البعيد عن العرقية والشوفينة حددت حركة «فتح» هدف النضال الفلسطيني بإقامة دولة ديمقراطية علمانية كبديل ونقيض للهدف الصهيوني الداعي لإقامة الدولة اليهودية الخالصة. وبموازاة ذلك، طرح شعار يهودي غير صهيوني ليحد بدوره من ردود الفعل الرافضة للشعار الأول وليظهر أن التعايش الديمقراطي هو مع اليهود كأفراد وليس مع الصهيونيين.

لقد أثار طرح الثورة الفلسطينية للدولة الديمقراطية العلمانية كهدف استراتيجي، تحفظات وتخوفات أطراف عربية وخصوصا منها تلك التي تتبنى أفكارا قومية ـ جبهة التحرير العربية مثلاً[٦] حيث وجهت الاتهامات بأن الدولة الديمقراطية العلمانية هذه في حالة قيامها ستكون بديلا عن فلسطين العربية التي هي جزء من الدولة العربية الموحدة، كما أن هذه الدولة ستقف حجر عثرة أمام الأمة العربية من أجل التحرر والوحدة، وقد ردت «فتح» ـ بالرغم من أن منظمات فلسطينية أخرى تبنت نفس الهدف ودافعت عنه ـ على هذه التخوفات بأن فلسطين الديمقراطية العلمانية لن تكون على حساب فلسطين العربية، كما أنها لن تتعارض مع العمل الوحدوي العربي واعتبرت أن التعايش لن يكون إلا مع اليهود غير الصهاينة وأن الدولة الديمقراطية هذه ستناضل من أجل وحدة العرب وتحررهم.

وللتأكيد على التزام «فتح» والفصائل الفلسطينية الأخرى التي تبنت هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية»، بأهداف الثورة الفلسطينية والعربية ومعارضتهم للصهيونية كفكر وممارسة، فقد تم العمل على خلق وتعزيز التناقضات داخل المجتمع الصهيوني، وذلك باظهار الطبيعة العنصرية للصهيونية التي لا تتعارض مع مصالح الشعب الفلسطيني فحسب بل أيضاً تتناقض مع مصلحة اليهود أنفسهم.

إلا أن تساؤلات قد تثار هنا حول «الدولة الديمقراطية العلمانية» مثال أنه إذا كان من الصحيح أن يسمح لليهود العرب «غير الصهاينة» بالعيش في فلسطين الديمقراطية العلمانية كمواطنين عاديين لأن هذا ما لا يتعارض مع المنطق الديمقراطي والمنطق القومي، فبأي حق يسمح لليهود غير العرب والذين جلبتهم الحركة الصهيونية من مختلف أصقاع المعمورة، بجنسياتهم المختلفة، ولغاتهم المتباينة، وعاداتهم المتنافرة، أقول بأي حق يسمح لهم بالعيش

في فلسطين العربية!! وكيف يمكن أن يخلصوا لحكم عربي يفترض أن يكون ثوريا وتقدميا؟؟ وهل يمكن أن تظل فلسطين الديمقراطية العلمانية محافظة على هويتها القومية العربية في ظل هذا الخليط من البشر؟.

في الواقع يجب ألا يستسهل المرء إمكانية هذا الهدف الاستراتيجي لأن صعوبات تقف أمام تحقيقه، فالبرغم من الطابع الديمقراطي والإنساني لهذا الهدف فإنه في معناه العميق، وتجسيداته العملية يعني تفكيك دولة الصهاينة الحالية بمؤسساتها القائمة على التفوق اليهودي والصهيونية العنصرية، وبمعنى آخر إلغاء صفتها الصهيونية واليهودية، وهذا يتطلب نضالا طويلاً وشاقاً على كافة المستويات العسكرية والسياسية والفكرية، وقد رفض هذا الهدف ليس فقط من قبل الصهاينة فحسب بل أيضاً وضعت عليه تحفظات من قبل يهود معروفين بميولهم المعتدلة تجاه العرب.

مقابل الصعوبات المطروحة أمام الدولة «الديمقراطية العلمانية» كهدف استراتيجي والذي يجعل تحقيقها لا يقل صعوبة عما لو طرح مباشرة هدف تحرير فلسطين، تبقى الفائدة التكتيكية من وراء طرح هذا الشعار «الهدف» والذي من هذا الجانب أيضاً تطرح تحفظات وتخوفات متعددة حول فوائده، والأخطار التي يمكن أن تترتب على سوء فهمهم وكيفية التعامل على أساسه.

في الواقع لا تنكر الفائدة التكتيكية السياسية والعملية من وراء طرح هذا الشعار (الهدف) باعتباره يقوم على أساس التمييز بين اليهودي والصهيوني، ويُظهر الثورة الفلسطينية كثورة تحريرية إنسانية، تعمل من أجل مصلحة كل المواطنين الذين يعيشون في فلسطين بغض النظر عن دينهم أو عرقهم، وبالفعل فقد تجاوب عدد من اليهود مع هذا الشعار وأعلنوا صراحة معاداتهم للعنصرية واستعدادهم للتعايش مع العرب وخصوصاً اليهود الذين أجبرتهم الحركة الصهيونية على الهجرة إلى فلسطين، كما استقطبت الثورة الفلسطينية جزءاً لا يستهان به من الرأي العام العالمي وخصوصا ضمن أوساط اليساريين والتقدميين، ولم يعد هؤلاء يفاضلون عند مناقشة القضية الفلسطينية بين دولة إسرائيل الديمقراطية التواقة للسلم والأمن وبين العرب أعداء الديمقراطية الغلظاء الذين سيرمون اليهود في البحر ويرفضون كل حوار أو تعايش معهم بل أصبحوا يقارنون بين الطرف الفلسطيني الداعي للتعايش الديمقراطي في دولة واحدة تعطي حقوقاً متساوية لكل مواطنيها مسلمين أو يهوداً أو نصارى، وبين دولة عنصرية صهيونية ترفض فكرة التعايش الديمقراطي وتقوم على أساس عنصري، تمارس التفرقة العرقية لأجل دولة يهودية خالصة، وبالفعل حققت هذه الدبلوماسية الفلسطينية نجاحاً لا يستهان به إلا أنه طرحت تساؤلات كثيرة حول هذا الموضوع.

فإذا وضعنا جانبا الجماعات اليهودية المعادية للصهيونية ولاسرائيل من منطلق ديني والذين يمثلون امتداداً لرفض الكاثوليكية اليهودية للصهيونية، وهم المنتسبون للطائفة الحسيدية «جماعة ناطوري كارتا» والذين لا يعترفون بالدولة الإسرائيلية أساسا، فإن بقية الجماعات المعادية للصهيونية تنتمي لقوى اليسار ولبعض الأفراد الذين ينطلقون في معاداتهم من منطلق إنساني مثل إسرائيل شاحاك، عولدمان.. الخ. إلا أن الفرق الأساسي والجوهري بين هذه المجموعات الأخيرة وبين المجموعة الدينية الأولى، أن الأولى تعارض أساساً وجود دولة لليهود ويؤكدون أن دولة إسرائيل لا تمثلهم ولا تمثل اليهودية ككل، بل أعلنوا موافقتهم على طرح الثورة الفلسطينية بإقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، أما المجموعات الأخرى فهي وإن كانت تعارض الصهيونية كفكرة وسياسة عدوانية إلا أنها مع وجود دولة إسرائيل والدفاع عنها من حيث المبدأ. وإذا كان المتدينون يرون في الصهيونية فلسفة معادية لليهودية فإن الفئة الثانية تراها معادية للاشتراكية وللمبادىء الإنسانية. فمن هم هؤلاء اليهود غير الصهانية؟.

يضم هذا المعسكر العديد من المنظمات والشخصيات اليهودية إلا أنها في مجموعها تبقى ظاهرة لا تؤثر كثيراً في السياسة الصهيونية، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تقارن قوتها بقوة الأحزاب الصهيونية أو حتى بقوة الجماعات الدينية الصهيونية المتطرفة في معاداتها للعرب. وأهم هذه الجماعات المسماة غير صهيونية:

الحزب الشيوعي الاسرائيلي، والمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية. «ماتسبن» و(جماعة) يوري افنيري (السلام الآن)، وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى، إضافة إلى شخصيات غير صهيونية مثل إسرائيل شاحاك. ويعتبر الحزب الشيوعي الاسرائيلي أكبر هذه الجماعات اليهودية المعادية للصهيونية كفكر، وهو يحبذ التعايش الديمقراطي مع العرب، وإقامة دولة خاصة للفلسطينيين بجانب الدولة الصهيونية، إلا أنه يجب أن يلاحظ أن غالبية أعضاء هذا الحزب هم من العرب المقيمين في إسرائيل، وبالتالي ربما كان يعبر من هذا المنطلق، عن موقف هؤلاء العرب أكثر مما هو تعبير عن موقف يهودي خالص، وحتى مع الإقرار بتمثيله الجزئي لا يستهان به من الشيوعيين اليهود، أصحاب المواقف المتقدمة في معاداتها للسياسة الاسرائيلية العدوانية، إلا أن هذا الحزب يلتزم بقوة بإسرائيل كدولة وبحقها بالوجود، وقد أكد على هذا الالتزام بالدولة الاسرائيلية، زعيم الحزب «مئير فلنر» في مقالة له بجريدة الحزب الشيوعي البريطاني (إن الاعتراف بحق إسرائيل في الإبقاء على وجودها المستقل كدولة ذات سيادة جنباً إلى جنب مع الاعتراف في العودة أو التعويض للفلسطينيين هو الموقف المبدئي الصحيح).

فالحزب الشيوعي الاسرائيلي مع حق الفلسطينيين بوطن لهم إلا أنه أيضاً مع حق

إسرائيل بالبقاء، وهو ضد المحتوى الفكري والممارسة السياسية لاسرائيل وليس ضد وجودها من حيث المبدأ.

أما فيما يتعلق «بحركة السلام الآن» التي يتزعمها يوري أفنيري ،والتي تنطق باسمها مجلة «هاعولام هازيه» فإنه ينطبق عليهم أفضل وصف وصفوا به حقيقة وهو «الصهيونية المستحدثة» فهم وإن كانوا يقفون مواقف متشددة ضد السياسة الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة، أو ضد الاعتداءات الاسرائيلية على البلاد العربية المجاورة، حيث قام يوري أفنيري بزيارة لياسر عرفات وهو محاصر في بيروت بالرغم من هذه المواقف فإن أفنيري وجماعته لا يشككون إطلاقاً بوجود دولة إسرائيلية، ومن المعلوم أن يوري ذاته صوت إلى جانب قرار الكنيست بضم القدس إلى إسرائيل وتقدم بطلب للعضوية إلى المؤتمر الصهيوني العالمي(٧). ثم هناك المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية «ماتزين» التي أسسها موشيه ماكوفر عام ١٩٦٢، وتعتبر هذه المنظمة من أكثر المنظمات اليهودية معاداة للصهيونية، وقد حوصرت هذه المنظمة وتعرضت للتشويه من قبل الاعلام الصهيوني، كما تعرض غالبية قادتها للاعتقال أو اضطروا لمغادرة إسرائيل. وتعتبر هذه الحركة بأن الصهيونية تتسم بالعنصرية، وتدعوا إلى الغاء الصبغة العنصرية عن دولة إسرائيل، وتعارض حركة الصهيونية التي تفرق بين المواطنين اعتمادا على العرق أو الجنس ويقول في هذا الصدد موشيه ماكوفر (إن معارضة الصهيونية تتضمن معارضة دولة إسرائيل على الأقل في تكوينها الراهن لا كدولة لها سكانها مهما كانت هويتهم القومية، بل كدولة لليهود في جميع أنحاء العالم. معنى هذا على سبيل المثال أن يهوديا مولودا في نيويورك له حق أوتوماتيكي في المواطنية في هذا البلد. «يقصد إسرائيل»، بينما عربي مولود في حيفا أو يافا حيث ولد أجداده أيضاً لا يتمتع أبدا بمثل هذا الحق. وهذا يتجسد في قوانين هذا البلد وممارساته، الأمر الذي يجعل منه دولة صهيونية)(٨).

إضافة إلى هؤلاء ظهرت جماعة يهودية متطرفة في معاداتها للصهيونية، وهي الجبهة الحمراء بفعل انشقاقات حدثت داخل صفوف ماتسبن عامى ١٩٧٠-١٩٧١. وقد أكد أعضاء هذه المنظمة «الجبهة الحمراء» لا صهيونيتهم عملياً بتنسيقهم مع الثورة الفلسطينية «فتح» واشتراكهم بعمليات فدائية في فلسطين المحتلة، وقد حكم على زعيمهم أديف وخمسة من رفاقه بالسجن، بجانب هذه القوة اليهودية المنظمة المعادية للصهيونية كممارسة عنصرية، هناك أيضاً العديد من الأفراد والجماعات الصغيرة التي تنتقد الطبيعة العنصرية لدولة إسرائيل، والتمييز بين اليهود أنفسهم، على أساس اللون أو العرق، حيث يشعر اليهود السفرديم «الذين يعودون بأصلهم إلى البلاد العربية» وغيرها من الدول خارج العالم العربي، أنهم مضطهدون ومنبوذون من قبل الدولة الصهيونية التي يسيرها «الأشكناز»، والعديد منهم عبروا عن خيبة

أملهم في الدولة الصهيونية، إلا أنهم من حيث المبدأ لا يعارضون في وجود إسرائيل كدولة وكيان.

ومن نفس المنطلق يعبر إسرائيل شاحاك عن انتقاده الشديد لعنصرية الدولة الصهيونية، بل ويقارن تصرفات الصهاينة وبين الاضطهاد الذي كان يتعرض له اليهود على يد النازية ويقول شاحاك هنا (بإمكانك تعريف المجتمع الاسرائيلي بأنه مجتمع ليس فيه إسرائيليون، بل فقط يهود وغير يهود، فهناك قوائم منفصلة بوفيات الأطفال اليهود وغير اليهود، وهلم جرا، وهذا صبغ المجتمع اليهودي بنازية، ويمكن أن تؤدي إلى الكارثة ذاتها التي حدثت في أوروبا في عهد النازية ولكن ضحايا الكارثة هذه المرة هم العرب)(٩).

في الواقع إن كل هؤلاء الذين يسمون يهوداً غير صهاينة يبقى تأثيرهم محدوداً في مجتمع صهيوني الفكر والممارسة، وممارستهم وحركتهم السياسية، وإن كانت تعبر عن رفض سياسة إسرائيل الصهيونية إلا أنني أعتقد أنها أيضاً تخدم هذه السياسة بطريق غير مباشر من حيث أنها تضفي على المجتمع الصهيوني صبغة المجتمع الديمقراطي الحر الذي يسمح بتعدد الآراء ووجهات النظر.

ومن المفارقات هنا أن التركيز الإعلامي على ظاهرة «اليهود غير الصهاينة» جاءت في وقت تتصاعد فيه عدوانية إسرائيل ووصلت فيه هذه الأخيرة إلى قمة تفوقها وجبروتها وعنصريتها، وتمارس عنصريتها يوميا في الأرض المحتلة، بشكل فاضح ومكشوف حيث يقوم المتطرفون اليهود بأعمال إجرامية ضد المواطنين العرب، بدعم ومباركة من السلطات الرسمية وكأن دولة الصهاينة تريد أن تقول للعالم، لا تهتموا بالأعمال الإرهابية التي يقوم بها المستوطنون ضد العرب، ولا تحتجوا على غزوات إسرائيل وعدوانها على البلاد العربية، فهذه أشياء ثانوية يمليها واجب الدفاع عن النفس وتدعيم وجودنا الديمقراطي الحر!! والدليل على ذلك أننا نسمح ليهود معارضين للصهيونية بالتعبير عن رأيهم، وإعلان تأيدهم للعرب، بل ونسمح لهم بالقيام بمظاهرات في القدس وتل أبيب، كما نحاكم المجزمين المسؤولين عن ممارسة الجرائم ضد العرب؟؟.

هذا هو منطق الصهاينة، وهذه هي سياستهم، خداع وتضليل، إن ظاهرة اليهود غير الصهاينة يجب الحذر بالتعامل معها وخصوصاً في هذا الوقت الذي تعرف قوة إسرائيل وعدوانيتها تصاعداً، والعرب يسيرون من انحطاط إلى انحطاط، لأن الطرف الضعيف لايقتصر ضعفه على ساحة القتال، بل يكون ضعيفا حتى في مناوراته السياسية وتكتيكاته المرحلية، والتركيز على التمييز بين اليهودي والصهيوني، في هذا الوقت الذي ترتفع فيه أصوات الاستسلام

والقبول بالأمر الواقع، لا يخدم إلا سياسة الحل السلمي فهو يمهد الطريق للقبول بالتعايش مع دولة إسرائيل تحت شعار يهود غير صهاينة، وإن كانت الثورة الفلسطينية في طرحها لهذا الشعار لأول مرة واضحة في مواقفها وتفسيرها لأهدافها وشعاراتها، فإن أطرافاً عربية قد تستغل الموقف لتجعل لشعار يهود غير صهاينة منطلقاً لتطبيع العلاقة مع العدو الصهيوني، والآن نتساءل ما هو المعيار الحقيقي للتميز بين اليهودي والصهيوني؟.

للاجابة على هذا السؤال يتحتم أن نعرف أولا ما هي الصهيونية؟ وهل هي مجرد فكر عنصري؟ هل هي ممارسات عنصرية للدولة الصهيونية؟ أو أنها اعتقاد فكري مقترن بممارسة عملية لهذا الاعتقاد؟.

إن الصهيونية حركة سياسية عنصرية تهدف إلى تجميع اليهود في فلسطين وما جاورها من أرض عربية، وهي التي يطلقون عليها «أرض الميعاد» وإقامة وطن قومي لهم في هذه البلاد، وإسرائيل هي التجسيد المادي للفكر الصهيوني، ويهود فلسطين أداة الصهيونية لتحقيق أهدافها، معنى ذلك أن الصهيونية ليست فقط فكراً عنصرياً، أو ممارسات عنصرية لمنظمات صهيونية أو للدولة الصهيونية، كما يعرف ذلك من يسمون أنفسهم يهوداً غير صهاينة، ذوي المنطلقات اليسارية والانسانية، بل أن الصهيونية هي تواجد دولة إسرائيل أساساً كدولة يهودية.

وعلى هذا فإننا نعتبر أن كل يهودي حضر إلى فلسطين للإقامة فيها مختاراً هو صهيوني لا محالـة، لأن هذا اليهـودي ـ باستثناء اليهود الذين أجبرتهم الصهيونية على الهجرة إلى فلسطين، واليهود الفلسطينيين الأصل الذي كانوا في فلسطين قبل الهجرات التي نظمتها الصهيونية إلى فلسطين منذ مطلع القرن الحالي ـ لأن هذا اليهودي الذي ترك بلده الأصلي وجاء إلى فلسطين مختاراً لم يقم بهذه الخطوة إلا بعد أن تولدت عنده قناعة بأن فلسطين هي أرض الميعـاد «أرض أجداده» الأرض التي وعد الرب اليهود بها كما تقول أساطيرهم. وهذا هو أساس الفكر الصهيوني وعليه فبمجرد أن يتولد هذا الاعتقاد عند اليهودي ويمارسه عمليا بالحضور إلى فلسطين للإقامة فإنه يتحول إلى صهيوني، فعلى حدود فلسطين يترك اليهودي يهوديته ويصبح صهيونيا.

ومن هذا نقول دون مبالغة أن كل يهود فلسطين الذين جلبتهم الحركة الصهيونية باختيارهم إلى فلسطين هم صهاينة، ولا تخدعنا الشعارات التي يلوح بها البعض، والمعتقدات التي يتبنونها حول الديمقراطية، فلا اشتراكيتهم تشفع لهم، ولا ماركسيتهم ولا إنسانيتهم ولا أصولهم العربية، إنهم باعترافهم بدولة إسرائيل وعيشهم فيها على حساب شعب فلسطين

الذي طرد منها، طبقوا الفكر الصهيوني، وهم بدعواتهم (اليسارية) ومواقفهم المنتقدة للسياسة الصهيونية ولكن ضمن الشرعية القائمة، يخدمون الدولة العبرية، ويظهرونها بمظهر الدولة الديمقراطية الحقة.

ان فلسطين لا تقبل التجزئة كالطفل التي تنازعت عليه امرأتان عند سيدنا سليمان، وفلسطين إما أن تكون أرضاً عربية، أو أنها أرض الميعاد الصهيونية، واليهودي غير الصهيوني حقاً هو ذاك الذي يرفض العيش في فلسطين، وإن كان مجبراً على العيش فإنه لا يعترف بشرعيتها، وبالفعل مارس عدد من اليهود لا صهيونيتهم عمليا، باشتراكهم وتنسيقهم مع الثورة الفلسطينية في أعمال فدائية ضد المؤسسات الصهيونية، وكان من أهم هؤلاء الجبهة الحمراء. كما أن اليهودي غير الصهيوني حقا هو من يرفض البقاء في إسرائيل ويعود من حيث أتى، وقد قام بذلك فعلاً العديد من اليهود، اما أن يقيم الشخص اليهودي في فلسطين وينتقد هذا التصرف أو ذاك لدولة الصهاينة، فإن هذا غير كاف ليحمل صفة اللاصهيوني. لأنه بوجوده فعلاً في فلسطين يمارس عمليا صهيونيته وما انتقاداته إلا تجميل لهذا الكيان الصهيوني. إن الفائدة التي يمكن أن نتوخاها من رفع شعار يهودي غير صهيوني هي لدفع المزيد من الهجرة المعاكسة من فلسطين، وعودة اليهود، الذين أجبرتهم الحركة الصهيونية فعلا على الهجرة إلى فلسطين، إلى البلاد التي جلبوا منها وخصوصا يهود البلاد العربية، في هذا المجال نذكر الخطوة التي أقدمت عليها المملكة المغربية قبل سنوات عندما أبدت استعدادها لاستقبال اليهود المغاربة الذين يعيشون في فلسطين إن هم أرادوا العودة إلى المغرب ووعدت بتأمين كل متطلبات العيش الكريم في وطنهم الأصلي المغرب، وبالفعل فقد تجاوب العديد من العائلات المغربية اليهودية وعادت إلى المغرب وهذا يعتبر أهم إنجاز يمكن أن يحققه العمل على جبهة التمييز بين اليهودية والصهيونية.

وفي النهاية نؤكد أنه يجب الحذر الشديد في التعامل مع شعار يهودي غير صهيوني ومع الدعوة للتعايش الديمقراطي، والحذر من الانزلاق إلى المواقع الصهيونية الساعية إلى فرض وجود دولة إسرائيل كأمر واقع في المنطقة وتطبيع العلاقات مع العرب. إن الخطر الفاصل بين الطرح الديمقراطي للتعايش مع اليهود وبين الفهم الصهيوني للتطبيع دقيق جدا، وفي ظل التردي العربي الحالي وفي ظل عدم وجود استراتيجية عربية لمواجهة الدولة الصهيونية، وتغلغل مفاهيم الحل السلمي «الاستسلامي» والقبول بالأمر الواقع باسم الواقعية، فإن الخشية أن يتحول شعار يهود غير صهاينة إلى عملية سيكولوجية تهدف إلى تهيئة الأجواء النفسية والعقلية للعرب للتعايش مع الدولة الصهيونية، والواقع العربي حالياً للأسف الشديد أصبح أكثر قبولاً بتقديم المزيد من التنازلات.

إن هذه المرحلة الدقيقة والحرجة من النضال العربي والفلسطيني، بما تعرفه من تراجع على كافة المستويات وإحباطات نفسية ومعنوية، وهيمنة لقوى وتيارات نبذتها حركة التحرر العربية في مرحلة تصاعدها القومي الثوري، قد تكون فرصة لبعض الفئات المتعارضة مصلحياً وسياسياً مع استراتيجية التحرير، لتروج لطروحات ومفاهيم حول الحل السلمي والإقرار بالأمر الواقع تحت ستار الواقعية وتمرير نهج التسوية والتصفية للقضية الفلسطينية تحت شعار الحل الديمقراطي ومرحلية النضال والظروف الدولية... الخ.

من هنا فإن الخوف والحذر أن يكون التركيز الإعلامي من قبل بعض التيارات في الساحة العربية لا يدخل في إطار تعدد مهمات النضال والتحرك السياسي في ظل هدف واحد، ولكن الخشية أن يكون هذا الطرح الجديد بمثابة البديل لاستراتيجية الكفاح المسلح وللحرب الشعبية وخصوصاً في ظل الطريق المسدود والصعاب التي وصلت إليها الثورة الفلسطينية.

إن التركيز المبالغ فيه على التناقضات المجتمعة داخل الكيان الصهيوني وإظهاره وكأن هناك قوى في اسرائيل تعارض السياسة الصهيونية، وإن اشتراكية هذه القوى أو يساريتها أو أصولها العربية قد تدفعها للتصادم مع السياسة الصهيونية، ومن ثم البحث عن حل خارج الكيان الصهيوني ومؤسساته القائمة، إن هذا العمل لا يؤدي إلى كسر حدة العداء والكراهية التي يكنها الشعب العربي لدولة إسرائيل والمجتمع الصهيوني، لما اقترفوه من مآس ومجازر بحق العرب، هذا الحقد والكراهية الذي يشكل ضرورة للتعبئة النضالية للمقاتل الفلسطيني والمناضل العربي لاسترداد وطنه ورد الاعتبار لكرامته المهانة، إن إزالة هذا الحاجز النفسي وتلميع صورة «المواطن الإسرائيلي» عند الإنسان العربي يشكل ركناً أساسياً في سياسة الحل السلمي، هذه السياسة التي في ظل الواقع الراهن لا تعني إلا الحل الاستسلامي التصفوي.

لقد اعتبر أنور السادات أن إزالة الحاجز النفسي بين اليهود والعرب ركن أساسي من أركان الحل السلمي، ونرجو أن لا تكون الطروحات المتداولة حول التناقضات في المجتمع الصهيوني تعمل في نفس الاتجاه.

الهوامش

(١) الحكم دوزة، الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية، بيروت، ١٩٦٣.
(٢) الحكم دوزة، المرجع السابق، بيروت، ١٩٦٣، ص ٣١٧.
(٣) هاني الهندي، محسن إبراهيم، إسرائيل، فكرة، حركة، دولة ـ بيروت ١٩٥٢، ص ١٠٦.
(٤) نشرة الثأر ـ التي كانت تصدرها حركة القوميين العرب ـ أعداد ١٩٥٤ ـ ٧ ـ ٢٩ ١٩٥٨ ـ ٤ ٢٤.
(٥) كتاب «فتح» السنوي إلى ١٩٦٩.
(٦) انظر، جبهة التحرير العربية، الطريق القومي لتحرير فلسطين، دار الطليعة، ١٩٧٠، بيروت، ص ١٠٩-١٣٢.
(٧) كميل منصور، أوري أفنيري، والصهيونية المستحدثة ـ دراسات فلسطينية ـ مركز الأبحاث الفلسطيني ـ بيروت، ١٩٧١.
(٨) انظر شارلن غلاش، اليهود الاسرائيليون المعادون للصهيونية، شؤون فلسطينية عدد ٥٣/٥٤ ـ ص ٦١.
(٩) المصدر السابق.

فلسفة التربية ومجابهة الأزمات الداخلية للنظام التعليمي[1]

محمد جواد رضا
كلية التربية - جامعة الكويت

سيكون تناولي لفلسفة التعليم في الكويت خروجا على التوقعات المألوفة في مثل هذا المقام. فلقد شبعنا إلى حد التخمة من التناول المثالي لاشكاليات التربية العربية المعاصرة... وشعبنا كذلك إلى حد التخمة من التغني بالتربية صانعة المعجزات... وقد جاء الزمن المناسب لأن ننزل إلى أرض الواقع فنفكر في التربية بطريقة جديدة.

لهذا السبب بالذات سأتعامل مع فلسفة التعليم العام على أنها نظام فكري معين في مجابهة اشكاليات الفكر والسلوك في المجتمع وعلى أنها باب من أبواب الخلاص من عقد التاريخ وأزمات الواقع. بعبارة أخرى... إن الفلسفة هنا ستكتسب مضمونا واقعيا.. واقعيا بالكيفية التي أدركها في القرن الخامس الهجري الفيلسوف المسلم ابن مسكويه (توفي ٤٢١ هـ) حين قرر (أن الفضائل ليست اعداما... بل هي أفعال وأعمال تظهر عند مشاركة الناس ومساكنتهم وفي المعاملات وضروب الاجتماعات ونحن نعلّم ونتعلّم الفضائل الانسانية التي نساكن بها الناس ونخالطهم لنصل منها وبها إلى سعادات أخر) (ابن مسكويه - تهذيب الأخلاق وتطييب الأعراق). بعبارة أخرى إن كلمة (فلسفة) ستستعمل بمضمون مقارب لمضمون استراتيجية تربوية لمجابهة الأزمات الداخلية في النظام التعليمي.

لبلوغ هذا الغرض سيتخذ الحديث صورة نوعين من الخطاب يتوجه إلى فعل الماضي في الحاضر. وخطاب ثان يتوجه إلى قصورات التعليم الحاضر والتي ستجهض - إن لم تدرس - إمكانات دخولنا في المستقبل وإنتسابنا إليه.

(١) بحث أعد بتكليف من رابطة الاجتماعيين الكويتيين فالقى فيها مسا ١٩٨٥/٤/٧ ضمن الموسم الثقافي السادس عشر للرابطة.

لقد قال الشاعر الأمريكي هنري ثورو ذات مرة:

إننا ما نزال نولد...

ونحن لا نملك ...

إلا رؤية ناقصة عن الأشياء ...

وكلا الخطابين اللذين إليهما ألمحت سيكون من بعض غاياتهما... رسم الطريق التي تعيننا على الاستمرار في عمليتي الميلاد والتجدد وتعصمنا من الموت في رحم الزمن.

الخطاب الأول سيتوجه بالضرورة إلى موقفنا غير المحسوم من العلم، فنحن ما نزال نتكلم عن العلم بطريقة أهل النقل في القرن الثالث الهجري وكتبنا المدرسية تضطرب اضطراباً قبيحاً بين منطق العلم والمنطق الغيبي. فنحن في دروس الكيمياء والفيزياء البايولوجي والجيولوجي والرياضيات علميون ننهج نهج العلم الطبيعي في معالجته قضايا الكون والانسان. فإذا تحولنا إلى دروس اللغة والتاريخ والاجتماع بدأنا نتكلم بلسان آخر لا علاقة له بمنطلق العلم.. لسان يطغى عليه الميل الواضح إلى تعجيز العقل وتوهين المنطق العلمي وارجاع أمور الحياة والإنسان إلى الغيب وطبع عقل الناشئة بالانبهار بظواهر الطبيعة بدلا من ربط هذه الظواهر بعللها الطبيعية ،ونظام عملها والسنن الضابطة لها. وعندما يلتقي هذان التياران في عقل المتعلم ينجم عن التقائهما حال من التمزق الفكري لشدة مابين طبيعتيهما من التناقض والتضاد.

إن المنهج الدراسي يستعمل استعمالا لبقا ـ إن كان هناك غرض ـ أو استعمالا فجا ـ إن لم يكن هناك غرض لزرع هذه الثنائية في عقول الناشئه. وفي كتابي عن (التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي) الذي صدر عام ١٩٧٥ حاولت توجيه انتباه المعنيين بالتربية في الكويت إلى تورط المنهج الدراسي في هذا الفعل اللاتربوي وقلت إنه (خلال السنوات العشر الأولى من التعليم العام يبلغ مجموع الساعات الدراسية أو الحصص ٨٧٤٠ حصة لا يكرس منها للعلوم إلا ٢٦٢٠ حصة أو ما يساوي ٢٩,٩٪ من مجموع الحصص على حين تذهب ٦١٢٠ حصة أو ما يقارب ٧٠٪ من مجموع العمل التعليمي للدراسات اللغوية الاجتماعية حيث تستأثر اللغة العربية وحدها بـ ٢٩٧٠ حصة أو ما يعادل ٣٣,٩٧٪ من مجموع الحصص الدراسية على حين أن العلوم مجتمعة (مباديء علوم ـ صحة ـ حساب ـ رياضيات ـ علوم عامة ـ طبيعة ـ أحياء) لا تظفر إلا بـ (٢٦٢٠) حصة. من هنا كانت الحاجة إلى علمنة الخطة الدراسية عن طريق تغليب جانب العلوم على الجوانب اللغوية والاجتماعية. إن لم يكن التغليب ممكنا فلا أقل من الموازنة العادلة بين شقي المنهج العلمي واللغوي الاجتماعي، شريطة أن يكون استعمالنا للغة الاجتماع علميا هو الآخر

(التربية والتبدل الاجتماعي في الكويت والخليج العربي ـ ص ١٤٦). اليوم عشر سنوات بعد ذلك التنبيه. . . لا أحسب أن المناهج الدراسية قد خففت من غلواء هذه الظاهرة وضغطها على عقول الأطفال والمراهقين. ومن حقنا أن نشعر بالسعادة إذا لم تكن قد زادت من هذا الضغط خلال العقد المنصرم. إن ضرورات الانتساب إلى العصر الذي نعيش فيه وهو عصر العلم تضطرنا أن نفتح مناهجنا الدراسية لمزيد من الايمان بالعلم وتربية الناشئة عليه. إن العلم في أبسط تعريفاته هو واحد من ثلاثة أشياء وهو هذه الأشياء الثلاثة في الوقت ذاته:

أولاً : ـ مجموع المعلومات والحقائق المتجمعة لدى الانسان عبر تاريخه الطويل.
ثانياً : ـ القوانين التي اكتشفها الانسان من خلال تفاعله مع الكون وتحليله له.
ثالثاً : ـ الطريقة العلمية في التفكير. . . وهي تفسير الظواهر الطبيعية الاجتماعية تفسيرا كمياً بعد اكتشاف القوانين التي تحكمها ثم وضعها في خدمة الانسان.

إن إعادة توجيه المنهج الدراسي هذه الوجهة العلمية يقتضينا ولا ريب تخفيف تعلقنا العاطفي ببعض جوانب الموروث الفكري في ثقافتنا. وهذا التخفيف هو شرط لازم لقيادة أجيالنا الجديدة إلى تعامل أكثر واقعية مع حقائق الحياة الراهنة وفهم العالم.

إن بقاء هذه المسألة معلقة غير محسومة هو أحد مجهضات النمو الحضاري داخل المجتمع. هذه واحدةمن عقد التاريخ وأزمات الواقع التي أشرت إليها.

لقد وجدت عند الأقدمين من مفكرينا العقلانيين من يؤصل هذه الشكوى من مجافاة المنطق العلمي في المشروع التربوي العربي الإسلامي القديم والذي يمد نفسه تارة أخرى في نظمنا التعليمية المعاصرة. فقد عقد الشهرستاني في (الملل والنحل) مقارنة مقلقة بين نظام التفكير عند العرب وغيرهم مقارنا العرب إلى الهنود في كيفية تعاملهم مع الطبيعة.

يقول الشهرستاني:
(إن العرب والهنود أكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق واستعمال الأمور الروحانية.

أما الروم ومن ـ ناظرهم فأكثر ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء وهو الحكم بأحكام الكيفيات والكميات واستعمال الأمور الجسمانية) (الشهرستاني ـ الملل والنحل ـ جـ ١ ص ١٠). وأحب أن أقف معكم وقفة تدقيق لما يقوله الشهرستاني.

إنّ أساس النظام الفكري الأول (العرب والهنود) هو:
١ـ تقرير خواص الأشياء. . . أي. . . ظواهرها الخارجية.

٢ـ الحكم بأحكام الماهيات والحقائق.. أي.. القطع بماهية الأشياء وحقيقتها دون الكشف عن طبيعتها الفعلية.
٣ـ استعمال الأمور الروحانية.. أي.. استعمال المثالي في إدراك حقائق الأشياء.

أما النظام الفكري الآخر.. فإن أسسه العامة هي:

١ـ تقرير طبائع الأشياء.. أي.. استقراء طبيعة الأشياء ذاتها التي تقرر خصائصها.
٢ـ الحكم بأحكام الكيفيات والكميات.. أي.. التعامل الموضوعي المادي مع الأشياء واجتناب إصدار الأحكام الأخلاقية عليها.
٣ـ استعمال الأمور الجسمانية.. أي.. اجتناب الأحكام التأملية على الأشياء والتسليم بوجوب التعامل مع الواقع.

الا ترون أيها السادة والسيدات أننا اليوم أمام نفس المقارنة أو التعارض بين هذين النمطين العقليين اللذين سجلهما الشهرستاني؟ وإن ألفاً من السنين تفصل بيننا وبينه لم تختصر الفجوة بين نظام تفكيرنا والنظام الآخر؟ لا ريب أن هذا هو الذي يجعل مناهجنا التعليمية خليطاً معدوم الذاتية من أشياء كثيرة لا يمثل المنطق العلمي فيها اختيارا تربوياً متميزاً.

إن غياب هذا الخيار العلمي في المنهج ترك ـ وسيظل يترك ـ آثاره الفاسدة في محصلة العملية التعليمية في عقول الناشئة. من هذه الآثار الفاسدة سأقف عند اثنين فقط من بين العديد منها:

أولاً: فساد الحس بالأزمنة الثقافية:

إننا ندرّس أجيالنا الجديدة علاقة غريبة مريبة مع التاريخ تسحب الماضي على الحاضر وتحكمه حكماً يضعف إمكانات التقدم في الحاضر والمستقبل.
إن هذه العلاقة مع التاريخ تزرع عند أجيالنا الجديدة إحساساً بثبات الزمان أو تداخل الأزمنة الثقافية على الأقل وتجمد تفكيرنا في زمان ثقافي عديم الأبعاد والحدود. فنحن نزكي الحاضر أو نفنده بشواهد من الماضي ونحن نعزز الماضي بزعم اتفاقه مع منطق الزمن الحديث وعندما نتحدث عن المستقبل لا نعدم شواهد على أن قدماءنا قدعرفوا علم المستقبلية Futurism ، وهكذا تمحي عندنا حدود الزمان فلا نعرف أين نقع من حركة التاريخ؟ في القرن العشرين أم في القرن العاشر. لقد صور مفكر عربي معاصر هذه المعضلة تصويراً جيلاً. يقول الدكتور محمد عابد الجابري ـ من جامعة الدار البيضاء ـ إن (الزمن الثقافي العربي لم يتم تثبيته ولا تعريفه ولا تحديده. صحيح أننا نفصل بين (١) العصر الجاهلي و (٢) العصر الإسلامي و

(٣) عصر النهضة. . ولكن هذا الفصل سطحي تماما فنحن لا نعيشه في وعينا ولا في تصورنا كمراحل من التطور ألغي اللاحق منها السابق، ولا كأزمنة ثقافية تتميز من بعضها بميزات خاصة تجعلها متصلة أو منفصلة بل بالعكس. إننا ننظر إلى هذه العصور كجزر منفصلة كل منها معزولة عن الأخرى. . والنتيجة هي حضور هذه الجزر الثلاث في الوعي العربي الراهن متزامناً. . نقصد بذلك أن الواحد منا عندما ينتقل بوعيه من العصر الجاهلي إلى العصر الإسلامي إلى عصر النهضة لايشعر أنه ينتقل من زمن إلى زمن بل لربما يحس فقط أنه يقفز من مكان إلى آخر. . من الجزيرة العربية (المعلقات وسوق عكاظ) إلى بغداد العباسيين إلى القاهرة في العهد الفاطمي إلى فاس وقرطبة في عصر الموحدين إلى مصر محمد علي ورفاعة الطهطاوي ولطفي السيد. . إن هذه الملاحظة تقودنا إلى ملاحظة أخرى نعبر عنها بتداخل الأزمنة الثقافية في فكر المثقف العربي كما كان في العهد الأموي. . يستهلك معارف قديمة على أنها جديدة. . وأما على الصعيد الأيديولوجي فإن هذا المثقف. . يعيش في وعيه صراع الماضي متداخلاً مع أنواع الصراعات الأخرى التي يشهدها حاضره) (الجابري ـ تكوين العقل العربي ـ ص ٤٤-٤٥). لقد ترتب على تداخل الأزمنة الثقافية هذا وضع مأساوي فعلا يسميه الدكتور الجابري بظاهرة «المثقفين الرّحل» الذين (يرحلون عبر الزمان الثقافي العربي من المعقول إلى اللامعقول. . . من اليسار إلى اليمين بسهولة لا تكاد تصدق) (ص ٤٥).

ثانياً: اضطراب تفكيرنا بين «سببية الفكر العلمي Causation وميتافيزيقية الفكر العلوي» Supernaturalism

إن هذا الاضطراب هو بعض نتائج هزيمة الفكر العقلاني في الحضارة العربية الإسلامية لمصلحة الفكر النقلي. كان العقلانيون يقولون بلسان ابن رشد وأمثاله (إن من يرفع السببية يرفع العقل ويبطل العلم) (تهافت التهافت) وكان النقليون ـ بلسان الغزالي ـ يرفضون هذا المنطق رفضاً غير مساوم على اعتبار أن (السببية تؤدي إلى إنكار (المعجزة) التي هي أساس النبوات وكان هذا الرفض كارثة حقيقية على الفكر العربي لأنه ألغى الأسلوب التحليلي التعليلي في فهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية وجعل من الممكن القول بوقوع الأشياء من دون سبب أو القول بوجود السبب وعدم حدوث الظاهرة ورد كل شيء إلى الغيب وإلى الارادة غير الانسانية كما ألغى حتى حق الانسان في البحث عن سبب يوضح أو يفسر ما يقع حوله من الأشياء لأن «الاقتران بين ما يعتقد في العادة سبباً وبين ما يعتقد مسبباً ليس ضرورياً» كما قال الغزالي في (تهافت الفلاسفة) و «في المقدور خلق الشبع دون الأكل وخلق الموت دون جزّ الرقبة وإدامة الحياة مع جزّ الرقبة».

ولقد كان المضمون السياسي والاجتماعي لهذا القول خطيراً لأننا بنفس المعيار يمكن أن نقول قد يكون هناك فقر من دون الاستغلال الاقتصادي ويمكن أن يكون هناك خنوع اجتماعي من دون كبت سياسي.

إن مناهجنا الدراسية لا تزال عاجزة عن حسم الموقف لصالح المنطق العلمي ممثلاً بالسببية العلمية وتربية الناشئة عليها. إن هذه المناهج تتعامل تعاملاً رغائبياً مع هذين النمطين الفكريين المتعارضين فتضع أحدهما إلى جنب الآخر غير واعية للآثار التخريبية لهذه الازدواجية الفكرية في عقول الناشئة. وبوسع المرء أن يعود إلى الكتب المدرسية ليملأ راحتيه بعشرات الشواهد على هذه الازدواجية المشوشة للعقل إن لم نقل المضللة له.

علاقتنا بالعلم.. هذه العلاقة المضطربة.. هي إذن الأزمة الأولى التي يجب أن تواجه وأن تحسم في النظرية والتطبيق ليكون حسمها تمهيداً لحسم أزمات أخر. لابد أن تكون للتربية أرضية صلبة من العلم ومنطقه.. الوقوف عليها وحده يمكننا من حسم تلك الأزمات الأخر لأنه سيعطينا أسلوباً ثابتاً في التعامل مع تلك الأزمات اللواتي ينتظرن الحسم وسنقف هنا عند أربع منهن فقط:

١- الأزمة اللغوية في النظام التعليمي.
٢- التربية ووضع المرأة في المجتمع.
٣- التربية وتنمية الوعي بالعدل الاجتماعي.
٤- التربية وهاجس الغزو الثقافي.

الأزمة اللغوية في النظام التعليمي:

في ربيع العام الفائت ١٩٨٤ قمت بتجربة مبسّطة على مجموعة من الطلبة المستجدين في جامعة الكويت اختبر بها قوة أنظمتهم التعبيرية. أعطيتهم ستة مصطلحات اجتماعية فلسفية عامة هي:
١- النظام الاجتماعي
٢- السلطة
٣- حرية الارادة
٤- الأخلاق
٥- الحقيقة
٦- الإنسان

وطلبت منهم أن يعطوني إدراكهم لهذه المصطلحات. ثم قمت بتحليل إجاباتهم على تسعة معايير:

١- معيار لفظي
٢- معيار وصفي موضوعي
٣- معيار مثالي
٤- معيار قسري
٥- معيار ديني
٦- معيار أخلاقي
٧- معيار اجتماعي
٨- معيار نفسي
٩- معيار نفعي

عندما تمت عملية التحليل كان الموقف اللفظي هو أقوى المواقف التسعة إطلاقاً، علماً بأن المراد بالموقف اللفظي هو الحكم على الأشياء حكماً خارجياً مستعاناً عليه بألفاظ لايطابق مضمونها مضمون الحقيقة المطروحة للنقاش وبهذا يكون الإنسان (يتكلم) دون أن (يقول) شيئاً.

إن طغيان النزعة اللفظية في تفكير الشباب هو لاريب ثمرة من ثمرات طرق التدريس المتبعة في مدارسنا والمناهج المطبقة في المراحل المتقدمة على التعليم الجامعي. إن هذه النزعة اللفظية خطرة على الأفراد وعلى المجتمع سواء بسواء لأنها تمثل عجزاً عن تكوين وعي علمي محدد في حقائق الأشياء وبها يتحول الجهد العقلي إلى مجرد نشاط آلي يفرغ طاقة الإنسان العقلية من خصائصها الابداعية ويبتلي أصحاب هذه النزعة بظاهرة سلوكية مقلقة كونهم يتكلمون كثيرا ويقولون قليلا أو لا يقولون شيئا على الاطلاق وبهذا يكشفون عن استغلام رؤيتهم في حقائق الأمور، ولهذا كله أخطاره الاجتماعية.

التربية ووضع المرأة في المجتمع:

خلال الأجيال الماضية.. خفضت المرأة العربية إلى مركز التبعية للرجل والاتكال عليه. في القرن السادس الهجري نبه الفيلسوف العربي الأندلسي ابن رشد (ولد سنة ٥٢٠ هـ) إلى الآثار السلبية لهذه العلاقة بين المرأة والرجل على المجتمع كله. قال ابن رشد (إن حالتنا الاجتماعية لا تؤهلنا للإحاطة بكل ما يعود علينا من منافع المرأة فهي في الظاهر صالحة للحمل والولادة فقط وما ذلك إلا لأن حال العبودية التي أنشأنا نساءنا عليها أتلفت مواهبها العظمى

وقضت على اقتدارها العقلي فلذا لا نرى بين ظهرانينا امرأة ذات فضائل أو على خلق عظيم، وحياتهن تنقضي كما تنقضي حياة النبات فهن عالة على أزواجهن، وقد كان ذلك سبباً في شقاء المدن وهلاكها بؤسا لأن عدد النساء يربو على عدد الرجال ضعفين فهن ثلثا السكان ولكنهن يعشن كالحيوان الطفيلي على جسم الثلث الباقي بعجزهن عن تحصيل قوتهن الضروري) (ابن رشد ـ خليل شرف ـ ص ١٤٨).

اليوم.. تسعة قرون بعد ابن رشد.. المرأة العربية ما تزال حيث تركها فيلسوف الأندلس إلا قلة قليلة منها. إن الأجيال الجديدة يجب أن تقاد من خلال المنهج إلى اكتشاف الأسس البايولوجية والأخلاقية للتساوي بين المرأةوالرجل وهم يجب أن يعانوا على (تقبل) إنسانية المرأة وليس جنسها للتعامل معها والتفكير فيها. غير أن الشواهد المتوفرة من تحليل بعض المناهج الدراسية والكتب المدرسية في بعض البلدان العربية تثبت أن هذه المناهج والكتب بدلاً من ذلك كله تتولى مهمة (تزييف الوعي) بمركز المرأة في المجتمع. ففي دراسة طريفة نشرتها (مجلة العلوم الاجتماعية) في عددها الأخير (العدد الثاني ـ المجلد الثاني عشر ـ شتاء ١٩٨٤) توصل الدكتور عبدالباسط عبدالمعطي إلى أن الكتب المدرسية المصرية تقوم (بتزييف صورة المرأة لتزييف الوعي بها ولا تخرج صورة المرأة في هذه الكتب عن كونها أمّا تربي الأطفال وترعاهم، تابعة للذكر حتى عندما يكون هذا الذكر طفلاً وهي لم تظهر عاملة منتجة ولا مدرسة ولا تظهر مقاتلة إلا عرضاً في جملة واحدة، لم تكرم إلا بنشيد عن عيد الأم يترجم أهميتها ودورها كأم وربة بيت ليوم واحد في العام يتصور أنه كاف للتخفيف عمّا هو يمارس عليها من ضغوط ٣٦٤ يوماً تزداد في السنوات الكبيسة). أما صورة الرجل فهي على العكس من هذا فهي (أخاذة متألقة حافلة بأوصاف مثالية جاوزت الزمان والمكان) (ص ٧٠).

التربية وتنمية الوعي بالعدل الاجتماعي:

العالم العربي ينضح بالثروات ومع هذا فإن الفقر يمثل واحدة من أكثر مشكلاته المزمنة تعقيداً. إن الوعي بهذه القضية المعضلة هي قضية تربوية في بعض وجوهها الآن التربية مسؤولة عن تنمية الإيمان بالعدل الاجتماعي وجعله هدفاً أخلاقياً لكل فرد. وباطلاع الطلاب ـ خاصة في المرحلة الثانوية ـ على حقائق الدخل القومي وكيفية توزيع هذا الدخل ومستويات الدخول بين الفئات الاجتماعية والعلاقة بين الدخل وتكاليف الحياة المعاشية وتركيب القوة العاملة، بتنوير الشباب بهذه الأمور الحيوية وما يتصل بها نستطيع أن نرفع وعيهم بمسببات التغابن الاجتماعي وسبل التحرر منه.

إن مناهجنا الدراسية وكتبنا المدرسية لم تجرؤ على - أو لم تنشأ حتى الآن - طرح هذه القضايا الاجتماعية على الطلبة وهذا وضع معضل بذاته. . . أن تكون هناك (أمية اجتماعية) يتزود بها الطلبة على مقاعد الدراسة. إن مما يزيد في خطر هذه الأمية هو أننا نعيش في زمن الثورة الاجتماعية على الصعيدين الاقليمي والعالمي ومن الخير كل الخير أن يتعلم الطلاب حقائق الوضع الاجتماعية الاقتصادية في حجر الدرس وليس في أماكن أخرى.

التربية وهاجس الغزو الثقافي:

وسط الأزمات الاجتماعية ودخان الحروب. . يتعالى صوت جديد في العالم العربي اليوم. هذا الصوت يجأر بالنذير والتحذير مما يسميه الهاتفون بهذا الصوت الجديد (الغزو الثقافي).

وتلعب اللغة دورها في تضخيم هذا الهاجس واعطائه درجة أعلى من الـدوي حين تسميه (غزوا) على حين أن علماء الاجتماع يسمونه تبادلاً ثقافياً Cultural Exchange أو استعارة ثقافية Cultural Borrowing .

ويتلقف المربون المتحمسون أبدا هذه الصرخة ليضيفوا إليها صدى أبعد فيبادرون إلى المطالبة بإعادة تصميم المناهج الدراسية وفلسفة التربية العامة بما يعصمنا من هذا الغزو أو هكذا هم يتوهمون. وإذ يهب الجميع هبة رجل واحد لمواجهة هذا الغزو الثقافي ينسى الجميع أن يسألوا ما هوالغزو الثقافي وما هي حدوده؟ وهنا يتوجب علينا أن نستعصم بأعلى درجات اليقظة إزاء هذا الصوت الجديد. نعم من حق كل ثقافة أن تؤكد ذاتها. ولكن من الخطر المحقق على كل ثقافة أن تنغلق على ذاتها لأنها بهذا تعزل نفسها عن حركة التاريخ بأبعادها العلمية والثقافية والأخلاقية في عالم يختصر مسافاته المكانية والزمانية باستمرار.

لقد أمر الرسول الأعظم بطلب العلم ولو في الصين ولم يقل له أحد إن هذه دعوة للغزو الثقافي. وفي سنة (٢١٧ هـ) أسس المأمون (دار الحكمة) في بغداد وكرّسها لنقل كتب الحكمة والعلم من اللسان اليوناني وغيره إلى اللغة العربية ولم يقل أحد إن دار الحكمة كانت مؤسسة للغزو الثقافي. وعلى العموم. . فإن للحضارة العربية الإسلامية تاريخاً طويلاً وغنياً في الأخذ والعطاء مع ثقافات الأمم الأخرى وكان هذا هو ما أعطى هذه الحضارة مركزها العالمي ووجهها الإنساني المنير. فما معنى هذا الصريخ الآن بالنذير والتحذير من الغزو الثقافي؟ هل هو اسم آخـر للدعـوة إلى العزلة الحضارية؟ أم هو تعبير عن حالة من الشك بالذات وبالآخرين بدأت تتكشف فينا نتيجة هزائمنا المعاصرة؟ إن هذا الهاجس من الغزو الثقافي إذا ما وصل إلى المناهج والكتب الدراسية فسرعان ما سينقلب إلى معضلة أخرى من معضلات القصور الذاتي في التربية لأنه سيكون تقنيناً لروح انهزامية نحن في غنى عنها قطعاً.

في بحث شيق عن (العقلية التآمرية عند العرب) ظهر في العدد الأخير من (مجلة العلوم الاجتماعية) يحاول الدكتور خلدون حسن النقيب أن يفسر هذا الهاجس... هاجس أن العالم كله يتربص بالعرب يريد استعبادهم ثقافياً وسياسياً واقتصادياً، هذا الوضع العقلي المبني على الشك والارتياب هو ـ كما يقول الدكتور النقيب ـ (طريقة في التفكير الانفعالي تنبني على الاعتقاد بأن العرب قومية متميزة قد اختيروا لأداء رسالة حضارية ولهذا فهم ضحايا لمؤامرة تاريخية تستهدف رسالتهم الحضارية والقضاء عليهم كأمة وكجماعة دينية).

إن هذا الشعور بالاضطهاد قد يترجم عن توجس عقلي عند بعض الأفراد ولكنه لا يليق قطعاً بالأمة العربية وتاريخها العظيم. وابتغاءا للعصمة من هذا الشعور بالاضطهاد وتوقياً من الاصابة جرّائه بالشلل الحضاري والوقوع في شرك الشك بالأمم الأخرى ومعاداته من دون مبرر يطالب الدكتور النقيب بوجوب (تمحيص القضايا والمعلومات وتوخي الموضوعية والواقعية في التحليل والتعليل وتجنب المبالغة في تصوير تفردنا وفي تعالي رسالتنا.. فما نحن في النهاية إلا أمة كباقي الأمم تسعى إلى الحرية والرقي. وإذا أردنا التميز والتفرد فما ذلك إلا لأننا لابد أن نريد المساهمة أكثر من غيرنا أو أفضل من غيرنا في إغناء الحضارة الإنسانية لخير البشرية جميعاً) (ص ١٨٠-١٨١).

هذه أيها السادة لمسات سريعة على بؤر الضعف في فلسفة التعليم العام.. وهي كوى صغيرة نفتحها على السؤال الأكبر.. كيف نجعل من نظام التعليم العام سبيل ميلاد كامل شروط الحمل والوضع والتنشئة بدلا من عملية توليد مصطنع في أنابيب التحذلق العقائدي. يقول القرآن الكريم (أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أم من يمشي سوياً على صراط مستقيم).

ويقول الجواهري:

لم يعرفوا لون السماء   لفرط ما انحنت الرقاب

والتاريخ يسألنا أن نعرف لون السماء...
فما الذي يمنعنا من أن نمشي أسوياء على صراط مستقيم؟

مراجعات

أدونيس العكرة، الارهاب السياسي «بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية»

دار الطليعة - بيروت، ١٩٨٣

تثير المراجعة المتأنية لتاريخ الظواهر السياسية نوعاً من الحيرة الناجمة عن عدم مواكبة أدبيات علم السياسة لظواهره، وتندرج ظاهرة الارهاب السياسي - في اعتقادنا - ضمن هذه الوضعية، إذ رغم قدم الظاهرة وامتداد جذورها إلى أعماق التاريخ السياسي، فإن دراستها بطريقة منتظمة بهدف تأصيلها وتحديد المتغيرات الرئيسية فيها لا تتزامن مع وجود هذه الظاهرة، فالدراسات حولها قليلة [طبقاً لما يشير إليه الكتاب الذي نحن بصدده - ص ٨٣].

يؤدي ذلك إلى ما يمكن أن نسميه فقدان التقاليد المنهجية الخاصة بالظاهرة موضوع الدراسة، ولعل في هذا ما يبرر للدكتور العكرة حالة الارتباك المنهجي التي سادت الدراسة التي تعتمد «البحث النظري» الذي يقوم على التحليل السياسي للأحداث التاريخية المتعلقة بالارهاب وتفسير أسبابها و مجرياتها وتبعاتها، وذلك من أجل فهم هذه الظاهرة العنفية والإحاطة بعناصرها المكونة ومعالمها ومدلولاتها على الصعيدين السياسي والأخلاقي... ص ١٤]. إضافة إلى إبراز دورها في تسوية النزاعات السياسية الحاصلة بين الجماعات والمتحدات السياسية والدول... ص ١٩].

وحتى يتسنى عزل الظاهرة - الارهاب السياسي - عن ظواهر أخرى بهدف تحديد المفهوم، يميز الباحث في المدخل بين [الإرهاب السياسي والإرهاب الفردي المتعلق بالحق العام، يرتكز الأول على معطيات اجتماعية وسياسية ويرمي إلى بلوغ هدف سياسي، بينما ينطلق الثاني من دوافع فردية وشخصية ويستعمل وسيلة.. للكسب الشخصي... ص ١٤].

ويسود هذا التمييز أغلب جوانب الدراسة، غير أننا لا نستطيع الاطمئنان إلى هذا التمييز رغم القبول بدلالاته النهائية، إذ أين نضع الارهاب السياسي الذي تقوم به فرق المرتزقة، حيث نكون هنا إزاء اختلاط الدوافع السياسية [للممول] بالدوافع النفعية [للمنفذ].

ويسعى الباحث في القسم الأول من الدراسة - مفهوم ظاهرة الارهاب - إلى تأصيل المفهوم لغوياً في الفصل الأول، ويمرحل المفهوم من هذه الزاوية في ثلاث مراحل [ص ٢٥]، الأولى: لم تكن العبارة تدل على أي معنى سياسي، والثانية: تظهر فيها بعض الملامح السياسية. بينما اتضح المعنى السياسي في المرحلة الثالثة، أما المرحلة الأولى، فتتمثل في مرحلة ما قبل الثورة الفرنسية، بينما تمثل هذه الثورة المرحلة الثانية التي تنتظر الحركات الثورية الفوضوية والعدمية لتكتمل المرحلة الثالثة [ص ٢٥-٦٠].

ويبدو أن هذا المنحنى أغرق الباحث في تفاصيل لغوية مقطوعة الجذور [البحث عن المعنى في القواميس ص ٢٥-٣٠]، إذ كان من الأجدر تناول الإرهاب السياسي عند تأصله كحالة وليس كمفرده لغوية، ومع ذلك فإن التأصيل اللغوي عند الباحث يشير إلى أن هذه المفردة لم تكن تستخدم قبل الثورة الفرنسية «بهدف استغلال مفعول الرهبة.. ص ٣٠» ويشير إلى نص يفيد بعض هذا المعنى منقولاً من فاسيورسكي وهو «سادت رهبة جعلتهم أسياد الساحة» ص ٣٠.

ويبدولنا أن هذه الفقرة تكاد تختصر التاريخ البشري - وهو ما دأب عليه الكثيرون - في الثورة الفرنسية، فرغم أن الدراسة تسعى لتأصيل الظاهرة إلا أنه قد تمرحل تاريخها بشكل متعسف، إذ أن الإرهاب كحالة وكمفردة لغوية تستهدف تحقيق أهداف سياسية واجتماعية سابقة على الثورة الفرنسية، وإلا كيف نفسر الآية القرآنية «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم وآخرين من دونهم..»، حيث يتضح هنا لغوياً تسخير القوة لأهداف الإرهاب السياسي والاجتماعي، والأمثلة كثيرة - كحالة - في الحضارة العربية الاسلامية أو الامبراطورية الرومانية.. الخ.

ولكن البحث يصبح أكثر اتساقاً ودقة في متابعة الظاهرة - رغم القفزة نحو الثورة الفرنسية -، إذ تضع الثورة الفرنسية تقاليد وقوانين لإرهاب السلطة ضد أعدائها [ص ٣٠-٣٩]، بينما ترسي الفوضوية والعدمية فكرة إرهاب الشعب للسلطة ولكن من منطلق فردي [ص ٣٩-٤٦]، أما الثورة الروسية فتجعل الإرهاب أداة شعبية ضد السلطة من منطلق جماعي [ص ٤٦-٦٠]، وتشير الدراسة إلى أن «الارهابيين» الفرنسيين [اليعاقبة] والروس [البلاشفة] أصبحوا فيما بعد هدفاً للإرهاب.

ويتناول الفصل الثاني - خصوصيات الإرهاب السياسي -، وبعد الإشارة لإرهاب الدول والمنظمات، تقول الدراسة ص ٦٦ [إن الإرهاب يدل على أن هناك علاقة جوهرية تربط الفاعل بالفعل الذي يحققه بوسيلة الرهبة، وهذه العلاقة ترتكز على مبدأ الالتزام الذي ينشأ

بين الذات الفاعلة والفكرة التي تتمثلها باعتبارها نسقاً للسلوك، أما في حالة الدولة فليس هناك التزام من هذا النوع بين الفاعل والوسيلة التي يلجأ إليها ظرفياً] ويبقى البحث يدور حول توصيف إرهاب الأقوياء [أي الإرهاب الذي تمارسه السلطة السياسية] وإرهاب الضعفاء [أي الذي يمارسه المناهضون للسلطة]، ويشير الباحث ص ٧٤ إلى مسألة هامة، وهي تأثير نجاح وفشل العملية الإرهابية، ويرى [أن استراتيجية الإرهاب السياسي لا يمكن إلا أن تنجح، فعندما ينجح الإرهاب في عملياته، هذا يعني أنه حقق نتيجة حسية، أما إذا فشلت العملية، فإن ظل الرعب يبقى مخيماً].

ويميز الباحث بين الإرهاب السياسي وأشكال العنف الأخرى مثل الحرب، حيث يكون الإرهاب فيها «مجرد إجراء تكتيكي» ص ٧٦، وهو نفس الفارق بينه وبين حرب العصابات، (ص ٧٨-٧٩)، كذلك تمييز الإرهاب السياسي عن الاغتيال وإن كانا يشتركان في بعض الجوانب (٧٩-٨٢).

غير أن هذا الفصل يتضمن نوعاً من الارتباك، فمرة يكون الإرهاب جزءاً من ظاهرة العنف [ص ٦٢]. ومرة نرى العنف مشمولاً في ظاهرة الإرهاب [ص ٧٢]، كذلك يستسلم الباحث لمقولة رفض الرأي العام العالمي للإرهاب السياسي [ص ٦٣]، وهنا نتساءل كيف توصل الباحث لهذه النتيجة عدا الانطباع العام الذي لا يصلح أداة لبحث علمي، ولو تناسينا - مؤقتاً - الرأي العام في الدول الغربية الرأسمالية، هل هذه النتيجة تحتفظ بقوتها وبنفس دلالاتها؟، كذلك كنا نتمنى لو أن الباحث قدم لنا نماذج عن الإرهاب السياسي في الدول الرأسمالية - إن وجد مثل هذا الإرهاب - أو أن يفسر لنا لماذا لا يوجد - إن كان غير موجود بالفعل - إلا أن الدراسة تبقى أسيرة النموذج الفرنسي الروبسبيري والنموذج الستاليني فقط أما الإشارات إلى التشيلي والأرجنتين فيغلب عليها إشارات التقرير الصحفي.

وسنتجاوز بعض الأخطاء المعلوماتية - لا سيما ما يتعلق بمنظمة الأرغون وتأسيسها (ص ٧٠-٧١)، لنشير نقطة هامة لم يعمل الباحث على توضيحها، رغم الاشارات العابرة ص ١٣٠-١٣١، وهي ضرورة التمييز بين الإرهاب المتبادل بين السلطة ومواطنيها، وبين السلطة وسلطات خارج حدودها، وبين مواطنين وسلطة لا يتبعونها نظامياً، وبين منظمات سياسية [مواطنون] ليس أي منها في موقع السلطة، إذ هل يمكن وضع إرهاب الدكتاتورية في التشيلي والإرهاب الأمريكي ضد كوبا [لاحظ أن الولايات المتحدة كانت أول من أقدم على خطف الطائرات]، وإرهاب الحركات الثورية ضد القادة الأمريكيين العسكريين في أوروبا وإرهاب التنظيمات اللبنانية والمتصارعة في نفس السياق والإطار؟ لم تجب الدراسة على ذلك بل إنها لم تثره.

وبعد استعراض عدة تعريفات للإرهاب السياسي في الفصل الثالث [ص ٨٣]، يصل إلى تعريف تركيبي [ص ٩٣]، وهو أن الإرهاب السياسي «منهج نزاع عنيف يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عن العنف إلى تغليب رأيه السياسي أو إلى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من أجل المحافظة على علاقات اجتماعية عامة أو من أجل تغييرها أو تدميرها»، ترى هل يشتمل هذا التعريف الذي يقر الباحث بطبيعته التركيبية ذلك العنف الذي يوجه إلى طرف ثالث ليس له علاقة مباشرة بالصراع، وموضوع الطرف الثالث موضوع مغفل في الدراسة [اختطاف الدبلوماسيين السوفييت في لبنان خلال معارك طرابلس هذا العام].

أما إشكالية الإرهاب بين الأخلاق والسياسة ص ١٠٠ ـ القسم الثاني، الفصل الأول ـ فينطلق من «أن إرهاب الأقوياء والضعفاء، هو لتقديم عنصر مساند لمجموع إجراءات الصراع ضد العدو السياسي» (ص ١٠٤)، غير أن الإرهاب يتضمن «مشكلات نوعية تنشأ عن الصفة الاستثنائية التي يستقل بها» (ص ١٠٩)، ومن هنا فإن المشكلة القائمة بين الأخلاق والسياسة «تكمن في الوسائل وليس في المقاصد النهائية» (ص ١١٠)، والإرهاب السياسي «سوء بدون مناقشة، ولكنه ناتج عن سوء وضع المبادىء التي تنظم الحياة الاجتماعية/ السياسية» (ص ١٢٢).

وعند البحث في الأسباب الدافعة للإرهاب يشتد الخلط بين ارلاهاب السياسي الداخلي والإرهاب الدولي، فالمجتمع الداخلي فيه سلطة يمكن أن يتمحور بحث ظاهرة الإرهاب منهجياً حولها، ولكن الإرهاب الدولي يفتقد هذه المسألة لفقدان المجتمع الدولي لهذه السلطة، ولذا نجد الباحث يحشد الدكتاتورية، الاستعمار، التدخل في شؤون الدول الأخرى لأغراض ودوافع مختلفة والنزعة العرقية مع بعضها (ص ١٣٠-١٣٦).

أما الدوافع الكامنة فهي «مقولة الحق» ص ١٣٧، «ففي الإرهاب يسعى المحكومون باسم حقوقهم التي يعتبرونها شرعية إلى تحقيق قدرة سياسية تتيح لشرعية حقوقهم إمكانية صيرورتها قانونية... أما الحكام فيسعون... إلى استعادة السلطة الكاملة» ص ١٤٢، وتحت عنوان «في جوانية الإرهاب»، يشير الباحث للجو الإرهابي الذي يسود العالم من جراء الأسلحة النووية ـ ص ١٤٥ ـ، ويتناول ما يترتب على ذلك، ثم يصل إلى العلاقة بين الارهاب السياسي وعدالة القضية التي يتبناها، حيث يجد «الضعفاء أنفسهم مستثنين من المنتظم السياسي الأخلاقي» ص ١٤٩، وهو ما يدفع للإرهاب الناتج «عن يأس في قرارة نفوس الذين يمارسون هذه الوسيلة» ص ١٥٠، وتحتل الهوية المرتبة الرئيسة في لائحة مطالب الشعوب والجماعات» ص ١٥٣، ومفهوم الهوية كما يقرر الباحث «وضعية سياسية واجتماعية تحدد شعباً

إزاء الشعوب الأخرى أو متحداً إزاء المتحدات الأخرى» ص ١٥٦، ومن هنا فإنه في الإرهاب «تفاصيل الحقوق المشروعة من أجل اكتساب سلطة قانونية» ص ١٦١.

ويلاحظ أن الدراسة تعطي البعد السيكولوجي جانباً هاماً من بين الجوانب الأخرى، ولكن الباحث جعل هذا الجانب مقصوراً على حالة الرعب التي تقع في نفس الطرف المقصود بالعملية، غير أن بعض الدراسات تضيف إلى هذا الجانب بعداً آخر، وهو أن الإرهاب قد يكون تعبيراً عن حالة تأزم ذاتي تجد علاجها بتفريغها في طرف آخر بطرق مختلفة، أحدها - الإرهاب - كما هو واضح في بعض العمليات الإرهابية الاسرائيلية، والعودة لدراسات بليخهان تدل بقوة على هذه المسألة.

غير أن الخطورة في الدراسة - من وجهة نظرنا - تكمن في تداول المفهوم - الإرهاب - إذ أن لهذا المفهوم ظلالاً أخلاقية تربطه في ذهن المتلقي بالسلوك السياسي غير الرشيد وغير الإنساني، وبينما لتعبير الإرهاب السياسي دلالة سلطوية، فإن لمفهوم العنف الثوري دلالة خارجة عن نطاق السلطة. ومحاولة تأصيل مفهوم الإرهاب بالشكل الذي ورد في الدراسة، يعني تبني المفهوم الذي تريد سلطات معينة في المجتمع الدولي تداوله، بينما تؤدي من جانب آخر إلى إسقاط مفهوم العنف الثوري الذي تتبناه الحركات الثورية، وهو ما يجعلنا نتهم الدراسة - علمياً فقط - بالانحياز المفاهيمي.

مراجعة: وليد عبدالحي التميمي
جامعة الجزائر - الجزائر

اسماعيل صبري عبدالله، في التنمية العربية، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣

يتكون هذا الكتاب من قسمين رئيسيين، اختص القسم الأول بما أطلق عليه المؤلف قضايا عامة، أما القسم الثاني فقد كان ينصب على القضايا الخاصة. والكتاب في مجمله عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات كتبت لمناسبات مختلفة ويجمع بينها جميعاً مفهوم واحد هو المفهوم القومي للتنمية.

يبدأ الكاتب في القسم الأول من الكتاب بطرح مفهوم الاطار الاقتصادي للثورة العربية مؤكداً على أهمية العوامل الاقتصادية. فالثورة العربية حركة تحرر من السيطرة الاستعمارية ونضال من أجل التقدم الاجتماعي والوحدة القومية. وهذه الأهداف لابد لها من ركيزة اقتصادية.

ومن أجل ذلك يحدد الكاتب الهدف في التنمية الشاملة، أي التطوير الشامل لكل مظاهر الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وحجر الأساس في هذه التنمية الشاملة هو بلا شك التنمية الاقتصادية. فنشر التعليم، والرعاية الصحية، وتوفير المسكن، وتطوير البحث العلمي تبقى جميعاً أحلاماً بعيدة المنال ما دام الشعب لا يملك الوسائل المادية لتوفيرها.

وإذا كانت التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في التنمية الشاملة، فإن التصنيع وتطوير الزراعة هما جوهر التنمية الاقتصادية.

والتنمية الشاملة تتطلب شرطاً أساسياً هو الاستقلال والتحرر من السيطرة الاستعمارية فلا تنمية بلا تحرر. والتحرر ليس مجرد الاستقلال السياسي الذي ينحصر في بعض المظاهر الشكلية المعروفة، بل العبرة بالاستقلال الاقتصادي بتصفية مواقع الاستعمار وجيوبه داخل الاقتصاد القومي، أي استرداد حرية الإرادة الوطنية.

أما طريق التنمية فهو بالضرورة طريق الاشتراكية، لأن التنمية التي تمت في المجتمعات الرأسمالية الغربية جرت في ظروف يستحيل تكرارها في عالم اليوم، اعتمدت فيه على نهب منظم لشعوب المستعمرات، وفرضت على الشعوب الأوروبية ذاتها أبشع أنواع الاستغلال الطبقي. ويضاف إلى ذلك عجز أصيل لدى الرأسمالية الكبيرة العربية لنشأتها في أحضان الإقطاع والإستعمار، وجاذبية النشاط الطفيلي والكسب السريع لديها، وعدم ثقتها في المستقبل لأنها تعيش عصر أفول الرأسمالية وانتصار الاشتراكية. بينما تمثل الاشتراكية تحولاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً جذرياً عموده الفقري دور الجماهير.

وتظهر الوحدة في إطار معركة التنمية الشاملة كضرورة اقتصادية وليس كهدف قومي فحسب ومن دواعيها الاقتصادية توسيع السوق والتكامل الاقتصادي. ولابد من خطة طويلة الأمد لتنمية الأقطار العربية الموحدة في إطار اشتراكي حتى يكون التكامل واقعاً وحقيقة.

وإذا كان الهيكل الاقتصادي للثورة العربية هو الحرية والاشتراكية والوحدة، فإن الخطر عليها يكمن في الاستعمار الجديد، وذلك لجدة أساليبه التي تتنوع بين المعونات والقروض والاستثمارات الأجنبية، والمبادلات التجارية غير المتكافئة.

وفي الفصل الثاني، يناقش الكاتب التنمية بين القطرية والقومية. يخلص بعد عرض مستفيض إلى أن الخيار الحقيقي الوحيد ليس بين التنمية القطرية والتنمية القومية. وإنما هو بين تكامل التبعية مع الغرب الرأسمالي وتكامل التكافؤ بين الأقطار العربية. ذلك أن أرقى أنواع التكامل بمفهومه التقليدي، وهو السوق المشتركة، يمكن أن يتم تحت رعاية الشركات متعددة الجنسية، كما أن المشروعات الصناعية الكبرى يمكن أن تؤكد التبعية بدل أن تخفف منها. أما التنمية القومية فهي ضرورة للتنمية القطرية تكملها وتكتمل بها، تماماً كما أن التنمية الحضارية تعني التفاعل الخصب بين التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وأساليب الحياة. وتشكل وحدة اللغة فرصة ذهبية للتنمية ـ كما يرى المؤلف.

ويبدأ القسم الثاني ـ بالفصل الخامس ـ الذي جاء عنوانه: استراتيجية التصنيع في البلاد العربية والتقسيم الدولي للعمل: فيرى أن مفهوم الاستراتيجية ينطوي على بعدين:

البعد الأول: كمي، أي أن الحديث ينصب على حركة التصنيع في مجموعها ومن حيث هي جزء رئيسي من كل أشمل، هو حركة التنمية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والبعد الثاني: زمني، ألا وهو ما اصطلح على تسميته الأجل الطويل الذي يغطي عقدين أو أكثر.

كما أن المؤلف يؤكد على أنه لا يبحث استراتيجية التصنيع في البلاد العربية بعيدا عن العالم، كما أنه يرى أننا لا نخطو نحو التصنيع وأيدينا مطلقة من كل قيد، وإنما نحن نتحرك في إطار نظام اقتصادي عالمي نما وفرض نفسه لأول مرة في تاريخ البشرية على المعمورة كلها عبر أكثر من ثلاثة قرون ألا وهو النظام الرأسمالي العالمي، الذي قام على تقسيم دولي للعمل يحصر عوامل التقدم والسيطرة والهيمنة الاقتصادية والسياسية في يد عدد محدود من الدول الأوروبية وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية، ويورث التخلف بقية بقاع العالم. فالتقدم والتخلف وجهان لعملية واحدة هي نمو النظام الرأسمالي العالمي.

والعالم العربي جزء من العالم الثالث، من الكتلة الضخمة من البشرية التي لا تنتمي إلى الحضارة الأوروبية والتي عانت من الاستعمار والاستغلال، والتي تناضل اليوم من أجل حياة كريمة ومن أجل موقع يتناسب مع حجمها وقيمة ما لديها من موارد طبيعية وطاقات بشرية. بل إن الوطن العربي صورة مصغرة من العالم الثالث تتجمع فيها كل مشكلاته من ندرة وغنى ومظاهر مادية للحياة الحديثة وسط التخلف الحضاري من صحارى وأراضي زراعية. . . الخ.

ويناقش المؤلف المقولة التي يروج لها الغرب والتي مفادها أن التخلف ليس إلا مجرد تأخر زمني «كما لو كانت الأمم قد اصطفّت ذات يوم عند خط البدء من ميدان السباق، ثم انطلقت تعدو فبلغ بعضها غاية الشوط في أوقات متتابعة، وتعثر البعض الآخر في الطريق في حين لم يتجاوز البعض الثالث الخطى الأولى. وبالتالي ينتج عن هذه المقولة أن التنمية ليست إلا محاكاة للدول الغربية المتقدمة.

وهذا الرأي يبدو متهافتاً لأنه لم تكن هناك هذه النقطة الأولية للانطلاق المتكافىء وإنما قام التصنيع في الغرب على أساس السبق التكنولوجي، ونهب المواد الأولية من المستعمرات، والسيطرة على الأسواق العالمية إذ اعتمد نمط التصنيع الغربي على التصدير والذي كان يعتمد على فتح الأسواق بقوة السلاح، إضافة إلى ذلك، الاستغلال الذي لم يسبق له مثيل للطبقة العاملة في بداية مراحل التصنيع حيث كان يوم العمل يصل إلى ١٥ ساعة، وانتشر أسلوب تشغيل النساء والأطفال بأجور أدنى من أجور الرجال وكان العمال محرومين من حق التنظيم النقابي والسياسي.

ثم انتقل هذا الاستغلال إلى شعوب المستعمرات، وقد أدى التركيز الصناعي إلى تلوث البيئة الطبيعية التي نتج عنها أمراض مستعصية كالسرطان، ولم يبدأ الاهتمام بتنقية البيئة إلا متأخرا.

وقد اتضح أن ما يقدمه الغرب ليس إلا أملاً كاذباً، ووهماً يحاول تسكين الآلام التي يعاني منها العالم الثالث. فإن البديل الذي يطرحه الكتاب هو أن التصنيع ليس تجربة نمطية تنقل حرفياً من الغرب، فالتنمية في التحليل الأخير علاقات اجتماعية بين أفراد مجتمع معين يتعاملون مع البيئة الطبيعية التي تحيط بهم، وهم لا يبدأون من الصفر، لأن تاريخهم الاجتماعي والاقتصادي متصل الحلقات بتداخل الأجيال، وهم في كل مرحلة جديدة يستهلون صفحة جديدة من كتاب واحد، لا يمكنهم أن يمحوا صفحاته السابقة لأن محتوياتها تعيش معهم. ولا يعني هذا التهوين من الاختيار الأيديولوجي بين النظم الاجتماعية والذي يتصف بالعمومية، فلا بد من التزاوج بين الأيديولوجية الاجتماعية والاقتصادية وبين الحقائق الحضارية لمجتمع محدد. هذا التزاوج الذي يثمر الحلول الواقعية الفعالة التي تدفع بالمجتمع في طريق التقدم.

وإذا كان التصنيع قد بدأ في الغرب من أجل التصدير، فإن التصنيع المطلوب في البلاد العربية هو التصنيع من أجل تلبية الاحتياجات المحلية. وذلك لأن هذا يؤكد على الاستقلال الاقتصادي ويدعمه. وهذا الموقف يتدعم بأمرين: الأول، إنتاج سلع بسيطة قليلة التكلفة

ومنخفضة الثمن وتلبي الحاجات الأساسية للأفراد، والثاني، هو توفير الدخل المناسب للمواطنين حتى يتمكنوا من شراء السلع المصنفة محلياً.

ومؤلف الكتاب يؤكد في استراتيجيته المقترحة للتصنيع على الاعتماد على النفس، وإنتاج الصناعات البسيطة بعيداً عن الصناعات المعقدة التي تتطلب تكنولوجيا متقدمة ومعدات باهظة الثمن، كما يؤكد على الاستخدام الكامل والرشيد للموارد الطبيعية المتاحة والاستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية، وخلق تكنولوجيا محلية. وهذه الاستراتيجية تحقق الاستقلال الاقتصادي لأنها تقلل من الاعتماد على الدول المتقدمة. فالاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي والانفصال عن حركة المبادلات الدولية. بل إنه لا يتعارض ـ في رأي المؤلف ـ مع قدر معين من الاستثمار الأجنبي. وهو يفترض قدراً معيناً من استيراد التكنولوجيا. وكذلك فإن الانتاج للسوق المحلية لا يعني بحال الاستغناء عن التصدير، بل التصدير هو الذي يكفل لها الاستيراد دون مساس باستقلالها السياسي أو الاقتصادي.

والجدير بالذكر أننا نجد أنه كان من واجب المؤلف أن يوضح بدقة طبيعة الاستثمارات الأجنبية التي يسمح بها، وهل يتفق ذلك مع رأس المال الأجنبي الوافد والذي يهدف إلى الربح ويعمل على تدمير الاقتصادي القومي؟.

إننا نرى مع المؤلف ضرورة أن تكون الدولة لها الدور الحاسم في التصنيع، وفي نفس الوقت بصناعة السلع الاستراتيجية، وفي حالة استيرادها للتكنولوجيا يكون ذلك من خلال المشروعات التي تقوم بها نظم اشتراكية لا تهدف من وراء ذلك إلى ربط البلد العربي بنوع من التبعية التي نراها مع الاستثمارات الرأسمالية، ولا تشترط الارتباك بالقطاع الخاص أو تدخلاً معيناً في شئون الدولة، اقتصادياً أو سياسياً. باختصار يتم ذلك دون أي فقدان للاستقلال الاقتصادي أو السياسي.

والتنمية لا تقوم فحسب في إطار التصنيع، بل إن المؤلف يلمس جانباً هاماً عندما يلتفت إلى المرأة والطفل ضمن استراتيجية التنمية. ويركز في هذا الجانب على دور الوالدين وما يؤثره اغتراب الوالدين على الطفل، وكذلك تأثير الثقافة الغربية عليه نتيجة للهوة بينها وبين الثقافة القومية. فالتكنولوجيا الحديثة (سينما ـ إذاعة ـ تليفزيون) تنقل أجزاء من القيم الغربية وأسلوب الحياة في الغرب إلى القرى النائية، وهذا يشكل نوعاً من عالم القصص الخيالية بالنسبة للفقراء والمعوزين. وكثيراً ما تصبح (فجوة الأجيال) فجوة حضارية أيضاً. ويؤدي هذا كله إلى الاضطراب في بيئة الأسرة، ويؤدي إلى تثبيط همة الطفل نحو التدريب والتعليم.

ولذا فإنه لا بد من أجل الخروج من الأزمة التي يعاني منها الطفل العربي أن نقر بضرورة توفير كافة الخدمات الأساسية للطفل، بدءاً من إعداد الأسرة لاستقباله، ورعايته إبّان الحمل، وتحصين الطفل ورعايته طبياً، والعمل على توازن وكفاية ما يحصل عليه الطفل من الغذاء ورعاية الحوامل والمرضعات، كما يجب التركيز على الفترة الحرجة في حياة الطفل وهي مرحلة (٣-٦ سنوات) بإشباع رغبته في اللعب. والإشراف الصحي، والنفسي على الطفل، ويجب أن يوفر له المجتمع رياض الأطفال، وأماكن التسلية، ودور الحضانة التي يقوم عليها متخصصون.

ويجب أن يحصل الطفل على بعض المعارف قبل السن التقليدية للدراسة، ثم يبدأ تعليمة بدءاً من الخامسة أو السادسة بطريقة أكثر انتظاماً. وهكذا يكون الطفل السليم بدنياً وعقلياً هو النواة لهذا المجتمع. فيكون قادراً فيما بعد على الإبداع والعمل سواء كان ذهنياً أو يدوياً.

ويؤكد المؤلف على أهمية العمل والتعليم بالنسبة للمرأة. فالتعليم وحده. لا يضع المرأة في دورها الطبيعي للتنمية، بل لابد أن يقترن بالعمل. لأن المرأة غير المتعلمة التي لا تثقلها أعباء كسب لقمة العيش كثيراً ما تستجيب إلى ما يسمى «الوظيفة التاريخية للمرأة». أي إنجاب الأولاد وباعتباره المهمة الأولى. وعلى العكس - فيما يرى المؤلف - نجد أن ظروف المرأة العاملة حتى ولو كان حظها من التعليم محدوداً تدفعها إلى عدم الاكثار من الأولاد. ولما كان ارتفاع مستوى المعيشة يدفع إلى تحديد النسل فإن عمل المرأة يهيء ظروفاً أفضل لتنظيم الأسرة وتوفير الاستقرار لها. وبالتالي بالقيام بدور فعال في التنمية.

وهكذا نجد المؤلف قد وضع فكرة محورية وهي التنمية في البلاد العربية. وجعل كل موضوعاته تدور حولها، مؤكداً على استقلال البلاد العربية وحريتها وتحررها من كل استعباد سياسي أو اقتصادي. وإذا كان هذا الكتاب عبارة عن موضوعات كتبت في فترات متفرقة، إلا أن الفكرة المحورية واحدة في كل موضوعاته، مما يدل على أن التنمية المستقلة للأقطار العربية الموحدة كانت منذ سنوات طويلة هي الشغل الشاغل للمؤلف.

مراجعة: رمضان الصباغ

رياض البنا، تحليل البيانات السكانية لأغراض التخطيط التربوي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٩٨١، ٤٠ صفحة.

مقدمة:

يقول هال هلمان مؤلف كتاب مشكلة تضخم السكان أنه أصبح من الأهمية بمكان، في عصر التخطيط والإعداد للمستقبل، أن تكون هناك بيانات سكانية مناسبة بين أيدي مخططي المدن، ومهندسي المباني، ورجال التخطيط التربوي والتعليمي ورجال الأعمال، حتى يستطيع هؤلاء جميعاً أن يقدروا قدر الإمكان ما سيكون عليه حجم سكان القطر بعد خمس سنوات أو عشر أو ثلاثين، وأن يتوقعوا نمط تركيب المجتمع السكاني في ذلك القطر من حيث الأعداد والجنس وفئات العمر ونسبة المواليد والوفيات وغيرها، كل ذلك سعياً وراء أن يستطيع كل هؤلاء المخططين أن يضعوا تصوراتهم وخططهم للمستقبل استناداً إلى معلومات ومعطيات، وبيانات قريبة من واقع حالة السكان في المستقبل في القطر المعين.

أما الكتاب الذي نحن بصدده: «تحليل البيانات السكانية لأغراض التخطيط التربوي» فإن رسالته أو هدفه واسع المدى، ولكنه يركز على أمرين هما:

- إثراء وإغناء إدراك المشتغلين بالتخطيط عموماً، والتخطيط التربوي بوجه خاص بأهمية تحليل البيانات السكانية في التخطيط التربوي لأنه (وكما يقول في مقدمة الكتاب الدكتور محمد الأحمد الرشيد مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض) وبدون هذا التحليل الدقيق للبيانات السكانية، فإنه لا يتسنى وضع خطة تستجيب للحاجات الواقعية في أي مجتمع، أو في أي مجال من مجالات التخطيط فيه.

- أن يوضع تحت يد المخططين التربويين أغلبية ما يحتاجون إليه من أساليب وطرق في التعامل مع السكان والبيانات السكانية، من حيث طرق إسقاطاتها وتبويبها وتحليلها، واشتقاق الفئات العمرية وأساليب التعامل معها لتكسيرها إلى أعمار أحادية، حتى ينطلقوا إلى عملهم في التخطيط التربوي مستندين إلى أسس علمية صلبة وثابتة.

● وظائف البيانات السكانية وأهميتها بين الماضي والحاضر:

تسعى الدول قديماً وحديثاً إلى معرفة أعداد أفراد شعوبها، فقديماً كانت تستفيد منه لتقدير عدد أفراد القوات المسلحة التي يمكن تعبئتها (Recruitment) وكذلك في توزيع الضرائب أو الخراج... الخ.

أما حديثاً وباتساع مهام الدول وبازدياد وانتشار حقول فعالياتها أصبح الإحصاء السكاني أكثر ضرورة والحاجة إلى المعلومات الدقيقة والحديثة عن السكان أكثر إلحاحاً من ذي قبل، فقد أصبحت الضرورة ملحة لمعرفة الواقع الحالي للسكان (أو ما يسمى بالتركيب السكاني) (Population Structure)، وكذلك معرفة اتجاه حركة السكان (أو الحراك السكاني) الذي يمثل الجانب الديناميكي في التحليل السكاني (..Population Analysis)، إذ أن دراسته تعتمد على مجموعة من العوامل، وخصوصاً الوقائع السكانية المتمثلة بالمواليد والوفيات والزيجات والهجرة، لقد أصبح من المسلم به أن جميع أنواع التخطيط الاقتصادي منها أو الاجتماعي أو تخطيط القوى العاملة أو التخطيط التربوي ونماذجها التخطيطية تعتمد أساساً على معرفة الواقع الحالي للسكان وتدفقاته المستقبلية، إذ أن إنجاز التوقعات السكانية تسبق عادة أية عملية تخطيطية متعلقة بالقوى العاملة أو التخطيط التربوي أو الاقتصادي.

ومما تقدم يتبين أن الإحصاءات السكاانية لم تعد مجرد عدلأفراد الشعب بل يجب أن تتيح (الإحصاءات) الفرصة للحصول على معلومات واسعة ومتنوعة (ص ٣ من مقدمة الكتاب).

● أهمية البيانات السكانية للمخطط التربوي:

يقول مؤلف الكتاب إن العلاقة بين السكان والجهاز التعليمي أحد العناصر الأساسية التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند البدء بانشاء خطة تربوية، وإن تدفقات الجهاز التعليمي وتدفقات معاهد ومراكز التدريب المهني تعتبر المخزون الذي يعوض عن استهلاك قوة العمل نتيجة للتقاعد والوفاة والهجرة.

وبالرغم من أن مخطط القوى البشرية والمخطط التربوي لا يشترط أن يكونا خبيرين في علم السكان، لكن يجب عليهما أن يكونا حسني الاطلاع على الإحصاء السكاني والتحليلات والإسقاطات (التنبؤات) السكانية كي يتمكنا من تدقيق المعلومات المتوفرة أو إكمال نقص المعلومات التي يحتاجون إليها أكثر من غيرها، فعلى سبيل المثال لا الحصر يحتاج المخطط التربوي لمعرفة ما يلي:

أولاً: توزيع السكان حسب العمر والجنس، وهذا يمكنه من تثبيت الأشخاص الذين هم في العمر المدرسي والذي يشكل الأساس ونقطة الانطلاق لأية سياسة تربوية وتمكنه بالتالي من تحديد الإمكانات المطلوبة للعملية التعليمية في المستقبل.

ثانياً: التوزع الجغرافي للسكان الذي يؤثر على اختيار نوعية وحجم ومواقع المدارس وبالتالي على الكلف التعليمية.

ثالثاً: توزع السكـان حسب القطاعات الاقتصادية وحسب المهن، وعندها يصبح بإمكانه عمل تنبؤات بالمتطلبات من القوى العاملة لكي يتمكن من تقدير وتحديد أهداف التعلمي الفني والمهني والعالي (ص ٥).

● العلاقة بين التخطيط التربوي وتخطيط القوى العاملة:

يحاول المؤلف أن يحدد العلاقة بين التخطيط التربوي وتخطيط القوى العاملة فيقول: إن العلاقة بين التخطيط التربوي وتخطيط القوى العاملة تشكل أحد العناصر الرئيسية في تحديد اتجاه ومحتوى العملية التربوية، ومن نافلة القول أن التخطيطين يعتمدان كلياً على المعلومات الإحصائية السكانية لأن معرفة واقع قوة العمل الفعال (Active Population) في سنة الأساس تساعد المخطط التربوي على رسم السياسة التربوية للتعويض عما يستهلك من هذه القوة، إذ أن قوة العمل الفعال في سنة الأساس سوف تستهلك في انتقالها أثناء الخطة تحت تأثير عاملين أساسيين هما: معدلات الوفاة ومعدلات الإحالة على التقاعد. ويجري التعويض عن قوة العمل المستهلكة من خلال معدلات الولادة أساساً ومن معدلات الدخول إلى قوة العمل (أو ما يسمى بمعدلات الانتساب إلى قوة العمل وهي المعول عليها في التعويض عن قوة العمل المستهلكة مع الأخذ بنظر الاعتبار معدلات البقاء في قوة العمل الفعال) ويمكن إبراز العلاقة بين التخطيط التربوي وتخطيط القوى العاملة من خلال تثبيت الخطوات الأساسية في تخطيط القوى البشرية ويمكن تلخيصها بما يلي:

١ـ معرفة المخزون من الطاقة البشرية في سنة الأساس (أي سنة بدء تنفيذ الخطة) أي معرفة عدد الطاقة البشرية حسب مستوياتها العلمية والعمرية وحسب الجنس.

٢ـ التعرف على طبيعة استهلاك هذا المخزون من الطاقة البشرية خلال سنوات الخطة (والذي يحدد من خلال الوفيات والاحالة على التقاعد والهجرة خارج القطر).

٣ـ معـرفـة مقدار التعويض ومقدار الزيادة على هذا المخزون من خلال تدفقات الجهاز التعليمي وتدفقات معاهد التدريب داخل القطر، ومن هجرة بعض الطاقات البشرية إلى القطر من خارجه وكذا التقاعد والوفيات (ص ٥).

ومما تقدم فإن الإحصاء السكاني وتوضيح تركيب السكان في سنة الأساس حسب العمر والجنس والمستوى التعليمي وتحديد صافي الزيادة السكانية (الناتجة عن الفرق بين الولادات من جهة والوفيات والهجرة خارج القطر من جهة أخرى) وزيادة معدلات الانتساب إلى قوة العمل كلها عبارة عن معلومات حياتية يكون مسؤولا عن تحضيرها المتخصص بعلم السكان.

أما التعويض عن المستهلك من المخزون من الطاقة البشرية (وذلك باجراء التدفقات من الأجهزة التعليمية والبرامج التدريبية) فهي عملية التخطيط التربوي وبالتالي فهي مهام المخطط التربوي نفسه (ص ٦).

● الطرق الإحصائية للحصول على المعلومات السكانية:

يقدم للمخططين التربويين خلاصة مركزة عن الطرق الإحصائية للحصول على المعلومات السكانية، فيقول: هناك العديد من الطرق في عمل الإحصاء السكاني واختيار طريقة ما يعتمد إلى حد بعيد على عدة عوامل نورد منها ما يلي:

أ ـ الإمكانات المادية المتاحة.
ب ـ عدد الأشخاص المدربين الذين يمكن توظيفهم في هذه العملية.
جـ ـ دقة المعلومات التي يراد الحصول عليها.

وبالإمكان تصنيف الأنواع المختلفة من الإحصاءات السكانية حسب دقة المعلومات إلى ما يلي:

١ـ الإحصاء الشامل للسكان: إن طريقة الإحصاء الشامل للسكان تعطي أدق النتائج وأكثرها تفصيلاً، إذ أنها تشمل جميع السكان ضمن حدود القطر وتحصل على معلومات مفصلة عن كل واحد منهم.
٢ـ الإحصاء بواسطة العينة (أو ما يسمى بالمسح بواسطة العينة).

يطبق الإحصاء بالعينة عادة على جزء صغير من السكان قد لا يتجاوز (١٠٪) من مجموع السكان وتعتبر السنة التي تتراوح بين ١٠ـ٢٠٪ عينة كبيرة وكافية، ولكن هذا لا يعني أن العمل يتضمن فقط سحب ١٠٪ أو ٢٠٪ من الإحصاء الكلي المطلوب، من الأمور الملاحظة أن نتائج التحليلات النهائية المستحصلة من الإحصاء بواسطة العينة أحسن من تلك المستحصلة من الإحصاءات الشاملة للسكان والتي نظمت وأديرت تحت ظروف غير ملائمة. ويمكن تمييز الأخطاء التالية في حالة بواسطة العينة:

أ ـ الأخطاء التي تعود إلى اختيار العينة.
ب ـ الأخطاء التي تعود إلى تنظيم وإدارة المسوحات السكانية.
جـ ـ وتلك التي تعود إلى عدم توفر الخرائط الدقيقة عن التجمعات السكانية أو ما تسمى بالأخطاء الناتجة عن الملاحظة.

إن التعميم لجميع فئات الشعب من خلال المسح بالعينة سيقود إلى الخطأ من النوع الأول إذ أن العينة المسحوبة قد لا تكون ممثلة تمثيلاً صحيحاً للمجتمع الأصلي، إذ أن الطرق المستعملة في تهيئة المسح بواسطة العينة ربما ستؤدي إلى تقليل الأخطاء ولكنها يمكن أن تنقص الأخطاء إلى حدودها الدنيا وهذا ما يسمى بأخطاء المسح.

- التوقعات السكانية: وذلك بعمل تقديرات سكانية في غياب إحصاء للسكان في سنة الأساس، أو عمل التقديرات المستقبلية للسكان استناداً إلى إحصاءات سكانية بعيدة عن سنة الأساس (ص ٧-٩).

● تركيب السكان وتوزيعهم حسب العمر والجنس:

بعد الحصول على البيانات والمعلومات السكانية بإحدى الطرق يعمد المشتغلون بعلم السكان إلى تصنيف نتائج الإحصاءات السكانية المشتقة من الإحصاءات الشاملة أو بواسطة العينة إلى تقسيمها حسب الجنس أولاً ثم إلى فئات عمرية خمسية (عادة) تبدأ من الفئة صفر - ٤ وتنتهي بالعمر ٨٠ سنة أو ٨٥ سنة فما فوق.

والمعروف أن توزيع السكان إلى فئات عمرية حسب العمر والجنس يسمى بالتركيب السكاني (Structure of the Population) فعلى سبيل المثال الفئة العمرية ٢٥-٢٩ للإناث هي فئة عمرية وجنسية، وإن الفئة ٣٠-٣٤ هي فئة عمرية دون تحديد للجنس، وفي النهاية فإن الذكور والإناث هي الدالة على الفئة العمرية، وإن الأعداد في كل عمر أو في كل مجموعة عمرية تعتمد على ما يلي:

أ - أعداد الولادات في الجيل أو الأجيال التي أتت منها.
ب - تأثير الوفيات على الجيل أو تلك الأجيال.
جـ - حجم الهجرة في الأوقات والأعمار المختلفة للمهاجرين.

وعلى كل حال فإن أبسط الطرق لدراسة التركيب السكاني، حسب العمر والجنس هي رسم الهرم السكاني، حيث إنه وسيلة جيدة وضرورية لعملية التحليل السكاني لأنه يلخص الماضي الديموغرافي للشعب ويحكم إلى حد ما على الاتجاه المستقبلي للسكان.
كما يمكن أن نتبين من الهرم السكاني مدى فتوة الشعب أو شيخوخته. وهناك خمسة أشكال مشهورة للهرم السكاني تحدد حالة الشعب السكانية في إحدى الحالات السكانية الآتية:

١- معدل الوفيات والولادات في الشعب مرتفع جداً.
٢- معدل الولادات مرتفع جدا مع انخفاض في معدل الوفيات.

٣- انخفاض معدل الولادات يصاحبه معدل منخفض في الوفيات.
٤- تزايد انخفاض معدل الولادات مع محافظة معدل الوفيات على حالة من الانخفاض.
٥- ميل معدل الولادات إلى الارتفاع بعد أن كان منخفضاً مع محافظة معدل الوفيات على حالة من الانخفاض.

● المخطط التربوي يصنع التوقعات السكانية:

من المعروف أن المخطط التربوي غير مطلوب منه أن يقوم بإجراء الإحصاءات السكانية، ولكنه مستهلك للبيانات الإحصائية السكانية لأغراض التخطيط التربوي، كما أنه غير مطلوب منه أن يعد التنبؤات والإسقاطات السكانية، ولكن المخطط التربوي عندما يجد نفسه وجهاً لوجه أمام نقص البيانات السكانية أو عدم دقتها فإنه يجد نفسه وفي أغلب الأحيان مسؤولاً إما عن القيام بتدقيق المتوفر منها لتصحيح مواطن الزلل فيها، أو عمل إسقاطات (أو تنبؤات) سكانية كي يعتمدها في عملية التخطيط، والمعروف أن التنبؤ بحجم السكان للسنين المقبلة يمكن أن يتم بعدة طرق، قسم من هذه الطرق يمكن الاعتماد عليها أكثر من غيرها، أما نوعية الطريق المستعملة فتعتمد أساساً على نوعية المعلومات والبيانات الإحصائية المتاحة في البلد المعني.

● طرق التنبؤ بالسكان:

يمكن تقسيم طرق التنبؤ بالسكان إلى قسمين أساسيين، هما:
١- الطرق التقريبية وهي كثيرة ومنها ما يلي:
أ - الطريقة المعتمدة للزيادة الحسابية.
ب - الطريقة المعتمدة لتزايد المتوالية الهندسية.

ويقدم المؤلف أمثلة محلولة للتنبؤ بعدد السكان بكل طريقة من الطريقتين، كما يقدم بأسلوب واضح ومركز طريقة معالجة البيانات السكانية المستمدة من الطرق التقريبية لغرض الاستفادة منها في التخطيط التربوي.

٢- الطريقة التي تعتمد جداول الحياة للأمم المتحدة وهي طريقة أدق من الطرق التقربية ويمكن للمخطط التربوي من أجل الحصول على تنبؤات أو إسقاطات سكانية، أكثر دقة من الطرق التقريبية السابقة يجب الاعتماد على عناصر التحليل السكاني المتمثلة بعنصر الوفاة وعنصر الخصوبة وعنصر الهجرة. إذ أن معرفة العنصرين الأولين يسهلان وإلى حد بعيد استعمال النشرات والكتيبات وجداول الحياة الصادرة عن الأمم المتحدة.

لقد وفرت الأمم المتحدة بعض النشرات والكتيبات عن طرق تصميم وإدارة الإحصاءات السكانية وطرق تبويب وجدولة المعلومات وتحليل النتائج.

وتعطي هذه الكتيبات والمنشورات انتباها خاصا إلى كيفية التعامل مع المعلومات الإحصائية في الدول النامية وذلك بغرض زيادة الدقة بتصحيح المعلومات الناقصة عن الولادات والوفيات الناتجة عن المعلومات المتحيزة أو غير الدقيقة وإن معرفة مجمل السكان حسب الجنس والعمر والتغييرات الدقيقة التي تطرأ على عنصر الخصوبة تمكن المخطط التربوي من استعمال نماذج جداول الحياة للأمم المتحدة وذلك لعمل إسقاطات سكانية للمستقبل. إن جدول الحياة يمثل معدل البقاء على الحياة (Survival Ratio) عند الولادة وللفئات العمرية المختلفة، أي أنه يحتوي على معدلات البقاء على الحياة عند الولادة وللفئات العمرية من (صفر ـ ٤ وحتى الفئة العمرية ٨٠+ ثمانون فما فوق). لقد اشتقت جداول الحياة للمعلومات الحيوية من عينة تمثل الأقطار المتقدمة والنامية على حد سواء، ولذلك فإن هذه الجداول ستنطبق وإلى حد بعيد على الأقطار التي ستطبق فيها. لقد قسمت المعلومات المستخلصة عن توقعات الحياة إلى ٢٤ مستوى تنحصر بين مستوى صفر و ١١٥ (ص ٢٤-٢٧). ثم يقدم المؤلف طريقة استعمال المخطط التربوي لجداول الحياة (ص ٢٧-٣١) لاستخراج المعلومات والبيانات السكانية الكافية ليبني عليها خططه التربوية وتنبؤاته (إسقاطاته) المستقبلية. وقصارى القول، فالكتاب يقدم للقراء والمهتمين من مخططين تربويين وغيرهم كل ما يحتاجونه من أساس نظري وأمثلة تطبيقية وأخرى توضيحية للتعامل مع البيانات السكانية لبناء الخطط التربوية والاسقاطات والتنبؤات المستقبلية، وهذا كله يجعل الكتاب على قلة عدد صفحاته كتاباً جديراً بالاطلاع والاقتناء من كل المعنيين والقراء، ويجعل عملية إعداد الكتاب ونشره لفتة تربوية وعلمية طيبة تحسب لصالح مكتب التربية العربي لدول الخليج بالرياض، لأن الإيعاز إلى مؤلف متخصص بإعداد مثل هذا الكتاب ثم القيام على نشره بحلته القشيبة، يعتبر إنجازاً ثقافياً وتربوياً بارزاً، ولكن الأمر الذي يجب أن يبقى في الذهن هو أن هذا الكتاب لا يطمح أن يفعل أكثر من أن يفتح الأبواب لقاعات عالم أساليب وطرق معالجة وتحليل البيانات السكانية لأغراض التخطيط التربوي، ويقدم دليلاً للسير في بعض ممراته الرئيسية، وهو يترك ساحاته العلمية الدقيقة المتخصصة لكتب أخرى أكثر تقدماً وتخصصاً... والله من وراء القصد.

مراجعة: عيسى حسن الجراجرة
مستشار وزير الثقافة ـ الأردن

عبدالمنعم تليمة، مقدمة في نظرية الأدب، دار العودة، بيروت، ١٩٨٣، ٢٣٩ صفحة.

تحاول بعض الدراسات النقدية الحديثة للآداب أن تصل بينه وبين المنهج العلمي ذي الأصول الاجتماعية والتاريخية، إيماناً منها بأن هذا المنهج بموضوعيته قادر على تقييم العمل الأدبي تقييماً سليماً، مع رصد حقيقي لمضامينه الاجتماعية والإنسانية. من هنا راحت هذه الدراسات النقدية تستبعد كل النظريات المثالية التي تقلل من شأن العلاقة الجدلية بين العمل الفني والواقع الاجتماعي، بل إنها رأت في هذه النظريات محاولة لتزييف هذا الواقع ومباركة ما يسوده من علاقات اجتماعية قائمة على القهر الاجتماعي، والاستلاب الروحي. ومن خلال تتبعهم للتاريخ الإنساني منذ أقدم الأزمان، تأكد لأصحاب هذا المنهج العلمي أن الداعين إلى تطبيق المنهج المثالي على الفنون الإنسانية، ومن بينها فن الأدب، همهم تكريس أوضاع طبقية شاذة، تبيح الاستغلال والعبث بالقيم الإنسانية. ومن أجل هذا تراهم حريصين على أن تخدم فنون عصرهم النمط السائد للعلاقات الاجتماعية، وهو نمط تنتفي في ظله العدالة، ويحل محلها الظلم وتغريب الإنسان عن واقعه. ومن بين الدراسات العلمية المعاصرة التي حاولت تفسير مصدر الأدب ورصد قوانين تطوره، دراسة صدرت في كتاب عن دار العودة ببيروت عام ١٩٨٣، بعنوان:
«مقدمة في نظرية الأدب» للدكتور عبدالمنعم تليمة، أستاذ الأدب الحديث في كلية الآداب بجامعة القاهرة... في المقدمة يشير المؤلف إلى أن محاولته العلمية هذه تطمح في الوصول إلى تحديد ماهية الأدب، ومهمته، وطبيعة أداته، وهو تحديد يهتدي بأصول المنهج العلمي، ويبتعد عن النظرة التأملية التقليدية. التي يتبناها أصحاب النهج المثالي في تفسير الظواهر الثقافية.

يقع هذا الكتاب في بابين، يشتمل الباب الواحد على ثلاثة فصول. يحدثنا المؤلف في الفصول الثلاثة الأولى عن التجريب والتجريد، والاغتراب عن الطبيعة، ثم الاغتراب عن المجتمع. في البداية، يذكر أن فهم طبيعة الفن عامة، ونوعية كل فن على حدة خاصة يقتضي قبل كل شيء دراسة أدوات الفنون من ناحية صلتها بالعمل. ولما كانت اللغة هي أداة الأدب في تعامله مع عالمه، كان من الضروري تتبع بعدها الفني بسياقه التاريخي والاجتماعي، وهو بعد فرضته ظروف التطور الحضاري للإنسانية، فبعد أن كانت اللغة تقتصر على وظيفتي الإعلام والإخبار انتقلت - باغتناء الخبرة البشرية - إلى الوفاء أيضاً «بوظيفتي التصوير والصياغة»، أي أنها تحررت من الكثافة المادية الغليظة لتحقق الرهافة الروحية الشفيفة.

أما موضوع الاغتراب، فقد عالجه المؤلف من ناحيتين: الأولى، تتعلق بعلاقة الانسان البدائي بعالمه، وهي علاقة أسطورية في كثير من الأحيان، توسلت بالفن لتحقيق أهداف واقعية، عجزت الخبرة عن تحقيقها علمياً. والثانية، تتعلق باغترابه في المجتمع، وهو اغتراب أوجده الواقع الطبقي وتقسيم العمل، وانقسام الجماعة. لقد حاول الإنسان البدائي أن يسيطر على واقعه بإنشاء «مثال ذهني» لهذه السيطرة، غير منفصل عن خبرته العملية. ونظراً لبساطة حياته الأولى، وتخلف خبرته التكنيكية، فقد اعتمد «الطقس السحري» أسلوباً من أساليب العمل، هدفه إخضاع ما يصعب إخضاعه بأدوات العمل الفعلية.

من هنا نستطيع أن نقول، إن علاقة هذا الانسان بعالمه الطبيعي والاجتماعي في تلك العصور البدائية، كانت علاقة أسطورية قائمة على نسق الواقع التجريبي والاجتماعي، بمعنى أنها كانت تعمل بصورة أو بأخرى على تماسك الجماعة في مواجهتها لقوى الطبيعة. ومن بين الفنون التي كانت تحكم هذه العلاقة، يبرز فن الكلمة التي لم تكن أداة صياغة فحسب، بل كانت إلى جانب ذلك إبداعاً اجتماعياً، أتاح للإنسان التفكير بالرموز، بما يتلاءم وخبرته وإمكاناته. وقد ظل هذا الفن في تلك المرحلة من مراحل الحياة الإنسانية مرتبطاً بالخبرة والأهداف العملية، مستوعباً هموم الجماعة وطموحاتها.

ومع نهاية المجتمع البدائي، ونشوء المجتمع الطبقي، تراجعت النظرة المثالية السحرية القديمة التي أكدت الطبيعة الإنسانية والاجتماعية للإنسان، وبرزت إلى السطح فلسفات نظرية بعضها تبرّر التناقضات الاجتماعية السائدة في عصرها، وبعضها الآخر همها كشف جذور الاغتراب الإنساني، وصولاً إلى الحد منه على الأقل.

وفي ضوء ما سبق، نستطيع أن نقول إن المؤلف وهو يميز بين نوعين من الاغتراب، قد لاحظ أن الفن البدائي بوجه عام، كان وسيلة لتوكيد طبيعة الإنسان الاجتماعية في مواجهة الطبيعة، في حين برز المضمون الطبقي كأساس في تطور الفن، منذ قيام المجتمعات الطبقية.

وإذا كانت الفنون الإنسانية ـ والأدب واحد منها ـ تتأثر بالأنظمة الاجتماعية المختلفة، فإنها في المراحل الأولى من حياة أي نظام تبرز قيماً وأخلاقيات توهم «بأن المجتمع متجه إلى إعادة وحدته المفقودة»، وهذا ما فطن إليه المؤلف حين راح يتتبع بعض النماذج الأخلاقية التي حرصت الأطوار الأولى للأنظمة الاجتماعية على إبرازها. ففي الطور الأول المتقدم للنظام العبودي يلقانا نموذج (البطل العملاق) الذي أكد حضور الإنسان في مواجهة القوى الطبيعية وغيرها من القوى الإنسانية.

وفي الطور الأول المتقدم للنظام الإقطاعي، يتألق نموذج (البطل الأخلاقي) الذي يجسد في سلوكه المثل الأخلاقي الأعلى للحضارة الدينية ذات الطابع الإنساني المتقدم. أما الطور الأول للنظام الرأسمالي فيمجد (البطل الحر) الذي يعلي من شأن كرامة الفرد وحريته.

ولكن هذه النماذج سرعان ما تتراجع حين تحتدم التناقضات في صميم النظام الاجتماعي إثر انتهاء الدور التقدمي للطبقة المسيطرة.

وحين يدلل المؤلف على صحة ما يقول، يستشهد بأبطال مآسي شكسبير وملاهيه التي احتلفت بالإنسان المتحرر من تقاليد الإقطاع ،والمستوعب لثراء العالم الإنساني، ثم يتناول الجانب الأدبي في تراث «جوته»، الذي عاش في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والثلث الأول من القرن التاسع عشر، فيتضح له أن الإنسان عند جوته، بالرغم من هزيمته يظل مصراً على تحقيق الانتصار.

إن مثل هذه النماذج الأدبية التي اشتمل عليها أدب شكسبير وجوته قد «صاغت مثال البرجوازي إبان فتوة طبقته وطموحها الإنساني»، كما أنها اكتشفت في الإنسان فرصة اعتداده بذاته قبل أن تصبح الذات فردية مريضة، في أدب الفترات التالية.

أما الباب الثاني من هذا الكتاب، فيتناول موضوعات ثلاثة، هي: قوانين التطور الأدبي فالأنواع الأدبية، وأخيراً المدارس الأدبية. فيما يتعلق بالموضوع الأول، يرى المؤلف أن قوانين تطور الفن الأدبي تعمل وفق قوانين الوجود الاجتماعي، إلا أنها مع ذلك تعير الخصوصية الذاتية للفن اهتماماً خاصاً، إيماناً منها بأن هذه الخصوصية ضرورية لاكتمال العمل الفني.

وبعد أن يستعرض المؤلف مناهج البحث وطرائق التفكير لدى بعض الفلاسفة والمفكرين الذين تمردوا على الأفكار الكلاسيكية القائمة على المطلق والسكون والثبات، كهيجل الذي أقام منهجه الموضوعي على الجدل، في حين غلبت على أفكاره النزعة المثالية، يقف عند أصحاب المادية التاريخية الذين جعلوا الوجود سابقاً على الوعي، والكفر انعكاساً للواقع، وهنا يبدو لنا تعاطف المؤلف مع أصحاب هذا المنهج العلمي، بالرغم من أنه لم ينكر على الثقافة وهي تصوغ الحقائق الأساسية للوجود الاجتماعي استقلالها النسبي عن هذا الوجود، إذ أن لهاملامح ذاتية وعناصر فردية.. من الصعب إسقاطها.. وهذا يعني أن ذاتية الفنان لها وزنها في إطار المادية التاريخية، شريطة ألا نستخرج من هذه الذاتية - على حد قول المؤلف - تحمساً رومانطيقياً فائق الحد، يتجاهل الشروط الاجتماعية والظروف التاريخية.

وإذا كان المنهج الجدلي الذي أرسى القوانين العامة لتطور المجتمعات لم يغب عن ذهب بعض دعاة المثالية، فإنه لم يغد أداة للفكر العلمي إلا حين أكد أن الوجود الاجتماعي هو

الذي يحدد وعي المجتمعات، وأن العلاقة بين الاثنين قائمة على التأثير والتأثر المتبادلين. من هنا يتضح لنا أن النشاط الفني في أي مجتمع ليس معزولاً عن الواقع الاجتماعي، فهو الأكثر حساً في تطوره، يهب مضامينه الخصوبة والفاعلية. ولئن كان هذا الواقع يتطور نحو الأفضل بحكم القوانين العلمية التي تفسره، فإن تغير نموذج الواقع في الفن لا يعني تقدماً بالضرورة، والدليل على ذلك أن كثيراً من الخوالد الفنية القديمة تمتلك نفس الدلالة الإنسانية العامة التي تمتلكها الآثار الإبداعية الحديثة: ذات المضمون الإنساني المشرق، في حين تخلو كثير من الآثار الفنية المعقدة التي أنتجها أصحابها في العصر الحديث من أي مغزى إنساني.

يحدثنا المؤلف بعد ذلك عن تطور الأنواع الأدبية، فيذكر أن كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع تجسد علاقتها الجمالية بالعالم في أنواع أدبية بعينها تلائم طبيعة النظام الاجتماعي. من ناحية أخرى، فإن القيم والمثل العليا الجمالية والفكرية هي التي تحدد الفنون السائدة في مرحلة ما من مراحل التطور الاجتماعي، حتى إذا ما انقضت هذه المرحلة ظل كل إبداع فني احتفل بأشواق الانسان وطموحاته المشروعة محتفظاً بأصالته، وقيمته الجمالية.

وحتى يدرس الكاتب الأنواع الأدبية في ضوء المنهج العلمي الذي يؤمن به، فقد تطرق إلى موقف الفكر المثالي منها، فرأى أن فريقاً من فلاسفة هذا الفكر قد حاول أن ينقل نظرية التطور العضوي إلى مجال الفن، غير عابىء بخصوصية الظاهرة الفنية والأدبية، بينما جعل فريق آخر من النشاط الفني ظاهرة تسيرها قوانينها الذاتية. فالأدب في رأي أصحاب هذا الإتجاه فن لغوي تحكمه وتؤثر في صياغته اللغة نفسها، ولكن هذه اللغة ـ كما يرى أصحاب الفكر العلمي ـ تفقد قدرتها على العطاء إذا ما عزلت عن سياقها التاريخي والاجتماعي، فليست الأنساق والتراكيب اللغوية قادرة وحدها على اكتشاف علاقة الظاهرة الأدبية بغيرها من الظواهر الثقافية والاجتماعية. هناك وضع تاريخي اجتماعي تنشأ في ظله الأنواع الأدبية، ومن خلاله تستطيع أن تعكس علاقة الإنسان بعالمه الطبيعي والاجتماعي.

أخيراً، يلقانا آخر الكتاب، وفيه يتناول المؤلف المدارس الأدبية التي تنشأ «استجابة لحاجات جمالية، في واقع تاريخي اجتماعي محدد». وهنا نراه يتطرق إلى هذه المدارس من جهة الفكر الأدبي وصلة هذا الفكر بالأصول الاجتماعية. ولما كان الفكر الأدبي يتحدد منهجياً بواحد من المنهجين الأساسيين، وهما: المنهج المثالي والمنهج العلمي، فقد كان طبيعياً أن تنحو بعض هذه المدارس منحى مثالياً، كالمدرسة الكلاسيكية التي تعتمد على نظرية المحاكاة، والرومانسية التي تعتمد على نظرية التعبير، وأخيراً المدرسة الواقعية التي تستند إلى نظرية الانعكاس المتأثر العلمي، ومن الأهمية هنا أن نشير إلى أن الموقف الكلاسيكي يركز على المطلق في القيمة، والصورية في العلاقة، في حين يركز الموقف الرومانسي المرتبط بالطبقة البرجوازية على الفردية

والذاتية، أي أنه غير معني بإدراك تناقضات المجتمع، وعلاقة الفرد بمجتمعه. ومع ذلك فقد توصل بعض أصحاب هذا الموقف إلى استيعاب النظرة الجدلية بمحتواها المثالي.

أما أصحاب المذهب الواقعي في الفن، فقد اهتموا بالحقيقة الموضوعية التي تكسبها الصياغة قدرة على تجاوز المعطيات الخارجية المباشرة، فتبدو الصورة الفنية وقد تحررت من «الميكانيكية والفوتوغرافية في علاقة الفن بالواقع»، وغدت أقدر على ضبط علاقة الذات بالموضوع.

وهكذا، فإن كتاب ـ مقدمة في نظرية الأدب للدكتور عبدالمنعم تليمة ـ يعد محاولة علمية جادة في تفسير الظاهرة الأدبية، في ضوء الأصول الفلسفية للفكر العلمي. ومن الحق هنا أن يقال، إن المؤلف بالرغم من التزامه المنهج العلمي في دراسته هذه، فإنه لم يغال في هذا الالتزام، أو يقلل من شأن ذاتية الأديب في عملية الإبداع الأدبي.

مراجعة: يوسف محمود
مراسل هيئة الاذاعة البريطانية ـ الكويت

أحمد صدقي الدجاني، فكر وفعل، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٥، ٢٢٣ صفحة.

تكتسب بعض الكتب أهميتها ليس فقط من طبيعة الموضوعات التي تتناولها وإنما كذلك لنوعية كتابها ومواقعهم. ويقف مؤلفنا الدكتور/ أحمد صدقي الدجاني بين أولئك الذين جمعوا بين رسالة الفكر وخاضوا معترك الحياة العامة على أصعدة مختلفة. فهو أستاذ جامعي وممارس للعمل السياسي ومشارك نشط في حركة البعث الثقافي في المحيط العربي منذ ربع قرن تقريبا. وفي كتاب يقع في ٢٢٣صفحة من القطع المتوسط يتجول المؤلف في عدد من القضايا التي تمس الحياة العربية بعمق باحثاً ومفكراً، وهو في ذلك يتعامل مع بعض القضايا فيفيها حقها من الدرس، ويناقش قضايا أخرى ويفتح بآرائه، المستندة إلى تجربة فكرية وعملية زخمة الأفاق أمام مزيد من المتابعة.

ويبدأ المؤلف بتحديد موقفه من العلاقة بين الفكر والفعل، ومن الواضح أنه يوازن بينهما ولعل هذا ما دعاه إلى القول في مقدمة الكتاب: «. . . اخترت عنوان فكر وفعل لهذا الكتاب لأنه يبحث في الفكر والفعل ويربط بينهما، وهو يستهدف إنزال الفكر منزلته اللائقة به وإعطاء الفعل حقه» ص ٧.

ينقسم الكتاب إلى قسمين متساويين من حيث الحجم تقريباً. يحمل القسم الأول عنوان «في الفكر السياسي العربي» ويتضمن مجموعة من مقالات يتناول فيها المؤلف عدداً من القضايا التي ينشغل بها الفكر ورجال الثقافة في العالم العربي. من بينها مقال عن قضية «الانتماء والهوية»، وثان عن «التخلف والانبعاث الحضاري»، وثالث يتساءل فيه المؤلف عن «أهدافنا المشتركة كعرب»، و رابع يتحدث عن «أهمية عامل الزمن»، وثمة مقال آخر يتعرض فيه المؤلف «للغة السياسة العربية» وفي المقال الأخير يثير المؤلف «خواطر أولية عن انتقال السلطة».

أما القسم الثاني فهو يضم ثلاثة «بحوث» ألقاها المؤلف في مناسبات مختلفة. يتحدث البحث الأول عن الثقافة العربية المعاصرة (ص ١١١-١٣١). ويتناول البحث الثاني «تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث» (ص ١٣٢-١٧٦). أما البحث الذي يختتم الكتاب فيدور حول «الفكر الغربي والتغير في المجتمع العربي».

ومعظم القضايا التي يثيرها المؤلف هي مما يمكن تصنيفه تحت «قضايا من الوزن الثقيل»، انشغل بها الفكر والعمل العربي طوال ـ ما يسميه المؤلف ـ عصر النهضة العربية الحديثة منذ أوائل القرن التاسع عشر، والتي من شأن التصدي لها والاستجابة لتحدياتها خلاص الانسان العربي والتفاته إلى المستقبل على قاعدة من الرؤية الواضحة. ومن هذه القضايا قضية «الهوية» التي يعني بها المؤلف في مواضع متباينة من الكتاب وهو يساهم في محاولة حل الاشكال القائم من خلال طرحه لفكرة «الدوائر» التي ينتمي إليها العرب وهي عنده الدائرة القطرية والدائرة القومية والدائرة الحضارية ودائرة الإنسانية جمعاء. وهكذا يرى المؤلف أنه. . . «. . . ينسب الواحد منا إلى هذه الدوائر الأربع، فهو فلسطيني أو كويتي أو مصري أو مغربي. . . وهو عربي في جميع هذه الأقطار. . . وهو مسلم أو نصراني ابن الحضارة العربية الاسلامية، وهو إنسان أممي عالمي ابن الانسانية جمعاء. . .» ص ٣٥. «كان غير المسلمين من العرب هم أبناء الحضارة العربية الاسلامية وما التناقض القائم بين هذه الدوائر عند المؤلف». . . «إلا تناقض مصطنع بفعل التغير المتسارع في عالمنا المعاصر وبفعل تغير الخريطة السياسية وقيام الدولة العربية الحديثة بمفهوم الدولة الحديث والسيادة» ص ٣٦. ويطمئن المؤلف إلى أن حدة التعارض بفعل هذه القضية بدأت تضعف (ص ١٢٢) ورغم

روح التفاؤل هذه فإن المرء لا يستكين إليها في ضوء المحاولات المضادة التي تطل برأسها بين الحين والآخر بفعل عناصر خارجية (إسرائيل مثلا) وأخرى داخلية مستلبة اللباب والنموذج اللبناني ماثل للأذهان ولذلك فإن مزيد من المتابعة والإيضاح لنظرية الدوائر هذه ـ إذا جازت التسمية ـ هو مطلب مشروع.

ويتساءل المؤلف مثل كل أبناء الأمة ومثقفيها «هل نحن في مرحلة تخلف أم انبعاث حضاري؟. . . وما هو الطور الحضاري الذي تعيشه أمتنا العربية؟. . . وكيف يبدو الخط البياني للحركة العربية خلال فترة زمنية معينة؟» (ص ٤٠ـ٤١). وهو لا يتركنا في حيرة من موقفه وبروح التفاؤل التي يعكسها الكتاب برمته، وبأسلوب علمي يحدد إجابته، فطبقاً لمقاييس التقدم التي وضعهامؤرخون لهم مكانتهم في الدراسات الحضارية مثل ابن خلدون وشبنجلر وتوينبي، يرى أن الأمة تعيش طور انبعاث حضاري في خط بياني «. . صاعد في مجمله وإن بدت فيه ذبذبات صعود ونزول» ص ٤٤. ولا ينسى المؤلف ميدانه الرئيسي فيستدرك بأن «. . سلامة هذا المفهوم ستكون في ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، وهو متفائل كذلك نحو قدرات الإنسان العربي إذا أحسن توظيف عنصر الزمن ص ٤٥.

ويبدو أن تسلط فكرة «عامل الزمن» جعلت المؤلف يفرد لها مقالاً مستقلاً (ص ٦٥ـ٧٣) يتساءل فيه «هل يعمل الزمن ضدنا نحن العرب في قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي أم يعمل معنا ولصالحنا؟». ولا شك أن تساؤلاً بهذا الحجم يلقي تبعة على المؤلف مثلما القاريء. وبعد أن يدلل المؤلف على أن عامل الزمن مطروح للتساؤل على الجانب الآخر (الاسرائيلي بالتحديد) يرى أن. . . «. . وقفة التفكير ضرورية لتكوين مفهوم صحيح عن الزمن، وهي تصل بنا إلى أن الزمان والمكان عنصران يتفاعل معهما الإنسان في جو من القيم وهما بدون هذا التفاعل عنصران حياديان ص ٧٢. . . ورغم أن كثيراً من المتابعين للصراع قد أثاروا هذه الفكرة إلا أن استيضاحها من قبل المؤلف يضيف إلى أهميتها لكونه مشاركاً في العمل الخاص بقضية فلسطين فلا نغالي إذا اعتبرنا هذا المقال رسالة موجهة إلى المتشائمين في مستقبل الصراع.

وفي مقال «مصطلحات ومباديء غربية» يناوش المؤلف قضية استخدام المفاهيم في المحيط العربي بمعانيها الغربية وهي في مجموعها مفاهيم في ظاهرها خيرة وفي باطنها تحمل رائحة «التسميم السياسي» وإن لم يذكر المؤلف ذلك. يتوقف المقال عند مصطلح الإرهاب. . «فنجده يستخدم لوصف أية مقاومة مسلحة للعدوان الغاشم الذي يقوم به المستعمر الغربي» ص ٩٠. ويقف أمام مصطلح «التفاوض» فيجد الفكر الغربي «يستخدمه بديلاً للمقاومة المسلحة التي يسميها إرهاباً»!! ويبرز مصطلح «السياسة المتوازنة» في الممارسة الغربية التي

تساوي بين المعتدي والمعتدى عليه، أما مصطلح قوى التطرف فيقصد به لديهم «من يمارسون حقهم في مقاومة العدوان بالكفاح المسلح»، ومن الواضح أن المؤلف استفاد من خبرته الطويلة في تعامله مع الجانب الغربي من خلال موقعه في الفريق العربي للحوار العربي الأوروبي طوال عشر سنوات. وهي فترة كافية لكي يكوّن خلفية ناضجة عن الاقتراب الغربي من المنطقة العربية وغيرها. والغرب عند المؤلف، ونشاركه الرأي، ينحث تعبيراته بجهد «ليلف ويدور، والفكر الغربي يقيس بمقياسين ويكيل بكيلين» ص ٩٣. وهذا القول الجامع يجعلنا نشك كثيراً في أن الغرب قد ألقى عن عينيه نظراته الاستعلائية تجاه الآخرين.

ويقع مقال «خواطر أولية حول انتقال السلطة» في ختام القسم الأول وهو يمس موضوع انتقال السلطة دون أن يستفيض فيه. ويفتح بذلك الحديث حول قضية تخص الحياة السياسية العربية فيتحدث عن ثلاثة جوانب سياسية تحتاج لمزيد من الدرس. الجانب الأول هو الحاجة إلى الرئاسة في المجتمع الانساني، والجانب الثاني هو مدة الرئاسة واستمرارها (ص ١٠٧). والجانب الثالث هو انتقال السلطة، وتبرز الحاجة إلى إغناء هذه الأبعاد، إذا أخذنا في الاعتبار كيف أن المنطقة العربية تعاني الكثير من جراء عدم الاستقرار إلى أمثل أسلوب لانتقال السلطة حيث ظل الأمر هنا بطريقين يتراوحان خلال العقود الأخيرة بين المنية والعنف وندر أن يتم الأمر بأسلوب مغاير مأمون.

يبدأ القسم الثاني ببحث موضوعه «الثقافة العربية المعاصرة» كان المؤلف قد ألقاه في ندورة الحوار العربي الشمالي في استكهولم ـ اكتوبر ١٩٨٣.

وفيه يعرف الثقافة بأنها «مجموع عناصر الحياة وأشكالها ومظاهرها في مجتمع من المجتمعات، وهي جماع الحياة في هذا المجتمع». ويرى أن الثقافة وثيقة الصلة بالحضارة (ص ١١١). ولا يتوقف البحث طويلاً عند التعريف ويلج إلى صلب الموضوع... «فحين نتحدث عن الثقافة العربية المعاصرة فإننا نرمي إلى التعرف على روح المجتمع العربي» (ص ١١٢).

ومن المعروف أن مفهومي الثقافة والحضارة وما بينهما من تقاطعات قد استهلكا جهداً عند علماء الاجتماع ودارسي الحضارة. وهذا ما دعا البعض إلى القول بأنه لا داعي لأن تنقل الاضطراب الذي صادفته الكلمتان الافرنجيتان إلى لغتنا العربية وإن واجبنا أن تكتفي بكلمة حضارة كترجمة للكلمتين (Civilization, Culture) بينما رأى نفر آخر أن ثمة اختلافاً بين المفهومين فالحضارة وتراثها أشياء نرثها وتنتقل لوجداننا لا شعورياً في الأغلب أما الثقافة فمن صنعنا وهي تبرز اختلافنا كأفراد.

والتعرف على روح المجتمع العربي يقتضي أن نتعرف على العناصر التي تفعل فعلها في

تكوين هذه الثقافة (ص ١١٢). وهي عند المؤلف عنصر المكان (جغرافية العالم العربي وبيئاته)، وعنصر الانسان (بلغته العربية وحضارته العربية الاسلامية) وعنصر الزمان (فالأمة العربية قديمة العهد بالحضارة). ويصف البحث المرحلة التي تعيشها الأمة بأنها «مرحلة انبعاث حضاري». وهذا الانبعاث عبّر عن نفسه في محاولات «اصلاح وإحياء وتجديد» (ص ١١٥). وفي حركات الاصلاح يضرب لذلك أمثلة بالحركة الوهابية والحركة السنوسية. وقد اصطدمت الأمة في مسارها الانبعاثي بكافة أشكال الاستعمار الغربي كأحد إفرازات الحضارة الغربية. وهكذا حدث التفاعل بين الحضارتين في مناخ غير حيادي. وتمخض عن هذا التفاعل ثلاثة «اتجاهات في المجتمع العربي المتأثرة» فهناك موقف الرفض المطلق لكل ما يأتي من الخارج (الغرب أساساً)، وهناك موقف القبول المطلق وبينهما موقف الاستجابة الفاعلة لتحقيق النهضة (ص ١١٧). ونفهم من سياق البحث أن المؤلف يسمي أصحاب التيار الأول «بالانكماشيين» وأصحاب التيار الثاني «المنبهرين أو الانغماسيين»، بينما يتحمس لأصحاب التيار الثالث ويرى أن جل المثقفين العرب قد انتهجوه. والثقافة العربية بناء على هذا الفهم «أمامها مسئوليات تستطيع أن تنهض بها وأن تمد الحضارة الحديثة بعناصر كونت الحضارة العربية الاسلامية وبخاصة بعنصر الأخلاق، كما تستطيع أن تقوم بدور الثقافة الواصلة بحكم توسط الوطن العربي» (ص ١٣٠).

وفي ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي التي عقدت بقبرص في نوفمبر ١٩٨٣ ألقى المؤلف بحثه حول «تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث». ويتحسب المؤلف لأهمية الموضوع وعمقه فيعمد إلى «تتبع المجرى العريض لهذا التطور..» (ص ١٣٢). ويغطي في هذا التتبع فترة القرنين الأخيرين والتي شهدت أساساً عصر الاستعمار الغربي والتحرر العربي. كما شهدت طور الانبعاث الحضاري العربي (بالمعنى الذي حدده البحث السابق). ويثبت المؤلف في ملاحظات أولية أن ثمة كتباً (تراثية) عالجت الموضوع تحت قضية الشورى واشتهر في ذلك ما كتبه الماوردي وابن تيمية وابن الجوزية وابن خلدون.

كما يلاحظ أن مفهوم الديمقراطية تطور في الغرب أيضاً خلال فترة البحث ضمن الديمقراطية «الليبرالية» إلى الديمقراطية الاجتماعية إلى الديمقراطيات الشعبية الاشتراكية (ص ١٤٠). وكان طبيعياً أن يتأثر العرب بهذه التطورات وهم في معترك التفاعل مع الفكر الغربي.

يتتبع البحث الانشغال بالقضية عبر ثلاث مراحل تاريخية أولاها مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وثانيها مرحلة ما بين الحربين، وثالثها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعمل المؤلف على تغطية التطورات التي لحقت بمفاهيم الديمقراطية على صعيد الفكر والممارسة.

قبل الحرب العالمية الأولى ينهض عدد من الرواد بقضية الشورى وتبرز أسماء رفاعة الطهطاوي الذي عرف بالفكرة دون ذكر المصطلح. وفي الجناح الغربي من الوطن العربي يبرز اسم خير الدين التونسي الذي بحث في جواز الاقتباس عن الغرب وتساءل «عن ماذا نقتبس وكيف نقتبس؟» (ص ١٤٤). وكان كالطهطاوي متمثلاً للتراث الأمر الذي مكنه من الجميع بين الأصالة والمعاصرة. وثمة أسماء أخرى معلومة لجمهرة المثقفين مثل الأفغاني والنديم والكواكبي ورشيد رضا من الذين ساروا على ذات الدرب.

وعلى صعيد الممارسة يبدو من المبالغة أن يشير المؤلف إلى أن تطلعات قوى الشعب للقضاء على الاستبداد قد تواكبت مع تدخلات الدول الأوروبية لتفرض سيطرتها (ص ١٥٩). إذ أن استيعاب «قوى الشعب» لتلك الوقائع كان محدوداً في تلك المرحلة إذا قورن بفكر الرواد بينما الحكام وأتباعهم كانوا في طغيانهم يعمهون.

وفي ما بين الحربين برزت قضية الشورى في كتابات المفكرين وفي أنظمة الحكم والحركة الدستورية وكذلك في التنظيمات السياسية والحركة الحزبية، كما بات مصطلح الديمقراطية شائعاً على هذه الأصعدة، ويستنتج من استقراء تجربة الديمقراطية في هذه المرحلة اختلاف الممارسة (الفعل) عن المبادىء المعلنة (الفكر).. وربما يصدق الاستنتاج حتى الوقت الراهن. وإن كانت مرحلة ما بين الحربين قد انتهت وقد انتقل «المفكرون من البحث في ضرورة الشورى والديمقراطية إلى البحث في كيفية ممارستها والتعرف على تجارب الغرب ونقدها» (ص ١٧١).

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تضطرم ردود الفعل الحادة على الديمقراطية الليبرالية وتنتشر ظاهرة الانقلابات العسكرية ويبرز دور المؤسسة العسكرية وفكرة التنظيم الواحد ويتابع أصحاب الاتجاه الاسلامي تناولهم لقضية الشورى والديمقراطية. وتميزت بعض الاتجاهات بالتطرف الشديد، وقد قويت الدعوة إلى التعددية التنظيمية وحقوق الانسان العربي، ويرى المؤلف أن التفاعل في هذه الأمور ما زال قائماً (ص ١٧٤). وفي خاتمة البحث تكمن ملاحظة هامة مؤداها لفت النظر إلى «النقص الواضح في الدراسات الميدانية التي تتناول مؤثرات المجتمع العربي من القاعدة إلى القمة للتعرف على كيف يتبلور القرار والاسلوب الأنسب للممارسة الشورية والديمقراطية» (ص ١٧٦).

يتقاطع البحث الثالث حول «الفكر الغربي والتغير في المجتمع العربي» في نقاط كثيرة مع البحثين السابقين، ولعل وجود هذه الأبحاث الثلاثة بين دفتي كتاب واحد مما يثريه ويلقي الضوء على فكر المؤلف. وهذا البحث الأخير يناسب الندوة التي ألقى بها وكانت حول «التراث وتحديات العصر» وقد عقدت بالقاهرة في سبتمبر ١٩٨٤.

استهل الباحث حديثه بأن عرف تقريبا ما يقصد بالفكر الغربي فهو «ينسب إلى المغرب» الذي «تتعدد تياراته وظواهره وتختلف ولكنها تقع جميعاً في مجراه» (ص ١٨٠). وينطوي تحت هذا التعريف كل من شرق وغرب أوروبا. ويجد مضمون هذا الفكر جذوره ـ لدى المؤلف ـ في عصر التنوير وسيطرة سلطان العقل. وقد تزامن هذا التطور العلمي الكبير على الصعيد المادي بظهور الفترة القومية في أوروبا. ويؤكد السياق على أن الفكرة القومية تم إساءة استخدامها لدى الكتاب اليمينيين بالغرب حيث «نفخوا في مشاعر الاستعلاء الأوروبية» (ص ١٨٨). ويبرر البحث كيف أن جانباً من الفكر الغربي أنكر على الآخرين مساهمتهم الحضارية «ولم يذكر مجهود المسلمين في التطور الفكري للعالم ولم يفطن البعض إلى ذلك إلا فيما بعد ومن بين الذين استدركوا هذا الأمر توينبي في دراسته للتاريخ.

لقد كان لقاء الشرق بالغرب عاصفا وقد عانى العرب وما زالوا يعانون من عنفوية الغرب واستعلائه. وحسنا فعل المؤلف حين انتصر برأيه لتيار الاستجابة الفاعلة حين تحدث عن تعدد الطرق والمناهج التي ترتبت على لقاء الشرق بالغرب وهو يحذر من استعارة النماذج الأجنبية ويرى ضرورة الانطلاق دوما «من فكرة الحضارة من الداخل مع الاستنارة بتجارب الآخرين».

وختاماً نشير إلى أن أهمية القضايا التي يرتادها الكتاب، خصوصاً وأن كثيراً منها يحمل أهمية مستقبلية على كيان المجتمع العربي مثل قضية الهوية والانتماء وقضية انتقال السلطة، هي مما يدعو الفكر العربي إلى مزيد من التأصيلات الفكرية حولها. الأمر الذي يثري المكتبة العربية من جهة، ويقطع الطريق على تأصيلات قد يقوم بها «الغير» من منطلق مصالح قد لا تتفق وتطلعات العرب وهي الأمور التي طالما حذرنا منها المؤلف.

مراجعة: محمد خالد الأزهري
معهد البحوث والدراسات العربية ـ القاهرة

حسين فوزي النجار، الدولة والحكم في الإسلام، سلسلة كتاب «دار الحرية» للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة (١٩٨٥)، ١٩٢ صفحة.

يحتوي الكتاب على مقدمة طويلة (٧-٣٣) يتلوها عرض الموضوع وفق عناوين رئيسية دون فصول أو أبواب كما يأتي:

الدولة في التاريخ ٣٥-٥٣، عالمية الدعوة الإسلامية ٥٥-٦٦، وكانت البداية ٦٧-٨٥، الدولة في الإسلام ٨٧-٩٨، نظرية الدولة في الإسلام ٩٩-١١٧، الدولة الإسلامية ١١٩-١٦٦، جوهر الحكم في الإسلام ١٦٧-١٨٨، ثم الخاتمة ١٨٩-١٩٢.

ويتعرض المؤلف في مؤلفه هذا إلى ما واجهه الإسلام منذ بعث الرسول هادياً إلى الحق ومبشراً بالخير ونذيراً للعالمين، وما حدث من تطورات لم يشهدها التاريخ قبل الإسلام ولا بعد الرسول وخلفائه الراشدين، وما تلا تلك الفترة على عهد الدولة الأموية من انقسامات وخلافات: سواء من خارج الدولة الإسلامية أو من داخلها، وما يكنه الغرب من الفرقة والانقسام والتعصب داخل البلاد العربية والإسلامية وما يسلكه ضدها من مسالك شتى، سواء كانت سياسية واقتصادية وثقافية.. الخ. بهدف بسط نفوذه وتحقيق مآربه حسب مطامعه المتنوعة.

وتناول بالنقد والتحليل بداية فكرة العلمانية ومعناها منذ ولدت فكرتها في أوروبا إلى أن انتقلت عدواها إلى البلاد العربية والإسلامية، وما يشوب الساحة من نداءات وأصوات حيث يرى وراء بعضها مرامي سياسية مبهمة بعيدة فات أوانها.

كما يختلف مع القائلين بأن الإسلام «دين ودولة» إذ يرى الصحيح أن الإسلام «دين ودنيا». وبالنسبة لتطبيق الشريعة الإسلامية ذكر أن الدعوة الإسلامية تقوم على العقل والنظر العقلي وبهذا تخلو من العنف والاكراه وتقوم على الاقناع والمسالمة، وأنه ليس هناك من يماري في تطبيق الشريعة الإسلامية إذ ينص دستور الدولة المصرية على ذلك وأيده الأقباط واحتذى به الغرب الأوروبي والأمريكي في إقراره لحقوق المرأة والزواج والطلاق والنفقة بما تدعي بقوانين الأحوال الشخصية.

وبالنسبة للحدود والعقوبات أوضح المؤلف أن الشريعة الاسلامية ليست حدوداً وعقوبات ولكنها نظام إنساني متكامل لاقامة مجتمع يوفر الحياة ويعلي من كرامة الانسان، وتقوم عليه حكومة تنبثق من إرادة المواطنين جميعاً ترعى حقوق الناس وتقيم العدل وتحقق

المساواة وأن آخر ما يطبق شريعة الإسلام هو الحدود والعقوبات فاذا سبقت الحدود والعقوبات إقامة الحكم الديمقراطي العادل غدت سيفاً مصلتاً على رؤوس الناس.

وفي نهاية المقدمة يبرز الهدف من كتاب المؤلف وهو شرح وتوضيح للفرق بين الدولة في الإسلام على عهد الرسول الكريم والخلفاء الراشدين، والدولة الإسلامية التي لا تحمل من الإسلام غير اسمه على يد حكامه منذ انقلبت ملكاً عضوضاً غاب منها جوهر الإسلام ولم تبق منه غير أشكال باهتة، أي منذ بداية عهد الدولة الأموية.

ويرى أن حركة الاحياء الديني التي أيقظ جذوتها ابن عبدالوهاب في القرن الثامن عشر خير تمهيد لليقظة الإسلامية الرائعة في القرن التاسع عشر متمثلة في ناحيتين نهضة دينية ونهضة دنيوية، وقد ساير الناحيتين حكيم وفيلسوف الإسلام جمال الدين الأفغاني ومن قبله السيد أحمد خان في الهند ومن بعده محمد عبده في مصر وحمل اللواء من بعده كبار الكتاب في مصر مثل علي عبدالرازق ومحمد حسين هيكل وطه حسين والعقاد وحتى كانت هذه الردة التي تعصف بنا في حاضرنا وانساق إليها الشباب وإن هذه الردة ليست مقصورة على مصر فحسب ولكنها ظاهرة عالمية عامة.

وبالنسبة لنشأة الدولة في التاريخ أرجع المؤلف ظروف نشأتها إلى التلقائية حيث حاجة الجماعة، ورغبتها الإنسانية في تنظيم العلاقات والمعاملات الاجتماعية والاقتصادية التي تحكم وجودها وبقاءها وحاجتها إلى نظم وقواعد تقنن هذه العلاقات والمعاملات كي يرضاها أفراد المجموع لتنظيم حياتهم على نسق ثابت يؤكد وجود الدولة واستمرارها وإن هذه الجماعة تخضع في قيامها لعناصر حتمية، تنتهي بالدولة إلى إقامة نظام قانون يحكم علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية وفقاً للقيم الأخلاقية والدينية التي درجت عليه الجماعة، وإن السلطة في ظل هذه الجماعة تخضع لتجسيد المصالح المشتركة فيما بينها، وأضاف المؤلف إن التاريخ نادراً ما عرف ظاهرة اقتراب السلطة من المجموع إلا حيث يكون المجموع هو صاحب السلطة الفعلية.

ويمضي المؤلف في حديثه عن الديمقراطية المباشرة في ظل اقتراب المجموع من السلطة بضربه مثالا لها: في أثينا ومكة موضحاً الظروف التي نشأت فيها وقامت عليها، فالبنسبة لمكة أشار إلى أن الحكم الذي قام في مكة منذ ولي قصي بن كلاب أمورها كان حكماً ديمقراطياً أو شبيهاً بالديمقراطية الاثينية وأن الحكم في كلتا المدينتين كان للصفوة، ففي أثينا مرت الحياة السياسية بحقبة طالت سبعة قرون من (١٢٠٠:٤٩٢) قبل الميلاد، قبل أن تستقر على نظامها الديمقراطي المعروف منذ تولى أمورها «بيركليز» وبعد ذلك بنيف وثمانية قرون تولى قصي بن كلاب أمور مكة ليضع لها النظام الذي سارت عليه قبل الإسلام.

وبعد ذلك تطرق المؤلف إلى ديمقراطية دولة المدينة منذ أن خلص أمرها للمسلمين، حيث تفوقت على ديمقراطية أثينا ومكة لما حازت عليه من السيادة الكاملة بمعناها المعاصر فلم تكن تخضع لسلطة أخرى خارجية، وتمثلت سيادتها الداخلية في الخضوع الكامل لشريعة الإسلام من شئون الحياة وأنها لم تعرض بأي صورة من الصور للأساس الذي تقوم عليه الدولة ولا لطبيعتها إلا ما قررته من مباديء عامة يلتزم بها الحكم في الإسلام.

ويقف المؤلف عند دعوة عموم الرسالة الإسلامية متعرضاً للمواقف المؤيدة والمعارضة لدعوة عالمية الرسالة الإسلامية من جانب المستشرقين، ويفسر عالمية الدعوة مستنداً إلى ما جاء به القرآن الكريم من آيات تؤيد عالميتها ويوضح كيفية بدء عالمية الدعوة في عهد الرسول حين يقول «هكذا راد محمد نبي الإسلام وقائد المسلمين بهم الطريق إلى العالم الواسع الذي طرقوه من بعده لتقوم الدولة الإسلامية ولتسلك الدعوة الإسلامية طريقها آمنة من كل من يقف دونها وأتيح لها أن تشق طريقها إلى ما وراء تخوم الدولة الإسلامية،ولشريعة الإسلام من قدرة على جذب العقول إليها دون ضغط أو إكراه».

وبالنسبة لبداية الدولة والحكم في الإسلام يوضح المؤلف تحت عنوان وكانت البداية العلاقات والمعاملات والعادات والتقاليد التي كانت سائدة بين الجماعة الإسلامية حيث كانت بقيادة الرسول ومدى ارتباط هذه الجماعة بالعقيدة الجديدة التي صاغت ضميرها الاجتماعي والأخلاقي إذ يبين «ليس لنا أن ندعي أن هذه الجماعة الإسلامية الناشئة بالمدينة قد أصبحت جماعة سياسية بالمعنى القانوني للجماعة السياسية ولكنها ما لبثت أن اكتسبت هذه الصفة حين اقتضاها وضعها الجديد في المدينة أن تكون لها هذه الصفة».

وبين أيضاً أن إدارة هذه الجماعة الإسلامية قامت على أحكام القرآن الكريم حيث المساواة والإخاء الإسلامي، والمسئولية والواجب وأوضح مدى تحقيقها في عهد الرسول والخلفاء الراشدين وأوضح المؤلف بداية نظام البيعة والخلافة في الإسلام إذ يقول: لم يكن النبي قد أوصى بمن يخلفه عن إدارة شئون الجماعة الإسلامية وترك الأمر شورى بينهم، وكان واضحاً تمام الوضوح في عهد الخلفاء الراشدين بعد وفاته صلى الله عليه وسلم.

وبخصوص نشأة الدولة في الإسلام حيث مقررات علم السياسة في أن الدولة تنشأ مثالاً للمجتمع الذي انبثقت منه وتسفر عن نفسها بقيام السلطة التي تصون التوافق والانسجام داخل المجتمع تناول المؤلف بالشرح والتحليل التنظيم السياسي للجماعة الإسلامية وفقاً للأصول التي قامت عليها العقيدة الإسلامية، وإن ما اقتبسته من المجتمعات السياسية الأخرى لا يفتئت على تعاليم الإسلام وحدود الشريعة والحاجة إلى الاقتباس كانت تزداد مع

اتساع الدولة الإسلامية فيما نصه «إذا كانت الفتوحات قد بدأت في عهد أبي بكر فإن الحكم في البلاد المفتوحة، والامتداد الذي صارت إليه الدولة لم يتم إلا في عهد عمر وبعهده بدأ النظام الإسلامي للدولة يسفر عن ذاته ومنهاجه وطريقته أماقي ذاته فقد كان عربياً خالصاً، وأما في منهاجه فهو إسلامي خالص، وأما في طريقته فقد غلب عليه الاقتباس من أنظمة البلاد المفتوحة وطبعها بالطابع الإسلامي، وكل هذه في وحدة صهرتها العقيدة الإسلامية بطابع مميز، بدأ في الإطار العام للوحدة السياسية التي قامت عليه الدولة، كما بدأ في حياة المسلمين الاجتماعية والاقتصادية التي شرعها الإسلام لحياة الناس وبدأ حتى في الطريقة التي سار عليها المسلمون في اقتباسهم من الأنظمة الأخرى».

وفي ظل قيام الدولة في الإسلام بين المؤلف أن السلطة قامت على مبدأ الشورى والرضا بين أفرادها وأنها الشورى التي تقف عند الحدود الدنيوية أو شئون الحياة وهو ما عناه الرسول بقوله: «أنتم أعلم بشئون دنياكم» وأما ما هو من الدين فأمره إلى الرسول وإلى ما يوحي به إليه، وبذلك قامت الخلافة مثالا للسلطة المنظمة على عنصري الرضا والاختيار.

وأن الشريعة الإسلامية لم تنص على إقامة الدولة أو السلطة ولكنها نصت بصورة واضحة على قيام «أمة إسلامية».

وبالنسبة لنظرية الدولة في الإسلام وكيفية وضعها بيّن المؤلف أن الإسلام جاء بشريعة شملت الوجود الإنساني كله وما فيها من المرونة والحكمة يساير الوجود الإنساني في كل زمان ومكان ويقيم حياة إنسانية صالحة ورفيعة وإن لم يضع الإسلام نظاماً للدولة ولم يأخذ بنظرية للحكم، أوضح المؤلف أنه يمكن أن تستقى النظرية السياسية للإسلام من جوهر العقيدة الإسلامية وعهد الرسول والخلفاء الراشدين فيما نصه «إن الادارة التي قامت عليها الجماعة الإسلامية الأولى على عهد النبي وفي عهود الخلفاء الراشدين، ثم ما جاءت به الشريعة من مبادىء السلوك وقواعد المعاملات والعلاقات الاجتماعية، وما كان من واقع هذه الجماعة الإسلامية الأولى في الحرب والسلام يصور لنا جوهر الروح السياسية في الإسلام، ويمدنا بالأصول التي تقوم عليها نظرية سياسية تكون أساساً لدول إسلامية خالصة».

وتوصل المؤلف إلى هذه النظرية بعد أن قام بعرض واضح منذ عهد الرسول وأسس مبادىء الدولة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين كما أوضح الدولة والسلطة في الإسلام، فالدولة في الإسلام دولة عالمية لا تكتمل ما لم يعم الإسلام الناس أجمعين، ويرى أن الدولة الإسلامية إذا قامت كما أتيح لها أن تقوم فهي دولة أفرزتها الضرورة وحاجة المجتمع الإسلامي إلى من يقوم بأموره، والسلطة في الإسلام قامت على تطبيق شريعة الإسلام نصاً وروحاً عن

إيمان صادق كان مبعث الرضا وقامت على تبادل الرأي والمشورة فيما لا تحكمه الشريعة، ويبتغي صالح الجماعة ويجسد إرادتها العامة ولم تضع الشريعة نظاماً للحكم ولكنها وضعت نظرية للحكم أصبحت قاعدة للسلطة وأساساً للفكر السياسي في الإسلام.

أما الدولة الإسلامية على حد تعبير المؤلف فيرى أنها نهاية عهد في تاريخ المسلمين والجماعة الإسلامية حيث كان الحكم في الدولة الأموية يمثل صورة شائهة لجوهر الحكم في الإسلام والقائمين على أمور الدولة الإسلامية ليس لهم من الإسلام غير الصفة والمسمى وممارسة أركان الدين دون روحه وليس فيهم الكفاية والعدالة والاشراف على أمور المجموع، كما كان الأمر في عهد الدولة في الإسلام، هذا إضافة إلى ضجيج التناحر والتنافس على السلطة والحكم.

وتناول المؤلف جوهر الحكم في الإسلام إذ يقوم على الشورى التي هي أساس الديمقراطية كما عرفتها الأنظمة قديمها وحديثها وحرية الكلمة وحرية العقيدة وحرية الفرد والتحرر من الخوف والعوز والمساواة وقانون الحرب والسلام والبعد عن العنصرية إذ يرى المؤلف أن العالم ما زال يعاني من الطائفية والعنصرية في كثير من الشعوب في الوقت الحاضر وبين الشعوب فيما بينها وما زال ميثاق الأطلنطي بالحريات الأربع: حرية الكلمة وحرية العقيدة والتحرر من الخوف والتحرر من العوز، ومن بعده مبادىء الإعلان العالمي لحقوق الانسان سعياً إلى أمل وواقع بشربة الاسلام.

وفي ضوء ذلك يرى المؤلف أن جوهر الحكم في الإسلام مرده إلى الناس مسلمين وغير مسلمين من أهل الكتاب، تحكمه الارادة العامة وإن كان للخليفة من السلطان ما يفوق سلطان أي نظام من أنظمة الحكم التي عرفها العالم القديم والحديث إلا أن هذا السلطان مقيد بمبادىء ومثل إذا أفتأت عليها الحاكم فقد خرج على المبادىء التي فرضها الإسلام للمجتمع الإسلامي، وليس للحاكم فيه ما يحمله على رقاب الناس، وليس له أن يدعي العصمة أو الإنابة عن الله أو أنه يستمد إرادته من الله، وكل ما له من حق في الدين أن يقوم على حماية الشريعة دون تأويلها.

وفي الخاتمة يرى المؤلف أن الردة في الوقت الحاضر قدبدأت تطل بصورتها الشائهة منذ أعوام قلائل في الدعوة إلى إحياء الخلافة الإسلامية فبدأت الحملة على الشيخ علي عبدالرازق وكتابه «الإسلام وأصول الحكم» وقام من يدعو إلى الحكومة الدينية وأن الأمر لمن دعاهم أهل الحل والعقد وأما من هم أهل الحل والعقد فقد اختلف فيه وعليه الرأي، ولم يعرض أحد منهم لما نال العرب والمسلمين على يد الخلفاء بعد الراشدين من أمويين وعباسيين وعثمانيين، وكيف خرج الخلفاء على الدين وكيف استغلوا الدين لصالحهم وفسروه على هواهم.

الفصل الثالث: اقتصاديات الاستخدامات البديلة للغاز الطبيعي غير المصاحب في الخليج العربي.

يتناول هذا الفصل تحليلاً للخيارات المتاحة لدول الخليج العربي للاستفادة من الغاز الطبيعي غير المصاحب.
ويعرض الكاتب في بداية الفصل لمحة مختصرة حول أوجه استخدام الغاز الطبيعي واحتياطاته في الخليج ثم يعرض الخيارات المتاحة للاستفادة من الغاز الطبيعي ومقارنة المردود المالي والآثار الاقتصادية لكل من مجمع الغاز الطبيعي المسال ومجمع البتروكيماويات، وبعد ذلك يشرح الاعتبارات المرجحة لتبني استراتيجية توجيه الغاز الطبيعي المتاح إلى استخدامات الصناعات البتروكيماوية.

إن موضوع هذا الفصل بالتحديد ذو أهمية لمتخذ القرار في قطر بشكل أساسي والبحرين بدرجة أقل لأنهما يملكان احتياطيا من الغاز غير المصاحب.

بصورة عامة لا ينسجم محتوى هذا الفصل مع الفصول الأخرى من الكتاب بسبب غلبة الطابع الكمي والفني على موضوعه، وربما كان من الأجدى للكاتب التوسع في معالجة هذا الموضوع في كتاب مستقل، خاصة وأن للكاتب خبرة عملية في مجال الصناعة النفطية فقد شغل مواقع متعددة في هذا المجال من بينها: مدير إدارة التسويق والنقل في مؤسسة البترول القطرية، نائب رئيس الهيئة القطرية لانتاج البترول، نائب رئيس الشركة الوطنية لتوزيع المنتجات القطرية وعضو مجلس إدارة شركة بتروكيماويات الشمال بفرنسا وعضو لجنة مشروع تسييل الغاز.

الفصل الرابع: صناعة النفط في الخليج العربي من اهتمامات الماضي إلى تحديات الحاضر:

يتناول الكاتب في هذا الفصل مسألة التطورات التي شهدتها صناعة النفط في الخليج العربي خلال فترة السبعينات. ويبدأ البحث بمناقشة قضايا الصراع الرئيسية بين الشركات والدول المنتجة قبل عام ١٩٧٠، ثم يشرح الظروف المستجدة في السبعينات فيبدو متفائلاً بثلاثة محاور رئيسية الأول هو اختلال التوازن بين عرض النفط والطلب عليه والثاني هو نمو الوعي والقدرة الفنية داخل الأقطار المنتجة.

وينتقل الكاتب بعد ذلك لتحديد مسؤوليات الدول المنتجة بعد امتلاكها الكامل لصناعة النفط فيحددها بنوعين رئيسيين من المسؤوليات، الأول هو تحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي ممكن من النفط، والثاني هو الاعتماد على الذات وما يتطلبه من خلق إدارة وطنية قادرة وكفوءة.

الفصل الخامس: النفط وعائداته ـ خيار بين الاستهلاك والاستثمار:

يمثل هذا الفصل إضافة إلى موضوع رسالة الدكتوراه التي حصل عليها الكاتب من انجلترا عام ١٩٧٤. فالفصل يبحث في أوجه تخصيص عائدات النفط في إمارات الخليج العربي قبل عام ١٩٧١ ثم يبحث أثر الزيادة في هذه العائدات في عام ١٩٧٤ على نمط تخصيصها.

ويركز الفصل على ضرورة تعديل نمط التخصيص الراهن للعائدات لربط هذا التخصيص بعملية التنمية. ولا يخفى على القاريء لهذا الفصل تأكيد الكاتب المستمر على قضية إرادة التنمية التي يجب أن تسبق استراتيجية التنمية.

الفصل السادس: أوجه استخدام عائدات النفط في العراق ١٩٤٤-١٩٧١:

يمثل هذا الفصل مثل سابقه إضافة إلى موضوع أطروحة الكاتب للدكتوراه. فهو يبحث في نمط تخصيص عائدات النفط في العراق التي تشملها دراسته السابقة. ويستنتج الكاتب من مقارنة نمط واتجاه سياسة تخصيص عائدات النفط في كل من العراق وإمارات الخليج العربي أن نمط التخصيص في العراق كان أكثر عدالة، غير أن الآثار الاقتصادية المحتملة لكلا النمطين كانت متشابهة إلى حد كبير، وكما هو الحال في الفصل السابق يطالب الكاتب بتعديل نمط التخصيص بحيث يتم النظر إلى عائدات النفط باعتبارها إيراداً رأسمالياً يستخدم لسد احتياجات التنمية لا احتياجات النفقات الجارية والتحويلية.

مراجعة: عباس علي المجرن
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

كاري جرنس، الاحتراق النفسي لدى المهنيين في المؤسسات الاجتماعية ١٩٨٣. ١٩٩ صفحة.

Cary Cherniss, Staff Burnout: Job Stress in the HUMAN Services, London: Sage Publications, 1983, P. 199.

مقدمـــة:

تعتمد المؤسسات الاجتماعية على اختلاف انواعها على المتخصصين أو المهنيين [أ] في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها. ويفترض في هؤلاء المهنيين القيام بواجباتهم بطرق تتسم بالفعالية سواء في أدائهم لواجباتهم أو في علاقاتهم مع من يتعاملون معهم وخاصة متلقي الخدمات أو العملاء. ويمكن القول في هذا الصدد أن الالتزام بهذه الفرضية يعتبر الركيزة الأساسية لعمل المدرس مع تلاميذه، والطبيب مع مريضه، والمحامي مع موكله، والاخصائي النفسي أوالاجتماعي مع عميله.

وتبرز في مجال عمل المهني معوقات تحول دون قيامه بدوره كاملا. الأمر الذي من شأنه المساهمة في إحساسه بالعجز عن تقديم العمل المطلوب منه في مستوى توقعات عملائه. وغالبا ما يترتب على ذلك حدوث ضغط نفسي على المهني التكيف معه لكي يقلل إحساسه بالعجز. ويتمثل هذا النوع من التكيف في قلة الدافعية، وحالة عدم الرضا الوظيفي، والعلاقة الآلية التي تربطه بمن يتعامل معه.

وتعرف الحالة هذه التي يصل إليها المهني بالاحتراق النفسي [ب] brunout ونظرا لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على القوى البشرية في المؤسسات الاجتماعية فقد ازدادت في الآونة الأخيرة الندوات والبحوث والكتابات حولها مستهدفة بيان أسبابها وكيفية تفاديها أو التقليل منها إلى أدنى درجة ممكنة. وهذا بالفعل ما يحاول هذا الكتاب إيصاله للقاريء من خلال فصوله العشرة.

العـــرض:

يبدأ الفصل الأول من الكتاب بالسؤال الأساسي الذي يدور حول ما تعنيه بالاحتراق

أ يقصد بالمهني الشخص الذي قضى عدة سنوات في الاعداد العلمي لكي يتأهل للعمل بتخصص معين.

ب يضم كتاب، السلوك البشري في مجالات العمل من منشورات ذات السلاسل ترجمة لورقة تدور حول هذا الموضوع لنفس المؤلف.

النفسي كمفهوم وكظاهرة في المؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة في مراكز الصحة النفسية حيث مجال عمل المؤلف بجانب عمله كأستاذ جامعي. وقبل أن يقدم المؤلف تعريفات محددة للاحتراق النفسي يتطرق إلى مجموعة من الأمثلة التي تتناول مسؤولين في معسكرات الشباب ومراكز الخدمة الاجتماعية ومراكز الصحة النفسية والظروف التي أدت إلى وصولهم إلى حالة اتصفت بقلة الدافعية الوظيفية والابتعاد بقدر الامكان عن العميل وبروز مشكلات مع الاداريين. ومن ثم ينتقل الكاتب إلى تقديم تعريفات محددة لمفهوم الاحتراق النفسي وهي:

- الاحتراق النفسي هو الاستنفاذ العاطفي أو الانفعالي emotional exhavstion نتيجة الحمل الوظيفي الزائد.
- الاحتراق النفسي هو فقدان الاهتمام بالناس الذين يتعاملون معهم كردود فعل لضغوط العمل Job-related Stress .
- الاحتراق النفسي هو الانسحاب النفسي Psycholgical Withdrawal من العمل بسبب ضغوط العمل.
- الاحتراق النفسي كمفهوم مرادف للاغتراب alienation .

وتشتمل الاعراض على ظواهر متعددة نذكر منها على سبيل المثال الاحساس بالفشل والغضب والعناد، الاحساس بالتعب معظم اليوم، فقدان الاحساس الايجابي نحو العميل، الغياب المتكرر، عدم المرونة ومقاومة التغيير، والسلبية بصورة عامة في معاملة الآخرين... الخ.

ومن خلال التعليق من جانب المؤلف للتعريفات المذكورة والأعراض المصاحبة للظاهرة توصل المؤلف إلى أنه يمكن اعتبار ظاهرة الاحتراق النفسي عملية Process تتكون من ثلاث مراحل: المرحلة الأولى تتمثل بوجوب ضغط عمل نتيجة لعدم التوازن بين متطلبات العمل والقدرات الذاتية اللازمة لمواجهة تلك المتطلبات من جانب المهني: ثم تأتي المرحلة الثانية والتي هي امتداد للمرحلة الأولى كردة فعل انفعالي لحالة عدم التوازن وتتصف بالشعور بالقلق والتعب والاجهاد والمرحلة الثالثة تتكون من مجموعة من التغييرات في الاتجاهات والسلوك لدى المهني كالميل إلى معاملة العميل بطريقة آلية والانشغال باشباع الحاجات الشخصية وما يترتب على ذلك من تقليل في الالتزام بالمسئولية المهنية.

وتجدر الاشارة هنا إلى أنه ينبغي إيضاح مجموعة من الظواهر ذات العلاقة والتي لا تمثل ظاهرة الاحتراق النفسي:

- التعب أو الارهاق المؤقت على الرغم من أن ذلك يمثل علامات أولية للاحتراق النفسي.
- التطبيع الاجتماعي Socialization حيث يغير الفرد اتجاهاته وسلوكه نيتجة ضغوط اجتماعية من الزملاء أو العملاء.
- ظاهرة تغيير أو ترك الوظيفة، فالاحتراق النفسي يمكن أن يؤدي بالفرد إلى ترك وظيفته ولكن يمكن أن يكون الفرد «محترقا» ويستمر في مهنته بسبب الضمان الوظيفي أوالراتب المغري أوالمسؤوليات القليلة.

ويتناول **الفصل الثاني** دور الاحتراق النفسي في مؤسسات الخدمات الاجتماعية human Services ويعزو المؤلف أهمية التعامل مع هذه الظاهرة لما لها من تأثير على معنويات الأعضاء وصحتهم النفسية، التأثير على نوعية الخدمات المقدمة للعملاء، التأثير على الوظائف الادارية وبالتالي سير البرامج في المؤسسة المعنية.

ومن التأثيرات المباشرة للاحتراق النفسي على عملية المساعدة التوتر الذي يحدثه لدى المهني وبالتالي تقليل فاعلية تلك العملية. وأما التأثيرات غير المباشرة فتتمثل في تقليل الرضا الوظيفي والنتائج المترتبة عليه مثل احتمال ترك الوظيفة أو الغياب المستمر أو الصراعات الشخصية.

وهناك من يجادل بأن تغيير العاملين في أية مؤسسة من شأنه جلب دماء جديدة إلى العمل، إلا أن ذلك ليس صحيحا في معظم الحالات. فالذين يتركون غالبا ما يكونون من أمهر العاملين والذين يبقون هم الأقل كفاءة والتزاما. وهذا بلا شك من شأنه التأثير على نوعية الخدمات.

ويعزو الكثير من الباحثين ضغوط العمل بأنها السبب الرئيسي وراء حدوث عملية الاحتراق النفسي لدى المهنيين. وهذا ما يتناوله **الفصل الثالث** بشيء من التفصيل. وفي هذا الصدد يتفق علماء النفس المهتمون بهذا الموضوع على تعريف الضغط النفسي بالموقف الذي تزداد فيه المتطلبات البيئية على طاقات وإمكانات الفرد.

والمتطلبات يمكن أن تكون خارجية مثل احتمال فقدان الوظيفة أو عدم التمكن من أداء العمل بصورة سليمة، أو داخلية مثل الأهداف والقيم والالتزام الشخصي.

وحدوث الضغط النفسي للمهني لايقتصر على كثرة المتطلبات أو الحمل البيئي فهناك قلة الاثارة في الحالات التي تزداد فيها الامكانات الفردية على المتطلبات الوظيفية فهذه الحالات من شأنها إحداث الملل والضجر كما في حالة أداء الأعمال الروتينية والتي لاتتطلب مهارة أو جهداً.

ويعتبر حرص المهني والمؤسسة على تحقيق الفعالية في الأداء من الأسباب الرئيسية وراء حدوث الضغوط النفسية عليه. ويرجع ذلك بالمقام الأول إلى كون المهني المسئول المباشر عما يحدث للعميل بجانب إحساسه بأهمية ما يقوم به من الجانب الشخصي. وقد تطرق ليفن Lewin في كتاباته عن الفعالية إلى نوعية الأداء وكيف أن الأداء الناجح لعمل ذي قيمة للفرد يؤدي إلى زيادة التقدير للذات Self-esteem والرغبة في وضع أهداف أصعب ودرجة عالية من الالتزام في العمل. ويميز ليفن بين النجاح المدرك من جانب الفرد والنجاح الذي يقاس من جهات خارجية. فالنجاح المبني على أهداف يضعها الفرد بنفسه وتكون ذات قيمة لديه هو المؤثر الايجابي ويحقق مايقصده ليفن بالنجاح النفسي للفرد. وغالبا ما تكون الأعمال ذات الدرجة العالية من الاستقلالية والتحدي والتي تساعد الفرد على المعرفة الفورية لنتيجة عمله أكثر مساهمة في تحقيق النجاح النفسي.

وفي نهاية الفصل الثالث يتناول المؤلف دور العجز المتعلم learned helplessness في ظاهرة الاحتراق النفسي. ويعرف سيلجمان Seligman العجز المتعلم بالموقف الذي تكون فيه النتيجة مستقلة عما يقوم به الفرد. وبعبارة أخرى، عندما لا يكون للفرد أي دور فيما يحدث له، أي عدم تحكمه في الثواب والعقاب لأعماله. وتكمن خطورة حالة العجز المتعلم في نتائجه السلبية على المهني حيث يقضي على الدافعية والرغبة في حل المشكلات والتغلب على الصعاب التي تواجهه. وكما أن الفرد الذي يختبر العجز المتعلم يكون من الصعب عليه الاعتقاد بأن التحكم ممكن في المواقف الجديدة التي يواجهها.

ويتناول المؤلف في الفصول الأربعة التالية مصادر الاحتراق النفسي والمتمثلة في الفرد والمؤسسة والمجتمع. ومع أنه يتناول كل مستوى من المستويات الثلاثة بشيء من التفصيل إلا أن التركيز ينصب على المؤسسة وهيكلها التنظيمي العام.

ويعزو المؤلف ذلك إلى أن الاختلاف في الوظائف سبب مؤثر في الاحتراق النفسي مقارنة بالاختلاف بين الأفراد. وكما أن التدخل لمعالجة الموقف وتقليل الاحتراق النفسي من قبل الاخصائي غالبا ما يكلل بالنجاح في هذه المستوى.
فالأفراد يتأثرون بدرجة عالية بالبيئة الاجتماعية السائدة في مجال العمل. وغالبا ما نستطيع تغيير اتجاهات ومشاعر الفرد بصورة أسهل عن طريق تغيير الدور الذي يقوم به. ويشير الدور إلى عملية توزيع الواجبات والمسئوليات. فبعض الأدوار يسبب ضغوطا أشد من البعض الآخر. وتجدر الاشارة إلى أن العبء الوظيفي الزائد كما في حالة الاخصائي عند تعامله مع عدد لا يتناسب مع وقته وجهده، والمدرس الذي يتعامل مع فصل مزدحم وفي نفس الوقت هو مطالب بالانتباه لعملية التجويد في عمله مع التلاميذ من أسباب حدوث الضغوط النفسية.

وبالنسبة للنفوذ فإن التركيبة التنظيمية التي تتصف بالمركزية والتسلسل في اتخاذ القرارات والدرجة العالية من الرسمية تحدد الاستقلالية والتحكم في بيئة العمل بالنسبة للمهني. وفي مثل هذه البيئة يشعر المهني بكونه قطعة غيار احتمال استبدالها وارد في أي وقت.

أما فيما يتعلق بالمعايير السائدة فإن فلسفة المؤسسة تجاه قواها البشرية تحدد إلى درجة كبيرة أساليب التعامل معهم. ويشير عدد كبير من الباحثين إلى أن معظم المؤسسات الاجتماعية لاتعطي أهمية لحاجات الأعضاء بقدر ما تعطي من اهتمام لحاجات العملاء، حيث إنها تعتبرهم نتاجا كاملا لا يحتاج إلى أي تطوير. وهذا خطأ كبير يقع فيه معظم القائمين على ادارة المؤسسات الاجتماعية حيث ينسى هؤلاء المسؤولون بأن تحقيق الذات للمهني لا يتحقق إلا بوجود الفرص للنمو الذاتي والمهني.

ويقودنا ذلك إلى الحديث عن المشرف الفني ودوره في منع ظهور الاحتراق النفسي لدى الأعضاء. وفي هذا الخصوص تشير الدراسات إلى أن المشرف الفعال هو الذي يمتاز بتوفير درجة عالية من الدعم للعاملين تحت قيادته وبصورة لاتقلل من استقلاليتهم.

وبالاضافة إلى ذلك، تقديم المساعدة الفنية للتغلب على المشكلات، والمشاركة الوجدانية وتفهم المشكلات التي تعترضهم.

وفي الفصل الثامن يتعرض المؤلف إلى الجانب التاريخي والثقافي للمجتمع الأمريكي ودورهما في إيجاد ظروف تساعد على حدوث ظاهرة الاحتراق النفسي ويعزو السبب الرئيسي إلى تغيير نظرة الناس للمؤسسات الاجتماعية ودور العمل في حياة الأفراد وخاصة المهنيين، وكيف أن الوظيفة أصبحت وسيلة لدى الكثير منهم لتحقيق الذات وما يتطلبه ذلك من تواجد متغيرات في بيئة العمل تتناسب وتوقعاتهم المهنية.

وفي الفصلين الأخيرين وفي ضوء ما سبق عرضه يتطرق المؤلف إلى مجموعة من الأساليب لمواجهة ظاهرة الاحتراق النفسي في بيئة العمل والتي يمكن تبنيها من قبل الاداريين في المؤسسات الاجتماعية. وقبل أن يحدد المؤلف هذه الأساليب يلفت نظرنا إلى عدة نقاط ينبغي ملاحظتها قبل الشروع في عملية التدخل intervention من جانب المتخصص للتعامل مع المشكلة. وتعتبر هذه النقاط كخطوط عامة تسهل في حالة اتباعها تحقيق النجاح لعملية التدخل. وهذه النقاط باختصار هي:

- الاعتماد إلى حد كبير على نتائج البحوث التي تم التوصل إليها في الدراسات الخاصة بظاهرة الاحتراق النفسي في مجال العمل.
- التدخل يكون أكثر فعالية في الموقف الوظيفي لأن تغيير الأدوار وبيئة العمل أسهل بكثير من تغيير شخصية الفرد أو المجتمع.

- الوقاية أكثر فعالية وأقل تكلفة من العلاج أو الاصلاح.
- عدم التفكير في زيادة المواد كحل لمشكلة الاحتراق النفسي بين الاعضاء في المؤسسة لأن هناك جوانب تنظيمية ينبغي التعامل معها قبل التفكير في اقتناء المزيد من المواد بأنواعها البشرية والمالية والمادية.
- أهمية الوعي وإدراك المشكلة بجوانبها المتعددة بالنسبة للعاملين في المؤسسة.

وفي ضوء هذه الملاحظات هناك عدد من الأساليب التي يمكن استخدامها للتعامل مع المشكلة وهي بايجاز:

أساليب تعمل على ايجاد الفرص لنمو الأعضاء:

وتشمل مساعدة المهني على تبني أهداف واقعية عقد لقاءات تنويرية **Orientation** مع الأكثر خبرة في مجال التخصص، برامج إنعاشية خلال الخدمة، الكشف المبكر عن مصادر الاحباط والضغوط وعدم الرضا الوظيفي بين العاملين، توفير الخدمات التوجيهية، والعمل على زيادة النجاح النفسي للمهنيين.

أساليب تدور حول تنظيم الأعمال:

- تدور حول توزيع الأدوار بطريقة تقلل من الضغوط وتحقق الاشباع الذاتي للمهني وتشتمل على سبيل المثال: تقليل العبء الوظيفي، تقليل الغموض في المسئوليات، الاثراء الوظيفي أي زيادة فرص التنويع والاثارة والتعلم ووجود معنى لما يقوم به المهني، تقليل عدد العملاء، توزيع المسئوليات ذات الصعوبة بالتساوي بين الجميع، اعطاء الفرص لتنظيم برامج جديدة. والترقي الوظيفي.

أساليب تتعلق بالتنمية الادارية:

- وتشمل برامج لتطوير المشرفين مع التركيز على المشكلات التي يواجهها الاداريون، نظام متابعة ومسح دوري للاداء الوظيفي وتغذية النتائج للمشرفين، والتدخل إذا ما ظهرت علامات التوتر والاجهاد على المشرفين.

أساليب تتعلق بحل المشكلات واتخاذ القرارات الادارية:

- وتشتمل على ايجاد طرق معتمدة لحل المشكلات والصراعات، توفير برامج تدريبية لحل الصراعات وحل المشكلات الجماعية لجميع الأعضاء والعمل على إعطاء الأعضاء درجة عالية من الاستقلالية وفرص المشاركة في اتخاذ القرارات.

أساليب ذات علاقة بأهداف وفلسفة المؤسسة:

- وتشمل على سبيل المثال وضع أهداف واضحة وغير متعارضة وجعل البحوث وفرص التعلم من المعالم الرئيسية لبرامج المؤسسة، المشاركة بالمسئولية مع الجهات المختلفة التي تتعامل مع المؤسسة.

وفي نهاية الكتاب يستغرق المؤلف أهم النقاط التي وردت في الفصول السابقة ويختتم باعتراف مفاده بأن التعامل مع ضغوط العمل بفعالية ليست بسيطة، وبالرغم من ذلك يمكننا النجاح. ومهما كان حجم المصادر المتوفرة للمؤسسة فإنه بالامكان إحداث تغيرات من شأنها تخفيف الضغوط النفسية، الاحباط، واليأس بالنسبة للأعضاء. وهذا يتطلب وجود الرغبة الصادقة والمعرفة والفهم. كما يقول جيمس بالدوين James Baldwin

«ليس كل ما تواجهه يمكن تغييره ولكن لايمكنك تغيير أي شيء دون مواجهته».

● رغم أن الحقائق التي ساقها المؤلف في ضوء خبراته ودراساته الميدانية حول ظاهرة الاحتراق النفسي في مؤسسات تحتويها ثقافة غير عربية إلا أن معظم ما جاء عن السلوك البشري في ضوء الدراسات التي أجريت خارج الولايات المتحدة الأمريكية ينطبق إلى حد كبير على العاملين في المؤسسات المماثلة في أي بقعة من العالم ـ لأنه رغم اختلاف المؤثرات والضغوط في صيغها وأشكالها إلا أن الاستجابات تكاد تكون متماثلة لدى الناس جميعا إلى حد كبير.

وبصورة عامة فإن هذا الكتاب يثري المجال الاداري بكثير من المعارف حول السلوك. والتي يمكن استثمارها في التعامل مع العنصر البشري في مجال العمل.

علي عسكر
رئيس قسم التربية وعلم النفس
بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات

تقارير

الايديولوجيات المعاصرة ونظرية التنمية الذاتية

امشيش العلمي
جامعة فاس/ المغرب

إن مشاكل التحولات التكنولوجية وإعادة الهيكلة الاقتصادية تمثل مواضيع الساعة إذا صح التعبير، في الدول المتقدمة، والبحث عن إيجاد نموذج ملائم للتنمية، يمثل أهم المشاكل المطروحة خاصة بالنسبة لمايسمى بالعالم الثالث المغلوب تحت أعباء القطيعة الطبيعية والتاريخية.

وفي هذا الاطار، توجد الدول العربية الاسلامية التي يعتبر المغرب جزءا لاينفصل عنها بالخصوص، تبحث وتجرب المذاهب والمناهج التي يمكن أن تنير لها السبيل وتساعدها على أن تخرج من محيط التخلف.

وذلك لأنها تقلد تقليداً أعمى المناهج الغربية تارة، والمذاهب الشرقية تارة أخرى، وقليلا ما تعتمد على التراث الفكري المتجدد.

هذا ما نحاول إبرازه في المساهمة التالية التي نأمل أن تكون خير دليل لأقوم سبيل لتنمية المجتمعات العربية الاسلامية ونحن نعيش في بداية القرن الخامس عشر الهجري، نريد أن نكون في آن واحد متمكنين من أصالتنا الصحيحة، ومتفتحين على روح العصر الحديث، ومشاركين فيه بالخلق والابداع.

هذا وتقتضي النزاهة العلمية، بأن ننبه القاريء الكريم، أننا اقتبسنا الكثير عن المستشرق، صديقنا، الشيخ جاك بيرك الاستاذ سابقا بكوليج دوفرانس، في محاضراته القيمة، التي ألقاها من سنة ١٩٧٥ إلى غاية شهر يونيو ١٩٧٩ الدراسة التالية ـ المقدمة على شكل

رسم بياني تترجم الشعور المجتمعي، لدى شعوبنا، في عصر الأوربة، ليست تحليلا مفصلا، بل مجموعة ملاحظات تعبر عن الواقع المعاش تشتمل على أربع نقط أساسية:

١ـ فشل المتدينين المحافظين ٢ـ فشل الليبرالية الوطنية ـ ٣ ـ فشل المتقدمين اللادينيين ـ ٤ـ البديل للخروج من التشويه، والتغريب والتمزيق وهو الاسلام المتجدد الصافي المنابع.

فشل المتدينين المحافظين

١ـ نظرة تيوقراطية للعالم: فالانسان والتاريخ والكون... كلهاتعتبر عندهم وسائل لله وتؤدي هذه النظرية إلى نفي الواقع الموجود وإلى استلاب الانسان،والدولة في رأيهم تيوقراطية.

٢ـ التوحيد الإلهي، لايعني في نظرهم توحيد الطبقات والأجناس والعناصر البشرية وهم لايجتهدون في التأويل للنصوص الدينية.

٣ـ بل هم يطبقون النص على الواقع بدون اهتمام للواقع أو تحليله ودراسة بنياته وإحصائه.

٤ـ لايعتمدون على الرأي والعقل بل على نقل ال نص بتعصب وعاطفة جياشة مفرطة ترفض العقلانية لأنها في نظرهم تهتم فقط بأمور الدنيا وليس بأمور الدين كذلك فهم عاجزون عن الحوار ويكتفون بتأييد السلطة تأييدا مطلقا ويعارضون الحوار الديمقراطي.

٥ـ نراهم ينقادون عن وعي أو عن غير وعي للتبعية الغربية رغم محاربتهم للاستعمار والامبريالية الغربية وهم ينددون بقلة الحياء عند الغرب ولكن في نفس الوقت يتبعون أيديولوجية الرأسمالية ويطالبون بالتبادل الحر، ويحبذون الطبقية والتنافس الحر ولا يرون مانعا في التعاون مع المسيحية لمقاومة الالحاد المادي والشيوعي أو الكفر الصهيوني، وهم مع الحكم الإلهي الذي في نظرهم يؤيد الحكم المطلق للسلطان ومن هنا يطالبون بسلطان الرأسمالية في البلاد النامية.

٦ـ إنهم يتهجمون على الاشتراكية ويقاومون كل نزعة تقدمية التي في رأيهم، يمكن أن تكون في خدمة الشيوعية حتى ولو كانت تقدمية إسلامية ويرون أن كل ثورة ضد الطغيان أو الظلم الاجتماعي أو تفقير الشعب يرونها من عمل الشيوعية العالمية أو المحلية.

٧ـ إن سياستهم مطلقة لا تعرف الاعتدال والمراحل فهم متطرفون إلى أقصى اليمين (إما كل شيء أو لاشيء، أما القبول المطلق أو الرفض المطلق) ويتميزون بالانغلاق الكامل حتى في ميدان الزواج (الأخوان المسلمون في الشرق مثلا) والتزمت والتعصب المفرط يؤدي إلى عدم التلاؤم والتفاهم مع المجتمع ويرون الكفر في كل مكان وفي كل شخص ولا يرون الاسلام إلا في أنفسهم.

٨ـ إذا أرادوا الاستيلاء على السلطة والامارة قاموا بالانتفاضة والانقلاب العسكري وفشلوا فيه، فلاهم أخذوا الحكم ولا هم قاموا بتربية الشعب تربية ديمقراطية.

٩ـ لا يعلم الشرع الإسلامي في رأيهم إلا للعقاب والردع والزجر، والدين في نظرهم ينادي بالتقشف والتزهد وهو عندهم ضد الاشباع الطبيعي للرغبات البشرية فهم يطلبون من الدولة الإسلامية تحريم الخمر والربا. . وينادون بلباس الحجاب ولكن لايهتمون بالنضال لتحقيق العدالة الاجتماعية أو تحرير الأراضي المحتلة من طرف الأجانب والاستغلال للطبقات الشعبية لا يقلقهم.

فشل الليبرالية الوطنية:

هي مقتبسة من الليبرالية الغربية وهي تحاول أن تكون وسطا بين المتدينين المحافظين والتقدميين نسبيا إلى حدما إنها غير قادرة كذلك على بناء المستقبل للأسباب الآتية:

١ـ إنها تتعامل أكثر من اللازم مع الغرب وكل أنشطتها مقلدة للغرب في ميادين الفلاحة والتجارة والصناعة والتعليم والثقافة ووسائل الإعلام باللغة الاجنبية. . الخ وهي تابعة إلى درجة كبيرة للغرب وهي لا ترى فائدة في مجاهدة الغرب بل تنادي بالتضامن معه حتى ولو كان ذلك يقلل من الاسقلال الوطني.

٢ـ إنها ترى أن الدولة لها كل السلطان ولها كل الحقوق حتى في حل البرلمان وهي لا تعتمد على المشاورة ولا تعطي أهمية للرأي العام وإجماع الأمة.

٣ـ إن السلطة احتكار عندها للنخبة من الاقطاعيين والباشوات والبورجوازيين، وملاك الأراضي وأصحاب البنوك، والسماسرة، وكبار التجار، وكبار الموظفين، والبيروقراطيين، والتكنوقراطيين. . الخ وليس للشعب أن يكون حاكماً بل محكوماً مغوبا على أمره.

٤ـ إن الأحزاب السياسية الليبرالية هي من صنعهم ومن تكوينهم ولا يشاركهم الشعب في النفوذ السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو غير ذلك. ولا يوجد حزب ليبرالي واحد يعتمد على الجماهير الكادحة الشعبية العمالية والفلاحية بل هو يبقي الشعب بعيدا عن النفوذ وخارجاً عن مشروعية الحكم.

٥ـ في النظام الليبرالي المتخلف يكون الجيش الوطني ضعيفا نسبيا وبلا سلاح متطور وكافٍ وعاجز عن مقاومة الامبريالية (مثلا الاحتلال الصهيوني في الشرق الأوسط) ويكون دور البوليس قويا في القمع ضد العمال وضد الطلاب ولا يشجع الحرب الشعبية وتعبئة الجماهير ضد الاستعمار والغزو الأجنبي.

٦ـ يرى أن التعليم ليس للمجتمع بل فقط مقصور على الطبقات المحظوظة الحاكمة والتي تتمتع بامتيازات ومراتب عالية والجامعة في رأيهم لا تصلح إلا للنخبة وليست لجميع فئات الشعب والتربية الوطنية عندهم ليست لكل أبناء الوطن بل للأقلية ولا يرون مانعا من

الاعتماد على الأساتذة الأجانب قبل الوطنيين ويبعثون بأبنائهم لطلب العلم من الخارج للتعلق بالغرب وتقليد الغرب في تفكيره ونمط حياته وعلومه وصنائعه.. الخ.

٧- إن عندهم الانبهار (fascination) بالغرب وبالثقافة الفرنسية وهم يحاولون التقليد الأعمى للغرب في ميدان الثقافة والحضارة ولا يتجرأون على انتقاد الغرب الذي يرونه مقدسا، وهذا التقديس للغرب، هو الذي يشجع على التطرف الديني عند الصنف الأول، أي المتدينين المحافظين.

٨- إنهم يعتمدون على أقلية في المجتمع (الأعيان والأكابر فقط) للتمتع بالحضارة الغربية التي يعتبرونها وقفا عليهم وليست للجماهير الشعبية التي يحتقرونها، لأنها جاهلة، وغارقة في الأمية، والبطالة والفقر والتنمية لديهم لاتعني إلا فئة محدودة من المجتمع ولا تشمل السواد الأعظم من الشعب (أكثر من ٨٠٪ من الشعب في التخلف والفقر). أما الطبقة المتوسطة، فهي مازالت ضعيفة، وتكاد تكون غير موجودة في البلدان النامية.

٩- إنهم لايطرحون النظام الاقتصادي الاسلامي كبديل مناسب لحل مشكلات التخلف وآفات العصر من إمبريالية وإقطاعية ورأسمالية وهيمنة واستغلال... الخ. إنها التبعية والاقتداء بالغرب وعدم استعمال نور الاسلام كدين في خدمة الجماهير والشعب، وتحقيق الحرية السياسية والديمقراطية. إنهم لايرون في الحضارة والثقافة الإسلامية عاملا تقدميا للشعب، بل فقط ثقافة للنخبة المحظوظة فحسب.

فشل التقدمية اللادينية:

هذا المفهوم للتقدمية هو أجنبي عن العالم الاسلامي ويدخل في ذلك حتى المفهوم الماركسي الذي هو غريب عن المجتمع الإسلامي الأصيل، وهذا النوع من التقدمية لايلاقي النجاح للأسباب التالية:

١- هنا قطيعة مع عادات الشعب المسلم وتقاليده. وهذه التقدمية هي بلا جذور في الأرض والتاريخ للعالم الإسلامي بل هي مسلطة عليه من الخارج، ولايمكن فرضها بالعنف والتعسف على الشعوب المسلمة سواء في مشارق الأرض أو مغاربها،، إنه لايمكن البناء إلا بالاستمرارية، وليس بالقطيعة. لذلك ينبغي أن يكون الانطلاق من تقاليد الشعب المسلم - وإذا حدثت انتفاضة للتقدميين يقابلها حركة بالمحافظين في الدين.

٢- إن التقدميين على المنهج الغربي يحاولون المحافظة على أصالة الماركسية أو غيرها من المبادىء الأجنبية المستوردة من الخارج ويحاولون إخضاع الواقع لها، عوض أن يكون العكس ونراهم يجهلون جهلا كبيرا، الواقع ببلادهم، ولا يحاولون تجربته ولا يهتمون بالواقع الحاضر إلا قليلا، يهتمون أكثر بالمستقبلية شأنهم في ذلك شأن المحافظين الماضيين.

٣ـ إنهم يجهلون إلى حد كبير الخصائص المميزة لشعبهم، ويهربون من التحليل المعمق لمجتمعهم، وهنا نلاحظ أن الاعتماد على نظرية صراع الطبقات، تفيد ولا تنطبق على الواقع بقدر ما ينبغي الاهتمام بتضامن الطبقات في مجتمع تغلب عليه روح الجماعة وهم يهتمون بالعموميات (Generalites) أكثر من الخصوصيات.

٤ـ هؤلاء «التقدميون» لايتكلمون لغة شعبهم، ولا يخاطبون شعبهم بما يفهم، بل يحدثونه عن مفاهيم غريبة وبعيدة عن مفهوم الشعب، كالمادية الجدلية والتغير بين الكم والكيف، ويخاطبونه بلغة الفيزياء والكيمياء في علوم الانسان زيادة عن كونهم يستعملون لغة مستعارة دخيلة، فمثلا إن اللغة الفرنسية بالنسبة للنصف المثقف كاللغة الصينية بالنسبة للشعب الأمي، وإن لديهم مركب استعلاء عن التقديميين المغَرَّبين يقابله مركب نقص عند الشعب البسيط.

٥ـ إن هذا المفهوم للتقدمية الغربية، محصور في فئات قليلة من بعض المثقفين أو لدى العمال المتكونين على الطريقة الأوروبية وهم بذلك يكونون في عزلة عن الجماهير العريضة للشعب يحدثـونه عن ثورة ثقافية لا يفهمها وثورة فنية غريبة عن طبعه ومزاجه ويكثرون من مناقشات الصالونات لقتل الوقت ولا يتكلمون عن ثورة الشعب.

٦ـ إن هؤلاء التقدميين هم قلة قليلة بالنسبة للأغلبية العظمى التي هي خارج هذه اللعبة ـ إن مثل هذه الحركة للنخبة المثقفة على الطريقة الأوروبية لا تؤدي أبدا إلى حركة جماهيرية شعبية عريضة فهم يدخلون مع السلطة ويؤيدونها فيتمتعون بالمناصب العالية ولا يعارضونها ويقع قمعهم وحشدهم في السجون... الخ أو يضطرون إلى الهجرة (هجرة الأدمغة والذين لهم الحظ منهم يواصلون النضال في الخارج أو يذوبون في مشاغل الحياة اليومية وهي كثيرة ومتنوعة ومتعبة).

٧ـ كثيرا ما تنتظم هذه الأقليات المتقدمة في هياكل معروفة تحاول قلب الحكم والتآمر ضد السـلطان. وتـتركب من حلقـات ظاهـرة أو خفية وتستطيع الدولة بجهازها البوليسي محاصرتهم بسهولة، وهم يحاولون تغيير نظام الحكم بواسطة الانقلاب.

٨ـ كثيرا ما يقع اتهامهم بأنهم يخدمون مصلحة دولة أجنبية، وأنه ينقصهم الوطنية وليس لهم الأصالة القومية وهم يخدمون لفائدة موسكو أو بيكين... الـخ. وأن نظريتهم الأمية الـبروليتـارية تتناقض مع مفهوم الوحدة الوطنية لبلادهم. والشعب يصدق مثل هذه الاتهامات وينخدع بها ويميل إلى تصديق الدعاية الرسمية ضدهم.

٩ـ إنهم يريدون تغيير واقع البلاد باستعجال كأن يحققوا في ٢٠ أو ٣٠ عاماً ما حققته الدول المتقدمة في قرنين أو ثلاثة، وأنهم يحاولون الانتقال دفعة واحدة من المرحلة الاقطاعية إلى المرحلة الاشـتراكية وربح الوقت واختصـار المسـيرة التاريخية، ويريدون تحقيق الحرية

والديمقراطية في بلادهم ونحن ما زلنا لم نقم بعملية نقد القديم للوصول للنهضة الحديثة كما فعل الغرب في عصر الأنوار، فهم لايعرفون أو لايعترفون بأن الشوط ما زال طويلا وبعيدا لبلوغ هذا المستوى لكي نحقق ثورة علمية واجتماعية.

الأمل الوحيد للخروج من التخلف هو في المفهوم الثوري للاسلام:

الاسلام الثوري كمثال وليس كنموذج وحيد للثورة الايرانية يحقق النجاح للحاضر ويبعث الأمل في المستقبل.

١- الاسلام بالمفهوم الثوري يعبر عن تقاليد الشعب وليس هومستورداً من ثقافة أخرى غير إسلامية ودخيلة غريبة عن تقاليد الشعب وأصالته، إنه على عكس ذلك يكون مطابقا للأصالة العربية الإسلامية وهويته الوطنية تعارض الغزو الثقافي تعارض الاستلاب والاغتراب الثقافي.

٢- إن ما يحتاج إليه اليوم هو بناء إسلامي معاد للامبريالية والرأسمالية والصهيونية والاستبداد والاستغلال بكل أشكاله وألوانه - إن تجديد الإسلام االيوم يمكنه من الدفاع عن التراث الروحي والوطني بكيفية مخالفة ومناقضة للغزو الخارجي والداخلي حتى يصير الدين الإسلامي في مستوى طموحات الشعب ومصالح الوطن وهكذا تكون النهضة في الدين والدنيا.

٣- إن الوقت قد حان للتحول من الإصلاح (reforme) إلى الثورة الإسلامية والعمل الإسلامي.

٤- إن زعماء الدين هم أقدر الناس مع الأمة على توجيه الثورة توجيها إسلاميا صحيحا، أي في خدمة الشعب المسلم وبجانبه ومعه في الأسواق والمساجد لمساعدة الشعب على إيجاد الحل المناسب لمشكلاته.

سؤال: لماذ نجح مذهب الشيعة عوض مذهب السنة؟

جواب: لأنهم يخططون ويعملون لبناء دولة المستقبل مبنية على المساواة والعدل، ولكي ينجح أهل السنة ينبغي أن يكونوا ساهرين على تطبيق الشرع الإسلامي، وليس الشرع غير الإسلامي في بلاد إسلامية لأن هذا تناقض وعلى أهل السنة عدم التقيد بالسلطة السياسية الحاكمة في كل نظام سياسي كان بدون تقيد لشرع الإسلام الحق.

٥- إن للمثقف المسلم دوراً كبيراً لايقل عن دور الإمام ولكن ينبغي أن يكون دوراً ثورياً في خدمة جماهير الشعب الكادح، وليس في خدمة فئة قليلة محظوظة، والجامعة هي التي توجه رجل الشارع، والمثقفون هم الذين يفكرون في شؤون ثورة حقيقية، يخططون لها

وينظرون لها، وهم مقياس ومعيار الضمير الوطني، والطلبة والأساتذة، هم في طليعة الثورة الإسلامية، وليس في مؤخرتها أو ذيولها، ولا تدوم الثورة الشعبية وتتواصل وتستمر، إلا إذا كان المثقفون في صلبها وليس على هامشها، فيكون المثقف في الشعب كالسمك في ماء البحر.

٦- إن الإسلام ليس هو جزء من الجبهة الوطنية بل هو يشمل كل الجبهة الوطنية بكل أجزائها وكل جوانبها ويشمل المتدينين واللائكيين والماركسيين والقوميين والديمقراطيين وكل التيارات الموجودة في الأمة الإسلامية.

والنظام الإسلامي هو شامل للجميع، لكل الأفراد، والجماعات، والطبقات، والأحزاب، في إطار الدولة الإسلامية، فهو فوق كل قطاعات الأمة وهو يغطيها كلها.

٧- في النظام الإسلامي المتطور المتجدد والثوري يكون مصير الشعب بيد الشعب نفسه. والشعب هو الذي يقرر مصيره بنفسه ولا يتنازل عن دوره لفائدة فئة قليلة من رجال السياسة أو البيروقراطية، فالاسلام الثوري هو حركة جماهيرية بأتم معنى الكلمة، وهو لايمكن أن يكون ايديولوجية لخدمة نخبة محظوظة على حساب الشعب. وعندما تتحرك الجماهير، تسقط كل عناصر الاستعباد والاستبداد والاستثمار من طف الانسان لاخيه الانسان.

٨- إن المذهب الاسلامي هو الأصح والأحسن من كل المذاهب الأخرى غير الإسلامية، وهو أشمل وأوسع وأعمق منها جميعا سواء كانت قومية أو ماركسية في الشرق أو الغرب هو يشملها كلها وهو غير دخيل وغير أجنبي عن الشعب بل هو أصيل ومتطور ونابع من صميم ثقافة الشعب، ويمكنه الفوز والنجاح في كل بلد في إيران أو الحجاز أو مصر أو المغرب أو باكستان.. الخ.

وهو النموذج الأفضل والأحسن لإبراز الشخصية والهوية الحضارية والثقافية للإنسان المسلم في العصر الحاضر، وهو الذي يساعد أكثر من غيره للتحرر الوطني، فيصبح البلد الإسلامي متبوعا من غيره وليس تابعاً لغيره.

٩- إن الثورة الأحسن والأفضل والأمثل هي الثورة الإسلامية لأنها تحقق الترابط والتواصل والتوحيد بين الماضي والحاضر والمستقبل.

وهي تؤدي إلى حرية العقيدة، وتحرير الضمير الإنساني من الخوف وتضع حدا للنفاق والتزوير والتذبذب والازدواجية، وكلمة «الله أكبر» معناها الابتعاد عن التكبر عن الشعب، وعن الناس، لأن في نظر الإسلام، كل بني آدم سواسية كأسنان المشط وكل الدول متساوية، غنية كانت أم فقيرة، لا فضل لطبقة على طبقة أخرى، ولا لجنس على جنس آخر (أبيض - أسود - أصفر.. الخ).

ودور الإنسان في الوجود، حسب مفهوم الإسلام التقدمي والثوري، هو تحويل كلام الله وما جاء في كتابه، إلى عمل وتطبيق لبناء عالم مثالي ومتكامل، ماديا وروحيا، ومتوازن ومعتدل ويدفع بالانسانية إلى الأمام وليس إلى الوراء.

الخلاصة:

الاسلام ليس هو أفيون الشعوب وليس هو رجعية ولا تخلفاً، ولكن يمكن وينبغي أن يعبر عن صيحة المضطهدين والمستعمرين والمستثمرين. والإسلام في جوهره، هو روح الثورة على الظلم الفردي والاجتماعي وثورة ضد الشر والباطل، ويمكن أن يحدث ثورة في كل مكان وزمان، في أمريكا، لفائدة السود، في إيران والجزائر وغيرها.

ولا يجوز للإسلام أن يبقى محتكرا من طرف نخبة قليلة كما يريد ذلك معشر الليبراليين أو معشر المحافظين من رجال الدين أو بعض الجهات السلطوية. إنه أيديولوجية من نوع خاص، هي فوق كل الايديولوجيات الأخرى، وهو سياسة من نوع خاص، فوق كل السياسات الأخرى الإسلامية، وهو نظام متميز ومستقل بذاته، وهو الحل للحاضر والأمل للمستقبل.

والمطلوب الآن، هو الانتقال من الإسلام التقليدي المُجمَّد إلى الإسلام العصري الثائر على غير العلماء وغير العاملين لفائدة شعوبهم، لما فيه خير الدنيا والدين، في داخل العالم الإسلامي وحتى في خارجه.

فاس في .... مارس ١٩٨٤م

امشيش العلمي

المؤتمر الافريقي للبيئة
(القاهرة من ١٦ـ١٨ ديسمبر ١٩٨٥)

إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي
محرر بالهيئة العامة للاستعلامات

يعتبر المؤتمر الافريقي للبيئة أول مؤتمر دولي على مستوى عال في مجال البيئة بعد مؤتمر استكهولم بالسويد الذي عقد في ٥ يونيو ١٩٧٢ وأصدر قرارات هامة ما زال العالم ينفذها حتى اليوم والذي أعلن بدء الاهتمام العالمي بخطورة قضايا البيئة وتلوثها.

والمؤتمر الافريقي للبيئة دعا إليه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالاشتراك مع جمهورية مصر العربية في الفترة من ١٢ـ١٤ ديسمبر ٨٥ على مستوى الخبراء، ومن ١٦ـ١٨ ديسمبر على مستوى وزراء البيئة في جميع الدول الأفريقية.

التمهيد للمؤتمر:

بدأ الاعداد للمؤتمر في شهر مايو ١٩٨٣ بقرار من مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يطلب فيها من المديرالتنفيذي للبرنامج بالدعوة لعقد المؤتمر البيئي على مستوى القارة الافريقية يناقش فيه الأولويات البيئية الوطنية ويحدد المشاكل المشتركة التي يستحق أن يوضع لها برنامج عمل إقليمي للتصدي للمشاكل البيئية الخطيرة في أفريقيا.

وعلى الفور بدأ المدير التنفيذي (الاستاذ الدكتور مصطفى كمال طلبه) في الأعمال الأساسية للمؤتمر نظم فيها ستة اجتماعات على مستوى القارة وعلى مستوى الخبراء لمناقشة قضايا البيئة في القارة، كان آخرها في لوساكا بزامبيا عام ١٩٨٤. ثم بدأ الإعداد لتفصيلات المؤتمر باجتماعات تحضيرية في داكار بالسنغال في مايو ٨٥، ثم في جنيف في يوليو ١٩٨٥، ثم أخيرا في جنوة بإيطاليا في سبتمبر ١٩٨٥.

وفي هذه الاجتماعات تمت بلورة تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي قدمه للمؤتمر.

تقرير المدير التنفيذي:

تضمن هذا التقرير عدة نقاط غاية في الأهمية، ويعتبر الوثيقة الأولى التي بلورت حالة البيئة في أفريقيا بالتفصيل وأهم ما جاء بالتقرير:-

١- حالة البيئة في أفريقيا: تعاني القارة من استنزاف مستمر وتدهور لمواردها الطبيعية من غطاء نباتي وتربة ومياه وموارد حيوانية ومناخ، ثم إن هناك عوامل عديدة ساعدت على هذا التدهور، وتم استعراض حالة المناخ وسقوط الأمطار، ومشكلة استخدام البيانات والبحار والأرض والغطاء النباتي، وتناقص إنتاج الغذاء وعدم عدالة توزيع المياه، والطاقة وأزمتها ثم الزيادة المستمرة في السكان. ثم تناولت الظروف الاجتماعية والصحية السيئة التي يعاني منها سكان وشعوب القارة السوداء بالرغم من جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية المبذولة.

٢- استعراض للقرارات التي اتخذتها أفريقياوالمعاهدات التيترتبط بها في مجالات البيئة المختلفة وكذا المعاهدات الدولية التي تلتزم بها أفريقياً مثل قانون البحار والصحاري.

٣- برنامج للتعاون الافريقي من أجل: وقف التدهور البيئي وتعزيز القدرة على إنتاج الغذاء في القارة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتصحيح الخلل في التوازن بين السكان والموارد، وذلك باستخدام عوامل المناخ والبحار المحيطة بأفريقيا وموارد المياه والطاقة ومراعاة صحة البيئة والتعاون في مجالات التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا.

٤- قدم التقرير عدة شبكات مقترحة للتعاون، مثل شبكة إقليمية للرصد البيئي وشبكة إقليمية لعلم المناخ وأخرى لدراسات التربة ورابعة لموراد المياه، ثم شبكة خامسة للمصادر المتجددة للطاقة، وسادسة لحفظ الموارد الجينية، وسابعة للعلم والتكنولوجيا ثم أخيراً شبكة للتعليم والتدريب البيئيين.

٥- كما اقترح التقرير تنفيذ خطط متكاملة لتنمية القرى والمناطق وتربية الماشية في جميع البلدان وفي كافة الظروف الايكولوجية والاجتماعية بهدف استغلال جميع المهارات والخبرات الافريقية المتاحة سعيا لايجاد حلول ممكنة اقتصاديا وسليمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا للمشاكل المعقدة للتنمية على مستوى القارة.

اجتماعات الخبراء:

عقدت بفندق الميريديان في الفترة من ١٢-١٤ ديسمبر، وتم دعوة كافة الدول الافريقية ولكن شارك في هذه الاجتماعات وفود من الجزائر وبنين وبتسوانا وبيروكينافاسو وبوروندي والكاميرون وكاب فردي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجزر القمر ومصر وأثيوبيا وجامبيا

والجابون وغانا وغينيا وغينيا بيساو وكينا وليسوتو وليبيريا ومدغشقر وملاوي ومالي وموريتانيا وموزامبيق والنيجر ونيجيريا ورواندا والسنغال وسيشل والصومال وتوجو وسوازيلاند وتونس وأوغندا وتنزانيا وزائير وزامبيا وزمبابوي.

كما شارك فيها وفود من اليونيب واتحاد العلماء السوفييت وممثلون لدول استراليا والدانمارك وفرنسا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وممثلون لوكالات عالمية مثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية واليونسكو ومنظمات (الفاو، هابيتيت واليسكو وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الصحة العالمية).

وناقش الخبراء عدة مسائل منها:

١ـ الاجراءات التنظيمية لمؤتمر وزراء البيئة الأفارقة.

٢ـ إنشاء منظمة دائمة للبيئة الأفريقية وأمانة دائمة لها.

٣ـ مناقشة تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤ـ اختيار القرى والمناطق الصحراوية ومناطق المراعي «في كافة أنحاء القارة».

٥ـ بحث جوانب التمويل للمشروعات المشتركة.

٦ـ تحديد لجان المؤتمر وهي لجنة الصحاري والأراضي شبه الصحراوية ولجنة البحار ولجنة الغابات ولجنة الأنهار والأحواض المائية.

٧ـ انتخاب خبراء لعدد ثمانية أنشطة بيئية كشبكات إقليمية للرصد.

٨ـ مناقشة اقتراح السنغال لاقامة شبكة إقليمية لمكافحة التصحر.

٩ـ مناقشة برنامج العمل المقترح للتعليم والتدريب البيئيين في أفريقيا.

أحداث المؤتمر الوزاري:

عقد المؤتمر الوزاري الافريقي للبيئة في الفترة من ١٦ـ١٨ ديسمبر ١٩٨٥ وحضره أغلب الوزراء المهتمين بشئون البيئة في ٤٥ دولة أفريقية، إضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية الاقليمية وممثلي بعض الدول الأمريكية والأوروبية وقد افتتح المؤتمر رئيس وزراء مصر بكلمة للسيد رئيس الجمهورية.

وفيما يلي بيان بأهم ما حدث بالمؤتمر:

أولا: كلمة افتتاح المؤتمر ألقاها د. مصطفى كمال طلبة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة، وأعلن فيها أنه رغم مضي جيل على استقلال أفريقيا إلا أنها لا تزال مسلوبة الحرية، فهي لم تتحرر بعد من الجوع والمرض والفقر والأمية والقيود الاقتصادية، وأن هذا المؤتمر علامة من علامات تبشر بانبثاق الحلول للأزمة الأفريقية لأن أفريقيا قارة غنية بثروة من الموارد ففيها

الأراضي العشبية والغابات والأراضي الزراعية والمياه العذبة والمصايد وإن هذا الاجتماع حدث لم يسبق له مثيل على الاطلاق.

والمؤتمر عليه أن يبحث العبث الذي يمزق الموارد المتعددة التي تمتليء بها أفريقيا. وأعاد إلى الذاكرة مدى التخريب الذي يحدث بالغابات والحياة البرية والحياة النباتية والأرض المنتجة والمصايد والسواحل والأنهار، وذكر أن انتشار نمط الدمار ساد أفريقيا خلال السنوات الماضية.

كما ذكر أنه في وسع أفريقيا أن تعود إلى الوضع السوي وأن تصل إلى الاكتفاء الذاتي في الغذاء والطاقة وذلك بحماية النظم التقليدية، وتوافق هذه النظم مع التكنولوجيا وتوجيه الاهتمام بالمعدمين لانتاج مزيد من الطعام وبذل مزيد من النشاط في تعزيز البرامج الوطنية، ورفض معونة التنمية التي تفيد الأغنياء على حساب الفقراء وبذل المزيد من الجهد لتجمع الموارد والمعلومات الخاصة بالحلول الملائمة.

ثانيا: ألقى كل رؤساء الوفود تقريبا كل منهم كلمة أوضح فيها حالة البيئة لبلده والمشاكل البيئية التي تعاني منها وفيما يلي موجز مقتضب لكلمة دولتين عربيتين هما مصر والمغرب:

أ ـ التقرير الوطني عن البيئة في مصر تناول الحالة الراهنة لقضايا البيئة من أرض والحفاظ عليها ونهر النيل ـ ومشكلاته وتلوث الهواء ومشكلاته وتلوث الأراضي والمياه البحرية. ومشاكل التلوث وقضايا النفايات الصلبة والأخطار البيئية والمحميات الطبيعيه، ثم ذكر الهيئات والمؤسسات المعنية بالبيئة في مصر من أجهزة تخطيطية وأجهزة ومعاهد متخصصة وجهات حكومية ونشاط على المستوى المحلي وتعليم بيئي. ونشاط غير حكومي في مجال البيئة، وتناول التقرير أيضا الجهود الوطنية في مجال البيئة، في أنشطة الرصيد البيئي وإنجازات الأجهزة التنفيذية والتشريعات البيئية والأعلام البيئي والندوات والمؤتمرات التي عقدت بمصر في السنوات الأخيرة، ثم تناول التقرير التعاون الدولي في مجال البيئة مع برنامج الأمم المتحد للتنمية والوكالات الدولية المتخصصة والاتفاقيات الدولية في مجال البيئة.

ثم ذكر التقرير في الرؤيا المستقبلية أن مصر وضعت برنامجا شاملا للمحافظة على البيئة ويستهدف الارتقاء بالظروف البيئية على الأرض والشواطيء من عدة برامج مثل المحافظة على الأرض الزراعية وحماية مياه نهر النيل والترع والمصارف من مصادر التلوث المختلفة، وإقامة حزام أخضر من الغابات بطول الشاطيء الشمالي المتاخم للبحر المتوسط، وبرنامج حماية الشواطيء والأراضي من مصادر تلوث الهواء، وبرنامج إقامة المحميات البرية والبجرية وزيادة الثروة السمكية.. الخ.

ب ـ المغرب: يعرف المغرب عدة مشاكل بيئية مرتبطة بالأنشطة الصناعية والتجارية والفلاحية والسياحية إضافة إلى مخلفات التوسع العمراني والتزايد الديمغرافي، وأدت هذه الأنشطة إلى انتشار مشاكل بيئية منها ما هو مرتبط بإطار وظروف معيشة السكان داخل المدن والقرى، ومنها ما هو مرتبط بالاستغلال العشوائي للموارد الطبيعية واستنزافها مثل انقراض الغابات وبالتالي انجراف التربة وتشكيل خطر بيئي عليها، ولقد وضعت الدولة برنامجا شاملا لتنمية الريف الغربي شمال المملكة المغربية ولمحاربة انجراف التربة والحد من تدهور البيئة الطبيعية ولرفع مستوى معيشة السكان. كما ذكر أن المغرب تعاني من ظاهرة التصحر حيث تهدد الكثبان الرملية الأراضي الزراعية وواحات النخيل بجنوب المغرب ولكن المغرب لها تجربة رائدة في مكافحة التصحر تهدف الحد من الزحف الصحراوي تجاه المناطق الخصبة وذلك بتثبيت الكثبان الرملية.

كما أوضح أن المغرب أنشأ جهازاً حكومياً مكلفاً بحماية البيئة والتنسيق مع كل القطاعات المعنية بمختلف مجالات البيئة، فأنشأ المجلس الوطني للمحافظة على البيئة الذي يشكل إدارة لتوجيه وتنشيط جهود الدولة في ميدان حماية البيئة.

كما تهتم المغرب في إدماج البيئة في المخططات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد حتى يمكن وضع الأسس الصحيحة لتخطيط اقتصادي متوازن يسعى إلى تنمية البلاد مع ضمان صيانة الموارد الطبيعية وتطويرها، وقام المغرب في السنوات الأخيرة بإعداد عدة برامج ومشاريع لحماية البيئة والوقاية من التلوث، وكذلك قام المغرب بمراجعة النصوص القانونية البيئية حتى تساير ركب التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد والاهتمام بالاعلام البيئي والتعليم البيئي وخصوصا التربية البيئية على المستوى الابتدائي والثانوي والجامعي.

جـ ـ وقدمت كل الدول الأفريقية والمنظمات الدولية وثائق غاية في الأهمية تهدف إلى معرفة الوضع البيئي والجهود البيئية في القارة الأفريقية ويمكن طلب هذه الوثائق من برنامج الأمم المتحدة في نيروبي/ كينيا.

ثالثا: استمع المؤتمر إلى رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بيرزدي كويلار وتلقى المؤتمر رسالة من الرئيس عبده ضيوف الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية وتلقى رسالة من رئيس جمهورية مصر والحكومة المصرية والسكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

رابعا: انتخب المؤتمر وزير البيئة المصري (وزير شئون مجلس الوزراء لأنه الوزير المعنى بالبيئة لوجود جهاز شئون البيئة برئاسة مجلس الوزراء المصري تطبيقا للقرار الجمهوري (٦٣١

لسنة ١٩٨٢ بإنشاء الجهاز) رئيسا للمؤتمر، وتم انتخاب خمسة نواب للرئيس هم من الجزائر وزائير وزيمبابوي والسنغال وكينيا، كما تم انتخاب الوزير النيجيري كمقرر للمؤتمر.

خامسا: قرر المؤتمر إضافة الطابع المؤسسي على المؤتمر وعلى أن ينعقد كل عامين بإحدى الدول الافريقية، كما قرر أن يكون الانعقاد التالي في كينيا خلال النصف الثاني لعام ١٩٨٧، كما قرر المؤتمر تشكيل أمانة فنية دائمة في نيروبي/ كينيا.

سادسا: أهم توصيات المؤتمر: أوصى المؤتمر بالقرارات التالية بالاجماع:

(١) تحمل الحكومات الافريقية لتكاليف مشاركتها في متابعة المؤتمر وتبلغ نحو ١١ مليون دولار سنويا على أن تتقاسم الحكومات خبراتها من خلال الاسهامات العينية لعلميات الشبكات والمشروعات الرائدة على أن يخصم جزء من أرقام التخطيط الارشادية بين ٢، ٥٪ منها، وهي المعونات التي تقدمها الأمم المتحدة وبرامج التنمية للدول الأفريقية.

(٢) اختيار ١٥٠ قرية أفريقية من ٥٠ بلداً أفريقيا بمعدل ثلاث قرى من كل دولة لاقامة قرى نموذجية عليها تتكامل في كل شيء وتحقق الاكتفاء الذاتي في الغذاء والطاقة عن طريق استغلال المهارات والخبرات التقليدية في نمو المجتمع المحلي، كما أوصى المؤتمر أن تكون هذه القرى من القرى النائية. على أن تحقق الهدف منها في خلال ٥ سنوات.
كما تم اختيار ٣٠ منطقة لتربية الماشية في المناطق شبه القاحلة لاستغلال مهارات رعاة الماشية في تحسين الأحوال البيئية وتنمية المناطق الصحراوية على أن تكون كل منطقة في بلد أفريقي على أن تتم خلال ٥ سنوات.

(٣) إقامة ثماني شبكات إقليمية وهي: شبكة الرصد البيئي ـ شبكة الأرصاد الجوية ـ شبكة تحسين التربة الزراعية ـ شبكة المصادر المائية ـ شبكة الطاقة ـ شبكة التربية النباتية ـ شبكة العلوم والتكنولوجيا ـ شبكة التعليم والتدريب البيئي. وذلك بتوزيع جغرافي لمواقع الشبكات وتقوية التعاون الأفقي بين الادارات الفنية الوطنية والمؤسسات العلمية في المجالات السابقة وجمع وتخزين ونشر المعلومات الأساسية من خلال الشبكات الوطنية.

(٤) يعلن المؤتمر عن عزم الحكومات الافريقية تنفيذ برنامج العمل المقترح من خلال تنمية وتكامل التعليم والتدريب في مجالات البيئة على كافة المستويات في أفريقيا بالوسائل الرسمية وغير الرسمية وتوجيه برنامج العمل المقترح تجاه مشاكل بيئية ملحة ومحددة وتنشيط التعاون مع اليونسكو في هذا المجال.

(٥) تعزيز التعاون بين الحكومات الافريقية لوقف التدهور البيئي في إفريقيا لتلبية احتياجات القارة من الغذاء والطاقة.

(٦) تدعيم التعاون الاقليمي فيا يتعلق بالبيئة والتنمية الأيكولوجية مع إعطاء الأولوية

للمشروعات التالية:

(أ) تدعيم الحزام الأخضر للصحراء الغربية.

(ب) القيام بجهود لمكافحة التصحر في منطقة الصحراء الجنوبية.

(جـ) تدعيم التعاون حول الطبقة الحاملة للمياه الجوفية شمالا وجنوبا في منطقة التعرية الحجرية.

(د) دراسة وتنفيذ مشروع تنمية متكامل لحوض بحيرة تشاد وتنمية لحوض نهر النيجر ومشروع للدلتا الوسطى لنهري كويانجو وكواندو.

(هـ) دراسة وتنفيذ مشروع للتنمية متكامل ومتعدد الأعراض لحوض نهر زمبيزي (الري والملاحة والطاقة) وكذلك حوض نهر الكونغو ونهر فولتا العليا ونهر جامبيا والسنغال.

(و) دراسة برامج تنمية موارد المياه لبلدان المغرب الثلاثة.

(ز) تدعيم التعاون بين بلدان حوض نهر النيل في مجال البيئة، والقيام بمسوحات جيولوجية وهيدروهترولوجية لنظم وقياسات نهر النيل بغية تحقيق تعاون في مجالات الأرض والمياه بين بلدان الحوض.

(ح) دراسة وتنفيذ مشروع تنمية متكامل لحوض بحيرة فكتوريا.

(ط) تصميم برامج لحماية البيئة البحرية وتنمية مناطق مصائد المياه.

وأخيـرا:

إن هذا المؤتمر يمثل صحوة إفريقية مطلوبة لوقف التدهور البيئي السائد في جميع أنحاء القارة والذي اشتد مع الجفاف الذي ساد المناطق في الأعوام الماضية... ولكن كان التدهور البيئي أساسا من صنع الانسان فهو الذي يلوث المياه الصالحة للشرب والزراعة وهو الذي يقطع الغابات وهو الذي يعجز عن استصلاح الأراضي وهو الذي يهمل الزراعة ويلوث الهواء بصناعاته وعدم رؤيته الشاملة وهو الذي يهمل في حماية الحياة البرية والبحرية.. ولذا كان من أهم القرارات والتوصيات التدريب والتعليم للانسان الافريقي لأنه حجر الزاوية في حماية البيئة ووقف تدهورها...

إن وثائق هذا المؤتمر في غاية الأهمية ويلزم كل منظمة دولية وكل منطقة إقليمية أن تدرس هذه الوثائق لتقف على هذه الجهود وتحاول الاستفادة منها حماية لبيئة الانسان في كل مكان.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية، ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين: الأولى: لنيل درجة الماجستير في علم النفس بعنوان: المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي.
تقدم بها الباحث عبداللطيف محمد خليفة. والثانية: لنيل درجة الماجستير من قسم الاجتماع، جامعة دمشق مقدمة من الباحث عدنان أحمد مسلم بعنوان: التحول الاجتماعي واتجاهات التنمية الريفية في القطر العربي السوري.

المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي

رسالة ماجستير في علم النفس، للباحث عبداللطيف محمد خليفة، كلية الآداب جامعة القاهرة، نوفمبر ١٩٨٤

(الملخص الذي قدمه صاحب الرسالة)

تمثل الدراسة الراهنة محاولة لاستكشاف معتقدات واتجاهات من لهم علاقة مباشرة بالمرضى النفسيين من عائلات وأقارب هؤلاء المرضى، ومن ليس لهم علاقة مباشرة بالمرضى النفسيين من الجمهور العام. وقد حظي موضع اتجاهات الجماعات المختلفة التي تحكم علاقة كل منها بالأخرى باهتمام علماء علم النفس الاجتماعي منذ وقت مبكر، فيقف موضوع الاتجاهات منذ بداية النصف الأول من القرن العشرين كواحد من الموضوعات الرئيسية في علم النفس الاجتماعي.

ووقف وراء هذا الاهتمام عدد من الأسباب، أهمها أن دراسة الاتجاهات الحاكمة لعلاقة هذه الجماعة فيما بينها هي المدخل الأساسي نحو تفهم إمكانية ممارسة هذه الجماعات المختلفة لوظائفها وقيامها أو نهوضها بأدوارها المتوقعة، فضلا عن تفسير الفروق القائمة بين الأدوار المتوقعة لهذه الجماعات.

وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام بدراسة موضوع الاتجاهات نحو قضايا وموضوعات مختلفة (سياسية - دينية - اجتماعية - اقتصادية) - فإنه لم يمتد إلى دراسة هذه الاتجاهات والمعتقدات نحو فئة محددة من الأفراد هي فئة المرضى النفسيين، فلم تحظ دراسة المعتقدات والاتجاهات نحو المرض النفسي بالاهتمام الكافي على الرغم من الأهمية القصوى لمثل هذه الدراسات.

وانطلاقا من أهمية الموضوع ونقص البحوث العلمية في مجاله، فقد بدأ في السنوات الأخيرة الاهتمام من جانب علماء علم النفس الاجتماعي بموضوع الصحة والممارسة الطبية. فلم يعد من الممكن إجراء الدراسات والبحوث بهدف تشخيص وعلاج المرضى دون الاهتمام بالمحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، والذي يؤثرون فيه ويتأثرون به، ودون الاهتمام بتصورات المجتمع نحوهم واتجاهه حيالهم.

وتبصرا بكل هذا كان الدافع أو السعي لاجراء الدراسة الحالية على النحو التالي:

المنهج والاجراءات:

تحديد مشكلة البحث وأهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة حول ثلاثة جوانب رئيسية:

الجانب الأول استكشاف المعتقدات التي تدور حول المرض النفسي والمرضى النفسيين، المعتقدات حول طبيعة المرض وأعراضه وأسبابه وطرق علاجه، وكذلك المعتقدات التي تدور حول تأثير المرض النفسي على الأسرة وتعامله مع أفراد المجتمع وتعاملهم معه.

وينطوي تحت هذا الهدف العام أهداف فرعية أخرى:

أ- ما الفرق بين معتقدات من لهم علاقة مباشرة بالمرضى ومن ليس لهم علاقة بهؤلاء المرضى؟

ب - ما العلاقة بين مستوى التعليم ومعتقدات الأفراد أو تصوراتهم عن المرض النفسي.

الجانب الثاني: استكشاف الاتجاهات التي تدور حول المرض النفسي. والأبعاد التي تنتظم من خلالها هذه الاتجاهات.

الجانب الثالث: دراسة العلاقة بين معتقدات الأفراد عن المرض النفسي وبين اتجاهاتهم حيال هذا الموضوع.

العينـة:

أما عن العينة التي أجريت عليها الدراسة فقد تكونت من:

١) عينة الزوار للمرضى النفسيين (من أسرهم وأقاربهم)، بلغ عددها (٢٠٠) فرد: (١٠٠) من الذكور و (١٠٠) من الإناث. وقد تم الحصول على هذه العينة من مستشفيات الأمراض النفسية بالقاهرة: مستشفى العباسية للصحة النفسية، مستشفى عين شمس الجامعي، ومستشفى الصحة النفسية بحلوان.

٢) عينة غير الزوار، أو من ليس لهم علاقة مباشرة بالمرضى النفسيين بلغ عددها (٢٠٠) فرد: (١٠٠) من الذكور و (١٠٠) من الاناث. وقد تم الحصول عليها من الجمهور العام.

ويتراوح المدى العمري لأفراد العينتين من ٢٠ إلى ٧٥ سنة.

أدوات القياس:

تم تطبيق استبار مقنن (أي يتوفر به الشروط السيكومترية: كالثبات والصدق)، مكون من (١٠١) بند، خصصت (٧٤) منها لقياس المعتقدات و (٢٧) لقياس الاتجاهات.

أهم نتائج الدراسة:

وبعد إجراء التحليلات الاحصائية اللازمة تم التوصل إلى عدد من النتائج كان من أهمها ما يأتي:

أولا: كشفت نتائج الدراسة عن وجود تشابه بين معتقدات من لهم علاقة مباشرة بالمرضى النفسيين من أسرهم وأقاربهم ومن ليس لهم علاقة بهؤلاء المرضى من الجمهور العام. فبشكل عام هناك نقص أو افتقاد لبعض المعلومات عن المرض النفسي، كما أن هناك غموضا في بعضها الآخر. فعلى سبيل المثال: هناك شبه إجماع أو اتفاق بين أفراد عينة البحث، الزوار وغير الزوار، على أن المريض النفسي غريب في تصرفاته وأفعاله، ولا يمكنه التمييز بين الصواب والخطأ، ولا يمكنه أن يأخذ قرارات في مشاكل حياته اليومية، وأنه مثل «الميت بالحياة» وأن المريض النفسي شخص عدواني، وأن المرضى النفسيين أغبياء لايفهمون شيئا. هناك أيضا اتفاق على أن المرض النفسي يأتي نتيجة للأزمات التي يعيشها الفرد، والخلافات الأسرية، والأمراض الجسمية والحسد والعفاريت والعدوى.

كذلك يعتقد الأفراد من الزوار وغير الزوار في جدوى العلاج بالزار وزيارة أضرحة المشايخ وأولياء الله وتحضير الأرواح كطرق لعلاج المرض النفسي.

ثانيا: تبين أنه مع ارتفاع مستوى التعليم يزداد وعي الفرد وتتسع دائرة معارفه ومعلوماته الدقيقة عن المرض النفسي والمرضى النفسيين. فالأميون مثلا أكثر اعتقادا في جدوى العلاج بالزار وزيارة أضرحة المشايخ من المتعلمين بمستوياتهم المختلفة.

ثالثا: أوضحت النتائج أيضا أن الاتجاهات نحو المرض النفسي تدور حول ثلاثة أبعاد هي:

(١) الاحساس بخطورة المرض النفسي.

(٢) الابتعاد عن المرضى النفسيين وتحاشي مرافقتهم.

(٣) التسامح حيال هؤلاء المرضى ـ مقابل تجنب التفاعل معهم.

وارجعنا ظهور هذه العوامل إلى عدد من الأسباب أهمها ما يأتي:

(١) أن هناك مناخا اجتماعيا عاما يحيط بالمرض النفسي والمرضى النفسيين. ويعتبر هذا المناخ مسئولا عن ظهور مثل هذه الاتجاهات.

(٢) كما تعكس هذه الاتجاهات ما يوجد لدى الأفراد من معتقدات وتصورات غير دقيقة حول طبيعة المرض وأعراضه وأسبابه وطرق علاجه.

وقد تضمنت هذه الدراسة ستة فصول تنتهي بقائمة المراجع.

الفصل الأول : تناول الباحث موضوع البحث ومبررات دراسته.

الفصل الثاني : تحديد المفاهيم الأساسية للبحث: المعتقدات، الاتجاهات، المرض النفسي.

الفصل الثالث : عرض للدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال.

الفصل الرابع : المنهج والاجراءات المستخدمة في الدراسة:

أ ـ أهداف الدراسة.

ب ـ خطة الدراسة (وصف لكل من العينة، الأدوات المستخدمة والشروط السيكومترية لها كالثبات والصدق، موقف الاختبار، التحليلات الاحصائية).

الفصل الخامس : عرض لنتائج الدراسة في جزأين:

الأول: عرض للنتائج الخاصة بالمعتقدات.

الثاني: عرض للنتائج الخاصة بالاتجاهات.

الفصل السادس : تفسير ومناقشة النتائج

التحول الاجتماعي واتجاهات التنمية الريفية في القطر العربي السوري

ملخص للرسالة المقدمة من: عدنان أحمد مسلم للحصول على درجة الماجستير في علم الاجتماع ـ جامعة دمشق. في الساعة الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الموافق ١٩٨٥/٩/١٩م.

في مدرج المرحوم شفيق جبري بكلية الآداب ـ جامعة دمشق وتتكون لجنة المناقشة من السادة:

١ـ الدكتور أحمد درغام (المشرف) رئيسا.

٢ـ الدكتور عبدالكريم اليافي عضوا.

٣ـ الدكتور خضر زكريا عضوا.

ومنح الباحث درجة الامتياز.

جاء اختيار هذا البحث من القناعة الكاملة بشعار ربط الجامعة بالمجتمع. وتأكيدا لمقولة أن التنمية الريفية هي القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة.

أما الهدف الرئيسي للبحث فيتحدد بالتعرف على واقع التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي في ريف القطر العربي السوري، ورصد تواتر تغيراته والوصول إلى نتائج تفيد في تحديد مسار اتجاهات التنمية الريفية في القطر.

وضمن اطار الجانب المنهجي للبحث فقد تم الاعتماد على الطريقة التاريخية وطريقة المقارنة لبيان واقع التحول المذكور قبل ثورة أذار التي شكلت الانعطاف التاريخي العام في مسيرة القطر العربي السوري، وبعدها. لقد تضمنت رسالة الماجستير هذه خمسة فصلو هي:

الفصل الأول:

وهو الاطار النظري والمنهجي للبحث، الذي يبلور فكرة البحث وأسسه النظرية والمنهجية بآن واحد. ويعتمد على التحليل العلمي للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي في الريف القائم على جملة من الفرضيات منها:

١ـ ان القطر العربي السوري عاش مرحلة تقليدية متخلفة من جميع الجوانب، وتجاوز هذه المرحلة الى المرحلة المعاصرة يقتضي الانطلاق في مسيرة انمائية سريعة في مختلف الميادين.
٢ـ ان التنمية في القطر هي الحل الوحيد وبناء المجتمع الحضاري. وان التنمية الريفية هي الانطلاقية الأولى في مسيرتها، ونقطة البدء في تكاملها وشموليتها.
٣ـ ان ثورة أذار هي البرزخ الفاصل للمقارنة بين المرحلتين.
٤ـ ان الخصائص والأعراض في المجتمع الريفي مصطلحان مختلفان ويرتبطان بالعامل الزماني بشكل أساسي لذلك لابد من الاعتماد على الطريقة التاريخية في البحث ضمن هذا الاطار.
٥ـ وفرضيات أخرى كثيرة تحددت أبعادها عند الاجابة عن الأسئلة التالية:
ـ اذا تحققت الشروط الموضوعية للتنمية في الريف فهل هي كفيلة بتحويل الريف اشتراكيا؟.
ـ ما دور المنظمات الشعبية والاجتماعية في قضية التحويل الاشتراكي المنشود؟.
ـ هل سيتحقق مجتمع الطبقة الواحدة في القطر وبالتالي ينعكس ذلك ايجابيا على التركيب الاجتماعي في الريف؟.

من هنا فقد تحددت في الفصل النظري المنهجي جملة الاتجاهات النظرية التي تبحث في الجوانب التطبيقية الاجتماعية للمجتمع، ومن خلال ذلك:
اتجاه «حزب البعث العربي الاشتراكي» ضمن المجتمع العربي السوري بشكل عام والمجتمع الريفي بشكل خاص:

الفصل الثاني:

ويشمل الملامح الأساسية للمجتمع الريفي والقوى الاجتماعية فيه وتحالفاتها الطبقية اذ تمت الاشارة هنا إلى مسألة هامة وهي توضيح أوضاع في القطر خلال مرحلتين أساسيتين من تاريخ تطوره:
الأولى: مرحلة تقليدية حتى ثورة أذار.
الثانية: معاصرة، ما زال القطر يعيش تبدلاتها وتحولاتها. ونحن إذ نعتمد ثورة فيصلا بين هاتين المرحلتين، على عكس ما هو متعارف عليه في كتب الدراسات الاجتماعية، بتعريف المرحلة التقليدية بأنها مرحلة ترتبط بالاستقلال السياسي فلأننا نؤمن بأن ثورة أذار حققت اضافة إلى الاستقلال السياسي استقلالا اجتماعيا تبدلت فيه أطر المجتمع، وبدأ السير نحو بناء القاعدة الأساسية للانتقال إلى الاشتراكية.

ويرتبط هذا الجانب بشكل مباشر مع الجوانب الأخرى التي يوضحها هذا الفصل وهي القوى المنتجة في الزراعة مثل الأرض والسكان والآلات وغير ذلك، وعلاقات الانتاج التي تتمحور من خلال مسائل الملكية والاستثمار والتوزيع والاستهلاك اضافة إلى الجوانب المجتمعة الأخرى كالخدمات وغيرها.

الفصل الثالث:

ثورة أذار والمضمون الاقتصادي - الاجتماعي للاصلاح الزراعي في القطر العربي السوري، مشيراً إلى أن الصورة الساكنة للريف لا تكتمل إلا بتوضيح التفاعلات بين القوى الرئيسية في الريف، ودور الفلاحين في صنع المرحلة الجديدة. لذلك كان الاصلاح الزراعي ثمرة من ثمار الثورة المبنية على سواعد الفلاحين وتحالفاتهم مع العمال والمثقفين الثوريين. وهذا استعراض المضمون الاقتصادي - الاجتماعي للاصلاح الزراعي وفقا لمراحل - زمنية محددة، استناداً إلى وثائق أساسية بهذا الخصوص.

الفصل الرابع:

الحركة التصحيحية والتأكيد على المسار الاشتراكي في الريف، انطلاقاً من كونها شكلت تحولاً اقتصاديا - اجتماعيا في بنية المجتمع الريفي في القطر العربي السوري. وهذا ما يتطلب البحث في الأقنية الاجتماعية التي تحدد المسار الاشتراكي، إذ أن «حزب البعث العربي الاشتراكي» وعن تلك المسألة، وقال أن ثورة الفلاحين لابد أن تعتمد على منظمات شعبية منها في مجال الريف مثل الاتحاد العام للفلاحين لتحقق الدور المطلوب في مسائل كثيرة ترتبط بالقوى المنتجة وعلاقات الانتاج في الريف.

الفصل الخامس:

فلسفة التنمية الريفية وحتمية الثورة الشاملة، انطلاقا من أن نقل الملكية إلى أصحابها الحقيقيين يتدعم بشروط موضوعية كالكهرباء والسدود السطحية والمكننة الزراعية.. الخ وبشروط ذاتية ترتبط بالانسان وتنظيمه ودوره الفاعل في تحقيق الشروط الموضوعية، ومن هنا نطرح الأسس العامة لفلسفة التنمية الريفية إذ نؤكد أن التنمية الريفية لابد أن تقوم على محاور أساسية تعتمد على الواقع الموجود للمجتمع الريفي.

وفي نتائج الدراسة وضمن طرح استراتيجية للتنمية الريفية في القطر العربي السوري ثم التوصل إلى الحاجة للتوقف عند المسائل التالية:

١- يجب تحديد معالم عملية التغير على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الريفي.

٢- ابراز الأساس الاجتماعي للعامل الاقتصادي في المجتمع الريفي.

٣- ازالة العقبات الاجتماعية التي تحول دون تنفيذ التنمية الريفية في المجتمع الريفي.

٤- العمل على حل المشكلات الاجتماعية الموجودة أثناء عملية التوازن بين التغير ضمن اطار البنية الاقتصادية والبنية الاجتماعية في الريف.

٥- السعي إلى معالجة ظاهرة التخلف الحضاري التي تنتشر في الريف.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم التأكيد من خلال البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهات الرسمية في الدولة، والتي تتعلق بالتنمية الريفية وبعد تحليلها والتمق في دراستها

ـ التأكد أن ما تم في القطر العربي السوري ضمن اطار التنمية الريفية وما هو قائم حتى الآن رغم كل تواتر التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي في الريف، يتحدد بالمؤثرات التالية:

١ـ ان ما تم إلى الآن في القطر العربي السوري على مستوى الملكية الزراعية في الريف هو اصلاح زراعي وليس ثورة زراعية.

٢ـ ازاحة الطبقة الاقطاعية اقتصادياً وسياسياً.

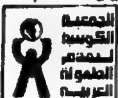
٣ـ تحول بقايا هذه الطبقة إلى فلاحين كبار (كولاك) وبروز الفلاحين الأغنياء كقوة اقتصادية وسياسية.

٤ـ امكانية نشوء العلاقات الرأسمالية بين الفلاحين إذا وقف الاصلاح الزراعي عند هذا الحد.

٥ـ تأثير كل هذا على واقع الطبقات والفئات الاجتماعية من حيث الجوانب الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية.

٦ـ ان الآفاق المستقبلية لحل المسألة الزراعية في القطر العربي السوري، لن تكون إلا بالثورة الزراعية القائمة على الانتاج الجماعي الزراعي، بركنها الأساسي وهو الانسان الرأسمالي الأكبر والأهم في بناء القاعدة الاقتصادية، وهو الأساس في عملية التحويل الاشتراكي.

الجَمْعيّة الكوَيتيّة لتقدم الطفولة العَربيّة



دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

للدراسات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج للبحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراسات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لتطرح للدراسات على النطاق الخليجي والعربي :

١ ـ اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .

٢ ـ مشاكل الطفولة والتنوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي ونوعية اقبال الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراسات الميدانية حولها .

٣ ـ مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية ونوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .

٤ ـ مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للاطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والاشراف الاجتماعي واثر هذه الامور على تنشئة الاطفال .

٥ ـ انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .

٦ ـ دراسة عن تغذية الأطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعلمية في دول الخليج العربي .

٧ ـ الأمية بين الفلسطينيين ـ دراسة احصائية .

٨ ـ الحصيلة اللغوية عند الاطفال (١ـ٦ ، ٦ـ١٢ سنة) .

٩ ـ الاطفال بطيئو التعلم (Slow Learners) .

١٠ ـ تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازفة .

ثانيا : تقوم الجمعية بالانفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقدم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرتها لجانها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناجة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يقترحوا مشاريع دراسات من قبلهم وا لجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن

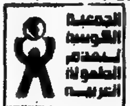
الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

مجمع الاوقاف / برج ١٧/ الدور ٧/ شقة ١٨ ، ١٩

تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ ـ ٢٤٦٧٩١٤

ص.ب: ٢٣٩٢٨ الصفاة ـ الكويت .

الجَمْعيَة الكوَيتيَة لتقدم الطفولة العَربيَة



منشــورات الجمعيــة

١ ــ الآلات في حياتنا : كيف تعمل (موسوعة تقنية)

تتضمن الموسوعة أربعة مجلدات كتبت أصلا باللغة الالمانية في منتصف الستينات وترجمت إلى الانجليزية ولغات أخرى عديدة وقامت الجمعية بشراء حق ترجمتها من اللغة الانجليزية إلى العربية .

المجلد الأول ٣١٢ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

المجلد الثاني ٢٨١ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

وقد صدرا عام ١٩٨٥ ، ويجري العمل حاليا على اصدار المجلدين الثالث والرابع .

٢ ــ الطفولة العربية :

تقرير مفصل عن نشاطات الجمعية ومشاريعها العلمية والتربوية ويهدف إلى توثيق الصلة بين المعنيين بشؤنها واحتياجاتها في الوطن العربي ويتضمن أيضا إشارة إلى الكتب والاصدارات الحديثة والأنشطة الدولية والاقليمية الخاصة بالطفولة .

بدأ صدور التقرير في يناير ١٩٨٤ ويوزع مجانا على قائمة مختارة للجهات والشخصيات المهتمة بالطفولة .

٣ ــ السنوات الثلاث الأولى للحياة :

صدر هذا الكتاب أصلا باللغة الانجليزية وقامت الجمعية بشراء حق ترجمته إلى العربية من مؤلفه (بيرتون ل. وايت) لأهمية هذا العمل العلمي الذي يركز على السنوات الثلاث الأولى في حياة الطفل وكيفية رعايته خلالها ودور الأسرة في ذلك . صدر عام ١٩٨٥ (١٧٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

٤ ــ مشروع رعاية الأطفال المتفوقين في الكويت :

الدراسة الأولى ضمن سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة والتي ترعاها الجمعية ضمن مشروع بدأ في أيلول ١٩٨٤ باسم مبارك العبدالله المبارك الصباح ومدته خمس سنوات .

وتركز هذه الدراسة على أهم الأساليب لرعاية المتفوقين من أجل تحقيق أفضل النتائج الايجابية للمجتمع الكويتي ولأنفسهم .

(٢٨ صفحة . الثمن ٥٠٠/ د.ك.) .

٥ ـ **واقع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية :**

الاصدار الثاني ضمن سلسلة الدراسات الموسمية وتركز على التعرف على وضع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية نظرا لأهمية هذه المرحلة في حياة الطفل .

(٤٧ صفحة . الثمن ٥٠٠/د.ك.) .

٦ ـ **الطفولة في مجتمع عربي متغير :**

وهو الكتاب السنوي الأول للجمعية ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الأول ١٩٨٤/١٩٨٣ وملخصا للحوار والمناقشات والتعقيبات التي تلت تلك الندوات التي دارت حول ستة مواضيع رئيسية هي : الطفولة والتنشئة في علم النفس الاجتماعي ، شخصية الفرد والتنشئة العائلية ، الطفل العربي المعاصر ومشكلة الاغتراب الثقافي ، طفل المرأة العاملة ، التلفزيزن والأطفال ، ورجولة الصغار أم طفولة الكبار . صدر عام ١٩٨٤ .

(٢٠٠ صفحة . الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٧ ـ **الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي :**

وهو الكتاب السنوي الثاني ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الثاني ١٩٨٥/٨٤ ومن أهم مواضيع هذا الكتاب : الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي ، الطفل العربي حاضره ومستقبله ، الأساليب المعرفية عند الأطفال ، الأطفال المتفوقون وتربيتهم ، لعب الأطفال بين التعليم ومضيعة الوقت ، وسوء معاملة الأطفال . صدر عام ١٩٨٥ ،

(١٩٢ صفحة ، الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٨ ـ **توجيه الطفل المتفوق عقليا :**

مرجع علمي للآباء والأمهات والمربين تمت ترجمته عن اللغة الانجليزية ويعتبر هذا المرجع دليلا ومرشداً لكيفية معالجة المشكلات التي تعترض المربين أثناء تعاملهم مع الأطفال المتفوقين بدءاً من اكتشافهم وطرق رعايتهم . صدر عام ١٩٨٥ .

(٢٠٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ــ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٢ ــ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ ــ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ــ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

٥ ــ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

٦ ــ يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والبيليوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. : ٧١٥٣ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : ١١٤٦٢

اعـــــلان

طلبة أعضاء هيئة تدريـــس

للعمل بكلية الآداب جامعة الكويت

للعام الدراســـي ١٩٨٨/٨٧

تعلن كلية الآداب جامعة الكويت عن حاجتها لأعضاء هيئة تدريس يشغلون الوظائف الشاغرة فيها بتداء من العام الدراسي ١٩٨٨/٨٧ وذلك في التخصصات التالية:

أولا: **قسم اللغة العربية وآدابها:**
النحـــو ـ أدب مقارن ـ علم الاسلوب ـ نقد أدبي قديم ـ أدب أموي.

ثانيا: **قسم اللغة الانجليزية وآدابها:**
الشعـــر ـ الدرامـــا ـ علم اللغة ـ الرواية ـ النقد.

ثالثا: **قسم التاريـــــخ:**
آثار الشرق الأدنى القديم ـ التاريخ اليوناني الروماني ـ تاريخ إسلامي ـ تاريخ آسيا الحديث (الهند ـ الصين) ـ التاريخ الأمريكي الحديث ـ تاريخ أفريقيا.

رابعا: **قســـم الجغرافيـــا:**
الخرائـــط ـ جرافيا مناخية ـ جغرافيا طبيعية ـ جغرافيا بشـــرية.

خامسا: **قســم الفلسفـــة:**
المنطق وفلسفة العلوم ـ الفلسفة العامة ـ الفلسفة الإسلامية ـ الفلسفة الحديثة والمعاصرة.

سادسا: **قسم علم النفـــس:**
علم النفس التجريبي ـ علم النفس الفسيولوجي ـ سيكلوجية التعليم ـ علم نفس اجتماعي ـ العمليات المعرفية والتذكر.

سابعا: **قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية:**
مناهج بحث ـ احصاء اجتماعي ـ التنظيمات المركبة ـ علم النفس الاجتماعي ـ انثروبولوجيا لغوية ـ نظرية الممارسة، السلوك الانساني والبيئة الاجتماعية (خدمة اجتماعية) النظرية الاجتماعية.

مع مراعاة الأمور التالية:

١ـ التدريس في الكلية باللغة العربية.
٢ـ برامج الدراسة بالجامعة وفقا لنظام المقررات.
٣ـ تستبعد طلبات غير الحاصلين على درجة دكتوراه الفلسفة (PH.D.) أو ما يعادلها رسميا، وكذلك طلبات الذين في طريقهم إلى الحصول عليها، فضلا عن استبعاد طلبات المتقدمين لشغل تخصصات غير معلن عنها.
٤ـ تحرر الطلبات (المستوفية للشروط المطلوبة)، على النماذج المخصصة لهذا الغرض، التي يمكن طلبها من كلية الآداب أو من مكتب الملحق الثقافي في السفارة الكويتية بالخارج، وترسل الطلبات بالبريد المسجل إلى:

مكتب عميد كلية الآداب ـ جامعة الكويت
صندوق بريد ٢٣٥٥٨ الصفاة
الكويت الصفاة 13096
تليفون (965-816780)
تلكس رقم ADAAB 46227 K.T.

ويرفق بالطلب صورة من المؤهلات العلمية (الليسانس ـ الماجستير ـ الدكتوراه) شهادات الخبرة مع نسخة من كل بحث أو نتاج علمي منشور (وجميع هذه المرفقات غير قابلة للاسترداد).

٥ـ يجوز لمن سبق لهم التقدم بطلبات مستوفية في العام الماضي ١٩٨٦/٨٥ فقط في التخصصات المشار إليها أعلاه أخطار الكلية برغبتهم في تجديد طلباتهم، على أن يتضمن الأخطار ما طرأ على السيرة الذاتية للمتقدم من تغيرات (العنوان، الدرجة العلمية ـ النتاج العلمي).

ـ يخضع جميع المرشحين لشغل الوظائف المعلن عنها للمقابلة الشخصية بالكويت أو خارجها.
ـ يتم التعاقد أول مرة لمدة سنتين قابلة للتجديد لمدة أقصاها أربع سنوات في كل مرة وذلك بناء على موافقة الطرفين وحسب اللوائح المنظمة للعمل في جامعة الكويت.
ـ لايتم بصفة نهائية التعاقد مع المتقدمين للتعاقد عن طريق الاعارة إلا بعد الحصول على موافقة جهة اعارتهم، وتحدد سنوات التعاقد أو الجديد وفق شروط الاعارة المعمول بها في جامعتهم الأصلية.
ـ آخر موعد لتلقي الطلبات هو يوم ١٩٨٧/٢/١.

فهرس المجلة

فهرس المجلد الرابع عشر ١٩٨٦

أولاً: الأبحاث:

سميرة أحمد السيد، الطفل وتكوين المفاهيم/ دور الروضة والمدرسة الابتدائية. العدد ٣، ص ١٧٩-١٩٦.

صالح الجاسم، تقويم عمل الموجه الفني. العدد ٢، ص ١٦٩-١٩٤.

طارق رمزي، مستوى التكيف الاجتماعي المدرس. العدد ٢، ص ٥٣-٨٦.

عبدالباسط رضوان، التخطيط لتكوين وتأهيل الأصول البشرية من خريجي الجامعات وفقاً لاحتياجات التنمية في دولة الكويت. العدد ٢، ص ١٣٣-١٦٨.

عبدالرحيم حسين، لافون/ قضية أخلاقية لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني. العدد ٣، ص ١٩٧-٢١٤.

عبدالرضا أسيري/ كمال المنوفي، الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي). العدد ١، ص ٩٥-١٣٨.

عبدالمعطي عساف، المحددات الأساسية لدورة الميزانية العامة. العدد ٢، ص ٢٢٣-٢٦٠.

علي الجرباوي، نقد المفهوم الغربي للتحديث. العدد ٤، ص ٣٩-٥٨.

عمر الشيخ/ جهاد صليبي، دور الجامعة الأردنية في تنمية اتجاهات الحداثة عند طالبتها. العدد ٤، ص. ١٧٥-٢٠٨.

عمر الشيخ، العلاقة بين اتجاهات الطلبة في المرحلتين الثانوية والاعدادية العدد ٢، ص ٨٧-١٠٦.

غازي محمود/ محمود سامي، اقتصاديات صناعة المعارض في دول مجلس التعاون الخليجي. العدد ٤، ص ٢٢٥-٢٣٧.

فتحي خليفة علي، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي. العدد ١، ص ٧١-٩٤.

فهد الثاقب، التحضر وأثره على البناء العائلي وعلاقة العائلة بالأقارب في العالم العربي: عرض وتقييم لنتائج البحوث. العدد ٤، ص ٢٠٩-٢٢٣.

فهد الثاقب، المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الاجرام. العدد ١، ص ١٣٩-١٦٤.

محمد رشيد الفيل، الأمن الغذائي في الكويت. العدد ١، ص ٢٣٥-٢٥٤.

محمود ميعاري، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل. العدد ١، ص ٢١٥-٢٣٤.

مصطفى الشلقاني، قياس الفاقد من التعليم بين الطلبة الكويتيين. العدد ٢، ص ١٠٧-١٣٢.

مصطفى تركي، الخوف من النجاح عند الذكور والاناث في موقف محايد وموقف منافسة. العدد ٤، ص ١١٥-١٣٤.

موسى سمحة، أنماط الهجرة الفلسطينية في فلسطين واتجاهاتها (٤٨-١٩٨٠). العدد ٣، ص ١٣٩-١٥٢.

نادية مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي. العدد ٣، ص ١٥-٤٢.

نجاة المطوع/ مصباح عيسى، أثر استخدام اللغة الانجليزية كوسيلة اتصال تعليمية على التحصيل الأكاديمي لكلية العلوم بجامعة الكويت. العدد ٤، ص ١٥٥-١٧٣.

نيفين عبدالخالق، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة، لمكس فيبر: دراسة مقارنة. العدد ٤، ص ١٣٥-١٥٣.

وليد عبد الحي، توجهات السلوك السياسي للدول الكبرى في الأمم المتحدة. العدد ٢، ص ١١-٢٤.

ثانياً: المناقشات:

ابراهيم ابراشي، بين اليهودية والصهيونية. العدد ٤، ص:٢٣٩-٢٥١.

تركي علي الربيعو، الفكر العربي المعاصر في مواجهة مشكلات الأقليات «أربع رؤى تعبر عن أزمة». العدد ٢، ص ٢٩٥-٣٠٨.

عبدالله هدية، تأملات حزينة في مدخل إلى رواق الهزيمة. العدد ٣، ص ٢٧٥-٢٨٤.

كمال المنوفي، حوار مع مدخل إلى رواق الهزيمة. العدد ٣، ص ٢٦١-٢٧٤.

محمد جواد رضا، فلسفة التربية ومجابهة الأزمات الداخلية للنظام التعليمي. العدد ٤، ص ٢٥٣-٢٦١.

محمد جواد رضا، حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي. العدد ١، ص ٣٠٩-٣٢٠.

ثالثاً: المراجعات:

ابراهيم سعد الدين وآخرين، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مراجعة: محمد صفي الدين خربوش. العدد ٣، ص ٣٣٦-٣٤٥.

ابراهيم سعد الدين وآخرين، صور المستقبل العربي. مراجعة: شملان العيسى. العدد ١، ص ٣٧١-٣٧٢.

ابن حجر، التاريخ والمنهج التاريخي لابن حجر العسقلاني. مراجعة: محمد كمال الدين. العدد ٢، ص ٣٢٧-٣٢٩.

اتزيوني/ اميتاي/ وايف، التغير الاجتماعي. مراجعة: أحمد زياد محبك. العدد ١، ص ٣٥٠-٣٥٦.

احسان محمد الحسن، البناء الاجتماعي والطبقية. مراجعة: نورة الفلاح. العدد ٢، ص ٣٦٣-٣٦٨.

احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع. مراجعة: اسحق القطب. العدد ١، ص ٣٧٣-٣٧٤.

أحمد صدقي الدجاني، فكر وعقل. مراجعة: محمد خالد الأزهري. العدد ٤، ص ٢٨٤-٢٩٠.

أحمد كمال أبو المجد، حوار لا مواجهة: دراسات حول الاسلام والعصر. مراجعة: السيد أحمد زرد. العدد ٢، ص ٣٠٩-٣١٠.

أدونيس العكرة. الارهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية. مراجعة: وليد عبد الحي التميمي. العدد ٤، ص ٢٦٣-٢٦٧.

اسماعيل صبري عبدالله، التنمية العربية. مراجعة: رمضان الصباغ. العدد ٤، ص ٢٦٧-٢٧٢.

اندريه ميكيل، جغرافية دار الاسلام البشرية. مراجعة: أحمد محمد قدوره. العدد ٣، ص ٢٩٦-٣٠٤.

باتريشا كينغ، تخطيط وتقييم الأداء. مراجعة: سهيل فهد سلامة. العدد ١، ص ٣٥٩-٣٦٢.

برتمان، التربية من أجل العمل. مراجعة: ياسر الفهد. العدد ١، ص ٣٢١-٣٢٤.

برتون ل. وايت، السنوات الثلاث الأولى للحياة. مراجعة: محمد عودة. العدد ٣، ص ٣٥٣-٣٦٠.

توفيق الطويل، في تراثنا العربي الاسلامي. مراجعة: محمد محمود المرسي. العدد ٢، ص ٣٥٤-٣٥٨.

حامد ربيع، الثقافة العربية بين الغزو الصهيوني وارادة التكامل القومي. مراجعة: مجدي حسن عاشور. العدد ٢، ص ٣٥٠-٣٥٣.

حسن عبدالعزيز حسن، الطاقة والتنمية وموازين المدفوعات الدولية. مراجعة: عبدالجبار عبود، العدد ٢، ص ٣٢٤-٣٢٦.

حسين فوزي النجار، الدولة والحكم في الاسلام. مراجعة: أمام أحمد عوض. العدد ٤، ص ٢٩١-٢٩٦.

حسين كفافي، رؤية عصرية للمدن الصناعية في مصر. مراجعة: عبدالفتاح عبدالكافي. العدد ٤، ص ٣٢٣-٣٢٦.

خير الله عصار، مباديء علم النفس الاجتماعي. مراجعة: يوسف أبو ليلى. العدد ٣، ص ٣١١-٣١٣.

دانيال كولار، العلاقات الدولية. مراجعة: اسماعيل صبري مقلد. العدد ٣، ص ٣٢٣-٣٢٨.

راسم محمد الجمال، الاعلام العربي المشترك/ دراسة في الاعلام الدولي. مراجعة: توفيق أبو بكر. العدد ٤، ص ٣٢٧-٣٣١.

روجيه جارودي، وعود الاسلام. مراجعة: شاكر مصطفى. العدد ٤، ص ٣٠١-٣١٣.

سعد الدين ابراهيم وآخرين، مصر والعرب. مراجعة: خالد الفيشاوي. العدد ٣، ص ٣٢٩-٣٣٥.

سمير محمد حسين، تحليل المضمون - تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، استخداماته الأساسية ووحداته وفئاته - جوانبه المنهجية وتطبيقاته، مراجعة: أحمد عبد العاطي. العدد ١، ص ٣٢٥-٣٢٨.

سمير محمد علي أبو ياسين، العلاقات العمانية البريطانية. مراجعة: عبدالمالك التميمي. العدد ٣، ص ٣٠٧-٣١٠.

شاور بخش، ايران والثورة الاسلامية. مراجعة: فريد صقري. العدد ١، ص ٣٦٣-٣٧٠

شاي فيلدمان، الخيار النووي الاسرائيلي. مراجعة: معالي حمودة. العدد ٣، ص ٣٤٦-٣٥٢

عايد ناصف، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي. مراجعة: عبدالرضا أسيري. العدد ٢، ص ٣٤٧-٣٤٩.

عبدالرحمن عيسوى، سيكولوجية الجنوح. مراجعة: مصطفى تركي. العدد ١، ص ٣٧٧-٣٨٠.

عبدالرؤوف عبدالعزيز، الهجرة والعزلة الاجتماعية في المجتمع الكويتي. مراجعة: اسحق القطب. العدد ٤، ص ٣٣١-٣٣٧.

عبدالعزيز ابراهيم الفايز، الأمن الغذائي في الكويت/ أبعاده الداخلية والخارجية. مراجعة: محمد ابراهيم الحلوة. العدد ٢، ص ٣٥٨-٣٦٢.

عبدالمالك التميمي، الاستيطان في الوطن العربي: المغرب العربي ـ فلسطين ـ الخليج العربي. مراجعة: أحمد سعيد نوفل. العدد ٢، ص ٣٤٢ـ٣٤٦.

عبد المنعم تليمة، مقدمة في نظرية الآداب. مراجعة: يوسف عبدالله محمود. العدد ٤، ص ٢٨٠ـ٢٨٤.

علي أومليل، الاصلاحية العربية والدولة الوطنية. مراجعة: كمال عبداللطيف. العدد ٢، ص ٣٣٦ـ٣٤١.

علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي. مراجعة: عباس المجرن. العدد ٤، ص ٣٤٣ـ٣٤٧.

علي عبدالرزاق، المجتمع والثقافة والشخصية. مراجعة: عبدالباسط عبدالمعطي. العدد ٤، ص ٢٩٧ـ٣٠١.

علي نصار، الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية جديدة. مراجعة: تركي علي الربيعو. العدد ١، ص ٣٤٢ـ٣٤٣.

غالي شكري، سوسيولوجيا النقد العربي الحديث. مراجعة: جمالي صليبي. العدد ٤، ص ٣١٤ـ٣٢٣.

فتح الباب سيد/ ابراهيم ميخائيل حفظ الله، وسائل التعليم والاعلام. مراجعة: اسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي. العدد ٣، ص ٢٩١ـ٢٩٥.

فؤاد حمدي بسيسو، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي. مراجعة: حسن علي سليمان. العدد ٣، ص ٣١٨ـ٣٢٢.

كارل يونج وآخرون، الانسان ورموزه. مراجعة: شاكر سليمان. العدد ٢، ص ٣١٤ـ٣١٧.

كارل جرنس، الاحتراق النفسي لدى المهنيين في المؤسسات الإجتماعية. مراجعة: علي عسكر. العدد ٤، ص ٣٤٨ـ٣٥٤.

ليني برينر، الصهيونية في زمن الدكتاتورية. مراجعة: توفيق أبو بكر. العدد ٣، ص ٣١٤ـ٣١٧.

مارك رشك، اكتساب اللغة. مراجعة: علي محمد السيد. العدد ١، ص ٣٧٥ـ٣٧٦.

محمد الداودي/ منذر الدجاني، الدبلوماسية الاقتصادية: سلاح خطر النفط والسياسة الدولية. مراجعة: نايف الطراونة. العدد ٢، ص ٣١١ـ٣١٣.

محمد حسن غامري، المناهج الانثروبولوجية. مراجعة: زكريا فوده. العدد ١، ص ٣٤٤ـ٣٤٩.

محمد عمارة، تيارات الفكر الاسلامي. مراجعة: أحمد البغدادي. العدد ٤، ص ٣٣٧ـ٣٤٣.

محمد عوض خميس، دفاعا عن المرأة. مراجعة: خالد الفيشاوي. العدد ٢، ص ٣١٨ـ٣٢٣.

محمد فضة، مشكلات العلاقات الدولية - دور الشركات العالمية في السياسية الخارجية. مراجعة: اسماعيل عبدالرحمن. العدد ١، ص ٣٢٩-٣٣٧.

محمود عباس، العلاقات السرية بين النازية والصهيونية. مراجعة: اسماعيل ياغي. العدد ١، ص ٣٥٧-٣٥٨.

مصطفى المصمودي، النظام الاعلامي الجديد. مراجعة: اسماعيل يوسف الملحم. العدد ٣، ص ٢٨٥-٢٨٨.

مصطفى المصمودي، النظام الاعلامي الجديد. مراجعة: حسنين توفيق. العدد ٢، ص ٣٣٢-٣٣٥.

معن خليل عمر، نحو علم اجتماع عربي. مراجعة: سامي الرباع. العدد ٣، ص ٢٨٩-٢٩٠.

مكتب التربية العربي لدول الخليج، تحليل البيانات السكانية لأغراض التخطيط التربوي مراجعة: عيسى الجراجرة. العدد ٤، ص ٢٧٣-٢٧٩.

ن. شكري، الآسيويون في العالم العربي: هجرة العمالة في السياسة الخارجية. مراجعة: فتحي خليفة علي. العدد ١، ص ٣٣٨-٢٤١.

نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار الاسرائيلي. مراجعة: علي سعود عطية. العدد ٣، ص ٣٠٥-٣٠٦.

نظير أحمد، المكتبات الجامعية في الأقطار النامية. مراجعة: أحمد بدر. العدد ٢، ص ٣٣٠-٣٣١.

Economics of Trade Fairs in the G.C.C.

Mahmoud S. Qassim

Trade firs are respected service industry which are both capital and labor intensive. Like others in its league (Such as hotels, airlines, film-making studios, banking), success in this industry is governed by economic (e.g. supply, demand, availability of substitutes, and economices of sclale) and noneconomic considerations (e.g. proximity to cultural and transportation centers, government and private incentives and disincentives, political climate, expertise in industrial and mass merchandising and marketing).

This paper analyzes the eceonomics of this industy, identifies critical success variables and concludes that the prohibitive economics of the industry operatie against individual entrepreneure and call for regional and internationa cooperation.

Urbaniztion, Family Structure & Family-Kin Relationships in the Arab World: A Review & Evaluation of Research Findings

Fhaed T. Al-Thakeb

Socialogists of the familyhave arrived at conflicting conclusions about family structure & family-kin relationships in the Arab world. One group of sociologists describe it as large and extended, while others maintain that limited resources and a short life expectancies have always mitigated against the existence of such families. Also, some observers argue in terms of rural-urban differenctials. That is agreement of family-sociologists also extends to the impact of urbanization of family-kin relationships in the Arab world. Competing prespectives such as these make the search for empirical evidence a necessity.

The objective of this paper is to empirically demonstrate that in the majority of Arab societies:

(1) Nuclear families are not only prevelant, but they are also the most preferd form.
(2) Traditional family-kin relationships remain strong.
(3) The influence of urbanization & westernization of the family has been confined to a small segment of the population.

The Role of the University of Jourdan in Promoting Student Attitudes Towards Modernity

Omar El-Sheikh
Johad Sulaibi

The purpose of this study is to investigate the impat of the Uiversity of Jourdan on Student attitudes toward modernity. Modernity attitudes are defined as that set of interrelated attitudes that guide student social interactions and determine their way of acting, perceiving and valuing. Two stratified random samples were selected from the population of first and fourth year students in the University of Jordan. The two samples were then tested for their equivalence on sex, levels of parent's education and placed of residence during childhood using the X^2 test. The scale used to measure student's attitudes towards modernity was an adapted version of the scale that was constructed by Inkeles and Smith, and consisted of 57 multiple choice items measuring ninteen attitudes. The scale was logically and empirically validated and its relability was established using KR-20. The mean scores of first and four year students divided by area of specialization (college) were analysed using the two-way analysis of variance. Post hoc comparisons among means were also made using Scheffe'test. The study revealed overall significant differences between the mean scores of first and fourth year students.

However it was also found that the difference between the mean scores of first and fourth year students varied across area of specialization. Moreover the difference was found also to vary across modernity attitudes.

The effect of using English-as a medium of instruction on students' achievement in the Faculty of Science at Kuwait University.

Abstract

N. Mutawa M. Issa

The objective of the sutdy is to assess the impact of using English as a medium of instruction of the academic achievement of sutdents in the Faculty of Science at Kuwait University. It answers questions related to the student's academic background, area of specification, sex, nationality, and the year which they were assigned in the second semester of 984/85. The study also includes a review of investigations and reports concerened with the effect of foreign language on academic achivement.

The sample consisted of 190 students who were chosen randomly in order to represent the various departments in the Faculy of Science. Some of them were second-year students while others were inthe fouth year. Additional data on each sample student was collected form the personal files and the computer center.

A majour conclusion of the sytdy is that the use of English to teach science subjects has a clear impact on the academic achievement of student. This can be seen from comparing the coefficients of correlation between the sutdent's background in the English language on the one land. and their cumulative average grades on the other. This applies to general grades as well as grades in subjects of specialisation. The impact of thelanguage is also clear in the case of sutdents with low scores.
Moreover, views were canvassed for this study fromstudents in the Faculy of Science and the Faculty of Education. There were forced by the opinions of staff in the Faculty of Science.

Finaly, the study presents some recommendations, whose implementation will assist in alleviating the negative impact of the use of English on the academic achievement of students.

Prophet Leadership and Ideal Types of Aouthority A study in Islamic Political Throught

H. Abdul Kahlek

This study is built on the idea that therre is a spect of comparison between the ledership of the Prophet and charismatic ledership, especially in the «Crisis of Succession». The author also considers that the concept of «charisma» is closely connected to the general mood of Islamic society and thought. This idea is important, especially in regard to the way in which Islamic society treats some political problems, such as legitimacy, institutionalization, political opposition and modernization.

This study aims to investigate the idea that Islamic society and thought is lacking in the process of institutional of political life and in governing institutions. Instead, it is dependent on a despotic personal leadership. The concepts of Max Weber relating to power and authority have been used to interpret and analyse how Islamic society has some social and political problems.

The study comcloudes that Islamic society is very sensitive to charismatic motivation. This greatly affects the way that Islamic society has treated some social and political problems, such as legitimacy, institutionalization, political oposition adn modernization.

However, nowadays there are many elements that encourage the institutionalization of an Islamic society and state.

Experimental arousal of Fear of Success inUniversity Students.

MOSTAF A. TORKI
Dept. of Psychology

Two groups of male (12 Coeducation, 20 Non coeducation) and two groups of Female (22 Coeducation, 31 Non coeducation) University Students. were exposed to 2 experimental conditions (Neutral and competition oriented and Fear of Success Scale: The 2 ways analysis of variance was employed. There are no differences between males and females in the neutral conditions.

The overall affect of the experimental Fos araused conditions for all males and females was nonsignificant.

Development and Education: The Teaching of Sociology in Institutions of Higher Education in Morocco

By
Said Bensaid

The aim of this paper is to draw attention to the following issue: sociology today plays a vital role in the socio-economic life of developed counfties, and there seems to be an intimate relationship between the development of sociology as a science and the development of the social and professional sectors that constitue the object of study of sociology. It seems then that this sceince has an important role to play in the struggle for develoment in the Arab world.

Dealing with this issue is certainly beyond the scope of the present paper, which consitutes a report on some preliminary fieldwork carried out during the academic year 1981-1982. Our objective here is rather to make the Arab reader aware of the issue through an examination of the case of Morocco as far as education and training are concerned. We have thus examined the syllabi and methods used in teaching sociology in six of the most important institutions of higher education in Morocco (Faculty of Law, Faculty of Letters, the School of Agronomy and Veterinary Science, the School of Statistics and Applied Economics, the School of Journalism, and the School of Social Work). Our aim was to evaluate the content and validity of the sociology courses in these institutions and to compare them to the stated training objectives of the Schools.

We believe that what stands out as the result of this work is the discovery of a huge discrepancy between the great amount of interest that was paid to socilogy by the French colonizers who wanted to reinforce their domination of the country, and the very little importance that is given to the subject in independent Morocco as it is revealed by the trivial sociologyical training offered by institutions of higher education.

Crisis of Disintegration In Developing States

Galal A. Mowad

Disintegration in developing states takes various forms: national disintegration (eg. the socio-economic gap bet ween the regions of the state), normative disintegration (eg. cultural divisions and the absence of public consensus), and finally disintegration between the leaders and the masses.

All these forms of disintegration in developing states are analysed in this paper, together with their political and socio-economic effects, with special emphasis on national disintegration. Foreign and internal factors leading to this crisis aer also analysed. Finally the outhor concludies that the decisive factor in facing this crisis is the viability and competence of political leadership.

A Critical Overview of the Western Approach of Modernization

Ali El-Jarbawi

This study presents a critical overview of t he common Western approach to the issue of modernization. Such an approach has made Westernization a goal rather than a means for modernization of Third World countries. Thus, the study intends to characterize the negative consequences of fusing the two concepts, Westernization and modernization, by many Western specialists in the field, and the effect that such fusion has on the processes of Third World modernization.

ABSTRACTS

Political Authority and its Social Function: (A Reinterpretation of Some Aspects of Ghazaly's Political Thought).

Idrees Azzam

The focus of this paper is on Ghazaly's thoughts pertinet to the social function of political outhority. To Ghazaly political outhority evolves from societal needs for the reinforement and maintenance of stablity. The functions of this authority pertain to those factors that led to its own rise: specifically, aspects of psychological malfunctions and related economic, social and intellectual disfunctions.

Two means must be apparently obtained in order for outhority to properly function: moral-preventive and legal-habilitatve. Ghazaly delineates the specifications to be met by authority, and also lists the constraints on the function of outhority, especially poltical corruption. The paper also discusses Ghazaly's views regarding counter-measures to and treatment of such corruption.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhaher*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

Contents

Vol. 14 No.4 Winter 1986

Contents Vol. 14 No.4 Winter 1986

BOOK REVIEWS:

Contents **Vol. 14 No.4 Winter 1986**

Sale price in Kuwait and the Arab World KD.(1.000) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 4.000 per year in Kuwait, KD.5.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $ (65) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by: KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 4 winter 1986

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P. O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421
Telex: 22616 KUNIVER, KUWAIT

VOLUME 14 No.4 WINTER 1986

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES